

٩٨٤

شرح وقاية الزواجر

عبد الله مسعود

تاج الشريعة



King Saud University



جامعة الملك سعود

١٩٥٧ م

Copyright © King Saud University



حل المواضع المغلقة من وقاية الرواية في مسائل الهداية ،

تأليف عبيد الله بن مسعود ، صدر الشريعة الأصغر

(٧٤٧ هـ) . بخط أحمد بن حاجي انعام - ٦٥٠ هـ .

٢٢٣ ق ٢١ س ١٩٥ × ١٣٥ سم

٩٨٤

نسخة حسنة ، خطها تعليل قيق ، مجدولة بالحمرة طين

معجم المطبوعات ٢ : ٢٠٠ ، دار الكتب المصرية ١ : ٨١

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية أ - صدر

الشريعة الأصغر ، عبيد الله بن مسعود - ٧٤٧ هـ

بدل النسخ نسخ ج - تاريخ النسخ .



كتاب شرح الوقاية  
لصدر الشريعة  
تغذيه الله

Sept 11

مجلسه فی ۱۳۰۰

915

شرح وقایع فرماید

[illegible]

۱۰۶۵ هـ

190

524

 $\leq 14, \xi$ 

فقه حنفی







على الاحاد فتيقن ان المشي مقابل لكل واحد من افراد الحي فكلون في كل رجل كعبان واما  
العظماء النائيان لا موقد الشراك فانه واحد في كل رجل ومسح ربيع الرأس  
والليحية <sup>والنحو</sup> المسح اصابة اليد المبستة العضو اما بللها ياخذ من الاطراف او بللا  
باقية اليد بعد غسل عضو من المقلات ولا يكف البلل الباقي في يده بعد مسح عضو  
من المصوبات ولا بلل يخدم من بعض اعنائه سواء كان ذلك العضو مغسولا او  
ممسوحا وكذا في مسح الخف واعلم ان المفروض في مسح الرأس اذ في ما يطلق عليه  
اسم المسح وهو شعرة او ثلث شعرات عند الشافعي رحمه الله باطلاق النص وعند مالك  
الاستيعاب فرض كما في قوله تعالى فاسحوا بوجوهكم وعندنا ربيع الرأس فقد ذكرنا  
انه اذا قيل مسحت الحائط اريد المسح واذا قيل مسحت بالحي اريد مسح بعضه لان  
الاصل في الباء ان يدخل في الوسائل فهي غير مقصودة فلا يشب استيعابها بل يكف  
منها ما يتوصل به الى المقصود فاذا دخل الباء في المحل شبه المحل بالوسائل فلا يشب  
استيعاب المحل لكن يشكل هذا بقوله تعالى فاسحوا بوجوهكم في التيمم ويمكن ان يجاب  
عنه بالاستيعاب في التيمم لم يشب بالنقص بل بالاحداث المشهورة وبأن مسح الوجه في  
التيمم قائم مقام غسله في كل الخلف في المقدار حكم الاصل كما في مسح اليدين فلو كان النص عاما  
على الاستيعاب لم يزم مسح اليدين الى الاطمين في التيمم لان الغاية لم تكن في التيمم وايضا الحديث  
مشهور وهو حديث المسح على الناصية دل على ان الاستيعاب غير مراد فانه قول  
مالك رحمه الله واما في مذهب الشافعي في معنى ان الآية جملة في حق المقدار لا مطلقا كما  
زعم لان المسح في اللغة امر باليد ولا شك ان حاشية الآية شعرة او ثلثا لا يستمسح  
الرأس واما اليد يكون حد وهو غير معلوم فيكون مجمل ولا نه اذا قيل مسحت  
بالحي اريد البعض في قوله تعالى فاسحوا بوجوهكم المحل فيكون الآية في المقدار جملة  
فعله ثم انه مسح على ناصيته يكون بياناً واما الليحية فعندنا في حنيفة مسح ربيعها

ربوعها فرض لانه لا يقط غسل ما تحتها من البشرة صار كالرأس وعند ابو يوسف  
مسح كلها فرض لانه لا يقط غسل ما تحتها اقيم مسحها مقام غسل ما تحتها في فرض مسح  
الحل بخلاف الرأس فانه اذا كان عاريا من الشعر لا يجب غسل كله ومسح كله  
وقد ذكرنا ان المراد بالربع ربع ما يلاقي بشرة الوجه منها اذا لا يجب ايصال الماء  
الى ما استرسل من الذقن خلافا للشافعي كذا ذكرناه الايضاح وفي اشهر الروايتين  
عن ابي حنيفة رحمه الله مسح ما يستر البشرة فرض وهو الاصح المختار كذا في شرح  
الجامع الصغير لقاضي خان واذا مسح ثم طوى الشعر لا يجب الاعداد وكذا اذا  
توضأ ثم قص الاظافر وسنته لاستيقظ غسل يديه الى رصيفه ثلثا قبل اد  
خالها الا ان هذا الفعل غير بعض المشايخ منته قبل الاستنجاء وعند البعض  
بعده وعند البعض قبله وبعده وكيفية الفعل انه اذا كان الاناء صغيرا  
يحيث يمكن رفعه يرفعه بشماله ويصبه على كفه اليمنى ويفعل بالثلاث ثم يصبه  
بيمينه على كفه اليسرى كما ذكرنا وان كان كبيرا يحيث لا يمكن رفعه فان كان معه  
اناء صغير يرفع الماء به ويغسلها كما ذكرنا وان لم يكن يرفع الماء به اليسرى  
مضمومة في الاناء ولا يدخل الكف ويصب الماء على يمينه ويدلك الاصابع بعضها  
ببعض يفعل كذا ثلاثا ثم يدخل يمينه في الاناء بالواحدة بلغة والى قوله ثم  
فلا يغسل يده في الاناء محمول على ما اذا كان الاناء صغيرا او كبيرا وليس معه اناء  
صغير يحمل على الادخال بطريق المبالغة كل ذلك اذا لم يعلم على يد نجاسة اذا علم  
قارئة النجاسة او لم يفرق الى تجسس الاناء وغيره فرض وتسمية اليد في ابتداء  
الوضوء والسواك والمضمضة بمياه والاستنشاق بمياه او قال بمياه وم  
يقول ثلثا ليدل على ان المسنون التثليث بمياه جديدة وانما كثر قوله بمياه  
ليدل على تجديد الماء المحل منها خلافا للشافعي رحمه الله فان المسنون عنده ان يغسل

ثم مسح اناء صغيرا  
اذا كان الاناء كبيرا مسح



ويستشق بغرفة واحدة ثم هكذا وتخليل اللحية والاصابع وتكثيف  
 الفل ومسح الرأس مرة خلافا لثا في ردة فانه عنده تكثيف المسنة  
 وقد اورد الترمذي في جامعنا ان عليا رضي الله عنه فعل اعضائه ثلثا ومسح  
 رأسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري مثل هذا الاذنين بماء  
 اي بماء الرأس خلافا له فان تجديد الماء لمسح الاذنين سنة عنه والنية والشرطي  
 نفس عليه اي على الترتيب المذكور في نفس القرآن وكلاهما فرضان عنه اما النية  
 فلقوله عز وجل <sup>انما</sup> <sup>الاعمال</sup> بالنية بالنيات وجوابا ان الثواب منوط بالنية اتفاقا  
 فلا يتردد ان يقدر الثواب او يقدر شيء يشترط الثواب في حكم الاعمال بالنيات فان  
 قدر الثواب فظاهر وان قدر شيء وهو نوعان ديني كالصحة واخر دنيوي كالثواب  
 والاخر دنيوي من الاجابة فاذا قيل حكم الاعمال بالنيات ويراد به الثواب صدق الكلام  
 فلا دلالة على الصحة فان قيل مثل هذا الكلام يتأني في جميع العبادات فلا دلالة على اشتراط  
 النية في العبادات وذا باطل فان المتكبر في اشتراط النية هذا الحديث قلنا  
 يقدر الثواب لكن المقصود في العبادات المحضة الثواب فاذا دخلت عن المقصود  
 لا يكون لها صفة لانها لم تشرع الا مع كونها عبادة بخلاف الوضوء اذ ليس عبادة  
 مقصودة بل شرع شرطها لاجل الصلوة فاذا خلا عن الثواب انتفى كونها عبادة لكن  
 لا يلزم من هذا انتفاء صحته اذ لا يصدق انه لم يشرع في عبادة فيبقى صحته بمعنى انه مقبول  
 للصلوة كما في سائر الشرائط كظهور الثوب والمكان وستر العورة فانه لا يشترط  
 النية في شيء منها واما الترتيب فلقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم فيفرض تقديم غسل  
 الوجه فيغوض تقديم غسل الباقي مرتباً لان تقديم غسل الوجه مع عدم الترتيب  
 خلافا لاجماع قلنا المذكور بعده حرف الواو فالمراد فاغسلوا وهذا المجموع  
 فلا دلالة على تقديم الوجه وان سلم فتح استدلال المحققين به انه لا يمكن

في العبادات

على الباقي

الاجماع

الاجماع منعقد فاستدل به بما على ترتيب الباقي استدلالا بلا دليل وتمك  
 بجواز زعمه لا بالاجماع وقد رايت في كتبهم الاستدلال بقوله يوم هذا وضوء  
 لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به وقد كان هذا الوضوء مرتباً في فرض الترتيب وقد  
 نسخ في جواب حسن وهو انه توضع مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله  
 الصلوة الا به فهذا القول يرجع الى المرة فحسب لال الاشياء الاخر لان هذا الوضوء  
 لا يخرج امان كان ابتداءه من اليمين او اليسار وايضا امان كان على سبيل  
 الموالات او عدمها قوله هذا وضوء ان اراد به هذا الوضوء جميعا او صفة  
 يلزم فرضية الموالات او ضدائها واليمين او ضده وان لم يرد جميعا او صفة لا يدل  
 على فرضية الترتيب والاولا اي غسل الاعضاء على سبيل التعاقب بحيث  
 لا يحذف العضو الاول وعند مالك هو فرض والدليل على كون الامور المذكورة  
 سنة مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم من غير دليل على فرضيتها ومسح التيمم على ابتداء  
 باليمين في غسل الاعضاء فان قلت لا شك ان النبي صلى الله عليه وسلم واظف على التيمم في غسل  
 الاعضاء ولم يتر واحد انه بدأ بالشمال فينبغي ان يكون سنة قلت النسبة  
 ما واطف النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا فان كانت المواظبة المذكورة  
 على سبيل العبادة فمن الهدي فان كانت على سبيل الوضوء فمن  
 الزوائد كلبس الثياب وكلاهما باليمين وتقديم الرجل اليمن في الدعاء  
 ونحو ذلك وكلامنا في الاول مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على التيمم كانت من  
 قبيل الثناء ويفهم هذا من تعليل صاحب الهداية بقوله السلام ان الله  
 يحب التيمم في كل شيء حتى التنفل والرجل ومسح الرقبة وناقضه ما  
 راجع من السيلين سواء كان معتاداً او غير معتاد كالدود والبرج الخارج  
 من القبل والذكر وفيه اختلاف مشايخنا وغيره ان كان يجب سأل



الما يظهر من الموضوع يجب تظهيره في الجملة اما في العضو او في الفصل  
وعند الشافعي رحمه الله الخارج من غير السيلين لا ينقض الوضوء  
وقوله ان كان نجسا يتعلق بقوله او من غيره والرواية الصحيحة  
النجس يخرج الجيم وهو عين النجاسة واما بكسر الجيم فالايكون طاهرا بهذا  
اصطلاح الفقهاء واما في اللغة فيقال نجس الشيء نجسا فهو نجس ونجس  
واغراق سال لانه اذا لم ينجس وزاخر المخرج لا ينقض الوضوء عندنا وينقض  
عند زفره وكذلك اذا غصم الفرج فنجس وزاخر المخرج لا ينقض الوضوء عندنا وينقض  
وكذا اذا غصم شيئا او خلل اسنانه او اذخل اصبعه في الفرج او في الشرج او  
استشرخ من انفه الدم على علقا مثل العنبر لا ينقض عندنا خللا للفرج  
ووجهه ان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة للمسيلين ونحن نقول نعم  
لكن القليل باذلا خارج والنجاسة المستقرة في موضعها لا ينقض قلت بهذا  
الدليل غير ان لانه لا يشمل ما اذا غرقت ابرة فارقت الدم على راسه بوجه لكن  
لم يخرج فان خروج هناك محسوس وموثر في ذلك لا ينقض عندنا  
وقد خطر ببالي وجه من هو انه لم يتحقق خروج النجاسة لانه هذا الدم  
غير نجس بل النجاسة المسفوحه وبهذا في القليل وسياته في منه  
الصحة وقوله الى ما يظهر احرازه اذا قشرت نقطة العين في الصدرة  
يحتسب لم يخرج من العين لا ينقض الوضوء لان اخل العين لا يجب تظهيره  
اصلا لانه الوضوء والاف الفصل اذا ليس له حكم ظاهر البدن فالمعتبر خروج  
الاما هو ظلم البدن شرعا واعلم ان قوله الى ما يظهر يجب ان يكون متعلقا  
بقوله ما خرج لا يظهر بقوله سال فانه اذا قصده وخرج دم كثير وسال لم يتنجس  
رأسه اخرج فانه لا شك في الانتقاض عندنا مع انه لم يسيل الى موضع

يلحقه

يلحقه حكم التطهير

يلحقه حكم التطهير في سال فالعبادة احسنه ان يقال ما خرج من السيلين او غيره  
الى ما يظهر ان كان نجسا سال واليقين عطف على قوله ما خرج فاراد ان  
يفصل انواعه لانه في مختلف فيها فقال وما رقيقا ان ساوى في الزا  
ح ان كان البرزق اكثر لا ينقض ولما ذكر حكم المسألة ان علم حكم الغلبة بالظن  
لا ولو فقال الغلبة بطريق اول فقالوا اذا اصغر البرزق من الدم فلا ينجس الوضوء  
فان النجس يجب ثم عطف على قوله فيما قوله اويرة او طوعا او ماء او علقا  
ان كان ملاء الفم لا ينجس اصلا سواء كان نازلا من الرأس او صاعدا في الفم  
وسواء كان قليلا او كثيرا لانه لا يوجب له لا يداخله النجاسة وينقض صاعدا  
ملاء الفم عندنا لا يوجب له لكن النازل من الرأس لا ينقض عندنا ايضا وهو يوجب  
الاتحاد في المجلد ومحمد السبب بجمع ما قاله قليلا قليلا قوله وهو يعقب الضمير  
يرجع الى ابي يوسف رحمه الله وهذا ابتداء مسئلة صورتها اذا جاء قليلا بحيث لو جمع  
يبلغ ملاء الفم فابويه سفر رحمه الله يعتبر اتحاد المجلد الى اذا كان في مجلد واحد  
بجمع فيكون ناقضا ومحمد رحمه الله يعتبر اتحاد السبب وهو الغشيان فان كان  
بغشيان واحد بجمع فمفصل اربع صور اتحاد المجلد والغشيان فيجمع بينهما  
واختلافهما فلا يجمع اتفاقا واتحاد المجلد مع اختلاف الغشيان فيجمع بينهما  
خلافا للمحمد واختلاف المجلد مع اتحاد الغشيان فيجمع بينهما خلافا لابي يوسف  
وما ليس كحديث ليس بنجس بكسر الجيم فيلزم من انتفاء كونه حدثا انتفاء كونه  
نجسا فالدم اذا لم يسيل عن راسه بوجه طاهر وكذا القيح القليل وعند محمد رحمه  
في غير رواية الاصول انه نجس لانه لا اثر للسيلان في النجاسة فاذا كان السائل  
نجسا نجس فغير السائل يكون كذلك ولنا قوله تعا قل لا تجد فيها اوجرا الى  
محرمنا القول او دما مسفوحا في المسفوح لا يكون محرما فلا يكون نجسا والدم



التي لا تسلي عن راسه جرح دم غير مسفوح فلا يكون نجسا فان قيل هذا  
 في الجرح الذي لا يوطأ باليد كالادامي فغير المسفوح حرام ايضا فلا يمكن  
 الاستدلال بحيلة على طهارته قلت لما حكم بحرمه المسفوح بقي غير المسفوح  
 أصلا وهو الحرام ويلزم منه الطهارة سواء كان في اليد أو لا طلالا ينص غير  
 حرمته المسفوح في الادامي بناء على حرمته كونه لا يوجب نجاسته اذ هذه الامة  
 للامة الانبياء فغير المسفوح في الادامي يكون على طهارته الاصلية مع كونه  
 حراما الاصلية مع كونه حراما والفرق بين المسفوح وغيره منبج على حكمه  
 حكمه ما غامضة وهي ان غير المسفوح دم انتقل عن العروق وانفصل  
 عن النجاسة وحصل له حكم آخر في الاعضاء وصار مستقرا لا يغير  
 عضو فاخذ طبيعة العضو فاعطاه الشرع حكمه بخلاف دم العروق  
 فاذا سال عن راسه الجرح علم انه دم انتقل من العروق في هذه الاعضاء  
 وهو الدم النجس اما اذا لم يسيل علم انه دم العضو وهذا الدم اما في القيد  
 فالقليل هو الماء الذي كان في اعلى المعدة وهي ليست بمنزلة النجاسة  
 في حكم الدم ونوم مضطج ومتكى ومستند الى ما لو ازيل سقط لا يغير  
 اي لا ينقض الوضوء نوم غير مذكر وهو النوم قائما او قاعا او ركعا  
 او ساجدا والاعاء والجنون على اي هيئة كانا ويدخل في الاعاء التكرار  
 وحده هناك تدخل في مشيئة كرك هو الصبح وكذا في اليمين حتى لو خلف  
 انه سكران يعتبر هذا الحركه وقته متصل بالرفع يركع ويسجد حتى لا ينقض  
 الوضوء قهقهته الصبح وشرط اليمامة في صلوة ذات ركوع وسجود  
 حتى اذا قهقهه في صلوة الجنازة او سجدة التلاوة لا ينقض الوضوء بل يطل  
 ما قهقهه فيه وانما شرط ما ذكره لان التقاض المذکور بهما ثبت بالحيث

قول محمد هو الصحيح  
 قاله مسكين

قوله مستند لوارز السقط  
 الأصح أنه عفو على الجنازة

بالحديث بخلاف القياس فيقتصر على مورد ثم القهقهة التي تنقض  
 اذا كان يقظان حتى لو نام في الصلوة على اي هيئة كان قهقهته لا ينقض  
 الوضوء وعند الشافعي لا ينقض الوضوء بالقهقهة وحده ان يكون مسبوقة  
 بحركة أو الضحك ان يكون مسبوقة له بالحركة وهو يطل الصلوة  
 لا الوضوء والتبسم ان لا يكون مسبوقة أصلا وهو لا يطل شيئا والمباشرة  
 الفاحشة الا عند محمد وهو ان يتأثر بدنه بدنه من المرة بمحرمين و  
 انشراثة وتماثر الفرجان وودودة خربت من الدبر لادودة خربت  
 من جرح لانها ظاهرة وفيها عليها من النجاسة قليلة واما الخارجة من الدبر فتقتض  
 لان خروج القليل منه ناقض ومن الاحليل لالانها خارجة من جرح لان الاحليل  
 ليس محلا للودودة فاذا خربت منه علم النجاسة جراحة خربت منها  
 ومن قبل المرأة قد اختلف المشايخ ولا يمسقط منه اي الجرح ومس  
 المرأة والذكر خلافا للشافعي وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق وبها  
 سنتان عند الشافعي ولنا ان الغم داخل من وجه خارج من وجه مست  
 عند انطباق الغم واختلاجه وحكما في ابتلاع الصائم الربيع ودخول شيء في فيه  
 فجعل داخل في الوضوء خارجا في الغسل لان الوارد فيه صيغة المبالغة وهي طاهر  
 وفي الوضوء غسل الوجه وكذلك الاثقب واذا تمضمض وقبض في  
 سنانة طوعا فلا يأسر به وغسل اليدين اي جميع ظاهر اليدين حتى لو بقى  
 العجينة في الظفر فغسل لا يجزئ وفي الدبر يجزئ اذ هو متولد من هناك  
 وكذا الظن لان الماء ينغذ فيه وكذا الصبح والحناء فالاحمال المعبر في هذا  
 الجرح واذا ادخن فامر الماء فلم يصل يجزئ واما نجيبت ثقب العروق فان  
 كان العروق فيها وغلب على طنة ان الماء لا يصل من غير تحريك فلا بد من



وان لم يكن الغوط فيها فان غلبت طنة آت الماء يصل من غير تكلف  
فلا يتكلف وان غلبت آت لا يصل الا يتكلف يتكلف وان انقضى  
الثقب بعد نزله وصار بحال ان آت عليها الماء يدخلها وان عقل لا يدخل  
آت الماء ولا يتكلف في ادخال شيء سوى الماء من خشب او غيره وان  
كان في السبعة خاتم ضيق يجب تحريكه ليصل الماء تحته ويجب على الأقل  
ادخال الماء تحت القلفة وان نزل البول اليها ولم يخرج عنها نقص الوضوء  
هنا عند بعض المشايخ فلها حكم الظاهر من طروجه وعند البعض لا يجب  
ايصال الماء اليها في الغسل مع انه ينقص الوضوء اذا نزل البول اليها فلها حكم الباطن  
في الفصل وحكم الظاهر في انتقاض الوضوء لذلك وسنته ان يغسل يديه  
وفرجه وينزل نجسا ان كان اى ان كان النجس على بدنه ثم يتوضأ الا  
رجليه استثناء متصل اى يغسل اعضاء الوضوء الاربعة ثم يغسل الماء  
على كل بدنه ثلثا ثم يغسل رجليه لاني مكانه اذا طالع مكان الفصل يجمع  
الماء المستور حتى اذا اغتسل على لونه اوجر يغسل الرجلين هناك  
وليس على المرأة صغيرة ولا بلها اذا ابتل اصلها خص المرأة لقوله عم  
يكفكف اذا بل الماء اصول شوك ويجب على الرجل نقضها وقيل اذا اذا  
كان الرجل مضغ الشوك العلوية والانه لا يجب والا فوط ان يجب  
وقوله ولا بلها قال بعض ما ينارح تبل ذوايها وتقر ثلثه الاصح عدم  
وجوبه وهذا اذا طالع مفتولة اما اذا كانت منقوضة يجب ايصال  
الماء الى اثنا الشوك في اليد لعدم كونه موجبه لنزال ميني حتى دفعه و  
وشهوة عند الانفصال حتى لو انزل بلا شهوة لا يجب الغسل عندنا  
خلافا لثانيه ثم الشهوة شرط وقت الانفصال عند ابي حنيفة و

ووقت الخروج عند ابي يوسف حتى اذا انفصل عن مكانه بشهوة  
واخذ راس العضو حتى كانت شهوة فخرج بلا شهوة يجزئ الغسل  
عندنا لا عندنا واذا اغتسل قبل ان يقول ثم خرج ببقية المنع يجزئ الغسل  
ثان عندنا ولو في نوم ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة وروى عن  
في غيره رواية الاصول اذا تكررت الاحتمال والانه لا يترك ولو لم يترك  
كان عليها الغسل قال شمس الأئمة اهلوا لا يؤخذ بهذه الرواية ويجوز  
المشقة في قبل او دبر على الفاعل والمفعول به ورواية المستقط المنع او الخلق  
وان لم يكن اما في الخلق فلا احتمال كونه منيّا رقيقا كرامة البدن وفيه خلاف  
لا يوجب والقطع اخص والغسل لقوله تعالى لا تقربوهن حتى يظهرن على  
قراءة التشديد وما كان الانقطاع سببا لوجوب الغسل فاذا انقطع ثم اسلمت  
لا يلزم منها الاغتسال اذ وقت الانقطاع كانت كافرة وهي غير مأثورة بالشرك  
عندنا ومع اسلمت لم يوجد السبب هو الانقطاع بخلاف ما اذا اجبت  
كافرة ثم اسلمت حيث يجب عليها غسل الجنابة لان الجنابة امر مستمر  
فتكون جنبا بعد السلام والانقطاع غير مستمر فاذا طلع برهمة بلا انزال و  
سنة للجمعة والعبد بين والاحرام وعرفة فغسل اجمدة سنة لصلوة الجمعة هو الصحيح  
ويجوز الوضوء على السماء والارض والمطر والعين واماماء الثلج فان كان ذائبا  
يجب يتقاطر كجوز والافلا وان تغير بطول المكث او غير احد او صاف  
اى الطعم او اللون او الريح شيء ظاهر كالتراب والاشنان والصابون  
والزعفران انما عد بهذه الاشياء بفلم ان الحكم لا يختلف بان كان المخلوط  
شيئا من جنس الارض كالتراب او شيئا يقصد بخالطه التطهير كالاشنان  
والصابون او شيئا آخر كالزعفران عند ابي حنيفة ربح وعند ابي يوسف



ان كان الخلو طائفاً يقصد به التطهير كونه الوضوء الا ان يغلب  
 على الماء حتى يزول طبعه وهو الرقة والسيلان وان كان الخلو طائفاً  
 لا يقصد به التطهير ففي رواية يشترط لعدم جواز الوضوء به غلبته على الماء  
 وفي رواية لا يشترط ومالبس من جنس الاخر فيه خلاف الشافعي  
 وبما جاز فيه نجس لم يترثره اي طبعه اولونه او ربه اختلجوا في حقه الماء  
 المتكسر لاجل الماء ليس بغيره فخرج ما يذهب بنبوته او ربه فاذا نزل  
 النهر من قوته فوق بقية الماء يجري مع ضعف كونه الوضوء اذ هو ماء جار وكل  
 ما اضعف الجريان اذ اتوضا به يجب ان يجلس بحيث لا يستعمل  
 غسالته او يكثرت بين الوضوءين مقدار ما يذهب غسالته واذا كانت  
 الكوض صغيراً فكل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز الوضوء في جميع  
 جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل بان يكون اربعاً في اربع الجهات ويجوز  
 اكثر من ذلك واعلم انه اذا اشبهت الماء فان علم ان ثلثه للنجاسة لا يجوز والآخرة  
 على ان ثلثه بطو المكث واذا شرب لم ينجس من شرب النهر ويجوز الماء فوقه ان  
 ان كان ما يلاقي الكلب اقل مما يلاقيه يجوز الوضوء في الاسفل والا لاقال الفقيه  
 ابو بصير عن علي بن ابي طالب ان رجلاً شرب من ماء يوسف لا بأس بالوضوء  
 اذا لم يتغير احد اوصافه وبما مات فيه حيوان ما من المولود كالمسلم والضعيف  
 بل من الدابة وانما قال ما من المولود لو كان مولده من غير الماء وهو يعينه الماء  
 يفر الماء بموته فيه كالبط وماليه له دم كليل كالبق والذباب لان  
 النجس هو الدم المسفوح كما ذكرنا وكثير من وقوع الذباب في الطواف وفيه  
 خلاف الشافعي لا بما اعتصم الرواية بقصر ما من شرب او شرباً اما ما يقطر من الشجر  
 فيجوز به الوضوء ولا بما نزل طبعه بغلبة غيره اجزاء المراد به ان يخرج من طبع

الماء وهو الرقة والسيلان او بالطريق كالشربة وتخل نظر ما اعتصم من الشجر والتمر  
 فشراب الديباس معتصم من الشجر وشراب التفاح ونحوه معتصم من التمر  
 والحلأ بقلل او ماء الباقلا نظير ما غلب عليه غيره اجزاء والمرق نظير ما غلب  
 عليه غيره بطبعه واما الماء الذي تغير كثرته الاوراق الواقعة فيه حتى اذا وقع  
 في الكف يظهر فيه لون الاوراق لا يجوز الوضوء به لانه ماء الباقلا ولا بما راكده  
 وقع فيه نجس الا اذا كان عشرة اذرع في عشرة اذرع ولا ينجس ارضه  
 بالوقوع في حكم الماء الجاري فان كانت النجاسة ممرية لا يتوضا من موضع  
 النجاسة بل من الجانب الاخر وان كانت غير ممرية يتوضا من جميع الجوانب  
 وكذا من موضع غسالته قال في السنة التقدير بعشرة عشر لا يرجع لاصل  
 شرعي يعتمد عليه اقول اصل المسئلة ان التقدير العظيم الذي لا يترك احد طرفيه  
 من حيث الطرف الآخر اذا وقعت النجاسة في احد جوانبه جاز الوضوء من  
 الجانب الآخر ثم قد رتب هذا بعشرة اذرع او اقل قد رتب بناء على قوله دم من حفر غير اقله  
 حوله اربعون ذراعاً فيكون له حريمها من كل جانب عشرة ففهم من هذا انه  
 اذا اراد اخرج من حفرها بغير ائتماع منه لانه ينجس الماء اليها وينقص  
 الماء البير الاول وان اراد ان يحفر بغير الوضوء يمنع ايضا سرية النجاسة  
 الى البير الاول ويختص ماؤها ولا يمنع فيها وراء الحريم فهو عشرة عشر  
 ففهم ان الشرع اعتبر العشرة عشر من عدم سرية النجاسة حتى لو كانت  
 النجاسة تسري يكمل بالمنع ثم المتأخرون وسعوا الامر على النهر وجوزوا  
 الوضوء في جميع جوانبه وما ولا بما استعمل لقراءة اول رفع حدث اعلم ان  
 في الماء المستعمل اختلافات الاول انه باي شئ يغير مستعمل فعند ابي  
 حنيفة والمجوسف رحمهما الله بازاله الحدث وايضا نبذة القربة فاذا توضا

قال في البير الاول والآخر  
 التقدير بعشرة عشر لا يرجع  
 ولا ينجس ارضه بالوقوع  
 لا ينجس ارضه بالوقوع  
 لا ينجس ارضه بالوقوع



المحدث وضوء غير منوي يصير مستقلا ولو توضع غير المحدث وضوء  
 منوي يصير مستقلا ايضا وعند محمد بالثاني فقط وعند الشافعي بالثاني  
 المحدث للزلة المحدث لا يتحقق الا بنية القربة عنده بناء على اشتراط  
 النية في الوضوء والاختلاف الثالث في حكمه عند أبي حنيفة الثاني في انه متى  
 يصير مستقلا في الهداية ان كان الزل في الوضوء مستقلا والاختلاف الثالث  
 في حكمه فعند أبي حنيفة نجاسة نجاسة غليظة وعند ابو يوسف  
 نجاسة خفيفة وعند محمد بوطا غير طهور وعند مالك والشافعي  
 في قوله القديم بوطا غير طهور ونحوه نقول لو كان طاهرا ومطهرا لم يجر  
 في الوضوء به ثم الشرب منه ولم يقل احد بذلك وكل اناب ديع فقد  
 طهر الاجلد الخنزير والادمي واعلم ان الدابة التي ازاله النبي والوطيات  
 النجسة من الجلد فان كانت بالادوية كالقرظ ونحوه يظهر الجلد ولا يوجب  
 النجاسة ابد وان كانت بالتراب او بالشمس يظهر اذا بس ثم ان اصاب  
 الماء لم يعود نجسا فعند أبي حنيفة روايتان وعند أبي يوسف ان  
 رصا بالشعر بحيث لو ترك لم يفسد كان دبا غاص عن مخرج جلد الميتة  
 اذا غرس ووقع في الماء لم ينجس من غير غسل والصحيح نأجيح انك لو ان  
 الصلوة معها من غير غسل وما ظهر جلد به بالدغ يظهر بالزكوة وكذا لحمه وان  
 لم يوطأ ولا فلا اي ما لم يظهر جده بالدغ لا يظهر بالزكوة وامر ابا الزكوة  
 ان يذبح المسلم او الكافر من غير ان يترك التسمية عامدا او شوا الميته  
 وعظمها وعصبها وقرنها وقلعها وشعرها لان وعظمها طاهر ويجوز صلوة  
 من اعاد سببها اليه وان جاوز قدر الدرهم افر دهنه المسلم بالزكوة  
 مع انها تمت مما يبرئ لان السن عظم او عصب وقد ذكر ان العظم

هل

طاهر

طاهر للجان الاختلاف فيها فانه اذا كان اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة  
 به عند محمد **فصل** في نجاستها نجس او مات فيها حيوان وانفق او نفث  
 او مات ادمي او بشاة او طابت ينزل كل ما بها ان المكن والفقير وما  
 فيها الاصح ان يؤخذ بقول رجلين لها بصارة في الماء ومحمد بن عيسى دلو  
 او ثلث مائة وفي نحو حامة او دجاجة ماتت فيها اربعون الحستين  
 وفي خفارة او عصفورة عشرة او اثنتين والمعبر الدلو الاوسط ومجاورة  
 احتسبت وينبغي ان يكون وقت وقوعه ان علم ذلك والا فمذ يوم و  
 ليلة ان لم تنقضي وقد ثلثه ايام وليالها ان انتقم وقال الامام وجد وسور  
 الادمي والنفس وكل ما كولا طاهر والجلد والخنزير وسباع البهائم  
 نجس والسرة والرجل المخلقة وسباع الطيور وسواكن  
 البيوت مكروه والحمار والبغل وشوك يتوضأ به ويستمع ان عدم  
 غيره والعرق معبر بالصور لان الصور مخلوط باللعاب وحكم اللعاب  
 والعرق واحد لان طيرهما متولد من اللحم فان قيل يجب ان لا يكون  
 بين سور مأكول اللحم وغيره مأكول اللحم فرفق لانه ان اغترس اللحم فلم يكل واحد  
 منها طاهر الا يرى ان غير مأكول اللحم اذا لم يكن نجس العين اذا لم يكن  
 يكون لحم طاهر وان اغترس لم يخلو بالدم فمأكول اللحم وغيره ذلك  
 سواء قلنا لحمه اذا لم تكن للكرامة فانه آية النجاسة لكن فيه شبهة  
 ان النجاسة لا تخلط بالدم بالدم اذ لو لا ذلك بل يكون نجاسة لذاته  
 لكان نجس العين وليس كذلك فغير مأكول اللحم اذا كان حيا فلغابه  
 متولد من اللحم الحرام المخلوط بالدم فيكون نجس الاجتماع الامرين اما  
 في مأكول اللحم فلم يوجد الا احدهما وهو الاختلاط بالدم فلم يوجب نجاسته

وانما نجسها لعدم العلم بانها مستحقة  
 عينها فيكون

ذلك



نجاسة السرلان هذه القلة بانفرادها ضعيفة اذ الدم المستقر في موضعه  
 لم يوطأ له حكم النجاسة في الحية واذا لم يكن حياً فان لم يكن مذكياً كان نجساً  
 سواء كان مأكولاً للدم او غير لانه صار بالموت حراماً فاحرمته موجودة  
 مع اختلاط الدم فيكون نجساً وان كان مذكياً كان طاهراً اما في مأكول  
 اللحم فلانه لم يوجد حرمة ولا اختلاط الدم واما في غير مأكول اللحم فلانه لم يوجد  
 الاختلاط والحرمة المجردة فيه كافية في النجاسة عما مر انتهى ثبت باجماع  
 الامم فان عدلهم الابي بن القاسم قال ابو حنيفة رحمه الله بالوضوء فقط واما بوضوء  
 باليتم فحسب ومحمد بنهما الاختلاف في نبيذ التمر هو خمر رقيقا يسيل كالخمر  
 اما اذا اشتد وصار مسكراً لا يتوفا به اجماعا **باب النجاسة** هو لم يمت  
 وجنب وكائض ونفساء لم يقدر ولها الماء اي عواما يكفي لطهارته حتى  
 اذا كان للجنب ماء يكفي للوضوء لا لفعل يجب ان يتم ولا يجب عليه التوضوء  
 عند تقلب الشافع اما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء **باب النجاسة**  
 ويقيم للجنابة بالاتفاق واما اذا كان للحدث ماء يكفي لفعل بعض اعضائه  
 اعضائه فالخلاف ثابت بعده ميلاً اربعاً ثلث الفرسج وقيل ثلثة الاف  
 ذراع وخمسة الماربعة الاف وما ذكر ظاهر الرواية وفي رواية الحسن الميم  
 انما يكون معتبراً اذا كان نطفة غير قدومه حتى يصير ميلين ذناً باوجيماً فاما  
 اذا كان قدومه فيعتبر ان يكون ميلين او مرض لا يقدر معه على استعمال الماء وان  
 واستعمل الماء اشتد مرضه حتى لا يشترط خوف التلف خلافاً للشافعية اذ مرضه استد  
 المرض فوق ضرر زيادة النش وهو يبيع اليتم او بهر دان استعمال الماء يضره او عدو  
 او عطش اي ان استعمال الماء خاف العطش او ابيع الماء للشرب فقط حتى اذا وجد  
 المسافر ماء في جيب مع الشرب فقط جاز له اليتم الا اذا كان كثيراً فاستدل

بالدم

على انه للشرب والوضوء فاما الماء المعلق للوضوء فانه يجوز ان يشرب منه وعند  
 الامم المتخلفين رحم على من هذا فلا يجوز له اليتم او عدمه كالماء لو وقع في او فوف  
 فوت صلوة العبد في الابتداء اي اذا خاف فوت صلوة العبد جاز له ان يتم  
 ويشترع فيها هذا بالاتفاق وبعد الشروع متوضئاً وكذا في البناء اي اذا شرع  
 في صلوة العبد متوضئاً ثم سبقت له حدث ويخاف انه ان توضأ تفوتته الصلوة  
 جاز له ان يتم للبناء وهذا عند ابي حنيفة خلافاً للمها فانه شرع باليتم وبعده  
 الحدث جاز له ان يتم للبناء بالاتفاق فتقوله هو لم يحدث مبتدئاً وخرجه خبره و  
 لم يقدر واصله لم يحدث وما بعده وهو قوله بعده مع المعطوفات متعلق بقوله  
 لم يقدر واول قوله الابتداء متعلق بالابتداء تقديره اليتم كخوف فوت صلوة  
 العبد في الابتداء وبعد الشروع خبره او صلوة الجنابة لغيره في لا الفتوت ليقوت  
 والوقتية لان تخوفهما الى خلف وهو الظاهر والعقبات خبره لمسح وجهه وخرجه  
 ليدبره مع مرفقيه ولا يشترط الترتيب عندنا والفتوى على انه يشترط الاستيعاب  
 حتى لو بقي شيء قليل لا يجزيه والاحسن مسح الذراعين ان يسبح ظاهر الذراع  
 اليمين بالوسط واليسرى بالوسط من الكف اليسرى مبتدئاً من راس  
 الاصابع ثم باطنها بالمسح والابهام الى راس الاصابع ويكفي فعل بالذراع  
 اليسرى ثم اذا لم يدخل الغبار بين اصابعه فعليه ان يخلل اصابعه فيحتاج الى اضافة  
 ثالثة لتخليطها على كل ظاهر من جنس الارض متعلق بغيره كالتراب والرمال والحجر  
 وكذا الكحل والزريع واما الذهب والفضة فلا يجوز زهرهما اذا كانا مسبوكين  
 فان كانا غير مسبوكين فمتعلقين بالتراب يجوز وحنيفة والشيعان كان عليهما  
 غبار يجوز ولا يجوز على كل حال فيه نجاسة وقد رآنا في الامم ان في الصلوة فيه  
 ولا يجوز بالرماد عند ابي حنيفة ومحمد ومالك واما عند ابي يوسف فلا يجوز الا بالتراب

النجاسة



لا يجوز  
الركعة  
التي هي  
الركعة  
التي هي  
الركعة

ولو لا تنفع عليه او الرمل خلافا للشافعي ولو لم ينفع عليه اي على النقع قلوب  
دارا او يجرم حايضا او كمال حنطة فاصاب وجهه وذريعته غبارا لا يجزئ  
لا يجزئ حتى يبريه عليه قدرته على الصعيرة نية اداء الصلوة فالتنية في  
النية خلافا للفرقة اذ الحان موحدتان كالجباية وحدث يوجب  
الوضوء ينبغي ان ينوي عنهما فان نوى عن احدى لا يقع عن الآخر لكن يكفي تيمم  
واحد عنهما فلا يجوز تيممهما في السلامة اي لا يجوز الصلوة بهذا التيمم عندهما  
خلافا لابن يوسف ففنه يشترط لصحة التيمم في حق جواز الصلوة ان ينوي  
قربة مقصودة سواء لا يصح بدون الطهارة كالصلوة او يصح كالاسلام  
وعندهما قربة مقصودة لا يصح الا بالطهارة فان تيمم لصلوة كجائزة او  
سجدة التلاوة يجوز بهذا التيمم اداء المكتوبات وان تيمم لم يصح  
او دخول المسجد لا تنفع به الصلوة لانه لم ينوي قربة مقصودة لكن يحل له  
مسح المصحف ودخول المسجد وجاز وضوءه ببلانية حتى اذا توضأ ببلانية فاعلم  
جاز صلوته بهذا الوضوء خلافا للشافعي هذا بناء على مسألة النية في الوضوء  
وان توضأ بالنية فاسلم فالحال ثابت ايضا لان نية المأخر لغيره  
لا يملكه وانما ببلانية مبالغة فيصح وضوء المأخر مع النية بالطريق الاول ويصح تيمم  
في الوقت اتفاقا وقبله خلافا للشافعي فلا يجوز به الصلوة في الاول الوقت  
هذا بناء على ما عرفت من اصول الفقه ان التراب خلف ضرورة عن الماء عنده  
وعندنا خلف مطلق في انائين ظاهر ونحوه يجوز التيمم عندنا خلافا له وقوله  
عدم التراب ظهور المسلم ولو الما عشر حتى يؤتيه ما قلنا وبعد طلبه من رقيقه  
ما منع حتى اذا صلى بعد المنع ثم اعطاه ينتقض تيممه الآن فلا يعيد ما مضى  
وقبل طلبه جاز خلافا لهما هذا اذ نية الهداية وضرورة الميسرة انه لا يطلب

لأنه لا يطلب

منه وصلى ثم يخرج لان الماء مبدول عادة في موضع اخر من البسوط ان كان  
مع رقيقه ما فعله ان يسأله الاعطاء قول من بن زياد فانه يقول  
السؤال ذلك وفيه بعض الحرج ولم يشترع التيمم الا لدمع الحرج وكنا نقول ماء  
الطهارة مبدول عادة وليس في سؤال ما يحتاج اليه مذلة فقد قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بعض حوايج من غيره وفي الزيادات ان التيمم للمسلم اذا رأى مع  
رجل ما كثير او هو في الصلوة الصلوة وغلب على ظنه انه لا يعطيه او شك  
يمنع على صلوته لانه صح شروعه فلا يقطع بالشك بخلاف ما اذا كان  
خارج الصلوة ولم يطلب ويتيمم حيث لا يكره الشروع بالشك  
فان القدرة والعجز مشكوك فيها وان غلب على ظنه انه لا يعطيه قطع الصلوة  
وطلب الماء ثم قال واذا فرغ من صلوته فاعطاه او اعطى ثم انشأ  
وهو قادر عليه لثألف الصلوة واذا انشأت صلوته وكذا اذا انشأ ثم  
اعطاه لكن ينقض تيممه الآن اقول ان اردت ان تستوعب الاصح كلفها  
علم انه اذا رأى خارج الصلوة وصلى ولم يسأل بعد الصلوة ليظهر العجز او القدرة  
فعلها ذكره الميسر لم يجر سواء غلب على ظنه الاعطاء او عدمه او شك فيها  
وهي مسألة الممنوع واذا رأى في الصلوة ولم يسأل بعد ثألفه وان رأى  
خارج الصلوة ولم يسأل وصلى ثم سأل فلم يعط يطلت صلوته وان لم تمت  
صلوته سواء ظن الاعطاء المنع او الشك فيها وان رأى في الصلوة فكما ذكره  
الزيادات لكن يتيقن صوتان احدهما انه قطع الصلوة فيها اذا ظن المنع او الشك  
فالسؤال فان اعطاه تيممه وان لم يعطه باق والآخر انه اتم الصلوة فيها اذا ظن  
انه يعطى ثم سأل فان اعطى بطلت صلوته وان لم يعط لانه ظن ان طهارة كان خطأ  
بخلاف مسألة التجر لان القبلة جهة التحريم اصلها وحرمتها الحكم دائر على تحريمه

حقيق



فإذا ظهر خلافه لم يبق قايما مقامها  
فإذا ظهر خلافه لم يبق قايما مقامها

القدرة والبر فاقم عليه الظن مقامها تيسره فإذا ظهر خلافه لم يبق قايما مقامها  
ويصلح ما شئت من فرض ونقل خلافا لثا فاعني وينقصه ناقض الوضوء وقدرته  
على ما كلف لظهوره في إذا اغتسل الجنب ولم يصل الماء لمعة على ظهره وفي الماء  
واحد حدث حديثا يوجب الوضوء فيتم له ما ثم وجد من الماء ما يكفيها بطلت يمينته  
في حق كل منهما وان لم يكف لاحدهما بقية فحقهما وان كلف لاحدهما بعينه غسله  
وبقي اليمين في حق الآخر وان كلف لكل منهما منفردا غسل اللبنة لانه الجنبان غلظ  
فاذا غسل اللبنة هل يعيد اليمين لم يحدث فيه رواية أيضا وان صرف اليك  
انقضى يمينته في حق اللبنة باتفاق الروايتين هذا اذا تيمم للميتين يمينًا واحدًا  
أما التيمم للجنبان ثم أحدث فيتميم الحديث وجد الماء فكذا في الوجه المذكورة  
وان تيمم للجنبان ثم أحدث ولم يتم فوجد الماء فاله في اللبنة والوضوء  
وظاهره وان لم يكف لاحدهما لا ينقض يمينته فيستعمل الحاضر في اللبنة تقليلًا للبر  
وتيمم للحديث فان كلف للوضوء انتقض تيممه ويغسل اللبنة وتيمم للحديث  
وان كلف للوضوء لا اللبنة فيتميم باقي وعليه الوضوء وان كلف لكل واحد منفردا يعيد  
أو اللبنة وتيمم للحديث فان توضع به جاز ويعيد اليمين ولو لم يتوضأ به ولكن  
بدأ باليمين للحديث ثم صرفه إلى اللبنة هل يعيد اليمين أم لا ففي رواية الزيادة  
يعيد وفي رواية الأصل لا ثم انما ثبت القدرة إذا لم يكن مصرًا فالوجه التيمم  
حتى إذا كان على يده أو ثوبه بخاصة يصره إلى النجاسة ثم القدرة يثبت  
بطريق الإباحة وبطريق التملك فان قال صاحب الماء بجاعة من الميتين  
ليتوضأ بهذا الماء أيكم شأ والماء يكفي لكل واحد منفردا ينقض تيمم كل واحد منهما  
فإذا تموضأ به واحد يعيد الباقيون يمينته لثبوت القدرة لكل واحد على الآخر  
أما إذا قال هذا الماء لكم وقبضوا لا ينقض يمينهم عندنا لما عندنا فلا يثبت

كما في لظهوره في  
فإذا قدر على الماء ولم يتوضأ  
ثم غسل اللبنة في  
اعادة اليمين روايتان

شاع

المشاع يوجب الملك على سبيل الاشتراك فيملك كل واحد مقدارا  
لا يكفيهما وإنما عند أحدهما جيعه فالأصح انه يقع على ملك الواهب ولم يثبت الإباحة  
لأنه لا يملك الربية بطل ما في ضمنه من الإباحة ثم ان الإباحة واحدة بعينه ينقض تيممه  
عندهما لا عنه لانه لما لم يملكوه لا يبرح أحدهما لارادته حتى إذا تيمم الحديث المسلم  
ثم ارتد منه نفوذ بالدم ثم أسلم يصح صلوته بذلك التيمم ونذهب لراجية أي  
لراجي الحديث صلوته آخر الوقت فلو صحح باليمين في أول الوقت ثم وجد الماء  
والوقت باق لا يعيد الصلوة ويجب عليه قدر غلوة لو طنة فربما والا  
فلا الغلوة مقدار ثلثمائة ذراع إلى الربعية وعن أبي يوسف انه إذا كان الماء  
يحيث لو ذهب إليه وتوضأ تذهب القافلة وتقبض عنه بصره كان يعيد  
له اليمين قال صاحب المحيط هذا حسن جدا ولو نسيه فافترق رجليه  
صلت يمينهما ثم ذكره لم يعيد إلا عند أبي يوسف أما إذا وضعه غيره وهو لا يعلم فقد  
قبل يجوز التيمم اتفاقا وقيل الخلاف في الوجهين كذا في الهداية ويجب ان يعلم  
ان المانع عن الوضوء إذا كان من جهة العباد كالأسير يمنع الكفار عنه الوضوء  
ومحسوس في السجن والذي قيل له ان توضأت فقلنا يكفر له اليمين لكن  
إذا زال المانع ينبغي ان يعيد الصلوة كذا في الذخيرة **المسألة** على التحسين جاز  
بالسنة المشهورة فيجوز بها الزيادة على الكتاب فانه موجب على الرجلين  
للحديث دون من وجب عليه الغسل قيل صورته جنب تيمم ثم أحدث  
ومعه من الماء ما يتوضأ به وكبر جمعهم فقيه ثم مر على ما يكفي للاغتسال  
لم يغسل ثم وجد من الماء ما يتوضأ به فتم ثانيا فان أحدث بعد ذلك توضأ  
وترفع فقيه فخطوطا بأصابع مفرجة يبد من أصابع الرجل إلى الشاق بهذا  
صفة المسح على الوجه المسنون فلو لم يفرق الأصابع لكن مسح مقدار أربعين جاز

مقدار ثلثة أصابع



وان مسح باصبع واحدة ثم بالثاني ثم هكذا ايضا ان مسح كل مرة  
غير مسح قبل ذلك وان مسح بالابهام والمسحة منفردة جاز ايضا لان  
ما بينهما مقدار اصبع اخر وسر مدح عن صفة المسح قال ان يضع اصابع  
يديه على مقدم خفيه ويجازي كفيه ويمسحهما الى الساق او يضع كفيه مع الاصابع  
ويدها جملتها لكن ان مسح برؤس الاصابع وجازي اصول الاصابع ولكن  
لا يجوز ان يتزل من الخف عند الوضع مقدار العاجب وهو مقدار ثلاثة  
اصابع هكذا ذكرنا الحيط وذكرنا الذخيرة ان المسح برؤس الاصابع يجوز  
ان كان الماء متقاطرا ولو مسح بظهر الكف جاز لكن السنة باطلها وانما  
ان ابتداء من طرف الساق ولو مسح المسح واصاب المطر ظاهر خفيه  
حصل المسح وكذا مسح الرأس وكذا الوضوء في كل موضع فالتل ظاهر خفيه  
ولو باطل هو الصحيح على ظاهر خفيه الخف ما يستر الكعب او يكون الظاهر منه اقل  
من ثلث اصابع الرجل اصغر اما ظاهر قدر ثلث اصابع فلا يجوز لان هذا  
بمنزلة فوق ولا بأس بان يكون واسعا بحيث يستر رجله من اعلى الخف  
او جزمه اي على خفيه بل بان فوق الخفين يكونا وقاية لهما من الوقول  
والنجاسة فان كانا من اديم او جاز عليهما المسح سواء لبسهما منفردين  
او فوق الخفين وان كانا من كبريتا بشر او نحوه فان لبسهما منفردين لا يجوز  
وكذا اذا لبسهما على الخفين الا ان يكونا بحيث يصل بلل المسح الى الخف الداخل  
ثم اذا كانا من جاز اديم وقد لبسهما فوق الخفين فان لبسهما بعد ما حدث  
ومسح على الخفين لا يجوز المسح على الجرموق وان لبسهما قبل الحدث ومسح  
عليهما ثم نزعهما دون الخفين اعاد المسح على الخفين الداخلين بخلاف  
ما اذا مسح على خف ذي طاقين فتم نزع احد الطاقين لا يعيد المسح على  
الآخر

الطاق الاخرى وان نزع احد الجرموقين فعليه ان يعيد المسح على الجرموق  
ومعه ابو يوسف انه يخلع الجرموق الاخر ويمسح على الخفين او جرموقيه الخمين  
اي بحيث يستسكن على الساق بلا شدة او متعلين او يجلدين حتى اذا كانت  
خمين غير متعلين او مجلدين لا يجوز عند بل خيفة خلافا لما وعده انه يرجع الى قولهما  
وبقي ملبوسين على طهر تام وقت الحدث ولو توضا وضوء غير مرتب  
فعل الرجلين وليس الخفين وليس الخفين ثم غلبت باقي الاعضاء ثم احدث وتوضا  
ومسح جاز او توضا وضوء مرتب ففعل رجله اليمنى وادخلها الخف ثم غسل  
رجله اليسرى وادخلها الخف ليست له طهارة تامة في الصورة الاولى اذ ليس  
الخفين وفي الصورة الثانية اذ ليس اليمنى لكنها ملبوسان على طهارة كاملة فعمل  
ان قوله ملبوسين احسن من عبا رتتم وهي اذ لبسهما على طهارة كاملة  
لانه المراد الطهارة الكاملة وقت الحدث وهذا الوقت هو زمان بقا  
البشر لزمان حدثه فيصح ان يقال ان ملبوسان على طهارة كاملة وقت  
الحدث ولا يصح ان يقال ليسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لانه الفعل اذ  
والى الدوام والاستمرار لا طهارة وقلة وقلة وقلة وقلة  
القفاز ملبوس على الكف ليكن عنها ثياب الصق وكفه وفرضه قدر ثلث  
اصابع اليد فان مسح رسول الدعوى كان خطوطا فعملتها بالاصابع دون الكف  
وما زاد على مقدار ثلث اصابع اليد انما هو بياض سهل فلا اعتبار له فيبقى  
مقدار ثلث اصابع ولا يغرض فيه شيء آخر كالنية وغيره فاعتبر به يوم وليله  
والسافر ثلثة ايام ولياليها من حين الحدث لان قوله يوم يومين يومين وليله  
الحدث افاد جواز المسح في المدة المذكورة وقبل الحدث لا احتياج الى المسح  
فالذمان الذي يحتاج فيه الى المسح وهو من وقت حدث مقدرة المذكور ونقطة  
بالقراءة

على الحدث والاسم



ناقض الوضوء ونزع الخف ذكر لفظ الواحد ولم يقل نزع الخفين لينفد ان نزع احدهما  
ناقض فانه اذا نزع احدهما وجب غسل احدى الرجلين فوجب غسل الاخرى  
اذ لا جمع بين الغسل والمسح وكذا ان دخل الماء احد خفيه حتى صار جميع الرجل  
مغسولا واذا صاب الماء اكثر فكذا عند ابن الفقيه ابن جعفر ومضى المدة وبعد  
احد هذين اي نزع الخف ومضى المدة على المتوضي غسل رجله فوجب اغسل  
الذي كان له وضوء لا يغسل الا غسل رجله اي لا يغسل غلى بقية الاعضاء وينبغي  
ان يكون فيه خلاف مالك رحمه الله بناء على فرضية الوضوء عند خروج الخف  
العقب الى الساق نزع ولفظ القدوري اكثر القدم وما اختاره في المتن من خروج  
عن احدى خفيه روج وينبغي خرق يده ومنه قدر ثلث اصابع الرجل اصغرا لا مادونه  
فلو كان يحرق طويلا يدخل فيه ثلث اصابع <sup>الرجل</sup> ان ادخلت لكن لا يبد ومنه هذا  
المقدار جاز المسح ولو كان مضموما لكن ينفتح اذا مشى ويظهر هذا المقدار لا يجوز  
فعل منه ان ما يصنع من الغزل وخفه مشقوق اسفل الكعب ان كان بستر الكعب  
يخيط او خفه يشد بعد اللبس بحيث لم يبد ومنه شيء فهو كغير المشقوق وان  
بدل الخف كان خرق في غير المقدار المذكور ويجوز خرق كل خف لافقيه اذ كان على خرق  
واحد خرق كثيرة تحت الساق ويبد ومن كل واحد شيء قليل بحيث لو جمع الباطن  
يكون مقدار ثلث اصابع ينفع المسح ولو كان هذا المقدار من الخفين جاز المسح  
ويتم مدة الصوم سبع ايام قبل تمام يوم وليلة ويتم ان اقام قبلها وبرز ان اقام  
بعدها فمنها ربع سال لانه امانان بافر المقيم او تقيم امانا وفرط منها امانا قبل  
تمام يوم وليلة او بعدها وقد ذكرنا المتن ثلث منها ولم يذكر ما اذا كان المقيم بعد  
يوم وليلة وحكمه ظاهر وهو وجوب النزع ويجوز على جيرة حدث فلا يبطله سقوط  
الا بجره المسح على الجيرة ان اخرها جاز تركه وان لم يضر فقد اختلفت الروايات

عن ابي حفص ر في جواز تركه والماء فخذ انه لا يجوز تركه ثم لا يشترط ان يكون الجيرة  
مشروطة على طهارة لا وانما يجوز المسح على الجيرة اذا بقدر على مسحه ذلك  
الموضع كما لا يقدر على غسله بان كان الماء يضره او كان الجيرة مشروطة بغير  
كلها اما اذا كان قادرا على مسحه فلا يجوز مسحه في غير ذلك المكان في اعضائه  
شفاق فان عجز عن غسله يلزمه امر آثر الماء عليه فان عجز عنه يلزمه المشي  
عنه عند بغير ما حول ويتركه وان كان الشقاق في يده ويخرج من موضعه الوضوء  
استعان بالغير بوضوءه فان لم يستعن وتيمم جاز فلا فالحال واذا وضع  
الدواء على الشقاق الرجل امر الماء فوق الدواء فاذا امر الماء ثم سقط الدواء  
فان السقوط عن يده غسل الموضع والا فلا فاذا قصد وضع خرقه وشد  
العصابة فوجد بعض المشايخ لا يجوز المسح عليها بل على الخرق وعند البعض ان  
امكنه شد العصابة بلا اعانة الله احد لا يجوز عليها المسح وان لم يكن ذلك  
يجوز قال بعضهم اذا كان حل العصابة وغسل ما تحته بوضوء آفة جاز المسح  
عليها والا فلا وكذا الحكم في كل خرقه جاوزت موضعه الخرقه وان كان حل العصابة  
لا يضر لكن حررنا عن موضع الجيرة يضر كحلها ويغسل ما تحته الى موضع الجيرة  
ثم يشدنا ويمسح موضع الجيرة وعامة المشايخ على جواز مسحه عصابة  
المقصد واما الوضوء الظاهر من البدن بين القدمين من العصابة فالصحيح انه  
انه يكفي المسح اذ لو غسل بغير العصابة فربما نفذ البلية الى موضع المقصد وشيئا  
الاستيعاب في الجيرة والعصابة في رواية اخرى عن ابي حنيفة وهو لا يفرق  
في السرار وعند البعض يكفي الاكثر واذا مسح ثم نزعها ثم اعاد فعليه ان يعيد  
المسح فان لم يعدها واذا سقطت عنها فبطلت فانه لا يحسن اعادته  
المسح فان لم يعدها واذا سقطت عنها فبطلت فانه لا يحسن اعادته



هو الصحيح ويجب ان يعلم ان مسح بوجرة في المسح المكف ما انه يجوز على حدث  
ولا يقدر له مدة واذا سقطت لغيره لا يبطل وان سقطت عن غيره يجب غسل  
ذلك الموضع خاصة بخلاف ما اذا خلع احد الخفين حيث يلزم غسل الرجلين  
والله اعلم **باب كيف** الدماء المخفضة بالنساء ثلثة حيض واستحاضة ونفاس  
فالحيض هو دم ينفضه رحم امرأة بالغ او بنت تسع سنين لادائها والذي لا يكون  
من الرحم ليس حيض وكذا الذي قبل سن البلوغ اي تسع سنين وكذا ما ينفضه  
الرحم لم ينض فان استمر الدم كان سيلان البعض بسبب طبعها فكان حيضاً  
وسيلان البعض ليس بحيض فلا يكون حيضاً وما قيل بعدم الدم يجب ان تغيب  
بعد الولادة ايضا فانه النفاس ثم الاصح ان الحيض موقت الى سن الايام  
واكثر المشايخ قدروه بتسعين سنة ومثايخ بخلافه وقد ازرعهم في  
فرائض بعد ما لا يكون حيضاً في ظاهر المذهب والمختار انها ان رأت دمًا قوياً  
فلا سود ولا احمر القانح طالت جفتاً وبطل الاعتداد بالاشهر قبل ان تمام وبعد  
لا وان رأت صفرة او حمرة او ثوبية فهي استحاضة واقله ثلثة ايام ولبالها و  
اكثره عشرة ايام ويوسف اقله يومان والشرع الثالث وعندنا ثلثة ايام  
وليلة واكثره خمسة عشر يوماً وعنه تمت بقوله ثم اقل الحيض للجارية  
البكر والشيبة ثلثة ايام ولبالها واكثره عشرة ايام ثم اعلم ان مبدء الحيض من وقت  
خروج الدم الى الفرج الخارج فيلولة الكرسف انما يتحقق بخروج اذا وصل الى ما يحل  
الفرج الخارج من الكرسف فاذ اخرج من الكرسف ما يحل في الفرج الداخل لا يتحقق  
الا اذا رجعت الكرسف فيتحقق الخروج من وقت الرجوع وكذا الاستحاضة من وقت  
والبول ووضع الرجل القطن في الاحليل والقلقة لما خرج من وضع الكرسف  
يسمي بالكرسفة الحيض ولا يشبه كل حال وموضع موضع الكرسف البخارة ويكره

فيه نظر الصحيح ان  
الاسود والاحمر  
والقاني يكون من طلا  
للعدة قبل وبعد

لا يقطع الصلوة عند  
وضع الكرسف

في الغسل

في الفرج الداخل فالظاهرة اذا وضعت اول الليل فحين اصبحت رأت عليه  
اشرة الدم فالآن ثبت حكم الحيض والحيض اذا وضعت ورات عليه البياض  
حين اصبحت حكم بطلانها من حين وضعت والظاهر ان الحيض لا يبين الدمين منه  
ومتعة في مائة اى في مدة الحيض وما رأت من لون في ايام المدة سوى البياض  
حيض فقولوا والظاهر مبتدأ وما رأت عطف عليه وحيض خبره واعلم ان  
الظاهر الذي يكون اقل من خمسة عشر اياما اذا تحلل بين الدمين فان كان اقل  
من ثلثة ايام لا يفصل بينهما بل هو كالدم المتوالي اجاءا وان كان ثلثة ايام  
او اكثر فعن ابى يوسف وهو قول ابي حنيفة اخر الا يفصل وان كان اكثر من  
عشرة ايام فيجوز فيه اية حيض وختمه بالظاهر على هذا القول فقط وفي ذكر ان  
الفتوى على هذا تيسر على الحق والمستحق وفي رواية محمد بن عيسى انه لا يفصل  
ان احاط الدم بطرفة عشرة ايام او اقل وفي رواية ابن المبارك عنه بشرط  
مع ذلك كون الدمين نصابا وعند محمد بن رجب بشرط طوبى ان يكون الظاهر مساويا  
للدمين او اقل ثم اذا صار وما عنده فان وجد في عشرة ايام ظهرا اخر يغلب  
الدمين المحيلين به لكن يصير مقلوبا ان عد ذلك الدم الحكي وما فانه يعد وما  
حق يجعل الظاهر الآخر ايضا الا في قول ابى سهل ولا فرق بين كون الظاهر الآخر  
مقدما على ذلك الظاهر او مؤخرا وعند حسن بن زياد الظاهر الذي يكون  
ثلثة ايام او اكثر يفصل مطلقا وهذه ستة اقوال وقد ذكرنا كثير من المتقدمين  
والمؤخرين افتوا بقول محمد بن وهب بن عثمان بن عيسى هذه الاقوال مبتدأة رأت يوما  
دما واربعه عشر طهر ثم يوما دما وثمانية ايام طهر ثم يوما دما واربعة ايام طهر  
ثم يومين دما وثلثة ايام طهر ثم يوما دما وثلثة ايام طهر ثم يوما  
دما ويومين طهر ثم يوما دما فهذا ستة واربعون يوما ففي رواية ابى يوسف



العشرة الاولى والعشرة الرابعة في روية محمد العشرة بعد  
 بواربعة عشر وفي روية ابن المبارك العشرة بغير ثمانية عشر  
 بعد طهر بوجه وعند ابن سبيل ستة الاولي منها وعند الحسن  
 الاخرة وما سوى ذلك في ذلك استيضة في كل صورة يكون  
 الطهر الذي قطن فاصلا في هذه الاقوال سوى قول ابن يوسف فان كان الحد  
 نصبا فالاول حيض وان لم يكن شيئا منها نصبا فاللحي استيضة وانما  
 استيضة قول ابن يوسف لان هذا لا يثبت على قوله واعلم ان الوالد الحيض  
 هي الحرة والسود فيهما حيض اجماعا وكذا الصفة المشبهة في الاصح والخضرة  
 والصغيرة الضعيفة والكدرية والترتبية عندنا وفرق ما بين حال الكدرية ما يفرق  
 الى البياض والترتبية الى السواد وانما قدم مسألة الطهر المتخلف على الوالد الحيض  
 لانها متعلقة بمدة الحيض فالحقها بما تم ذكره الا ان كان لم يولد ذلك شعره احكام  
 الحيض فقال يمنع الصلوة والصوم ويقضي بهؤلاء اي تقضي الصوم لا الصلوة  
 بناء على ان الحيض يمنع وجوب الصلوة وصحة ادائها لكن لا يمنع وجوب الصوم  
 فنفس وجوبه ثابتة بل يمنع صحته اذ انه فيجب القضاء اذا طهرت ثم المعبر  
 عندنا اخر الوقت فاذا حاضت في اخر الوقت سقطت وان طهرت في آخر  
 الوقت وجبت فاذا كانت طهارتها عشرة وجبت الصلوة وان كان  
 الباقي في الوقت لمحة وان كانت لاقل منها فان كان البتة من الوقت  
 مقدار ما يسع الغسل والتحريم وجبت والافوقت الغسل كتبها  
 من مدة الحيض والصائمة اذا حاضت في النهار فان كان في آخره بطل صومها  
 فيجب قضاؤه ان كان صوما واجبا وان كان نفلا لا خلاف في صلوته الغسل  
 اذا حاضت في خلالها وان طهرت في النهار ولم تأكل شيئا لا يجزئ صوم

طهر في الحيض وان كان  
 طهر في الحيض وان كان

عن ابن سبيل

في الطهر المتخلف

هذا اليوم وان كان الباقي من الليل لمحة وان طهرت في الليل من عشرة فصاعدا  
 لكن يجب عليها الاسك وان طهرت في الليل عشرة ايام يصوم بهذا  
 اليوم وان كان البتة من الليل لمحة وان طهرت لاقل من عشرة يوم الصوم  
 الباقي من الليل مقدار ما يسع الغسل وان لم تغسل في الليل لا يبطل صومها  
 ودخول المسجد والطواف واستمتاع ما تحت الارزاز كالباشرة والتقي  
 وتحل القبلة وملازمة ما فوق الارزاز وعن محمد بن يونس شعاع الدم اي موضع  
 الفرج فقط ولا تغسل في كونه ونفاسها كان آية او ما دونها  
 عند الكرخة وهو المختار وعند الطحاوي يحل ما دون الآية هذا قصد الفقهاء  
 فان لم يقصد ما نحو ان يطهر سكر النعم الحمد لله رب العالمين فلا بأس به  
 ويجوز لها التيمم بالقرآن والمعلمة اذا حاضت فعند الكرخة يعلم كونه كونه  
 تقطع بين الحملين وعند الطحاوي نصف آية وتقطع ثم تعلم النصف الآخر فاما  
 دعاء القنوت فيكره عند بعض المشايخ وفي المحيط لا يكره وسائر الادعية  
 والاذكار لا بأس بها ويكره قراءة التوريت والابجيل بخلاف المحدث متعلق  
 بقوله ولا تقراءة ولا تمس هؤلاء اي الحائض والحائض والنفس والمحدث متعلق  
 بالابغلاف متعلق اي منفصل منه واما كتابة المصحف اذا كان موضوعا على العرج  
 بحيث لا يمس مكتوبه فعند ابن يوسف يجوز وعند محمد لا يجوز وكذا بالكم ولا  
 رها فيه سورة البقرة اي اراد درصا عليه آية من القرآن وانما قال سورة  
 لانه العادة كتابة سورة الاضاح وفوه على الدارهم وحل وطهر من قطع  
 منها لاكثر من نصفه النفس فبقيل الغسل دوت من قطع لاقل منه اي لاقل من  
 الاكثر وهو ان يقطع الحيض لاقل من عشرة والنفس لاقل من الاربعة  
 الا اذا مضى وقت يسع فيه الغسل والتحريم في محل وطهرها وان تغسل راقامة

ان كان مح

تعلم

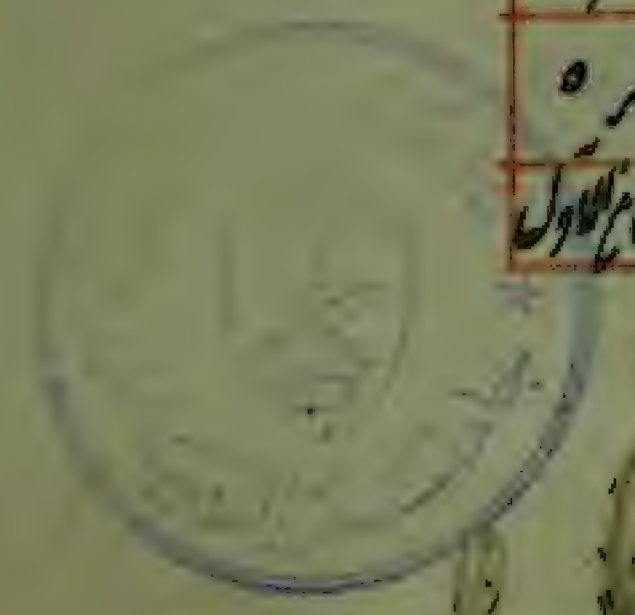
هذا



للوقت الذي يتمكن فيه من الاغتسال مقام حقيقة الاغتسال في حق جل  
 الوطى <sup>او اكثر</sup> وان لم يكن الا اذا انقطع الدم لا قبل من عشرة ايام بعد ما مضى ثلثه او اكثر  
 فان كان الانقطاع فيما دون العادة يجب ان يؤخر الغسل الى آخر وقت  
 الصلوة فاذا خافت الغوت انتقلت وصلت وامر آخر الوقت  
 المستحب دون وقت الكراهية وان كان الانقطاع على راس عاداتها  
 او اكثر او كانت مدة فناء الاغتسال بطريق الاستحب وان انقطع لاقبل  
 من ثلثة ايام اخرجت الصلوة الى اخر الوقت فان خافت الغوت توضأت  
 وصلت ثم في الصور المذكورة اذا عاد الدم في العشرة بطل حكم بطهارتها مبتدئة  
 كانت او معتادة فان انقطع العشرة او اكثر في العشرة حكم بطهارتها ويجب  
 عليها الاغتسال وقد ذكرنا المعتادة التي عاداتها ان ترى يوما دما ويوما طهرا  
 هكذا الى عشرة ايام فاذا رأت الدم ترك الصلوة والصوم فاذا ظهرت  
 في اليوم الثاني توضأت وصلت ثم في اليوم الثالث ترك الصلوة والصوم  
 ثم في اليوم الرابع اغتسلت وصلت هكذا الى عشرة اقل الطهر ثم عشرة  
 يوما ولا حد لاكثره الا ينصب العادة فان اكثر الطهر مقدر في حقيقة ثم اختلفوا في  
 تقدير مدته والاصح انه مقدر ستة اشهر لانه العادة نقصان طهر  
 غير الحامل عن طهر الحامل واقل مدة الحمل ستة اشهر فان نقص عن هذا شيء وهو  
 الساعة صورتها مبتدئة رأت عشرة ايام دما وستة اشهر طهر ثم اتم  
 الدم تنقضي عدتها بستة عشر شهرا الا ثلاث ساعات لانها تحتاج الى ثلاث  
 حبض كل حبض عشرة ايام والى ثلثة اطهار كل طهر ستة اشهر الساعة و  
 نقص من اقل الحبض الى الدم الناقص عن الثلثة او زاد على العشرة اي العشرة او اكثر  
 النفاس وهو اربعون يوما او على عادة عرفت للحبض وجاوزت العشرة

وقد ذكرنا من عاداتها  
 هذا الفرع مخالف لما تنزه  
 في الكتب ان الطهر المتخلل  
 من الدمين في المدة حبض  
 ونفاس كما قدمه السادس  
 فعلم من هذا ان هذا الفرع  
 ضعيف اه نوح نقلا  
 عن الوائي  
 معناه

او نفاس وجاوز الاربعين اي اذا كانت لها عادة في الحيض ووضعت  
 فزادت الدم اثنى عشر يوما في ايام بعد السبعة استحيضة واذا كان  
 لها عادة في النفاس وهي ثلثون يوما مثلا فزادت الدم فبين يومين فالتحريم  
 التي بعد الثلثين استحيضة هذا حكم المعتادة ثم اردنا ان يبين حكم المبتدئة فقال  
 او على عشرة حبض من بلغت مائة او على اربعين نفاسا المبتدئة التي  
 بلغت مائة مائة حبضا من كل شهرة عشرة ايام وما زاد عليها استحيضة  
 عشرون يوما والنفاس فاذا لم يكن للمدة في عادة نفاسها اربعون يوما  
 والى ازيد عليها استحيضة وقوله حبض من بلغت باجر عطف بيان للعشرة  
 وقوله نفاسها باجر عطف بيان لاربعة ومارك حامل من استحيضة اي  
 الدم الذي نراه الحامل ليس حبض بل هو استحيضة فحوله وما نقص منه او قوله  
 هو استحيضة حره ثم بين حكم الاستحيضة فقال لا تمنع طهارة وصوما وطهرا  
 ومن لم يحض عليه من فرض الا انه حدث اي حدث الذي يتبعه من استحيضة  
 الخفاف او طهرا بعد ما لو فكل فرض اخر من فرضه ان في فان حره بوضعا  
 حكم فرضه ويصل النوافل لتبعه الفرض ويصل به فيه ما شاء من كل فرض وغسل ينقبض  
 خروج الوقت لا دخوله اخر از من قبل فان الناقص حره وجوز الوقت  
 فكل من يوصف فان الناقص حره كلاما يصلح من نوصف قبل الزوال الى اخر وقت  
 الطهر طهرا فالان يوسف ودفقانه حصل دخول الوقت ولم يحصل خروج لا بعد  
 طلوع الشمس من نوصف اي من نوصف قبل طلوع الشمس لكن بعد طلوع الفجر  
 خلافا لرفقانه وجه الناقص حره ما وجد يوسف هو اخر وجوه لا حره فرفقانه  
 الناقص حره لا حره لم يحصل النفاس دم يحق الولد لانه لا حره  
 اربعون يوما خلافا للث في اذ اكثره ستون يوما حره وهم لأم المؤمنين في الاول









بالجارج من السيلين فاستنأ النوم مندر والى لم يقدر به فكل حدث غير النوم  
 والريح يكون الاستنأ سنة فيمن القصود وكوه وليس كذلك قلت  
 لتقيته حدث بالجارج من السيلين واستنأ النوم غير مندر لانه من هذا القبيل  
 لانه النوم انما ينقص لانه في مظنة الخروج من السيلين بخروج يديه من بين يديه  
 بلا عدد سنة اي ليس فيه عدد من عند فلا في الشافعي يدير بالمرح الاول ويقبل  
 بالثاني ويدير بالثالث صيفا ويقبل الرجل بالاول ويدير بالثاني وبالثلث شتاء  
 الادبار الذباب الى جانب الدبر والاقبال ضده ثم في المسح اقبال او ادبارا مبالغة  
 في التقيته وفي الصيف يدير بالمرح الاول ويقبل بالثاني لان التقيته في الصيف مذكاة فلا يقبل  
 احترازا عن تلويثها ثم يقبل ثم يدير مبالغة في التلطيف وفي الشتاء غير مذلاة  
 يقبل بالاول لان الاقبال البليغ في التقيته ثم يدير ثم يقبل للبلغة وانما قيده  
 بالرجل لان المرأة تدبر بالاول ابدا لتلايتلوث فرجها والصيف والشتاء  
 في ذلك سواء وغيره بعد الجواب في فصل يديره ثم في المخرج  
امبالغة من الارغاء ويغسله بطن اصبع او صبعين او ثلث لابرؤسها ثم  
يفل يديه ثانيا ويحبب في جوارحه المخرج اكثر من قدر درهم هذا مندر  
الرحمة والي يوسف وهو ان يكون ما ياوز اكثر من درهم وعند محمد يعبر  
ما ياوز مع موضع الاستنأ ولا يستنأ بعظم وروث وبين وكراه استقبال  
القبلة واستدبارا في فلاء ولا يكتف بهذا عندنا في البيان في الصلوات  
اعلم كتاب الصلاة الوقت للفجر من الصبح المعترض الى طلوع ذكاه احتراز  
 من المعترض عن المستطيل وهو الصبح الحاذب وللظاهر من زوالها الى ان  
 لا ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال اي لا بد منها من معرفة وقت الزوال  
 وفي فيه الزوال وطريقه ان شوى الارض بحيث لا يكون بعض جوانبها

مرتفعاً وبعضها منخفضاً اما بصب الماء او بعض موازين المقننين وغيره  
 دائرة وتسمى دائرة الهندية وينصب في مركزها مقياس قائم بان يكون بقدر  
 راسه عن ثلث نقط من محيط الدائرة مساوياً ولكن قامت بقدر ربع قطر  
 الدائرة فمركزها في اويل النهار خارج الدائرة ولكن الظل ينقص الى ان  
 يدخل في الدائرة فتضع علامة على مدخل الظل من محيط الدائرة ولا شك ان  
 الظل ينقص الى حد ما ثم يدير الى ان ينتهي الى محيط الدائرة ثم يخرج منها وذلك بقدر  
 نصف النهار فتضع علامة على مخرج الظل فتصف القوس التي بين مدخل الظل و  
 مخرجه وترسم خطاً مستقيماً من منتصف القوس الى مركز الدائرة مخرجاً الى الطرف  
 الآخر من المحيط فهذا الخط هو خط نصف النهار فاذا كان ظل المقياس على  
 هذا الخط فهو نصف النهار والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال  
 فاذا زال الظل من هذا الخط فهو وقت الزوال فذلك اول وقت الظهور  
 واخوه اذ صار ظل المقياس مثلي المقياس سوى في الزوال امثلاً اذ كان في الزوال  
 مقدار ربع المقياس فآخر وقت الظهور ان يصير ظل المقياس وربعه هذا  
 في رواية عن ابي حنيفة وفي رواية اخرى عنه وهو قول ابي يوسف ومحمد والشافعي  
 اذ اظل صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال وللصحة ان يعبر عنها  
 من آخر وقت الظهور على القولين الى ان تعجب الشمس والحر من ان تعجب  
 الشفق وهو لونه عند مجاوبه يفتح وعند ابي حنيفة الشفق هو البياض والوعاء  
 منه وللوعاء بعد العشاء الى الفجر لهما اللوح والوتر ويستحب في البداية  
 بحيث يمكن يمكن ترتيب اربعين اية او اكثر ثم اعادتها ان ظاهراً وضوءه  
 قال ابن عمر اسفروا بالفرقانه اعظم لاجل التأخير لظهور الصيف في التجارة  
 ابروا بالصلوة الظاهر فان شدة الحر من فحج حرم وللصحة ان يتغير الشمس



والعشاء الثالث الليل وللوتر ما أخرجه من يتق بالانتباه في التعليل  
 لظلم الشتاء والمغرب ويوم العيد تعجل العزم والعشاء ويؤخر غيرها ولا يجوز  
 صلوة وسجدة تلاوة وصلوة جنازة عند طلوعها وقيامها وغروبها إلا في العزم  
 يومه فقد ذكر في كتب أصول الفقه أن الجنازة المقارن للآداء سبب لوجوب  
 الصلوة وآخر وقت العزم وقت ناقص اذ هو وقت عبادة الشمس فوجب  
 ناقصا فإذا آداه كما وجب فاذا انقضت الف بالغروب لا نقضه  
 الجوز كل وقت كامل لأن الشمس لا تغيب قبل الطلوع فوجب كاملا  
 فاذا انقضت الف بالطلوع فقد لانه لم يؤد كما وجب فان قيل هذا  
 تعليل في معرض النقص وهو قوله ثم من ادرك ركعة من الف قبل الطلوع  
 فقد ادرك الجوز ومن ادرك ركعة في العزم قبل الغروب فقد ادرك العصر قلنا  
 لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين النهي الوارد عن الصلوة في الاوقات  
 الثلثة رجعنا الى القياس كما هو علم التعارض والقياس ربح هذا الحديث  
 في الصلوة العزم وحديث النهي في صلوة الجوز واما في الصلوة فلا يجوز  
 في الاوقات الثلثة حديث النهي اذ لا معارض في حديث النهي فيها ذكره  
 اقول اذا خرج الامام الخطبة الجوز وبعد الصبح الآسنة وبعد آداء العزم  
 المآداء العرب وصح النوايت وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة في هذين  
 الوقتين اي بعد الصبح وبعد آداء العزم لا آداء المغرب للنهي في الاول وهو  
 ما اذا خرج الامام الخطبة ولا يجزى في زمانه وقت بل لا يجزى فيه خلاف الشافعي  
 ومن طهرت في وقت عزم او عشا صلواتها فقط خلافاً في غيره من طهرت  
 في وقت العزم صلت الظهر ايضا ومن طهرت في وقت العشا صلت المغرب  
 ايضا فان وقت الظهر والعزم عنده كوقت واحد وكذا وقت المغرب

في وقت العزم  
 في وقت العزم

والعشا

والعشا ولهذا يجوز الجمع عندهم من هو أهل من حضره آخر وقت  
 يقضيه لانه حاضرت فيه يعني اذا بلغ الصبح او اسلم الحاضرة آخر الوقت  
 ولم يبق من الوقت الا قدر التحريمه يجب عليه قضاء صلوة ذلك الوقت  
 خلافاً لفرج ومن حاضرت في آخر الوقت لا يجب عليها قضاء صلوة  
 ذلك الوقت خلافاً لشافعي **باب** هو سنة الفريضة في وقتها  
 هو سنة الفريضة الجوز والجمعة وليس بسنة في النوافل فقوله في وقتها  
 احراز عن الاذان قبل الوقت ومن الاذان بعد الوقت لاجل الآداء فاما  
 الاذان بعد الوقت للقضاء فهو مسنون ايضا ولا يرد اشكال لانه في وقت  
 القضاء ولا يضر كونه بعد وقت الآداء لانه ليس للآداء بل للقضاء في وقته  
 قال الشيخ عزم فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وعند ابو يونس والشافعي  
 يجوز للغير في النصف الاخير من الليل فيحادلوا من قبله ويؤذن عالماً  
 بالاوقات لينال الثواب اي الثواب الذي وعد للمؤذنين مستقبل القبلة  
 واصباحه في اذنيه ويترسل فيه اي يتمهل بلامكن وتر جميع كن في القراءات  
 طرب وتر ثم يقرأ من الخاتمة فيلحقها من كيفيات الحروف  
 كالكمالات والكمات والمدات وغير ذلك لنهي عن الصوت فاما جملة  
 تحبين الصوت بلا تغير لفظ فانه حسن والترجيع في السجدة ان يحفظ  
 بهما ثم يرفع الصوت بهما ويحول وجهه في الخطمين يمينه ويساره ويستدير  
 في صومعته ان لم يكن التحويل مع الثبات في مكانه المراد انه ان كان المبتدئ  
 حيث لو تحول وجهه مع ثبات في مكانه لا يحصل الاعلان في يستدير فيها  
 فيخرج راسه من الكتوة اليمنى ويقول حي على الصلوة ثم يذهب الى الكتوة اليسرى  
 ويخرج راسه ويقول حي على الفلاح ويقول بعد فلاح الف الصلوة في النهي

في شأنه في وقت ولا يترك  
 في شأنه في وقت ولا يترك



مرتين والاقامة مثله خلاف الثالث فتح فان عنده الاقامة فرائد الاقد قامت الصلوة  
 لكن بغيرها فيقول بعد فلا حرجا قامت الصلوة مرتين ومن لا يتكلم فيها  
 اي لا يتكلم اثناء الاذان ولا في اثناء الاقامة واستحسن المتأخرون تشويب  
 الصلوة <sup>بعد الاذان</sup> كلها التشويب هو الاطلاق ويكسر بينهما الاء الموب ويؤذن  
 للقبالة ويقوم اي اذا صل فائتة واحدة وكذا الاولى الغواية اي اذا صل فائتة  
 كثيرة ولحل محل البواقي يأتي بها او بها وازاد ان الميث وكمره اقامته ولم يعاد  
 وكمره اذان الجنب واقامته لا يعاد بل هو لانه لم يشترع تكرار الاقامة لانها لا اطلاقا  
 الحاضرين فيبلغ الواحد والاذان لا اعلام الغائبين فيجوز سماع البعض دون البعض  
 فذكره مفيد كاذن المرأة والمجنون والسكران اي كمره ويستحب اعادته ويأتي  
 بها المسافر والمصلحة المسيحية او في بيته في مصر وكمره تركها للاولين لا  
 للثالث اي كمره ترك كل واحد منها للمسافر والمصلحة المسيحية جماعة اما ترك  
 واحد منها فلم يذكره فقوله اما المصلحة في المسيحية فبكره ترك واحد منها و  
 اما المسافر فيجوز له الاكتفاء بالاقامة والمصلحة في بيته في مصر ان ترك كل واحد  
 من الاذان فيقول ابن مسعود رضي الله عنه اذان الحمى يلفظنا وهذا اذا اذن واقيم في  
 مسجديه واما القوم فان كان فيها مسجدين في اذان واقامة فليصل في كل مسجدا  
 كما تركه المصلحة في بيته بغيره اذان المسجدين واقامته وان لم يكن فيها مسجد كذا فهو  
 فن يصل في بيته حكمه حكم المسافر ويقوم الامام والقوم عند حجة على الصلوة ويشترع  
 عند قد قامت الصلوة <sup>هي ظهر بدن المصل من حدث وحدث</sup>  
 حدث النجاسة الحكيمة والنجاسة النجاسة الحقيقية وتوبة وطهارة وسرعة  
 واستقبال القبلة والنية والعورة للرجل من تحت سترته الى تحت ركبته ولا  
 مثله ظهرها وبطنها واللمرة بدنها الا الوجه والكف والقدم وكشف برع ساقيها

في الصلاة

وبطنها

وبطنها وبطنها ودمرنا وشعرنا من راسها وربح ذلك من فرد او الاثنين  
 يسهل الحاصل ان كشف ربح العضو الذي هو عورة يسهل جواز الصلوة  
 فالمراسر عضو والشعر العازل لعضو آخر والدمر عضو الاثنين عضو آخر  
 وعادم من ريش البحر صلح معه ولم يعد فان صلح عاريا وربح ثوبه طاهر لم يكره  
 وفي اقل من ربحه الفصل صلوة فيه ومن عدم ثوبا فصلا قايما جاز قايما  
 موميا ندب وقيلة خايف الاستقبال جهة قدرته فان جهلها وعدم  
 هــ نال تحري ولم يعد ان اخطأ فان علم به مصليا او كقول رابنما اتجنى  
 استدراى ان علم بالخطا بالخطا في الصلوة او نحو كل غلبة ظنه الى جهة  
 اتجنى وسوى الصلوة استدراى ان شرع بلا تحريم كبر وان اصاب لان  
 قبلته جهة تحريم ولم يوجد فان تحركت جهة بلا علم حال امامهم وهم خلفه جاز لان  
 علم حاله او تقدمه اي صلح قوم في ليلة مظلمة بالجماعة وكبروا القبلة وتوجه  
 لكن يعلم كل واحد ان الامام ليس خلفه جازت صلواتهم اما ان علم احد منهم  
 في الصلوة جهة توجده ومع ذلك خالفه لا يجوز صلوة وكذا اذا علم ان خلفه  
 فقولهم وهم خلفه فيه ساهل لان ظاهرا في اذ علم يعلم احد ان الامام الى  
 جهة توجه فليعلم ان خلف الامام فليعلم ان الامام امامه وهذا  
 اعلم من ان يكون هو خلف الامام لانه اذا كان الامام قد آمنه يحتمل ان يكون  
 وجهه الى وجه الامام او الى جنبه او الى ظهره وانما يكون هو خلف الامام اذا  
 وجهه الى ظهر الامام وح يكون جهة توجه الامام معلومة وظاهرنا ليس في هذا  
 وعبارة المختص ولا يضر جهة الجهة امامه اذا علم انه ليس خلفه بل علم الى الفتة  
 اي اذا علم ان الامام ليس خلفه ويصل قصد قبله صلوة بغيرها هذا التغيير النية  
 والقصد مع لفظ الفصل ويكفي للنقل والترابح وسائر السنن بنية مطلق الصلوة

كل واحد الى جهة تحريمه يعلم احد  
 ان الامام الى جهة توجه



والغرض شرط تعيينه لآيته على ركعاته وللمتدنية صلواته واقتدائه  
**باب في ترتيب الركعات** وفيها الترتيب ويبيح قوله الله اكبر او ما يقوم مقامه  
 وهو شرط عندنا لقوله تعالى وذكر اسم ربك فصلا وعندنا شافع ركعتين  
 فاما ركعتي الفتن والقيام والقراءة والركوع والسجود بالجملة والالف  
 به اشد يجوز عندنا في حصة الكتفاء بالالف عند عدم العوز خلافا لهما  
 والفتوى على قولهما والقعدة الاخيرة في التشهد ولو لم يوجع لصنعها واجبها  
 قراءة الفاتحة وضم سورة ورعاية الترتيب فيما تكررت الهداية ومراعات  
 الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال وذكره في حاشية الهداية نقلنا من المسو  
 كالمسجدة الثانية فانه لو قام الى الثانية بعد ما سجد سجدة واحدة قبل ان يسجد  
 يقضيها ويكون القيام معبر الا انه لم يترك الا الواجب اقول قوله فيما تكررت  
 قبله اوجب في الحكم عن ماعداه فانه مراعاة الترتيب في الاركان التي لا تكرر  
 في ركعة واحدة كالركوع وكونه واجب ايضا على ما سياتي في باب السجود  
 ان سجدة السجود يجب تقديم ركن الى آخره واوردوا النظم بتقديم الركن  
 قبل القراءة وسجدة السجود لا يجب الا بترك الواجب فعلم ان الترتيب  
 بين الركوع والقراءة واجب مع انها غير مكررة ركعة واحدة وقال في الزخيرة  
 اما الركن فهو الركوع قبل ان يقف لان مراعاة الترتيب واجبة عند اصحابنا  
 الثلاثة خلافا لغيرهم فانها فرض عنده فعلم ان مراعاة الترتيب واجبة مطلقا  
 فلا حاجة الى قول فيما تكرر فلهذا لم اذكره في المختصر ويحظر بالارادة ما تكرر  
 ما تكرر في الصلوة احذر ان لا يترك في الصلوة على سبيل القضية وبها في الاناء  
 والقعدة الاخيرة فانه مراعاة الترتيب في ذلك فرض والقعدة الاولى  
 والتشهد ان ذكره في الزخيرة ان القعدة الاولى سنة والثانية واجبة

والفرضية  
 في الركعة  
 الثانية

من الهداية

وفي الهداية قراءة التشهد في القعدة الاولى سنة وفي الثانية واجبة لان المصنف  
 لم يأخذ بهذا الا قوله صلى الله عليه وسلم لا بين مسجودين من غير ان يركع بينهما  
 الفرق في قراءة التشهد في الاولى والثانية بل يوجب الوجوب في كليهما ولما  
 كانت القعدة الاولى واجبة لاسنة ولفظ السلام خلافا لشافعي فان عنده  
 فرض وقنوت النور وتكبيرات العيدين وتغيير المأوليين للقعدة وتعديل  
 الاركان خلافا لابن يوسف وشافعي فانه فرض وهو الاطمينان الركوع وكذا  
 في السجود وقد رتب في ترتيبه وكذا الاطمينان بين الركوع والسجود  
 وبين السجدين والجمعة والاختفاء فيما يجهر ويخفي وسنة غيرهما او ندب  
 اي ما عدا الفرائض والواجبات اما سنة او مندوبة وعندنا شافعي  
 لا فرق بين الفرض والواجب على ما عرفت في اصول الفقه فعنده افعال  
 الصلوة اما فرض او سنة او مستحبات فاذا اردت الشروع بركعة حافظا  
 بعد رفع يديه والمراد بالذوق ان لا ياتي بالمدة من صلاة الله ولا في باب الكبر  
 غير مفرج اصابعه ولا ضام بل يتركها على حالها مائلا بها مية شحاذية  
 والمرة ترفع يديه عن يمينها فان ابدل التكبير باله اجل او اعظم والركعة الكبر  
 او لا اله الا الله او بالقارسية او قراعا يخرجها بعد اذانها ويحسب بها جاز  
 وبالله اعفوك لا فالحاصل انه يجوز ان يتبدل الله الكبر بما يدل على تحميد التعظيم  
 ولا يشوب بالدعاء ويقنع يمينه على شماله تحت سترته كالقنوت وصلوة  
 الحائز وغيره من قنوت الركوع وبين تكبيرات العيدين في اصل ان طقيا  
 فيه ذكر مسنون ففيه الوضع وطرقا ليس كذا فيه الارسل ثم شحاذية  
 ولا يوجه اراد بالشأ سبى لك اللهم اه والتوجيه قراءة الي وجهت وجهي  
 بعد التحميد ويتعوز للقراءة لا للشأ والمختار ان التعوز بقية الشأ فيقولون المسبو

كانت ايضا واجبة

من الهداية



لا الموضع بناء على ان المسبوق بقراءة ولايته فيستغفر والموعود في ولايته فلا يتعذر  
 واما من جوله تبعاً للشأن فالحكم عنده على عكس ما ذكره ويؤيد ذلك كثير من العبد  
 لانه التكليفات بعد الشئ فينبغي ان يكون التعذر متصلاً بالقراءة لا بالشأن ويصح لا بيان  
 الفاتحة والسورة ويسرى من اي الشئ والتعذر والتسمية خلاف الفاتحة  
 في التسمية بناء على انه آية من الفاتحة عنده لا عندنا وكثير من الاحاديث الصالح  
 واراد على انه ٢٢ والخلفاء الراشدين يفتنون بالله رب العالمين ثم يقرأ  
 ويؤمن بغيره ولا الضالين سرراً كالما موم ثم يكبر للركوع فافظا ويعتمد بيديه  
 على ركبتيه مع جأصابه باس طاهره يرفعه ولا يركب راسه ويسجد ثلاثاً  
 وهو ادناه ثم يسمع اي يقول سمع الله من حمده رافعاً راسه ويكفي في الامام  
 وبالجملة الموعود والمنفرد في سجدها ويقوم مستوياً ثم يكبر ويسجد فيضرب ركبتيه او لا  
 ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ويديه في ذراعه اذ يديه ضمناً اصابعه ممدودة يا صبيح  
 بطنه عن مخدبه موجهها اصابع رجليه نحو القبلة ويسجد فيه ثلاثاً فان سجد على كور  
 عما منه او فاضل ثوبه او شئ يجذب ويستقر جسمه جاز فان لم يستقر لا وكذا  
 لو سجد للرجال عاظم من نصف صلوة لامن يصليها اي لا عاظم من الاصل صلوة  
 وهو اما ان لا يصل اصلاً او يصل لكن لا يصل صلوة والمرأة تخفف وتلك بطنها  
 بطنها ويرفع راسه مكبراً ويجلس مطمئناً ويكبر ويسجد مطمئناً ويكبر ويرفع راسه  
 او لا ثم يديه ثم ركبتيه ويقوم مستوياً بلا اعتدال على الارض ولا قعود وفيه خلاف  
 الشافعي وينبغي جليته الاستراحة والركعة الثانية كالاولى لكن لا شئ ولا تعذر ولا  
 رفع يديه فيها فان اتهمها ففرش رجله اليسرى وجلس عليها ناصباً يمناه موجهها  
 اصابعه نحو القبلة واضوا يديه على مخدبه موجهها اصابعه نحو القبلة مبسوطة وفيه  
 خلاف الشافعي فان السنة عنده ان يعقد الخنصر والبصر ويجلق الوسطى

والايماء

والايماء ويشير بالسبابة عند السجدة باليمين واليسار واليمين واليسار  
 هذا جاء على ان ياتوا وشهدوا بسجود ولا يزيده عليه في العدة الاولى  
 ويقراء فيما بعد الاوليين الفاتحة فقط وهي افضل وان سجد او سكت  
 جاز ويقعد كالاول ولا خلاف في الفاتحة فان السنة عندنا السجدة الثانية  
 التورك وهي هيئة جلوس المرأة في الصلوة وهي منهن والمرأة تجلس  
 على اتيها اليسرى مخدبة رجليها من الجانب الايمن فيبسط اي في التشديد  
 ويشهد ويصلي على الفم على السجدة السلام ويدعو بما يشبه القرآن والماثور  
 من الدعاء لا كلاماً للناس فيلجأ الى شئ مما يسئل من الناس ثم يسلم عن  
 بيته بيته من ثم من البشر والملك ثم عن يساره كذلك والموعود ينوي  
 امامية في جانبيه وفيهما ان خازاه والامام بهما اي ينوي القوم بالتسليمين  
 وعند البعض الامام لا ينوي لانه يشير الى القوم والاشارة فوق النية وعند البعض  
 الامام ينوي بالتسليم الاول والاعفود الملك فقط <sup>يجهز الامام في السجدة</sup>  
 والعبد والفرج والاول العاشرين اداء وقضاء لا غير والمنفرد في ان ادى  
 وخافت خشي ان تقع وادنى الجهر اسماع غيره وادنى الخافعة اسماع نفسه  
 هو الصحيح احتراز عن قيل ان ادنى الجهر اسماع نفسه وادنى الخافعة تسمى  
 كروف وكذا في كل ما يتعلق بالطلاق والطلاق والطلاق والاستثناء وغيره  
 اي ادنى الخافعة في هذه الاشياء اسماع نفسه حتى لو طلق او هو اعتق بحيث  
 صح كروف لكن لم يسمع نفسه لا يقع وطلق جهر او وصل به ان شاء الله  
 بحيث لم يسمع نفسه يقع الطلاق ولم يصح الاستثناء وان ترك سورة اول  
 العشاء فقرأ ما بعد فاتحة الاخريين ولو قطع فيها فاتحة الاوليين يلزم ترك الفاتحة  
 في الركعة الواحدة وداعية جازية فرض القراءة آية وانما يكتفي بها من ترك

١٩٠  
 في سجدة  
 في سجدة  
 في سجدة



الواجب وسننها في السجدة الفاتحة واتي سورة شاء وامن  
 فوالبروج وانتفتت وناضرا ستمنا طول المفضل في الف  
 والظهر واطول العصر والعشاء وقصاره في المغرب ومن الم  
 طول الى البروج ومنها واطول الم يكن ومنها فصار الى الاخ وفي الضرورة  
 بقدر الحال وكره توقيت سورة للصلوة اي تعيين سورة للصلوة  
 بحيث لا يقرأ فيها الا تلك السورة ولا يقرأ الموتر بل يستمع وينصت  
 قال الله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال عز وجل اذا قرأ القرآن  
 فليسمعوا واذا قرأ فانصتوا وقال عز وجل لا تقرأ القرآن الا ان تقرأه  
 في القرآن وسكوت الامام ليقرأ الموتر قبلت الموضع وان قرأ امامه  
 آية ترغيب او ترهيب او خطب او صلح على النبي ثم لا يقرأ قوله تعالى صلوا  
 عليه في صلح سر او في صلاة سنة مؤكدة وهو قريب من الواجب والاولى  
 بالامامة الاعلم بالنسبة ثم الاقرا ثم الاورع ثم الاسن فان ام عبد الله  
 او فاسق او ابل او مبتدع او ولد من نكاح كراهة النساء وحدثين وتقف  
 الامام وطلعت لو فعل لفظ الامام يستوي فيه المذكر والمؤنث فلهذا لم  
 يخل في الثاني فيه وكهonor الشابة لعل جماعة والعجز الظاهر  
 العمر لا الباقية ويعتدى المتوضي بالتميم لان التيميم طهارة مطلقة عند  
 العلماء ولا يخفى في التراب عندنا والفاسل بالتميم لان الخف مانع من ربه  
 الحدث الى الرجل وما على الخف طهر بالمسح والقيام بالقاعد بناء على فعل رسول  
 الله صلى الله عليه واله في الموضع والمنفل بالمغرض لارجل بالمرأة او جنة لان  
 الواجب تأخيرهن بالنقص وظاهر بعدد ورواياتي ولا يبين بغير  
 وغير يوم ومغرض بمنفل لان بناء القوى على الضعيف لا يجوز

مغرض

ومغرض فرضا لان الاقتداء بشره فيجب الاتقاد والامام لا يبطلها ولا  
 قراءة الاولى الا في الفجر ويقوم مؤثما ثوقه عن يمينه ويتقدم ان زاد اي اذا  
 كان المؤتم واحدا تاء مرة الامام بان يقوم عن يمينه وفيه اشارة الى ان الامام  
 آتم والمؤتم يجب ان يكون منقادا له ويتقدم ان زاد اشارة الى  
 ان يقوم اذا كانوا كثيرة فالاولى ان يتقدم الامام لان ياتهم بهم الامام بالناخير  
 عنه فان ذلك آتم من هذا ولو ظهر حذره بعيد المؤتم لان صلوة الامام تتضمن  
 صلوة المعتدي ففاده يوجب ويصف الرجل ثم الصبيان ثم النساء  
 ثم النساء الخناث بالبعج جمع الخنثى طلقا الى جمع النبي فان حادثة امرأة في صلوة  
 مشتركة تحرمة واداء فدت صلوة ان نوى امامتها والاصولتها اي  
 ان صلت على جنب رجل امرأة مشبهة بحيث لا يحيل بينهما والصلوة  
 مشتركة تحرمة واداء فدت صلوة الرجل ان نوى الامامة المرأة  
 وان لم ينو فدت صلوة المرأة فستروا الاشارة في التحريم بان يكونا  
 باثنين تحرمتها على تحرمة الامام والاشارة في الاداء بان يكون لهما امام فحاشا  
 يؤديانه اما حقيقة كالمقتديين واما حكمي كالحاقيين يعني رجل وامرأة  
 اقتديا بهما فسبقا حدث فتوتنا وبنينا وقد فرغ الامام فخذت امرأة  
 الرجل فدت صلوة الرجل فاللاحق وان لم يكن له امام حقيقة فلا امام  
 حكما فانه التزم ان يؤدي جميع صلواته خلف الامام فاذا سبقه حدث  
 وبني يجعل كانه خلف الامام حتى يثبت له احكاما للمقتديين كحكمة القراءة  
 ونحوها بخلاف المسبوق وهو الذي ادرك الخ صلوة الامام فلم يلتزم اداء  
 الخ خلف الامام فهو في اداء ما لم يدركه مع الامام منفرد حتى يكسب عليه القراءة  
 فالمسبوقان وان كانا مشتركين في التحريم اذ بنينا تحرمتها على

واحد



او اصابه بول كثير او شئ فالإطمئنان ان حدث فخرج من المسجد  
 او جاوز من الصفوف خارجة ثم ظهر ظهره بطلت ولو لم يخرج  
 او كجا وزنى اعلم ان هذه الحوادث تارة فليكن في معنى ما  
 ورد به النص وهو قوله هم من قاء او عرفه صلواته فليصرف  
 وليتوضأ وليبين على صلواته ما لم يتكلم ولو احدث اعدا بعد  
 التشهد او كل ما ينافيها تمت لوجود الخروج يصنع ويطلبها بعده  
 اي بعد التشهد عند ابي حنيفة روية الميتمتها ونزع الناس خوف  
 بول يسير انما قال بول يسير لانه لو عمل هناك لم يكن اتم صلواته  
 ومنه مدة مسي وتعلم الامم سورة ويتكلم القاري ثوبا وقد  
 المولى على الاركان وتذكر فائنة اي لصاحب الترتيب والقيام  
 القاري امينا وطلوع ذلك في الفجر وحوال وقت العصر في الجمعة  
 وزوال عذر العذور وسقوط الجيرة عنهما في الخلاف في هذه  
 المسائل الاثنا عشرية بين ابي حنيفة وصاحبه بين علي بن ابي طالب  
 يصنع فرض عنده لا عندهم وكذا في صلاة الامام وحديثه عن صلوة  
 صلوة المسبوق اي يبطل بعد التشهد صلوة المسبوق لو قولا خلاف  
 صلواته لا كلامه وخروج من المسجد اي تكلم الامام بعد التشهد لا  
 يبطل صلوة المسبوق لان الكلام كالمسلم منه للصلوة اما احص من  
 القراءة فاستخلف صح عند ابي حنيفة خلافا لهما وهذا اذا لم يقرأ اما  
 يجوز به الصلوة اما اذا قرأ نفسه صلواته لانه الاستخلاف على كثير  
 فيجوز حالة الضرورة كتقدم مسبوقا اي كتقدم الامام مسبوقا  
 سواء كان احدث الامام او خسر فانه ينبغي ان يقيم مذكره لا

ومع ذلك ان قدم المسبوق يصح فيتم صلوة الامام او لا ويقدم مدرجا  
 ليسلم بهم وحين اتمها بغيره المنافي والاول عند من فرغ من القيام اي  
 حين اتم المسبوق صلوة الامام لو وجد منه منافي للصلوة في القنينة و  
 الكلام والخروج من المسجد في صلواته وصلوة الامام الاول لانه وجد منه  
 خلا لصلواتهما الا عند فراغ الامام الاول بان توضحا واداء خليفته  
 بحيث لم يفته شئ واتم صلواته خلف خليفته ولا يفد صلوة القيام لانه قد  
 تمت صلواتهم من ركوع اوسى فاحدث او ذكر سجدة فسيبى فيعيد ما احدث  
 فيه ان بين جيبا وما ذكرنا فيم ندب اى من احدث في ركوعه اوسى ووضعا  
 وبين فلان بدان يعيد الركوع والسجدة الذي احدث فيه وان تذكر في ركوعه او  
 سجده انه ترك سجدة في الركعة الاولى ففقتضا لا يجب عليه اعادة الركوع والسجدة  
 الذي تذكر فيه لانه اعادة يكون مندوبا ان ام واحد افاحدث فليجرا اماما  
 بالنية ان كان اهلا والاقيل تفد صلواته اي ان ام واحد افاحدث الامام فان  
 كان المؤتم رجلا فيصير اماما من غير ان ينو الامام امامته لانه ثنية للتعيين وهنا  
 هو متعين وان كان امرأة او صبيا قيل تفد صلوة الامام لانه امرأة او الصبي  
 صار اماما له لتعيينه وقيل لا تفد لانه لم يوجد منه الاستخلاف وفي صورة  
 الرجل انما يصير اماما لتعيينه وصلاحيته وههنا لم يصلح فلم تفر اماما له والامام  
 اماما كما كان كونه المقتدى بقية بل الامام فقف صلواته وما يكره فيها  
 يفد الكلام ولو سهوا او في نوم والسلام بعد اقيده بالعد لان السلام سهوا  
 غير مفد لانه من الاذكار في غير العمد يجزئ ذكر او في العمد يجعل كلاما وردة  
 لم يقيد الرد بالعد ويخطر بباله انما اطلق لانه مفد عند كان او سهوا  
 لان رد السلام ليس من الاذكار بل هو كلام وتخطى طيب الكلام مفد عند كان



والصلاة المكتوبة  
والتي هي من ركعتين  
والتي هي من ركعتين  
والتي هي من ركعتين

او سوا الاثنين والاربعاء والتاقيت والجمعة من وجع او مصيبة  
وتخرج بلا غدر وتسمية طمس وجوب جبرئيل بالاسترخاء وسائر  
بالجملة ويجب بالسجدة والركعة وفي غيرهما امامه وانما قال على غير امامه لان  
تحت على امامه لا يفسد قال بعض المشايخ اذا قرأ الامام مقدار ما يجوز من الصلوة  
او انتقل الى اية اخرى ففتح فقد حصل له الصلوة الفارة وان اخذ الامام منه فقد  
صلوة الامام ايضا وبعضهم قالوا لا تفرد شيئا من ذلك وسمعت ان الغوري  
على ذلك وقمرته من مصحف وسجوده على جنس والدعاء بما يات من الكتاب  
كقولهم روجع فلانة او اعطى الف دينار وفي ذلك والله وشربه وكل عمل  
كثير اختلفت مشايخنا في تفسيره على الكثير فقيلا هو ما يحتاج فيه الى العمل باليد وقيل  
ما يعلم ناظره ان عاملة غير صل وعامة المشايخ على هذا وقيل ما يشكركه المصنف قال  
الامام الشافعي هذا اقرب المذهب الى حقيقته فانما هو في تفسيره على ما يراه المشايخ  
من صل ركعة ثم شرع في كل ان شرع في الركعة والاثم الا ان اي صل ركعة من صلوة  
ثم شرع اي نوى وجدة التحريم من غير ركعة السجدة فان شرع في صلوة اخرى يتم هذه  
الاخرى ولا يجتنب منها الركعة التي صلها واطل وال شرع في الصلوة الاولى فركعة  
التي صلها تامية فيتم الاولى ولا يفسد بالماؤه من ذكر الركعة او النار وتخرج بعد ذلك  
والدعاء بما لا يلبس من الناس والعمل القليل وهو ضد الكثير على اختلاف الاقوال  
ومروا به وياتي ان مرة مسجدة على الارض بلا خيل المسجدة من الافاظ التي جئت  
على المفعول بالكسر ويجوز فيها الفتح على القياس فالقراء اذا قالوا بالفتح ارادوا موضع  
السجدة وان قالوا بالكسر ارادوا المعنى المشهور فانهم لم يجدوا الكسر وهو خلاف  
القياس الا ان المعنى المشهور في المعنى الاول اسما والقياس والمراد من المسجدة  
موضع السجدة فان المرونة موضع السجدة فيوجب الاثم وفي تفسير موضع السجدة

وتفصيل

تفصيل فاعلم ان الصلوة ان كانت في المسجد الصغير قائم او ساجدا قائما  
المصاحبة حيث كان يوجب الاثم لان المسجد الصغير مكان واحد قائما المصاحبة  
حيث كان في حكم موضع سجوده وان كانت في المسجد الكبير او في الصحن  
فقد بعض المشايخ ان ممره موضع السجدة في غير الاثام وعند البعض  
الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصاحبة ناظرا في موضع سجوده في حكم  
موضع السجدة فيثام بالمرونة في ذلك الموضع واذا عرفت هذا فان كان  
المصاحبة في مكان وبمراة الامامة تحت الدكان فلا شك انه لم يركب موضع  
سجوده حقيقة فلا يثام على الرواية الاولى ولا على الثانية فاما ان تحت الدكان  
الامة في موضع النظر اذا نظره موضع السجدة في ان حاذى بعض الاعضاء المارة  
بعض الاعضاء المصاحبة يثام والآخرة فلا يثام في الاعضاء الاعضاء ولو كان على  
الدكان اخذ بالرواية الثانية ويؤثر امامته في الصلوة بقدر ذراع  
وعلى اصبع ويؤثر على احد حاجبيه ولا يثام ولا يثام ولا يثام بالثبوت او  
الاشارة لانهما ان عدم سيرة او مرتبة بينهما وكفى سيرة الامام وجاز في  
عند عدم المرونة والاطراف وكمره سدل الشوب في المغرب هو ان يركب  
من غير ان يغم جانبيه وقيل هو ان يقيه على راسه ويتركه على منكبيه اقول  
هذا في الطريق انما في القبلة ونحوه فهو ان يقيه على يمينه من غير ان يدخل  
يديه في ثيابه ويغم طرفه وكعه وهو ان يغم اطرافه انقاء التراب ونحوه ويجتنب  
ويجده وعقوص شوه وفي المغرب هو جمع شعر الراس وقيل لغة وادخال  
اطرافه في اصوله ورفقه اصابعه وهو ان يثام او يتركه يثام وتوضوء  
الثبات وهو ان ينظر يمينه ويسيره مع لى عنقه اما النظر بيمينه بل الى  
العنق فلا يكرهه وقلب الحصى ليس بالامة وتختصه وضع اليد على اصرة

وقوله في الصلاة والركعة في الصلاة  
فقد ذكر الشيخ في الصلاة في الصلاة  
الركعة في الصلاة

اللعبة الصليفا

وهو بغير اليد وسكون اليد وكثرة ما كان  
طرفه الذي يلى الانف الى



ويطلب اي تدوة واقعاؤه وهو على البيت <sup>القفور</sup> ناصبا ركبتيه واقرا <sup>في رعيته</sup>  
 وتر بعد بلا عذر وقيام الامام في طواف المسجد اي في المحراب بان يكون المحراب  
 كبر فيقوم الامام فيه وحده او على مكان او في الارض وحده اي يقوم الامام على  
 الارض ويقوم على المكان والقيام خلف صف وفيه فرجة وصورة  
 اي صورة الحيوان امامه او بجزائه اي على احد جانبيه او في السقف او معلقة  
 فان كانت خلفه او تحت قدميه لا يكره وصلوته حاسرا <sup>او على رجليه</sup> او على راسه للثكاسل  
 او للثناون بهاي ليس المراد بالثناون الاثانة وهي بالبيت ولا  
 يذهب بها الى الكبراء <sup>او الى الكبرياء</sup> ومن جبرته من التراب فيها والنظر الى السماء والسجد  
 على كورعائه وعده <sup>بالصلاة</sup> والنسج فيها ونسج ثوب ذي صورة والوجه  
 والبول والتي فوق مسجى وخلق بابه لا تقرب بالحق والاسم والذهب  
 وقيامه في ساجد في طاعة وصلوته المظهر قاعدي ثوب <sup>او على رجليه</sup> وبساط  
 ذي صورة لا يسجد عليها وصورة صغيرة لا تبد والناظر وتعال غير حيوان  
 او حيوان <sup>او حيوان</sup> ثم <sup>او</sup> قتل حية او عقرب فيها والبول فوق بيت فيه  
 مسجى اي مكان اعد للصلوة وجعله محراب وانما قلنا هذا لان لم يقط  
 له حكم المسجد <sup>باب العترة والتواكل</sup> الوتر ثلاث ركعات وجب هذا عند  
 ابي حنيفة واما عندها وعند الشافعي فهو بغير سلام اي بسلام واحد خلا  
 في الشافعي وقت قبل ركوع الثالثة خلا فالتا في فان القنوت عند  
 بعد الركوع يكبر رافعا يديه ثم يقرأ فيه ابرأ خلا فالتا في فان قنوت  
 الوتر عنده النصف الاخير من رمضان فقط دون غيره خلا فالتا في  
 في الفجر ويقرأ في كل ركعة من الفاتحة وسورة ويتبع القنوت بعد ركوع  
 الوتر لا القنوت في الفجر <sup>تتبع</sup> يركب اي ان قراء الامام قنوت الوتر بعد

فانه كغيره المراد قلة  
 رعايته او في خطه  
 لا للثناون ولا للثناون

الركوع

بعد الركوع يتبعه المقتدى وان قنت الامام في الفجر لا يتبعه المقتدى بل  
 والاصح انه يركب قبالا وسنة قبل الفجر وبعد الظهر والغروب والعشاء ركعتين  
 وقبل الظهر والجمعة وبعد اربع بسببية وفيه الاربع قبل العصر والوتر  
 وبعده وكره منه ركعتين على اربع بسببية ثم اربع ركعات قبل الاربع افضل  
 في الملتزمين وفرض القراءة في ركعتي الفرض وكل الوتر والنفل ولزم انما  
 نقل شرع فيه قعدة احتراز عن الشروع طحا كما اذا ظن انه لم يصل فرض الظهر  
 فشرع فيه فتذكر انه قد صلا صارا بالشروع فيه نفلا لا يجب اتمامه حتى  
 لو نقصه لا يجب القضاء ولو عنه الطلوع والغروب وقض ركعتان لو نقص  
 في الشفع الاول <sup>لان الاول ركعتين</sup> الثاني وان قعد على الركعتين وقام الى الثالثة وافدا يقضي  
 الشفع الاخير فقط لان الاول قد تم وهذا بناء على ان كل شفع من النفل صلوة  
 على حدة لو ترك قراءة شفع واحد في الثاني لا يلزم اي قضاء ركعتين ليس  
 بغير هذا الصور في ركعتين ترك احد الشفع او في اثنا واحد الاول  
 فاعلم ان الاصل عند ابي حنيفة ان ترك القراءة في ركعتي الشفع الاول  
 يبطل التيمم حتى لا يصح بناء الشفع الثاني على الاول وفي ركعة واحدة لا بل  
 بعد الاداء فيصحب بناء الشفع الثاني وعند ابي حنيفة ترك ركعة واحدة يبطل  
 التيمم ايضا حتى لا يصح بناء الشفع الثاني وعند ابي يوسف لا يبطل التيمم  
 اصلا بل يوجب فاد الاداء فقط فيصحب بناء الشفع الثاني سواء ترك القراءة  
 في ركعة من الشفع الاول او في ركعتي الشفع اذا عرفت هذا فاعلم ان المسائل  
 ثمانية لان ترك القراءة اما مقصر على شفع واحد وهذا في ركعتين  
 محالة <sup>او احدى الركعتين</sup> او الاول او الثاني او احدى الركعتين  
 بالاجماع واما غير مقصر بل موجود في السجدين وهذا ايضا في اربع ركعات

او الثاني يعني لو شفع في اربع ركعات من النفل وانما في الشفع  
 الاول يعني الشفع الاول الشفع الثاني يعني الشفع الثاني

او الاول او الثاني او احدى  
 الركعتين او احدى الركعتين

عن



اما ان يكون الترك في كل الاول مع كل الثاني وهو ما قاله المتن كما لو ترك ركعة  
 شفعية او مع بعض الثاني وهو ما قاله المتن الاول مع احدى الثاني وفي ما بين  
 المسلمين قضاء الركعتين عند ابي حنيفة ومحمد لم يطلان الترخية عند علي فلا  
 يصح اشرؤ به الشفع الثاني فعليه قضاء الشفع الاول فقط وعند ابي يوسف قضاء  
 الاربع لانه صح اشرؤ به الشفع الثاني وقد افاد الشفعين بترك القراءة فيقفض  
 اربعاً واما ان يكون الترك في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني او مع ركعة  
 منه وهي ما قاله المتن واربع لو ترك في احدى كل شفع او في الثاني واحد الاول  
 وانما يقفض الاربع عند ابي حنيفة وابي يوسف رحما لله تعالى بقائه الترخية عندهما  
 اما عند ابي حنيفة فلانه ترك القراءة في ركعة من الشفع الاول والترخية لا يبطل به واما  
 عند ابي يوسف رح فلان الترخية لا يبطل بالترك اصلاً وقد افاد الشفعين  
 بترك القراءة فيقفض اربعاً وعند ابي حنيفة جميع صور الصور ليس الا قضاء الشفعين  
 فظهر ما قاله المختصر فيقفض اربعاً عند ابي حنيفة فيما ترك في احدى الاول مع  
 كل الثاني او بعضه اي ركعة من الشفع الاول مع كل الشفع الثاني او ركعة منه وعند  
 ابي يوسف في اربع ما يلا يوجد الترك في الشفعين وفي الباقي ركعتين وفي سنة  
 ما يلا عند ابي حنيفة واربعة عند ابي يوسف وعند ابي حنيفة في كل ركعة ولا  
 قضاء ولو شهد او لا ثم نقص اي نوى اربع ركعات من النفل وقعد على الركعتين  
 بقدر الشاهد ثم نقص لا قضاء عليه لانه لم يشرع في الشفع الثاني فلم يجب عليه  
 او شرع ظاهراً عليه هذه المسئلة وان فهمت ما سبق وهو قول ولزم انما  
 نقل شرع فيه قصد اتمامها صريحاً بها ولم يقعد في وسطه اي اذا صلى اربع ركعات  
 من النفل ولم يقعد في وسطه كان ينبغي ان يفي الشفع الاول ويجب قضاءه  
 لان كل شفع من النفل صلو على حدة ومع ذلك لا يفي الشفع الاول قياً

على الفقه

على الفرض ويشترط فاعدا مع قدرة قيامه ابتداءً ولو كره بقاءه لا بعد زاي ان  
 قدر على القيام يجوز ان يشرع في النفل فاعداً وان شرع في النفل قائماً كما كره  
 ان يقعد منه مع القدرة على القيام فاراد بحال الابتداء حال اشرؤ وحال البقاء  
 حال وجوده الذي بعد اشرؤ وركباً مومناً خارج المص الا غير القبلة وانما  
 قال خارج المص بقول ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وهو متوجه الى غير يؤم ايما، وما كان هذا النفل على النفل كما كرهه  
 ولو اقمى ركباً ثم لم يركب وبعك فلات في الاول يؤديه اكلها واجب عليه  
 وفي الثاني انعقد الترخية موجبة للركوع والسجود فلا يجوز اداها بالاعمال حسن  
 التراويح عشرون ركعة بعد العشاء قبل الوتر وبعده خمس ترويات لكل  
 تروية سليمان وجلة بعد ما قدر تروية وانسنة فيها الحتم مرة ولا ترك  
 لكل القوم ولا يؤتم بجاعة خارجاً من مضان وانما كانت التراويح سنة لانه  
 واضطرب عليه بالخلفاء الراشدون والنبوي بيان الفدية ترك المواظبة وهو خاف  
 ان يكتب علينا **فصل** عند الكوف يصل اهل البيت بالناس ركعتين كالنفل  
 اي على هيئة النافلة بلا اذان واقامة وعندنا في كل ركعة ركوع واحد وعند الشافعي  
 ركوعان مخفياً مع طول لاقراته فيما بعد بها يدعوه حتى تتجلى ولا يخطب  
 وان لم يحضر اهل البيت صلوا افرادي كالخوف ولا جماعة في الاستسقاء  
 ولا خطبة وان صلوا وحداً جاز ويودعوا واستغفاراً ومستقبلاً  
 القبلة بلا قاب رداء وخضوعاً **فصل** من شرع في فرض  
 فاقمت ان لم يسجد للركعة الاولى او سجدة واحدة وهو غير الرباعي او غير  
 وضم اليها اخرى قطع واقعد اي من شرع في فرض منفرد فاقمت لهذا الفرض  
 والظهير فاقمت يرجع الى الاقامة كما يقال ضرب ضرب فان لم يسجد للركعة

أقصر

غير ترك



الاول قطع واقتدى وان سجد فان كان في غير الركعة الاولى لم يقطع  
 وصلى ركعة اخرى يتم صلواته الثانية ويوجد الاكثر من الثانية ولا اكثر من الاولى  
 فيقوته اوله يصير متفلا بركعتين بركعتين في المغرب فيقوته بركعة واحدة والقطع و  
 ان كان ابطالا للعل وهو مني لقوله لا يبطأ على الكمال لا يقطع الا بطلان بقصد الكمال لا يكون  
 ابطالا وان كان في الركعة الاولى حتى يصير ركعتان نافلة ثم يقطع واقتدى  
 وقوله وصلى بها حال من قوله او فيه تقديره او سجد للركعة الاولى وهو حاصل  
 في الركعة الاولى وقدره الى الركعة الاولى ركعة اخرى قطع واقتدى حتى تعلم يصير بها اخرى  
 لا يقطع بل يقيم فاذا تم قطع واقتدى وان صلى ثلاثا منه اي من الركعات ثم يقطع  
 متفلا لانه قد ادى اكثر ولا اكثر من الكمال الا في العصر متفلا فان النافلة بعد اداء العصر  
 مكروه كونه خروج من لم يصل من سجد في المقيم جماعة اخرى الى المكن ينتظم  
 امر الجماعة اخرى بان يكون مؤذن مسجد او امامه او من يقوم بامر الجماعة  
 يتعرفون او يعلون بغيبته ثم يحلف على قوله لا المقيم جماعة قوله ومن صلى الله  
 او العشاء مرة واحدة الاقامة اي لا يكره له الخروج الا عند الاقامة فالاستثناء متعلق  
 بقوله ومن صلى الظهر او العشاء ولا يعلق له بقوله لا المقيم جماعة اخرى فان المقيم  
 الجماعة الاخرى لا يكره له الخروج وان اقيمت والفرق بين مقيم جماعة اخرى وبين  
 من صلى الظهر او العشاء مرة ان هذا انما يكون له الخروج لانه ان خرج عند الاقامة  
 يتم بمخالفة الجماعة ولو لم يخرج ويصل بغير فضيلة الموافقة وثواب النقل و  
 فائتار التهمة والاعراض عن الفضيلة والثواب قبيح جدا او اما مقيم الجماعة الاخرى  
 فانه ان خرج عند الاقامة لا يتم لانه بقصد الاكل وهو الجماعة التي تتفرق بغيبته  
 وان لم يخرج لا يخرج مادام نابل بختل امر الجماعة الاخرى ومن صلى العصر او  
 المغرب يخرج وان اقيمت لانه ان صلى يكون نافلة والنافلة بعد الفجر والعصر

مكروه

مكروه واما في المغرب فلان النافلة لم تشرع ثلاث ركعات وبطل سيرة الفجر  
 يقتدى من لم يدرك ركعة اي الفجر والمراد فرضه بجمع ان ادرك ركعة من ركعتي  
 صليتها ولا يقضيها الا بقصد ركعة اي ان فانت ستة الفجر فان فانت بدون  
 الفرض لا يقضي فيل طلوع الشمس عند ابن حنيفة وعند ابن يوسف رحمهما الله واما عند  
 من يقضيها الى الزوال لا بعده فان فانت مع الفرض فان قضى قبل الزوال يقضيها  
 جميعا وكذا بعد الزوال عند بعض المشايخ وعند البعض لا بل يقضي الفرض  
 وحده ورسول الله صلى الله عليه وسلم لما فاته الف ليلة التويعس قضاه مع الستة  
 قبل الزوال بالاذان والاقامة جماعة وجهه كالبقرة فلو لم فعله ثم شرعية  
 القضاء بالجماعة وبهر فيه والاذان والاقامة لا قضاء وان الستة يقضي مع  
 الفريضة فمن هذا الاجماع علم عدم اختصاصه بمورد النص فعدده عندنا الى غيره  
 من الصلوات وهي ما عدا في قضاء سائر الصلوات واما قضاء الصلوات الستة  
 فقد علم ان ستة الفجر اكدر من سائر السن فلا يلزم من شرعية قضاء ما شرعية  
 قضاء سائر السن ولان قضاها باتبعية الفرض قضاء ما بدون الفرض  
 لكن يلزم من قضاها باتبعية الفرض قبل الزوال قضاء ما باتبعية الفرض بعد  
 الزوال كما هو مذهب بعض المشايخ لان اختصاصه باتبعية الفرض يكونه  
 قبل الزوال لا بعده وترك الستة الظاهرة الى الين اي سواء يدرك الفرض  
 ان ادنا او لا وان لم تقضها قبل شفعية اي قبل الركعتين اللتين بعد الفرض  
 وغيرهما لا يقضي اصلا ومدر كركعة من ظهر غير فصل جماعة بامدرك  
 وقضيتها اي ان فالت ليعطين الظاهر جماعة فادرك ركعة بحيث لانه  
 لم يصل جماعة لان ادرك ففصل الجماعة واي مستحب صلى فيه يطلوع قبل  
 الفرض الا عند صيق الوقت اي من آخر مسجد اصلا فيه فاراد ان يصلي

وقد ابعده الطلوع ثم

الصلوة الفجر

فان قضاء الستة فعدى  
عن مورد النص وهو  
قضاء الفجر

عندنا ج وعنه ج والى حسن  
يقضيها بالمتابعة



فرضه منفردا فليالي ياتي بان قال بعض مشايخنا ومنهم الكرخي لاقاة ابن  
الحسن اذا ادعى الغرض بليعة اما بدونه فلا وقال الحسن بن زياد  
فانتهى لي امة فاراد ان يصلي فليصل في مسجدي ببيت يبداء بالكتيبة لكن  
الاصح ان ياتي بالسنن فان البغى يوم واظب عليها وان فاتته لي امة لكن  
اذا ضاق الوقت يترك السنة ويؤدي الغرض حذر عن التبعيت  
اقتدى باما ركع فوقف حتى رفع راسه يدرك ركعتي خلافا لغيره  
من ركع فليحفظ امامه فيه صح خلافا لغيره فان ما اتى به قبل الامام غير معتد به  
وكذا ما به عليه قلنا وجرت المشاركة في وجوه واحدا  
فرض الترتيب بينه الوضوء والخاتمة والوتر فائتا كلها او بعضها اي اذا كان العمل  
فائتا لا بد من رعاية الترتيب بين الغرض والخاتمة وكذا سمعنا بيننا وبين الوتر  
وكذا اذا كان البعض فائتا والبعض وقتيا لا بد من رعاية الترتيب فليحفظ  
الفائتا قبل اداء الوقتية فلم يجز من ذكر ان لم يوتر بهذا التفرع قوله والوتر  
وهذا الذي حيفه خلافا لما بناه على وجوب الوتر عند بعيد العشاء والوتر  
لا الوتر من علم انه صلى العشاء بلا وضوء والاخرين به يوتر بغيره صلى  
العشاء بلا وضوء والسنة والوتر بوضوء بعيد العشاء والسنة لا يوتر  
اداء السجدة بدون الفرض مع انها اديت بالوضوء لانها تتبع الفرض واما  
الوتر فصلوة مستقلة عنده فليحفظ اداءه لانه الترتيب وان كان فائتا  
وبين العشاء لكنه ادعى الوتر بغيره صلى العشاء بالوضوء فكان ناسيا  
ان العشاء في ذمته فقط الترتيب وعندهما يقض الوتر ايضا لانه سنة  
عندهما اذا ضاق الوقت الاستثناء متصل بقوله فرض الترتيب والحق  
انه اذا ضاق الوقت عن القضاء والاداء فان كان الباقي بحيث يحتمل

في الوقتية

فيه بعض الغوايب مع الوقتية فانه يقضي ما بينه الوقت مع الوقتية كما اذا  
فات العشاء والوتر ولم يبق من وقت العشاء الا ان يسبح فسر ركعت  
يقض الوتر ويؤدي الفجر عند ابراهيم وان فات الظهر والعصر ولم يبق من وقت  
وقت المغرب الا ما يصل فيه سبع ركعات يصلي الظهر والمغرب او شيت او فائتا  
سنة حديثة كانت او قديمة اقبل الست وما دونها حديثة وما فوقها  
قديمة كذا في فوائدها مع الصغير الحائض قلت بعد المدة لو لا فيصح وقتي  
من ترك صلاة شهر فندم واخذ يؤدي الوقتيات ثم ترك فضا هذا التفرع  
قد حدثت كانت او قديمة فانه اذا اخذ يؤدي الوقتيات صارت فوائت  
الشهر قديمة وهي مستقلة للترتيب فاذا ترك فضا في يومه ذكره اداء وقتية  
بعده او قضى صلاة الشهر الا فضا او فرضين بهذا التفرع قوله فائتا بعد المدة  
اولا فانه لما قضى صلاة الشهر الا فضا او فرضين قلت الفوائت بعد المدة و  
لا يعود الترتيب الا الا ان تقضى الحائض عند بعض المشايخ ان قلت بعد المدة  
يعود الترتيب واختر الامام الشافعي الاول قال صاحب المحيط وعليه الفتوى  
صححنا ذكرنا فائتا فندم موقوف على اداء ما صح العمل وان قضى الفائتة  
بطلان فرضية الوتر لا اصلها سجد فائتا صلاة فادى مع ذكرنا في بطلان  
بطلان الوتر بوجوب الترتيب لكن عند ابن يوسف ومحمد في غير موقوف  
وهو القيسر وعند ابي جاد موقوف فان ادعى سادس العمل وان قضى  
الفائتة فالحسن ان ادا بطلان وصف فرضيتها فانه لا يلزم من بطلان الفرضية  
بطلان اصل الصلاة عند ابراهيم وابن يوسف خلافا لابي وانما قال ابو حنيفة  
بالسادس الموقوف لانه ان فعل واحد منها لوجوب رعاية الترتيب  
فساد غير موقوف فحين ادعى السادس تبين ان رعاية الترتيب كانت



في الكثير من هذا باطل فقلنا بالتوقف حتى يظهر ان رعية الترتيب كانت في الكثير  
 فلا يجوز اوفي القليل فيجب **السجدة** يجب له بعد سلام واحد سجدتان و  
 تشهد وسلام اذا قرأ ركعتا او اخره او كرهه او غيرهما اجبا او تركه سائبا <sup>انظر</sup>  
 لم يرد في القراءة وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد روى عن ابي ج  
 انه من زاد على التشهد الاول حرفا يجب عليه سجدة السهو وقيل لا يجب سجود  
 السهو بقوله اللهم صل على محمد وآل محمد فقد روي في ركن وركوعين  
 وجهر فيما خافت وترك القعدة الاولى في نحو الظاهر وقيل كل هذه يقول الزرك  
 الواجب ولا يجب السهو المؤتمر بل سهوا امامه ان سجد المسبوق بسجد  
 مع امامه ثم يقف عن القعدة الاولى والى الباقي عاد ولا سهو والاقا  
 وسجد السهو وان سجد عن القعدة الاخرة عادها بقعدة بالسجدة الخامسة وسجد  
 للسهو وان قيد نحو فرضه نفلا وضم سادته اليها ان شاء وانما قال ان شاء  
 لانه نقل لم يشتر فيه قصد اقليم عليه اتمه وان قصد الاخرة ثم قال سهوا عاد  
 ما لم يسجد للمخمس وسلم وان سجد لها ثم فرضه وضم سادته وسجد للسهو و  
 الركعتان نقل ولا قضاء عليه لو قطع ولا تنوي بان سجد الظاهر فان قلت لم قال  
 قبل هذه المسئلة وضم سادته ان شاء وقال في هذه المسئلة وضم سادته  
 ولم يقل ان شاء مع ان الركعتين نقل في العمودين بحيث لو قطع لا قضاء فيكون  
 في هذه المسئلة السادسة مقيما بمشيئة قلت ضم السادسة في هذه المسئلة  
 اليه من ضم السادسة في تلك المسئلة مع انه لو قطع لا قضاء عليه السكتين وكان  
 ذلك لان فرضه قد تم في هذه المسئلة لكن بتأخير السلام يجب سجود السهو  
 في ثابته الركعتين فسجد السهو لندرك نقصان الفرض واجب في ثابته الركعتين  
 فلو قطع في ثابته الركعتين بان لا يسجد للسهو لم ترك الواجب ولو جلس

من القيام وسجد للسهو لم يرد سجد السهو على وجه السجود فلا بد ان  
 يضم سادته وجلس على الركعتين وسجد للسهو بخلاف تلك المسئلة  
 قالت الفرضية قد بطلت فاذا كررنا من ندرك نقصان الفرض غير موجود عنها على  
 ان صل الصلوة باطل عند محمد فعلم ان ضم السادته هنا صيانة عن البطلان  
 الكوفي هذه المسئلة فليدرك بقولنا شاء وانما قال لا تنوي بان سجد ستة الظاهر  
 لان النبي عزم واظب عليه بما تجزئ به مبتدأة ومن اقتدى به فيها صليها ولو  
 اشد قضائها لان شرع قصدا وعظمي رخصا ولو اشد لا يقضي كما ان  
 الامام لا يقضي تنقل ركعتين وسجد لا ينبغي لان سجد السهو يقع في خلال الصلوة  
 فان من صح اي ان صل بهذه التسمية نافذة من غير ان يجد التسمية يجوز سلاما  
 من عليه السهو يخرج عنها موقوف فاصح الاقتداء به ويظهر وضوءه بالقعدة و  
 يصير فرضه اربعاً بنية الاقامة ان سجد بعد والا فإي المصلي الذي عليه سجود  
 السهو ان سجد آخر الصلوة قبل ان يسجد للسهو يخرج عن الصلوة فخرج  
 موقوفا فينظر انه ان سجد للسهو بعد ذلك السلام يحكم بان سجد يخرج عن الصلوة و  
 ان لم يسجد بل رفض الصلوة يحكم بان سجد كان خرج عنها حتى ان سلم ثم اقتدى  
 ان شاء ثم سجد للسهو يكون الاقتداء صحيحا ولو لم يسجد بل رفض الصلوة  
 لم يصح الاقتداء وان سلم ثم قرأه ثم سجد للسهو يحكم بطلان وضوءه اذا التفتة  
 وجدت في خلال الصلوة ولو سجد بل رفض لم يبطل وضوءه ولو سلم ثم نوى  
 الاقامة ثم سجد للسهو صار هذا الفرض اربعاً لان بنية الاقامة كانت في خلال  
 الصلوة ولو لم يسجد بل رفض لم يصير اربعاً لان بنية الاقامة وجدت بعد الصلوة  
 سجد وسلم بنية القطع بطلت حتى يكون ثم تيمم باقية كما مر مثلك او لامة  
 انه لم يصح استئناف وان كثر اخذ ما غلبت طاعة لانه اذا كثر كان في الاستئناف



وحج وان لم يغلب احد الاقل وقدره لم يوضع طهارة صلواته يعني ان شئت  
انه صحت ثلث ركعات او اربع ركعات ولم يغلب طهارة احدهما اخذ بالاقل  
وهو الثلث لكن يفقد في كل ركعة اخرى وانما يفقد لانه يمكن ان يكون اخر  
صلوته والقوة الاخرة فرض وقوله طهارة صلواته ليس المراد بالظن رجحان  
احد الطرفين لان الغرض انه لم يغلب احد الطرفين على الآخر **باب صلاة المني**  
اذ تعذر القيام لم يضر حدث قبل الصلوة او فيها صلح قاعدة يركع ويسجد وان  
تعد ان الركوع والسجود او في براسه قاعدة وجعل سجدة اخفض من ركوعه  
ولا يرفع اليه شيء للسجود وان تعذر القعود او في مسانقته ورجلاه الى القبلة او  
مضطجع ووجهه اليها والاول اولى وان تعذر الايام اخرت ولا يولي بعينه  
وجابيه وقبله وان تعذر الركوع والسجود لا للقيام فعدوا وولي وهو افضل من  
الايام قائما لان القعود اقرب من السجود والمقصود لانه غاية التعظيم ومما  
صح في الصلوة استأنف اي ابتداء وقاعد يركع ويسجد حتى يركع قائما  
قاعدا في قلب جاري بلا عذر صحيح والقيام افضل من الركوع في المربوط لا لا تعذر حين  
او اني عليه يوما وليلة قضى ما فات وان زاد ساعة لا ينعذر في حوائج  
واما عند مني فالمعبر الاوقات اي ان استوعب وقت ست صلوات سقطت  
وقوله ان زاد ساعة اي زمانا لا ما تعارفه النجوم وعبارة المحتمر هكذا  
وان تعذر مع القيام او في براسه قاعدة ان قدر ولا يرفع فيها وجب وجعل  
سجده اخفض من ركوعه ولا يرفع اليه شيء بسجدة عليه والافضل جنبه متوجها  
الى القبلة او ظهره كذا او ذاك او في الايام بالبراس فان تعذر اخرت ومما  
صح الى اخره ان تعذر الركوع والسجود مع القيام او في قاعدة ان تعذر قدر على  
القعود ولا يولي الا مع القيام ان تعذر الركوع والسجود لا للقيام فالايام قاعدة

اجب وقوله والافضل جنبه اي وان لم يقدر على القعود او في جنبه متوجها  
الى القبلة او على ظهره متوجها بان يكون رجلاه الى القبلة وقوله والافضل  
وبالبراس **باب سجدة التوبة** هو سجدة بين تكبيرتين بشروط الصلوة بلا رفع  
يد وتشهد وسلام وفيها تسعة السجود ويجب على من تلى اية من اربع عشرة  
آية في آخر الاعراف والبرق والنخل وبين سريل ومريه واول الحج احتراز عن  
الثانية وهي قوله تعالى ركعوا وسجدوا فانه لا سجدة عند خلا فالتسعة من  
كل موضع في القرآن قرن الركوع بالسجدة يراى به السجدة الصلواتية والقرآن  
والنخل والسجدة وصر وحجم السجدة والبرق والشفق وتعد الشافعي في اربع  
عشرة ايضا في صحنه ليس سجدة وفيه عنده سجدة واحدة واختلاف في موضع  
السجدة في جم السجدة فتعد على سريته عند قوله ان كنتم اياه تعبدون وفيه  
اخذ الشافعي عن عبد الله بن مسعود هو قوله وهو لا يسلمون فاخذنا  
بهذا احتياطا فان تأخير السجدة جائز لا نقد يبر او سمعها وان لم يقصد اي  
السمع تلاء الامام سجد المومنون وان لم يسمع وان تلا المومنون سجد الصلوات  
لا في الصلوة ولا بعد ثاوي سمع الخارج سمع المصل من ليس معه سجدة  
ولو سجد فيها اعادها لا الصلوة سمعها من امام ولم يدخل معه او دخل ركعة اخرى  
سجد لافها وان دخل ثلث الركعة ان كان اي الدخول قبل سجدة امامه سجدة  
والا لا يسجد والسجدة الصلواتية لا يقضى خارجا اي سجدة التلاوة التي يحلها  
الصلوة لا يقضى خارج الصلوة وانما قلنا محلها الصلوة ولم يقل الخ وجبت  
في الصلوة احترازا على وجبت في الصلوة ومحل ادائها خارج الصلوة كما اذا  
سمع المصل من ليس معه او سمع المصل من امامه واقعد في ركعة اخرى  
تلاها ثم شرع في صلوة واعاد كفته سجدة واحدة وان تلاها وسجد ثم شرع



فيها وانما سجد اخرى لانه في الصورة الاولى غير الصلوة صارت تبقي للصلوة وتبني و  
 ان لم يترك المجلس وفي الصورة الثانية لما سجد قبل الصلوة لا يقع سجدة او جبت سجدة  
 الصلوة <sup>ولفظ المختصر</sup> وان اعاد في مجلس او صلوة كفي سجدة اى قراءة سورة  
 غير الصلوة ثم اعاد في الصلوة وفهم من تخصيص المعاد يكون في الصلوة ان الاقل  
 في غير الصلوة كمرثاة مجلس كسجدة واحدة ولا فرق بين ما قرأ من سجد او قرأ  
 وسجد ثم قرأ في ذلك المجلس ففعل هذا ان كمرثاة في ركعة واحدة يكفى سجدة  
 واحدة سواء سجد ثم اعاد او عاد ثم سجد ثم قرأنا وان كمرثاة في ركعة اخرى  
 يكفى سجدة واحدة هذا عند ابي يوسف خلافا لما ذهب له ابي اية السجدة او  
 المجلس لا اى قرأ اثنين في مجلس واحد او اية واحدة في مجلسين لا يكفى سجدة واحدة  
 واصل الشك في الانتقال عن عصم الى عصم اخر فتبدل اى اداء الشك  
 ان يوزن الحايك في الارض خشبات يستوي فيها سدى الشك من ذهابه  
 ومجيئه فان مجلسه يتبدل بالانتقال من مكان الى مكان ويجب اخرى اى على  
 السامع لو تبدل مجلس السامع دون التالى لا في حكمه اى لا يجب سجدة اخرى على  
 السامع ان تبدل المجلس التالى دون السامع والعلم ان المجلس هنا يتبدل بالتمتع  
 في المسارح وبالانتقال من مكان الى مكان آخر لا يمتد الى حكمه امارا ولا البيت والسمعة  
 في كل مكان واحد بل لانه صحة الاقتداء وافضل الشجرة الواحدة المكنة في كل مكان  
 ظاهر الرواية وفي رواية النوادر مكان واحد والقيام ههنا لا يتبدل المجلس  
 بخلاف الخيرة فان القيام ثم دليل الاغراض وكسرة ترك سجدة اى اية السجدة  
 وقراءة باقي السورة لانه شبه الاستئناف لا على اى لا يكره قراءة اية السجدة  
 وترك باقي السورة ونسب ضم اية او اثنين قبلها اليها دفعا لتوهم التفضيل  
 واستحقاقها وتابع السامع لللاي على السامع <sup>هو</sup>

لان الصلوة خارجة عن الصلوة  
 فيمنع من الصلوة

تنبيه

قصد سير او سطا ثلاثة ايام ولياليها وفارق بيوت بلده واعتزل في الوسط  
 للبرية لا يلبس والرجل والبرج اعتدل المخرج وللجمل ما يليق به وله رخصه تدوم  
 لا تقصر في الصلوة والافطار في الصوم وان كان حاصيا في سفره حتى يدخل  
 بلده حتى يدخل متعلق بقوله تدوم او ينوي اقامة نصف شهر في بلدة او  
 قرية منها ثم يهاجر من الرخص قصر فرضه الرباعى في قصر ان نوى اقل من نصف  
 اشهر او نوى مدتها اى مدة الإقامة وهي نصف شهر بوضعين او دخل  
 بلدة اعانها خروجه عند او بعد غلط ملكه وكذا عسكر دخل ارضه حرب  
 او حاصر حصنا فيها او اهل البغية دارنا في غير مصر ونوى اقامة مدتها اى  
 يقصر الجماعة المذكورة وان نوى اقامة نصف شهر لانهم لم يصروا مقيمين  
 بنية الإقامة لا اهل اية نوى في الاصح اى لا يقصر اهل الاية نوى الإقامة  
 نصف شهر في اية نوى لان بنية الإقامة نصف شهر في مصر فان الإقامة اصل  
 فلا يبطل بانتقالهم من مصر الى مصر في هو الصحى وقبل لا تصح بنية اقامتهم فان الإقامة  
 لا تصح الا في الامصار والقوى ولفظ المختصر بصحرا دارنا وهو جباى لا بد  
 لحرب او البغى محاصر اكن طال ملكه بلا بنية اى يقصر الرباعى الى ان ينوى الإقامة  
 بصحرا دارنا والحال انه جباى اى من اهل الجباى وهو الحية فانه لا تقصر فانه  
 بنية الإقامة من اهل الجباى في صحرا دارنا صحى اما غير اهل الجباى لو نوى الإقامة  
 في صحرا دارنا لا يصح فعلم ان من حاصر اهل البغى في دارنا لا يصح منه بنية الإقامة  
 اذا كان في الصحرا قوله لا بد من حرب عطف على قوله بصحرا دارنا فانه جعل بنية  
 الإقامة في صحرا دارنا غاية للعصر وحكم الغاية في لف حكمه انما يكون حكمه  
 عدم القصر ثم قوله لا بد من حرب محاصر اليك الحكم المنع فيكون حكمه ان  
 اى يقصر ان نوى اقامة نصف شهر بد الحرب محاصر اليك وقوله كن

حرم من اقامة المسح الى ثلاثة ايام  
 وسقط طهارة العبدية

حرم من اقامة المسح الى ثلاثة ايام  
 وسقط طهارة العبدية



طال مكته بلانية ما فهم من قوله لا بد من طال مكته  
 اي يقصر من طال مكته ببلدة او قرية بلانية الملت فلو اتم ما فروعها الاولى  
 ثم فرضه وانما لتاجر السلام وشبهه عدم قبول صدقة الله وما زاد نفل  
 وان لم يجد بطل فيه ترك الاجرة وظن من عليه من امره ثم قال  
 وبعد لا يؤمنه اذ في الوقت يهرق فيه اربابا بسببه وبعد الوقت لا يتغير فيه  
 اصلا ولا يملكه اي اقامة المسافر في الغيم فقام المقيم ويقول ربنا اتموا  
 صلواتكم فان في من يبطل الوطن الاصلية مثله لا السفر ووطن الاقامة مثله  
 والسفر والاصلية الوطن الاصلية هو المكن ووطن الاقامة موضع نوى ان يستقر فيه  
 فيه حذر بما اذا اكثر من غير ان اتخذ مسكنا فاذا كان للثلاث اطن اصلية  
 ثم اتخذ موضع آخر وطن اصلية سواء كان بينها مسكنا لم يكن يبطل الوطن  
 الاصلية الا في الاول حتى لو دخل لا يغير مقيما الابنية الاقامة لكن لا يبطل الوطن الاصلية  
 بالسفر حتى لو تداخل في الوطن الاصلية بغير مقيما غير ذلك خلا اما وطن الاقامة  
 فانه يبطل بوطن الاقامة فانه اذا كان له وطن الاقامة ثم اتخذ موضع آخر ووطن  
 اقامة ليس بينهما مدة سفر لم يبق الموضع الاول ووطن الاقامة حتى لو دخل  
 لا يغير مقيما الابنية وكذا ان سافر عنه وكذا ان تقرب الى الوطن الاصلية والسفر  
 وصحة لا يجوز ان القابلية اي اذا فقه فانه السفر في الحضر يقصر وان فقه فانه  
 الحضر في السفر لا يقصر **الحج** شرط له وجوبه لادائها الاقامة بغير الحج  
 والحج والذكورة والبلوغ وسلامة العين والرجل فتصح فريضة ان صلاحها  
 فاقيد بان لم يلب عليه فصح فريضة لادائها وشرط لادائها الحضر  
 او فاقيد بان فصح فريضة البعض هو موضع اليد وقا في السفر الا ان كان  
 في غير احد او عند البعض هو موضع الاجتماع في اكرامه لم يسلم

التقوية

في كل سنة من طال مكته ببلدة او قرية بلانية الملت فلو اتم ما فروعها الاولى  
 ثم فرضه وانما لتاجر السلام وشبهه عدم قبول صدقة الله وما زاد نفل  
 وان لم يجد بطل فيه ترك الاجرة وظن من عليه من امره ثم قال

هذا القول فقال ومالا يسجد اليه اهل مصر واذا اختار بين اودون  
 التفسير الاول لظهور قوله في احكام الشرع لا يستحق اقامته كروى في الامصار  
 وفي الفصل بعد المصاحفة فنافه مصالح المصير كقصر الجبل وجمع اليه كروى في  
 للمري ودقن الموتي والصلوة بخانة وفي ذلك وجازت بمن في الموت  
 للخليفة او لاميير الحجاز لاميير الموسم ولا يوفات والسيطان او نانية  
 ووفات الظاهر ونحطة خوتسبة قبلها في وقتها هذا عند ابي حنيفة و  
 اما عند ابي يوسف وعمر لا بد من ذكر طويل يستحق وطبة وعند الشافعي لا بد من  
 خطبتين يشتمل كل منهما على التمجيد والصلوات والوصية بالتقوى والاو  
 على القراءة والثانية على الدعاء للمؤمنين والجماعة وهم ثلثة رجال سوى الامام  
 فان تغروا قبل سجوده بدها بالظهور وان بقي ثلثة او نفر او بعد سجوده اتمها  
 والاذن العام ومن صلح اماما في غير ما صلح فيها اي امة المسافر او المريض او  
 العبد في جمعة صحى خلاف الزفر له انها ليست بواجبة عليهم قلنا اذا حضر  
 صلوة الجمعة صارت فرضا عليهم وكبره ظهر معذورا او سجدت بجماعة في  
 مصر يومها لان الجمعة جامعة للجماعات فلا يجوز الجماعة واحدة وهذا لا يجوز  
 الجمعة عند ابي يوسف بوضعين الا اذا كان مصر له جانبان فيصير حكمه  
 بمصرين كبغداد فيجوز في موضعين دون الثلث وعند محمد لا بأس بان  
 يصلح في موضعين او ثلث سواء كان للمصر جانبان او لم يكن وما كبره حكم الموزون  
 علمه كراهية ظهر غير المعذور بالطريق الاولى وظهر من لا عذر له فيه قبلها  
 قوله فيه اي انه المصير ثم سجد اليها والامام فيها يبطل ادراكها او لا هذا عند ابي حنيفة  
 واما عند ابي حنيفة فلا يبطل ظهره الا ان يقتدى ومذكرها في التشهد او في سجود  
 السجودها واذا اذن الاول ترك السجود وسعوا واذا خرج الامام حرم الصلوة

الموسم سجد الحاج ومحمد

الموسم سجد الحاج ومحمد

قوله ان اذن العام وهو ان يقيم ابا جالس  
 الجماعة ولا يخلع احد منها حتى لو اجتمع جماعة  
 في صومعة او غلقوا الباب وصلوا الجمعة

قوله ان اذن العام وهو ان يقيم ابا جالس



والكلالة حتى يتم خطبته وإذا جلس على المنبر أدان ثانياً بين يديه واستقبلوه  
ستعين ويخطب خطبتين بينهما فاقة فأي طاهر إذا أعلنت أقمته وصلى  
الامام ركعتين **باب العبد** حبس يوم الفطر ان بالكل قبل صلوة ويستاك  
ويغتسل ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويؤدى فطرته ويخرج الى المسجد غير  
ملكه جبراً في طريقه في التكبير بالجرم حتى لو كبر من غير جرم كان حسناً ولا يتقبل قبل  
صلوة العبد وشراً طاهرها شر وطأ به وجباً واداء الآلة الخطبة فادبهذه  
العبادة ان صلوة العبد واجبة وهو رواية عن ابي ج وهو الاصح وقد قيل انها  
سنة عند علماءنا من غير فان جازا لعيد ان اجتمع يوم واحد فالاول سنة  
والثاني فريضة فاجب بان يقرأ الفاتحة سنة وجوبها ثبت بالسنة و  
قوله من ارتفاع ذكاء الزوالها ويصل بهم الامام ركعتين يكبر للاحرام ويضع ثم  
يكبر ثلاثاً ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر مرة اخرى الثانية بعد بالقراءة ثم يكبر ثلاثاً  
واخرى للركوع ويرفع يديه ثم يركع ويخطب بعد خطبتين يعلم فيها احكام  
الفطر ومن فاتته من الامام لم يقض ان صلى الامام ويصل رجل معه لا يقضى و  
يصل عنه ابعد من بعده والاضحى كالفطر احكاماً لكن ينادى الامام الى ان  
يقضى ولا يكبر الا لكل قبلها هو المحتار ويكبر جهر في الطريق ويعلم في الخطبة تكبير  
التشريع والاضحية ويصل بعد زوايا غيره ايامها لا بعدنا والاجتماع يوم عرفة  
تشبه بالواقفين ليس بشئ فان الوقوف في مكان مخصوص وهو عرفات  
قد عرف قربها اما في غير ذلك وجب تكبير التشريع قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله  
والله اكبر الله اكبر لله الحمد من غير عرفة يعقب كل فرض ادى بجائزته  
مستحبة احراز عن جماعة النساء وحديث عن علي المقيم بالمصر ومقتضى جهر في مسافر  
مقتضى يقيم العصر العبد ولا يقرأ الا العصر آخياً التشريع يعلم ولا يقرأ الا

لو ترك

لو ترك امامه اذا اشتد خوف عدو جعل الامام امه خو  
العدو وصلى بالاجزى ركعة ان كان مسافراً او ركعتين لو مقيماً ومضت هذه الى  
اي ذهبت هذه الطائفة الى العدو وجاءت تلك وصلى بهم ما بقى وسلم وجهه  
ودهب الى اى ذهبت هذه الطائفة الى العدو وجاءت الاولى او اعنت  
بالقراءة ثم الاخرى بقراءة ونه المغرب بالاولى ركعتين وبالاخرى ركعة اعلم انه  
لم يكره الفجر لله يفهم حكمه من علم المسافر فبالعبادة سنة ما حررت في المختصر وهو  
قوله صلى بالاخرى ركعة في الثاني والركعتين في غيره فالشأن يتناول الفجر  
وظهر المسافر وعصره وعشائه وغير الشأن يتناول الشائى اى المغرب  
وظهر المقيم وعصره وعشائه وان ازيد الخوف صلوا ركعتين احدى يميناً  
الى مائة وان كثر زواجره التوجه وبفدا القتال والشج والركوب  
سنة للمخضرب ان يوجه الى القبلة على عينه واخيراً الاستلقاء  
وبلغ الشهادته وان ملكته كفاه ويغض عيناه ويحتمل في غير وقت  
ويوضع على التخت ويجرد ويستر عورته ويؤتى ماء مفضضة ولا يستنشق  
خلاف الشافعي ويقاض عليه ما يغلي بدر او حرص والافانج اى ان  
لم يكن فالما العراج ويقل راسه ورجله بالخطم ثم يضع يديه ويغسل  
حقه يغسل الماء الى التخت ثم على يمينه كذلك وانما قدم الاضحية على اليسار  
ليكون البداية في الفيل بجانب يمينه ثم يجلس مستنداً ويضم يمينه فحقاً  
وما خرج يغسل ولم يقد عليه غلبه ثم يشف بثوب ولا يقص ظفوه ولا  
يسرح شعره خلاف الشافعي ويجعل الخنوط على راسه ورجله والظف  
على ما جده وسنة الكفن له ان اراد وقبص ولغافة ولا تحت الثاوي  
العامه ولبادع وازار وخرقة تر بطاها ثياباً وكفايته



له ازار ولفافة ولها ثوبان وحرار الثوبان الازار واللفافة ويثبت اللفافة  
 ثم الازار عليها ثم يقرع الميت ويوضع على الازار ثم يلف بارساز ثم  
 يمسح اللفافة كذلك ويثبت الدرع ويجعل شرا صغيرتين على صدره فوقه  
 ثم يرفقه تحت اللفافة ويفقد الكفن ان خيف انتشاره وصلوته فرض كفاية  
 اي ان ادى البعض سقطين الباق وان لم يود واحد ياتم الجميع وهم ان يكبر رابعا  
 بديهم لا رفع بعدا خلافا لثاقله ويقيم ثم يكبر ويصل على الميت ثم يكبر ويدهن ثم  
 يكبر ويسلم ولا قراءة فيها خلافا لثاقله ولا تشبه ويقول في الصلوة بعد الثالثة  
 اللهم اجعل لنا فرط اللهم اجعله لنا ذوق اللهم اجعله لنا شفا مشفعا ايا  
 يتقدمنا واصل الفارط والنوط فيمن يتقدم الواردة كذا في المغرب المشفع  
 الذي يوطئ الشفاعة والدعاء للبايعين هذا اللهم اغفر لنا وميتنا وشاهدا  
 وخليتنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا اللهم من احييت منا فادبه على الاسلام  
 ومن توفيته منا فتوفه على الايمان انما قال في الاول الاسلام وفي الثاني الامان  
 لان الاسلام والايمان وان كانا متحدين فالاسلام ينبغي عن الانقياد فطاعة  
 دعاني حال الحيوة بالايمان والانقياد واما عند الوفاة دعاء بالتوفيق على الايمان  
 وهو تصديق والاقرار واما الانقياد وهو العمل فهو موجود في حال الوفاة  
 وبعده ويقوم المصلي بذكر صدر الميت والاصح بالاهامة السلطان القوي  
 ثم اما الميت ثم ابوي على ترتيب العصبية والباس باذنيه في الاهامة فان  
 صلا غير بعيد الوتر ان شاء الله ولا يصح غيره بعده ومن لم يصل عليه فدفن  
 طحا عاقره كما لم يظن انه تقى وقد ثلثة ايام ولم تجز اركبا استحسنانا  
 الاستحسان هو الدليل الذي يكون في مقابلة القياس الجلي الذي سبق اليه  
 الافهام والقياس ومنها ان يجوز اركبا لانه ليس بصلوة لعدم الاركان

بل يودعها ولا تحسب انها صلوة من وجوب التجرية فلا يترك القبر  
 من غير احتياط كرهت في سجدتها ان كان الميت فيه وان كان خارج  
 اختلف المتأخر بناء على ان على الكراهية عند البعض ثم تلويث المسجد  
 فان كان الميت خارجا لا يكره عندهم عند البعض ان المسجد الا لا للمصلي  
 الخمس فالتب ان كان خارجا يكره عندهم انهم ومن ذلك فمات سجد  
 غسل فمات في الاستسقاء في خرقه ولم يصل عليه غسل وهو خارج  
 وفي ظاهر الرواية انه لا يغسل لانه في حكم الجنون لا يصل عليه فلكه لا يغسل  
 كمن مات في الاول ميتة سجد فمات ان سجد بلا احد ابويه او مع احد  
 فاسلم عاقلا او احمدا على صلبه والا فلا فانه ان سجد بلا احد ابويه بل  
 سجد لغيره لا يغسل عليه وان سجد مع احد ابويه في لا يغسل لغيره لان  
 اسلم هو والحال انه عاقل فاسلامه صحيح فغسل عليه وان اسلم احد ابويه  
 بل سجد لغيره لا يغسل عليه والا فلا اي وان سجد مع احد ابويه ولم  
 يسلم لغيره لا يغسل عليه ولا يغسل عليه فلهذا يشهد ما اذا لم  
 يسلم اصلا او اسلم وهو عاقل كافر مات بعد اليه السلام فغسل الخمس  
 ان يغسل عليه المأخوذ الوجه الذي يغسل الفخار لا كما يغسل المسلم  
 بالبدنية بالوضوء باليدين وبالعنق خرقه وخضر صغيرة وباقية فها هو  
 في مثل الجائزة اربعة ان تضع يدها ثم تفرغها على يديك ثم تفرغها  
 ثم تفرغها على يديك يسرعون بها لا جبارا وكره الجلو قبل  
 وضع الميت والميت خلفها احب وخضر الجوز ويلك ويدخل فيه مما يلي  
 القبله ويقولوا آضه بسم الله وعلى من رسول الله وبوجه القبله وتخل  
 القعدة ان العنق الذي على الكفن خرقه الانتشار ويؤتي اللين والعقب



ويُسبغ ويأبى بلباسه لا يلبس الا بلباسه <sup>في وقت الصلاة</sup> عند وفاته <sup>او في وقت الصلاة</sup> ~~او في وقت الصلاة~~  
 بالبحر قتل ظلمة كبدية ظلمة لم يجب به مال او وجد ميتا جريحاً او موكلة فالظاهر  
 احتراز عن وجوب عليه الفل كما يجب في الحيضة والنفساء والبالغ اخر  
 عن الصحة ويجوز احتراز عن القتل بالثقل وظلمة احتراز عن القتل جرحاً او  
 قصاصاً ولم يجب به مال احتراز عن القتل وجوب مال واما ان المال لا يجب  
 بنفس هذا القتل فان الاب اذا قتل ابنه كبدية ظلمة يكون الابن شهيداً لان  
 المال وان وجب فانه لم يجب بنفس القتل وقوله او وجد ميتاً جريحاً في الموكلة  
 فان من وجد ميتاً جريحاً في الموكلة فهو شهيد لان الظاهر ان اهل الحرب  
 قتلوه ومقتولهم اسير يد في شتى قتلوه واذا شرط لوجه فحين وجد  
 في الموكلة ليدل على انه قتل لا ميت حتى ان الف في اصله ان شهيد من قتل  
 كبدية ظلمة ولم يجب به مال او من وجد ميتاً جريحاً في الموكلة سواء قتل كبدية  
 ام لا لكن في هذا التعريف نظر وهو انه لا يشمل من قتل المشركين او اهل البغي  
 او قطاع الطريق بغير كبدية فان قتلهم شهيد باقية الموكلة فالتعريف  
 لكن الموكلة ما قتل في الموكلة وهو مسلم ظاهر بالبحر قتل ظلمة ولم يجب به مال  
 ولم يبرئت من جرحه كبدية والوجدان في الموكلة في شمل قتل المشركين  
 واهل البغي وقطاع الطريق باقية الموكلة ويشمل الميت الجريح في الموكلة لان  
 مسلم مقتول ظلمة ولم يجب بقتله مال واما مقتول غير هؤلاء وهو مسلم قتل  
 مسلم غير باغ وغير قطاع الطريق ومسلم قتل ذمي فانه انما يكون شهيداً  
 عند جرحه اذا قتل كبدية ظلمة فلما قال ولم يجب بقتله مال علم ان  
 مقتول كبدية لانه لو قتل بغير كبدية لوجب المال عنه لان الدية واجبة  
 عنده في القتل بالثقل واما عند صلا فلا احتياج الى ذكر كبدية لان مقتول

شأنه

بالثقل

بالثقل شهيد عند جرحه ويجب بقتله مال بل الواجب قصاص من جرحه واما قوله  
 ولم يبرئت فليس فائدة بغيره بل في غير ثوب يختص بالميت كالغزو  
 وكسوة والقلعة والسلاح والخف ويزاد وينقص ليعلم كذا ان لم  
 يكن موكلاً يكون من جنس الكفن كالازار وكفه يزداد ولو كان موكلاً لم ينقص  
 ينقص ولا ينفك ويصل عليه ويدفن به ويغسله وجب جانيه ونفسه  
 ومن وجد قتيلاً من مصر لا يعلم قاتله فانه اذا لم يعلم قاتله غل سواه علم القاتل وقيل  
 بالكبدية او بالعصا الكبيرة والصغيرة لان الواجب فيه الدية والقصاص بهذا لانه  
 الذخيرة ولم يذكر ان وجده موضع يجب القصاص او لا يجب ونقول ان  
 المراد انه وجده موضع يجب القصاص اما اذا وجده موضع لا يجب القصاص  
 كالشاسع والجامع فان علم ان القتل بكبدية لا يغفل لانه شهيد وان علم انه  
 قتل بالعصا الكبيرة ينبغي ان يغفل عن ذنب شهيداً عنه خلافاً لهما  
 ان علم انه قتل بالعصا الصغيرة ينبغي ان يغفل اتفاقاً لان نفس القتل واجب الدية  
 فعدم وجوبها بعرض جرح القاتل لا يجعله شهيداً اما اذا علم القاتل فان علم  
 ان القتل بكبدية لم يغفل لانه شهيد وان علم انه قتل بالعصا الكبيرة ينبغي ان يغفل  
 عند الجرح خلافاً لهما وان علم انه قتل بالعصا الصغيرة يغفل اتفاقاً وقال في  
 الهداية ومن وجد قتيلاً من مصر غل لان الواجب فيه الدية والعامة في  
 اثر الظلم الا اذا علم انه قتل كبدية ظلمة اقول هذه الرواية هي لفظة لما ذكره في  
 لان رواية الهداية في اذا لم يعلم قاتله لانه علمه بموجب القصاص ولا فائدة  
 الا اذا لم يعلم القاتل في صورة عدم العلم بالقاتل اذا علم ان القتل بكبدية ففي  
 رواية الهداية لا يغفل لان نفس هذا القتل يوجب القصاص اما وجوب  
 الدية والقصاص فلهما عرض العجز عن اقامة القصاص فلا يخرج هذا العارض





عن ان يكون شبيها او اعم على رواية الذخيرة فيفسل وعبارة الذخيرة بهذه  
وان حصل القتل بحدية قال لم يعلم قاتله يجب الدية والدية على اهل الحلية  
يفضل وان علم القاتل فيفسل عند نافع الذخيرة لم يعتبر لفسد القتل فوجب الدية وان  
كان بالعارض اخرج عن الشهادة وفي المتن اخذ بهذه الرواية هذا اذا علم انه  
باعت القاتل اذا لم يعلم فاقول يجب الدية لا يعلم ان موجب نفس هذا  
القتل ما هو فلم يكن اعتبارا فلا بد ان يعتبر ما هو الواجب في مثل هذا القتل سواء  
كان اصليا او عارضا فالواجب الدية فلا يكون شبيها او قتل حجة او قتل  
لان هذا القتل ليس بظلم او جور او ارتش بان نام او اكل او شرب او عوى  
او اواه خيفة او نقل من الموكلة حيا او بقا وقت صلوة او اوجع بشئ  
وصح عليهم ارتش الجرح اى حمل من الموكلة وبه رمق والارتش انما شرع ان  
يرتقى بشئ من مرافق الحياة او يثبت له حكم من احوال الاجزاء والابواب  
ارتش عند ابي يوسف خلاف محمد وان قتل بغيره او قطع طريقه على اهل  
عليه **باب الصلاة** صح فيها الفرض والنفل المذكورة الهداية خلاف  
الشاق فيها والمذكورة المشافع الجواز اذا توجه الى جدار القبلة او توجه  
الى الباب وهو مفتوح ولا يكون ارتفاع القبلة بقدر مؤخرة الرجل لا يجوز  
وفي كتبه ايضا انه ان لم يثبت في الصلاة العباد باله يجوز الصلاة خارجها  
متوجها اليها ولا يجوز فيها الا اذا كان بين يديه شئ او بقية جدار وهذا حكم يجب  
لان جواز الصلاة خارجها على تقدير الانسداد يدل على ان القبلة اما من  
القبلة او هو انما يجب ان يجوز فيها من غير اشتراط ان يكون بين يديه شئ  
مرتفع مثل مؤخرة الرجل ولو ظهر الى ظهره او وجهه لان هذا التقدير وكبره فوقها  
لقطع للقبلة وفي الهداية انه لا يجوز عند الشافعي وفي كتبه انه لا يجوز الا ان

تألم طهره

ان يكون بين يديه شئ مرتفع اقتضا متعلقين قولنا وبعضهم اقرب من  
امامه اليه من الامام يكون متقدما على الامام بخلاف الواقع في جانب  
الثالثة الاخر فان من هو اقرب الى الكعبة لا يكون متقدما على الامام  
بما لا يجب الا في نصاب كولي فاضل عن حاجته الاصلية اعلم ان الزكاة  
لا تجب في نصاب تام وكول هو المتكسر من الثمن لا اشتغال على الفصول  
الاربعة والغالب فيها تفاوت الاسعار فاقم مقام الثمن فادبر حكمه عليه  
هذا هو المتكسر الهداية وفيه نظر لان هذا يقتضيه انه اذا حال الحول على  
النصاب تجب الزكاة سواء وجد الثمن او يوجد كما في السفانة اقم  
مقام المشتة في دار الرخصة عليه سواء وجد المشتة او لا لكن كذلك  
بل لا بد مع كونه شئ آخر هو الثمنية كما في الثمنين اى الذهب والفضة  
او السوم كما في الانعام او بنية التجارة في غير ما ذكرنا من لو كان له لا عبدا  
للجنة او دارا لا يسكنه ولم ينو التجارة لا تجب فيها الزكاة وان حال  
عليها الحول ولا بد ان يكون فاضلا عن حاجته الاصلية كالاطعمة والتمتع  
وانما المنزل ودواب الركوب وعبيد الخيمة ودار السكينة وسلاح بيوتها  
والآلات المحرقة واللبس لا يملكها مملوك ملها تاما اى رقبته ويذكر على ما ذكره  
اى ما قل باله مسلم لا يجب على صاحب قوم الملك التام فان له ملك اليد لا ملك  
الرقبة ومديون مطالب عن عبيد بقدر دينه لان ملكه غير فاضل عن حاجته الاصلية  
وهو قضاء الدين واعاقد بلونه مطالب عن عبيد حتى لو كان مطالب من الدين  
لا يمنع وجوب الزكاة لمن ملك بصايا بعضه مشغول بدين الله تعالى كالنذر والكفا  
او الزكاة يجب فيه الزكاة ولا يستطرد وجوب الزكاة فرافقه عن هذا الدين وقوله  
بقدر دينه متعلق بقوله فلا يجب اى لا يجب على الدينون بقدر ما يكون من ماله

تألم طهره  
بجانبه ليس بجانبه اعلم ان اربعة اجانب  
في اجانب الزكاة الامام فيه اذا كان  
اقرب اليه لا يصح



مشقولا بالدين وفي مال مفقود وساقط في كبر ومقصود لا يثبت عليه ومدفون في  
برية تسمى طمانه ويسمى بغيره المديون سنين ثم اقرب بعد ما عذ قوم وما اخذ من  
ثم وصل اليه بعد سنين هذه الامثلة امثلة الحال الضار وعندنا لا يجب الزكوة في  
الحال الضار خلافا لما في بعض النسخ على ان المالك القائم فهو مملوك رقيق لا يدا  
والخلاف فيما اذا وصل الحال الضار الى ما لا يملك به بل يجب عليه الزكوة السنين التي كان  
الحال فيها ضارا ام لا بخلاف دين على قربة او غير او مغل او جاحد  
عليه بنية او علم به قاض فاذا وصل اليه الاموال المملوكة يجب زكوة الايام المأتمنة  
ولا يبقى للتيارة ما اشتراه لها قنوى حذفت ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها ما لم  
يبعه وما اشتراه للتيارة كان لها لا ما ورثه ونوى لها وما ملكه ببيعة او وصية  
او نكاح او خلع او صلح عن قود ونواه لها كان لها عند ابي يوسف وقيل  
الخلاف على طلبة فالحاصل ان ما عدل بين والتوايم اغايجب فيها الزكوة بنية  
التجارة ثم هذه النية اغا تغبر اذا وجدت زمان حدوث سبب الملك حتى  
لو نوى التجارة بعد حدوث سبب الملك لا يجب فيه الزكوة بنية وهذا في  
قوله ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها ثم لا بد ان يكون سبب الملك سببا اختياريا  
و لو نوى التجارة زمان تملك بالارث لا يجب فيه الزكوة ثم ذلك السبب الاختياري  
هل يجب ان يكون بشرا ام لا فعند ابي يوسف لا يجب وعند محمد يجب وقيل لا  
على عكس الخلاف فعند ابي يوسف لا بد ان يكون بشرا وعند محمد لا ولا اداء  
الآية قرنت به او بغيره فاما ما وجب تصدقه بكل مال لا بنية فقط وبعضه  
لا عند ابي يوسف اي اذا تصدق بجميع مال بلا بنية الزكوة سقط وان تصدق ببعض  
ماله سقط زكوة المودى عنده خلافا لابي يوسف حتى لو كان له ثلث درهم فتصدق  
بمائة درهم سقط عنده زكوة المال الموداة وعند ابي يوسف لا يسقط عنه زكوة شيء اصلا

**باب زكوة الاموال** نصاب الاصل خمس و البقر ثلثون والحمير اربعون مائة  
في كل خمس من تحت او مائة شاة ثمة في وعشرين بنت مائة بنت  
وثلاثين لبون ثم في ست واربعين حقة ثمة في احدى وستين حقة ثمة في ست  
وسبعين بنتا لبون ثم في احدى وستين حقة ثمة في احدى وستين حقة ثمة في ست  
شاة ثمة في مائة وخمسة واربعين بنت مائة بنت مائة بنت مائة بنت مائة  
حقاق ثم ست نف في كل خمس شاة ثمة في خمس وعشرين بنت مائة بنت مائة  
ست وثلاثين بنت لبون ثم في مائة وست وستين اربع حقا الى مائتين ثم  
ستتالف ابدى مائة من التي بعد المائة والحق بن واعلم انه قد ذكر تينافين  
احدهما بعد المائة والعشرين والاخر بعد المائة والحق بن فبعد المائتين ستتالف  
استيفاء فمثل ما ذكر بعد المائة والحق بن حتى يجب في كل خمسين حقة وست  
ثلثين بقرا او جاموسا تبوع او تبوعه ثم اربعين مائة او مائة التبع هو  
الذي تم عليه اكل والتبوع انتاه والمسن هو الذي تم عليه اكلان والمينة  
انتاه وفي ثلثه اذ يحسب المائتين وفيها ضعف مائة ثلثين ثم في كل ثلثين  
تبوع ثم في كل اربعين مائة اي في ستين تبوعان ثم في سبعين تبوع ومائة  
ثم في مائتين مستان ثم في تسعين ثلث تبوعان في مائة تبوعان ومائة ثم  
مائة وعشرة تبوع ومستان ثم في مائة وعشرين اربعة تبوع او ثلث  
مستان ويكذلك الى غير النهاية وفي اربعين ضانا او مواشاة في مائة ثم في مائة  
واحدة وعشرين شاة ثمة مائتين وواحدة ثلث شيئا ثم في اربع  
مائة اربع شيئا ثم في كل مائة شاة ولا شيء في بقرا وجاموسا للتجارة ولا  
في مواش او مواش وعمل في العوامل التي اعدت للزراعة الارض وحوامل  
التي اعدت بحمل الاثقال والعلوفة التي توظف العلف وهي ضدات ثمة



ولا في حمل وفصيل وعجل الا بقول الكبير ولا في كونه منفردة وكذا في اناسها  
في رواية وفي اخر من المتأخرين المذكور ساعة وبنار او ربع عشر قيمة  
لنصاب وجار دفع القيمة الزكوة والكفارية والنذر ولا يأخذ  
المصدق الا الوسط وان لم يجد السنة الواجب تاخذ الادنى من الفضل او  
الاعلى وبيرة الفضل ويضم استفادته من النصاب من جبهه اي  
اذا كان له ما تاد بهم وحال عليه الحول وقد حصل له مائة درهم يضم  
المائة المائتين وقوله في حكمه حكم استفادته وهو وجوب الزكوة يعني يعبر  
في استفادته الحول الذي متر على الاصل ويمكن ان يرجع ضمير حكمه الى الحول والزكوة  
في النصاب لا العفو فانه اذا ملك خاتوا ثلثين من النصاب فالواجب وهو  
بنت مخاضا وهو في خاتوا ثلثين لافي المجموع حتى لو هلكت عشرة بول  
كان في الواجب على حاله وهذا النصاب بعد الحول ليقط الواجب ويهلك  
البعوض حصته ويصرف الهلاك الى العفو او لا ثم الى نصاب يلبي ثم ثم ان  
يشترى في بيعه شاة لو هلك بعد الحول عشرون من ستين شاة او هلك واحد  
من ست من الابل وتجب بنت مخاض لو هلك خاتوا ثلثين من اربعين بغير  
اي يصر الهلاك الى العفو او لا فان لم يجرى وز الهلاك العفو فالواجب على  
حال كالثالين الاولين وهما هلاك عشرون من ستين شاة واحدة من ست  
في الابل وان جاوز الهلاك العفو كما اذا هلك خاتوا ثلثين من اربعين بغير  
فالاربعة يصر الى العفو ثم احد عشر يصر الى النصاب الذي يل العفو وهو  
مائتين خاتوا عشرون من ست وثلثين حتى تجب بنت مخاض ولا نقول  
الهلاك يصر الى النصاب والعفو حتى نقول الواجب اربعين بنت لبون  
وقد هلك خاتوا ثلثين من اربعين بغير خاتوا عشرون فيجب نصف

وثلث من بنت لبون ولا نقول الهلاك الذي جاوز العفو يصر الى العفو  
لنصب حتى نقول يصر اربعة الى العفو ثم يصر احد عشر الى مجموع ستة وثلثين  
اي كان الواجب ستة ستة وثلثين بنت لبون وقد هلك احد عشر وبقي خاتوا  
وعشرون فالواجب ثلثا بنت لبون وربع سبع بنت لبون وانما قوله ثم ثم  
الى ان ينتهي ولم يذكر له مثالا في اثنتين فنقول لو هلك من اربعين بغير عشرون  
فاربعة يصر الى العفو واحد عشر الى نصاب يل العفو وخاتوا ثلثين من هذا  
النصاب حتى يجرى اربعة شياه وقيل عليه اذا هلك خاتوا عشرون او ثلثون  
او خاتوا ثلثون والسنة المكثفة بالرعي في الشرا الحول المرى بالكلس الحلال  
البغاة زكوة السواكم والعشر والحراج يعني ان يعيدوا حقيقة ان لم يصر في حقه  
للحراج اعلم ان ولاية اخذ الخراج لا عام وكذا الزكوة في الاموال الظاهرة وعشر  
الخارج وزكوة السواكم وزكوة اموال التجارة ما دامت تحت حماة العاشر  
فان اخذ البغاة او سلاطين زماننا الخراج فلا إعادة على المالك لان مصرف  
الخارج المقاتلة وهم من المقاتلة لانهم ياربون بالكفار وان اخذوا الزكوة المدة  
فان صرفوا الى مصارفها وهي مصارف الزكوة فلا إعادة على المالك وان لم يصر  
الى مصارفها فعليه إعادة خفيه اي يؤدونها الى مستحقها فيما بينهم وبين الله تعالى  
وانما قال يعني ان يعيدوا احترازا عن قول بعض المشايخ انه لا إعادة عليهم لانهم  
كانت لطلوع المسلمين في حكم الامم ضرورة ولهذا يصح منهم تفويض القضاء  
واقامة الحج والاعباد ونحو ذلك وتجاب عن هذا ان ما ثبت بالضرورة يتقدم  
بقدر ما يفي نصاب القضاة واقامة ما هو من شواير الاسلام ضرورة بخلاف  
الزكوة فان الاصل فيها الاداء خفية وقال الله تعالى وان تحفوا وثقوا بالعقوبات  
فهو خير لهم وعن قول بعض المشايخ اذا نزل بالذبح اليهم التصديق عليهم سقط عنه



لأنهم بما عليهم من التبعات الفقراء أو الشيخ الإمام أبو منصور الحارثي زريق هذا  
 فإنه قال لابد من إعلام المتصدق عليه وأيضا إخفاء في أن الزكوة عبادة مخفية  
 كالصلوة فلا يتأذى الأباية إلى الصلة لله تعالى ولا يوجب حرجا ثم اعلم أن العبارة  
 المذمومة في الهداية هذه والزكوة مصرفها الفقراء ولا يصرفونها إليهم وقيل إذا نزل  
 بالدفع المتصدق عليهم سقطت وكذا بالدفع إلى كل سلطان جابر لأنهم بما عليهم  
 من التبعات الفقراء والاول احوط فعليك أن تتأمل في هذه الرواية أنه هل يفهم  
 منها الأسقوط الزكوة عنه المظلم نظر إليه ودفعه للخراج عنه وهل هذه الرواية  
 دلالة على أن يجوز للخراج وهل الجور ان يأخذوا الزكوة ويصرفونها إلى حواجرهم  
 ويصرفونها إلى الفقراء بتأويل أنهم فقراء فالنظر إلى هذا الذي ذكره الإيعان ركنا  
 أو كيف يتمك بهذه الرواية فتشعر أن هذه الرواية أخذت من الروايات بالصحة  
 المعلومة بل فرض عليهم ذلك وحكم بغير من الكثرة والصحة المعلومة أن تحضر الأمانة  
 في أخذ الخارج أضعا فامضاعة فيضوا على المالك القيم ويأخذون ما جبروا قهرا  
 ويصرفون ما كانوا عادة أهل الأسراف والالتفاف ولا يشع في مال الصبي الصغير  
 وعلى المرأة ما على الرجل منهم تغلب كسر الآم أبو قبيلة والنسبة إليها تغلب بفتح الهمزة  
 يستثنى شاتوا إلى الكثرين ورتبا قالوا بالسر كذا في الصحيح وبنو تغلب قوم  
 من مشركي العرب طاب لهم عمر بن الخطاب فأنبأوا وقالوا على الصدقة مضاعفة  
 فخصوا على عاذلك فقال عمر بن الخطاب جئتكم فسموا ما تشتمون فلما جرى الصلح على  
 زكوة المسلمين لا يؤخذ من صبيانهم ويؤخذ من ثلثهم كالمسلمين مع  
 أن الجزية لا تؤخذ من النساء وجاز تقديرها كقولنا لا أكثر منه ونصب  
 نصاب الأصلية هذا إلى المال النافي سبب لوجوب الزكوة والكل شرط  
 لوجوب الاداء فاذا وجد البس يصح كالأد مع أنه لم يجب فاذا وجد النصاب

يصح الاداء قبل الحول وإذا كان له نصاب واحد حتى إذا ملك أكثر بعد الاداء  
 أجزاء مما أدى من قبل أما أن لم يملك نصابا أصلا لم يصح الاداء وهو للذهب  
 عشرون مثقالا والفضة مائة درهم كل عشرة منها سبعمائة مثقالا يعلم أن  
 هذا الوزن سبع وزن سبوة وهو ان يكون الدرهم سبعة أجزاء من الأجزاء  
 التي يكون المثقال عشرة منها أي يكون الدرهم نصف مثقالا وخمس مثقالا فيكون  
 عشرة دراهم بوزن سبوة مثقالا والثقال عشرون قيراطا ودرهم أربعة  
 عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات وفي مموله وتبره وعرض تجارة قيمة نصاب  
 من أحدهم مقوما بالانفع للفقراء ربع عشر أي ان كان التقويم بالدرهم  
 انفع للفقراء قومت عرض التجارة بالدرهم وان كان بالدينار انفع قومت  
 بها ثم في كل خمس زاد على النصاب كما به اعلم أن الزكوة لا يجب في الكسور  
 عندنا إلا إذا بلغ خمس النصاب فان زاد على ما في درهم أربعون درهما زاد  
 في الزكوة درهم واذا زاد ثمانون درهما زاد درهمان ولا شيء في الأقل وورق  
 غلب فضة فضة وما غلب غش يغتصم ونقص النصاب في قولهم يرى  
 لو كان في أول الحول عشرون دينارا ثم نقصت أثناء الحول ثم في آخر الحول  
 يجب الزكوة ويضم الذهب إلى الفضة والعروض إليها بالقيمة هذا عندنا في  
 واما عندنا في قيم الذهب والفضة بالأجزاء حتى إذا كان له عشرة دنانير  
 وسعون درهما قيمته عشرة دنانير يجب عنده لا عندنا أما إذا كان له عشرة  
 دنانير ومائة درهم يجب باتفاقهم اما عندنا فلهم بالأجزاء واما عندنا في فئة  
 درهم ان كان قيمته عشرة دنانير فظاهر وان كانت أكثر فكذا لوجوب نصاب  
 الذهب من حيث القيمة فيجب الزكوة وان كانت أقل فيكون قيمته عشرة  
 دنانير أكثر من قيمة مائة درهم ضرورة فيجب باعتبار وجود نصاب الفضة

المثقال عشرون قيراطا  
والقيراط خمس شعيرات

والدرهم عشرة قيراطا



من حيث القيمة **باب القيمة** هو من نصب على الطريق لاخذ صدقة التبرارة  
 وصدق مع البعدين من المكنون ثم الحول او الغنى عن الدين او ادعى ادائه الى  
 فقيرة مصر غير السواثم حتى اذا ادعى الاداء الى فقيرة مصر السواثم لا يصدق  
 اذ ليس في السواثم الاداء الى الفقير بل ياخذ منه السلطان ويصرفه الى مصرفه  
 او يشاره ووجه السنة اي اذا ادعى ادائه الى عاشر آخر وحيال ان عاشر  
 آخر موجود في هذه السنة بلا حاج البراءة اي لا يشترط ان يخرج البراءة من الاخر  
 بل يصدق مع البعدين وصادقة فيه المسلم صدقة الذي لا يخرج من الاخر قوله لامة  
 بم اتم ولدي اي اذا ادعى اخرون ان هذه الامة ام ولدي يصدق ولا ياخذ منه شيئا  
 واخذ من المسلم ربع عشر ومن الذي ضعفه ومن كثر العشران بلع مالها  
 ولم يعلم قدر ما اخذ منها اي لم يعلم قدر ما اخذ منها اهل الحق اذ امرنا بما علمهم  
 وان علم اخذ مثله ان كان بعضا لا محالة اي ان كان اعلم قدر ما اخذ منها اهل الحق  
 فعاشرنا ياخذ من الحق مثل ذلك ان كان بعضا لا محالة ان اخذوه من افع  
 انهم ان اخذوا كل اموالنا فعاشرنا لا ياخذ كل الحق الحار ولا من قبله وان  
 اقر جاني النصاب في بيته القليل ما لا يبلغ النصاب ولا شيء منه ان ياخذوا شيئا  
 مننا الطريق ياخذوا ارجع الى اهل الحق وان لم يترك هذا اللفظ ولو عشر ثم قبل  
 حول ان جاء من داره عشر ثانيا والافلا اي ان اخذ من الحق عشر ثم قبل  
 الحول ان كان في المرة الثانية جاء من داره عشر ثانيا وان كان راجعا من  
 دارنا الى داره لا يؤخذ منه شيء وعشر ثم دمي لا خنزير مبرها او باعدها  
 هذا عند الحق واما عند الشافعي لا بعشرهما وعند زفر بعشر كل واحد وعند  
 ان مبرهما بعشرهما فجعل الخنزير تبعا للزور وان مبرهما منفردا بعشرهما وان  
 بالخنزير منفردا لا والفرق عندنا ان الخنزير من ذوات القيم فاخذ قيمته

كاذبة

كاذبة والحرم من ذوات الامثال فاخذ القيمة لا يكون كاخذ العين ولا بضاعة ومضاربة  
 اي ان مبر المضارب بحال المضاربة لا يؤخذ منه شيء وكسب ما دونها غير مدني الا  
 مودع مولا اي ان امر عبد ما دون فان كان مديونا لا يؤخذ منه شيء وان لم يكن  
 مديونا فكسبه ملك لمولاه فان كان العبد معه يؤخذ من الزكاة وان يكن مولا  
 مولاه لا يؤخذ **باب القيمة** الركايز هو مال مكنون في الارض مخلوقا كان او موضوعا  
 والعيون ما كان مخلوقا واكثر ما كان موضوعا معدن ذهب او حديد ووجه  
 ارض خارج او عشر خسر وباقيها للواجد ان لم يكن ارضه والافلا لغيره والاشي  
 فيه ان وجهه في داره وفي ارضه روايتان والافلا لولاه وغيره ووجه  
 في جبل وكسبه فيه سمة الاسلام كاللغة وما فيه سمة الكفر وباقيها للواجد  
 لم يملك ارضه والافلا لغيره سمة لاي المالك اول الفتح وكان صراة او الحرب عليه  
 لمستأمن وجهه اي ان دخلتاجا في الحرب بامان فوجهه في ارضه كان  
 فله له وجهه في داره من ارضه او مالها وان وجد ركايز متاعهم في ارض مناهم فله  
 حصة وباقيها له **باب القيمة** ركايز ارض عشيرة او جيل او قرية وما خرج  
 من الارض وان يملكه في اوسق او مبيع سنة وسقاه شيخ او مظهر عشر  
 عشر مبداء وقوله في ركايز خيرة وهذا عند الشافعي واما عندنا فالاخ  
 ليس فيما دون خيرة اوسق صدقة والوسق ستون صاعا والصاع ثمانية  
 ارطال وايضا ليس عندنا في الخضر والنفيم مبيع سنة صدقة واعلم  
 ان عندنا في ركايز يجب في الخضر والنفيم صدقة في اوسق سنة صدقة واعلم  
 السلطان يملك في الاسرار للقاضي الاما ان زيد الديباسي الا في حو حطب القصب  
 وفيما سق بغير او دالية نصف عشر بل ارفع مؤن الذرع اي يجب الوظيفة  
 ووجه عشر الحول او نصفه لانه مبر فمؤن الذرع كاجور الحصاد وفيه ثم يعطى

المرطلة  
 ١٠٠



الوطيفة وهي عشر الباقي او نصفه وقسم ثلثه لارض عشرة رجله وطفله وانما  
سواء وان اسلم او شرا ثلثه او سلم اعلم ان العشرة في هذه من ارضي اطفالنا في  
ضعف ذلك من ارضي اطفالهم ولا يسقط عنهم العشر المضاعف بالاسلام عند ابي  
واما عند ابي يوسف فيؤخذ عشر واحد واخذ الحراج من دمي اشترى عشرة مسيل  
وعشر مسيل اخذ ثمانية شفعة او ردت عليه ايضا لفساد البيع اي اخذ ثمانية دمي  
شفعة او اشترى الذي من المسيل عشرة ثم ردت على المسيل لفساد البيع عادت عشرة  
كما كانت ودار جعلت بنانا حراج ان كانت لذي او سلم سقانا بماله اي  
بما الحراج وان سقانا بماء العشر وماء السماء والنهر والعين عشرة  
وماء انهار جفرا الاعاجم حراج كنه يزدجره وكونه وكذا يسير وجي  
ودجلة والفرات عند ابي يوسف وعشرة عندي ولا شيء في عين فيرة ونقطة  
ارض عشرة وارض حراج في حرمها الصالح للزراعة حراج لاجلها اي ان كان حرم  
العين صالحا للزراعة يجب فيها الحراج لافي العين منهم الفقير وسوم  
لادني شيء والسكين مثلا لثله وعامل الصدقة فيعطى بقدر عمله الكاتب  
فيكون في فلك رقبته ومعيون لا يملك نصيبا فاضلا عن دينه وفي سبيل الدولة  
منقطع القارة عند يوسف ومنقطع الحراج عندي وابن السيل وبن مال لا  
ولنرى حرمها الحكم او الى بعضهم اخر ارعن قوله الشافعي اذ عند لانه يصف المبيع  
الاصناف فيعطى من كل صنف ثلثة لان اقل الجميع ثلثة ونحن نقول اذ دخل  
الام على الجمع ولا يملك حله على المفرد ولا على الاسترقاق يراد بها الجنة ويطلق  
الجنة بما في قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فنهنا لا يراد العبد ولا الاسترقاق  
لانه ان اريد بهذا فلا بد ان يرجع جميع الصدقات التي في الدنيا لجميع الفقراء  
فلا يجوز ان يكرم واحد وليس بهذا في وسع احد على انه اريد جميع الصدقات

منه من سبيل الدولة

بها

جميع هؤلاء لا يجب اليه من كل صدقة جميع الاصناف ولا ان يعطى ثلثة من كل  
صنف فصار كقول الصدقة للفقراء والسكين الاخره ولا يراد ان الصدقة مقسومة  
على هؤلاء لانها ان قسمت على الاصناف في اصاب الفقير لاشك انه يطلق عليه اسم  
الصدقة فيجب ان يكون مقسوما ايضا بخلاف ما اذا قل ثلث ماله لا فقراء والسكين  
فعلم ان المراد بيان المصروف لا القسمة لا لبناء مسجد وكفن ميت وتعماد دينه  
وثلث ما يفتق لانه لا بد ان يملك احد المستحقين فلهذا قال في المختصر فيصير  
الى الكل والبعض ثلثا ولا الى من بينهما قرابة ولا زوجية اي لا تعطى اصله ولا  
علا ولا فرع وان سفل ولا يعطى الزوج زوجته ولا الزوجة زوجها وو  
ملوكه اي مملوك الميراث وعبد اعتق بعضه وعني ومملوكه اي مملوك الفخ  
وامرأة غير المكاتب اذ يجوز ان يؤدى المالك المكاتب الفخ وطفله اي طفل الرجل  
الفخ وابن هاشم الى علي رضي الله عنه وعبيد وجعفر وعقيل ودارت بن  
عبد المطلب رضي الله عنه ومواليهم اي معتق هؤلاء ولا الذمير وجاز غير ثلثه  
اي جاز ان يصرف الى الزمى صدقة غير الزكوة دفع المان ثلثه مصرفه بان  
انه عبده او مكاتبه بعيدا وان بان غناه او لفره او له ابو او ابنه او ناسبه لم يعد  
خلاف لابي يوسف وقبب دفع ما يقنيه عن السؤال ليوم وكره دفع ما تم درهم  
الى فقير فيكون ونقله الى بلد اخر الا الى قريبه او الى اخوه من اهل بيته  
بهم من تبر او دقيقه او سويقة او زبيب نصف صاع ومن ثم او غير  
صاع مما يسع فيه ثمانية رجال من مح او عدس الصاع كيل يس فيه ثمانية ارجال من  
الحج ويوالش او من العدس وانما قدر ثلثة الفلقة التفاوت بين قباها عظم  
وصغرها وثلثا او ثلثا بخلاف غيرهما من الحبوب فان التفاوت فيها  
كثير غاية الكثرة وانما قدر ثلث الماش والكنة الحيدة المكتثرة والشعر

في ثمانية ارجال



وجعلته المكيال فالكاش الثقل من الحنطة والحنطة من الشوف فالكيل الذي  
بثمانية ارطال من المكيال باقل من ثمانية ارطال من الحنطة الحقة المكتسرة  
فلما حوط ان يقدر الصاع بثمانية ارطال من الحنطة لانه ان قدر بالحنطة  
المكتسرة فكمما يجعل فيه ثمانية ارطال من مثله ذلك الحنطة بماء بها وان  
كان بماء باقل من ذلك اذ كانت الحنطة متخالة كمن ان قدر بالماء  
يكون اصغر من الاول ولا يصح فيه ثمانية ارطال من انواع الحنطة فيكون  
الاول احوط ثم اعلم ان هذا الصاع هو الصاع العراقي واما الحجازي فهو خمسة  
ارطال وثلاث رطل فالواجب عندنا شافع من الحنطة صاع من الحجازي  
وعندنا نصف صاع من العراقي وهو منوان يحان الحقة اربعون استاراً  
والاستار اربعة مثاقيل ونصف مثقال فالمئة مائة وثمانون مثقالاً ومنوان  
ببراً جازي فلا يلزم ان يكون عنده لابد ان يقدر بالكيل واداء البرية من  
يشترى به الاشياء اجب وعندنا في توصف الدراهم اجب ويجب على كل مسلم  
له نصاب الزكاة وان لم يتم قدره في اول كتاب الزكاة ان النماء بالمال  
مع الثمنية او التتوا او بنية التجارة فمن كان له نصاب الزكاة اي لنصاب  
فاضل عن حاجته الاصلية فان كان من احد الثمنين او السوايم او مال  
التجارة يجب عليه الصدقة وان يحل عليه اكل وان كان من غير هذه الامور  
الاموال كدرا لا يكون للسكنى ولا للتجارة وقيمتها تبلغ النصاب يجب بها صدقة  
الفطر مع انه لا يجب بها الزكاة وبه حكم الصدقة فهذا النصاب لنصاب  
حومان الزكاة ولا يشترط فيه النماء بخلاف نصاب وجوب الزكاة لنصف  
وطغله فقير او خادمه مكان ولو مديراً او ام ولد او كافراً لا لزوجة وولده  
الكبير وطفله الفتي بل من ماله ومكاتبه وعبيده للتجارة وعبد له آتياً الآبد

وهو بغيره

عوده ولا العبد او عبيد بين اثنين على احد من هذا العبد ان حرم واما انفسهما فيجب  
عليهما ولو بيع جازاً احدهما فباع من يبيعه حتى لو تم البيع في المشتري فانتقض  
فباع البايع بطلوعه في الفطر فيجب لمن اسلم او ولد قبله اي قبل الطلوع وهذا  
عندنا واما عندنا شافع فيجب ان يبيع من اسلم في الليلة او ولد قبلها  
يجب عليه عنده لانه مات في ليلة فلا فالتشافع فانه يجب عليه لانه ادرك  
وقت الغروب او اسلم او ولد بعده اي بعد طلوع الفجر فانه لا يجب عليه اجماعاً  
لما عندنا فلانه لم يدرك وقت الطلوع واما عنده فلانه لم يدرك وقت الغروب  
وان قدمت جازي بلا فصل بينه مدة ويندب ثوباً ولو اخذت لاشق طائفة  
هو ترك الاكل والشرب والوطع من الصبح الى المغرب موافقة وصوم فرض  
على كل مسلم مكلف اذا اذ وقضاء وصوم النذر والكفارة واجب وغيره فاعلم  
ونرى الهداية ان صوم رمضان فريضة كقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعل  
فريضته انعقد الاجماع ولهذا يكفر جاحده والمنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا  
بما عهدتموه الله ولينذروا قوله وليوفوا نذرهم على خصوص منه البعض وهو النذر  
بالمعصية الطهارة وعيادة المريض وصدقة الجبازة فلا يكون قطعياً فيكون  
واجباً اقول المنذور اذا كان من العبادات المقصودة كالصلوة والصوم  
والحج ونحو ذلك فله زوم ثابت بالاجماع فيكون قطعياً فيسبوت وان كان  
سند الاجماع ظنياً وهو العلم بالخصوص فينبغي ان يكون فرضاً وكذا صوم  
الكفارة لاثبوتها بنص قطع مؤيد بالاجماع فقول صاحب الهداية ان المنذور  
واجب يكره انه اراد بالواجب الفرض كما قال في افتتاح كتاب الصوم ضربان  
واجب ونفل ويصح صوم رمضان والنذر المعين بنيت من الليل الى الضحوة  
الكبرى لا عند غايه الاصح اعلم ان النهار الشرعي من الصبح الى المغرب فالمراد



باب في صحة الكبرى مستصفا ثم لا بد ان يكون النية موجودة في اكثر النهار و  
ويشترط ان يكون قبل الضحى الكبرى في اجمع الصغير بنيتة قبل نصف النهار  
اي قبل نصف النهار الشرعي وفي مختصر العدوي الى الزوال والاول اصح وبنيتة  
مطلقة او بنيتة نفار واداء رمضان صحيح بنيتة واجب آخر الامر اذا سفر بل يحل في  
والنذر العتيق عن واجب نواه اي اداء رمضان يصح بنيتة عن واجب آخر الامر  
في السفر او المرض فانه يقع عن ذلك الواجب واذا نذر صوم يوم معين فتوى  
في ذلك اليوم واجبا يقع عن ذلك الواجب سواء كان مسافرا او مقيما في بيته  
وللمسافر المختصر هنا ويصح اداء رمضان بنيتة قبل نصف النهار الشرعي وبنيتة نفار  
وبنيتة مطلقة وواجب آخر الامر في سفر او مرض فكذلك النفل والنذر الموقت حكم  
اداء رمضان الا في الاخير وهو الواجب الاخر والنفل بنيتة وبنيتة مطلقة قبل الزوال  
لا بعده وشترط للقضاء والكفارة والنذر المطلق التبييت والتعيين في الزمان والامار  
بالتبيت ان ينوي من الليل وان لم يلبث ليلة شلت اي ليلة التثنية من شعبان  
لا يصح الا نفل او وصلا لو اوجب آخر الزمان ويقع عنه الاصح اي يقع عن الواجب  
الآخر الاصح وقيل يقع نفلا لان غيره منى عنه فلا يتبادر به الواجب ان لم  
يظهر رمضان بنيتة والاحسن ان يقع عن رمضان فان صوم رمضان يتبادر بنيتة واجب  
آخر والتنفل فيه اي في يوم الشل اوجب اجماعا وان وافق صوما يعتاده والابصر  
اكثر من كالتبني والقاض ويصير غير لم بعد الزوال ولا صوما لو نوى ان كان النفل  
من رمضان رمضان فانما يصح عنه والا فلا وكره لو نوى ان كان الغرض رمضان فانما  
صايم عنه والافضل واجب آخر او الافضل نفلا اي لو نوى ان كان الغرض رمضان  
فانما يصح عنه والافضل نفلا فان ظهر رمضان بنيتة كان عنه لوجوه مطلق النية  
والافضل نفلا فيما اي فيما قال والافضل واجب آخر وفيما قل والافضل نفلا

اما في الصورة الاولى فله ان يتردد في الواجب الاخر فلا يقع عنه فيبقى مطلق النية فيقع  
عن النفل وفي الصورة الثانية لوجود مطلق النية ايضا ومن رأى بهلا صوم او  
فطر وحده يصوم او يله رد قوله وان افطر ففطر وكسر القضاء فقط بيان انه لا كفارة  
عليه خلافا لثالثه وقيل بل ادعوى ولفظ اشهد للصوم هو غير شرط ان يشهد  
ولو قينا او امرأة او وحده في القذف نائبا وشترط للفطر جهلان او رجلا  
امر فان ولفظ اشهد لا الدعوى وبلا يعم شرط جميع عظيم فيها اي العظم جميع  
يقع العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم ثبوتهم على الكذب وبوصوم ثمانية بقول  
معدلين حل الفطر وبقول عدلين اي شهد واحد عدل بهلا رمضان في السماء  
علة فضاء موثقتين لايحل الفطر لان الفطر لا يثبت بقول واحد خلافا لما في فان الفطر  
يثبت بتبعية الصوم وكمن شئ يثبت ثبوتنا ولا يثبت قصد او الاصح  
كالعطرة الاحكام المذكورة **باب في ما يوجب الافساد**  
في القضاء والكفارة من جامع او جومع في احد السيلين او اطرا وشرب  
عذرا او دواء او احد او اجمع فظن انه فطره فالله في فطره ولفظ المظاهرة الكفارة  
مثل كفارة الظهار وهو الكفارة بان اذ صوم رمضان لا يغير اي بافساد  
اداء رمضان عدا وان افطر ففطر وهو ان يكون ذلك المصوم فافطر من غيره  
وقصد كما اذا مضى في فطر المارة حلقه او مكرها او احتقن او استوطا او حبس  
الدواء في الانف فوصل القصة الانف او افطره اذنه او داوى جافته او امة ففطر  
الجمعة او دما منه اجماعا لثلاثة اربعة اربعة الى الجوف والآلة الشربة التي بلغت  
الجماع او اتمتع حصة او استيقا ملا فيه او شربا او فطر بظنه ليداء وهو يوم او  
الكل ناسيا وظن انه فطره فالله في فطره او فطره ثمانية او لم يميز رمضان حله  
لا فطر او اجمع فيلزم لا الصوم فالله في فطره فقط ولو اكل او شرب او جامع ناسيا



أي غير ذلك للصوم أو نام فاحتمل أو نظر فأنزل أو ادب أو انقلب أو غلب أو غلب  
 أو أتى قلباً أو أصبغ حباً أو صب ما حليبه دهن أو في أذنه ماء أو دخل غباراً أو  
 دحا أو خال أو ذباب حلقه لم يفطر والمطر أو حنطه أو التلبيس أو الأصح ولو وطئ  
 ميتة أو بهيمة أو في غير فرج أو تنقيت أو قبل أو كسر أو انزل فقه والأطفا  
 الحل كما بين أسنانه مثل حصة فقه فقط وفي أقل منها لا إذا أخرجه وأخذ  
 بيده ثم أكل التقييد بالأخذ باليد وقع الاتفاق ولو بدأ بالكلية ثم فقه  
 مضغ فانه يتلشى فيه بالمضغ وفي أكثر عادات أو اعتيد بعد التلبيس في الدين  
 وعند من تقيد بالعادة القليل لا يعود الكثير إذا عاد التقييد فالحق عند أبي يوسف  
 الكثرة أي ملاءم وعند من يعبر بالصنع الإعادة ففي إعادة الكثير فترافق  
 وفي عود القليل لا يفترافق وفي إعادة القليل لا يفترافق عند أبي يوسف خلافاً  
 لمحمد وفي عود الكثير يفترافق عند أبي يوسف لا عند من ذكره له الذوق ومضغ شئ إلا  
 طعم صحيح ضرورة والقبلة أن لم يأمن إلا الكلي ودبش الشارب والساك  
 ولو شرباً آخر عن قول الشيخ أنه عند من ذكره عشا لأنه يبرأ بالخلوف وشيخ فان  
 جرح عن الصوم يفطر ويحكم لكل يوم مسكناً لفطرة ويقض أن قرو وحامداً أو  
 مرضه فافت على نفسه أو ولدنا ومريض خاف زيادة مرضه والماء من أهله أو  
 وقضوا بلا فدية قبل حل الإفطار يكتفى بمرضه أجرت نفسه بالارضاء ولا  
 حل للولادة إذا لا يجب عليها الارضاع أقول لو كان حل الإفطار على وجوب  
 الارضاع فعقد الإجارة لو كان قبل رمضان كان حل عليها الإفطار لكن لو لم يكن  
 قبل رمضان بل توخر نفسه بانه رمضان ينبغي أن لا يحل لها الإفطار إذا لا يجب  
 عليها الإجارة إلا إذا عجزت أو عت الضرورة أيها المأموالة فلا يحل لها الإفطار  
 إلا إذا عجزت لا في تحت عليها الارضاع فيجوز الإفطار وصومها فلا يفطر

والتبطلان صح

أب

أحب ولا قضاء إن مات في سفره أو مرضه أو كسب الغدبة وإن صح أو أقام ثم مات  
 فدية عنه وليه بقدر ما فات إن عاش بعد قدره والآفة ربحاً أو بقدر القوة  
 والاقامة فانه إذا مات عشرة أيام قافلاً بعد رمضان فدية أيام مات أو صح بعد  
 رمضان فدية أيام مات فعليه فدية خمسة أيام وشروطها الأربعة ويصح من  
 الثلث وفدية كل صلاة كصوم يوم هو اليوم وعند البعض فدية صلاة يوم  
 واحد كفدية صوم يوم ويقضي رمضان وصلاً وقضاً فان جاء به آخر صامه ثم  
 فقه الأول بلا فدية وعندنا فقه يجب الغدبة ولا يصوم ولا يصلي عنه وليه  
 ويلزم صوم نقل شرع فيه أداء وقضاء أي يجب عليه إتمامه فان أفتر عليه  
 القضاء الآتي الأيام الشهرية وهي خمسة أيام أعيد الأربعة مع ثلثة بعده ويفطر بلا غدر  
 ما رواه أي إذا شرع في صوم التطوع لا يجزئ الإفطار بلا عذر لانه إبطال العمل وروى  
 رواية أخرى يجوز لانه القضاء فافقه ويباح بعد زنيافه هذا الحاشي المضيف  
 والصيف ويتك بقية يومه صبيحاً وبلغ وكافر أسلم وحاريف طهرت ومسافر  
 قديم ولا يقضي الأولان يومهما وإن أكلفه بعد البنية ولا ما مضى أي إذا حدث  
 به من الأمور نهار رمضان يجب الامساك بقية اليوم بحرمة رمضان لكن  
 لا قضاء على الصبي الذي بلغ والكافر الذي أسلم لعدم الإهلية في أول اليوم فليحجب  
 الأداء فلا يجب القضاء وإن كان البلوغ والاسلام قبل نصف النهار فنوباً بالصوم  
 ثم المأموالة أو الفطر وقدم فنوب الصوم وقدم بالصوم وفي رمضان يجب عليه  
 الصيام وقدم ما يرجع إلى البنية وفي صح يرجع الصوم كما يجب إتمامه في جميع أيام  
 في يومه منه لكن لو أفطر لا كفارة فيها أي في قدم المسافر وسوا المقيم وقضى أياماً  
 أعني عليه فيها الأيام ما حدث فيه أو في البنية لانه إذا أعني عليه أياماً لم يجد منه البنية  
 في عدة الأيام الأولى أماني اليوم الأول فانظروا أنه قد نوى الصوم فيه أقول هذا

تعمد الفطر صح



أولهم من نذر أن نؤى أم لا فإذا علم أنه نؤى فلا شئ في الصبي وإن علم أنه نؤى فلا  
شئ في عدم الصبي ولو جئنا كلمة بقض قال أفافى بعضه قطع ما مضى سواء  
بلغ نحو ما أو عاقلاً ثم جئنا ظاهره وآية الجون إذا استغرق شهر رمضان كقطع  
الصوم وإن لم يستغرق لأبى كيب القضاء ولا فرق في هذا بين ما إذا بلغ مجزئاً أو  
أو عاقلاً ثم جئنا وعند مجزئ إذا بلغ مجزئاً لا يجب عليه الصوم مع أنه لا يكون  
مستغرقاً فإن الجون إذا انفصل بالصبي لم يجب عليه الصوم عليه فهذا الجون يكون  
مانعاً فيلغى المنع الجون الضعيف وهو غير مستغرق أعاد جئنا البالغ فإنه  
رافع للصوم الواجب فلا بد أن يكون جنوناً قهراً وهو المستغرق نذر بصوم  
الغير وأبى التثنية أو بصوم السنة صح وأفضل هذه الأيام وقضائاً ولا عذر أن  
صالحها ففرقوا بين النذر والغير في هذه الأيام فلا يلزم بالشرع لأنه معصية ويلم بالنذر  
أنه معصية في النذر ثم أن لم يوشئ أو نؤى النذر لا يلزم أو نؤى النذر ونؤى أن لا يكون  
يتمت كان نذراً فقط ونؤى اليمين ونؤى أن لا يكون نذراً كان يميناً وعليه  
كفارة يمينه أن أفطر وإن نؤى اليمين أو نؤى اليمين أي من غير أن ينفذ النذر  
كان نذراً أو يميناً حتى أفطر يجب عليه القضاء للنذر والكفارة لليمين وعند  
موسى نذر في الأول ويمين في الثاني المراد بالأول ما إذا نؤى بها وبالغاي  
ما إذا نؤى اليمين وأعلم أن الأفح استعنا إذا لم يوشئ أو نؤى عليها أو نؤى  
النذر بلانفي اليمين أو نؤى اليمين بلانفي النذر أو مع نفي في الهداية  
جعل اليمين معنى مجازياً والعلاقة بين النذر واليمين أن النذر إيجاب البدل  
فيبدل على تحريم ضده وتحريم الحلال يمين لقوله تعالى ثم حرم ما أحل الله لك  
لأقوله قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم فإذا كان اليمين معنى مجازياً غير عليه أنه يلزم  
جميع ما بين الحقيقة ومجاز فلهذا قيل في كتب أصولنا ليس اليمين معنى

مجازاً

مجازاً بل هذا الكلام نذر بصيغة عين نؤى جملته المراد بالوجوب اللازم كإل  
نؤى القريب شراً بصيغة اعتناق نؤى فيه فينظر بين اليمينين لو كانت  
موجبة لبنت بلائيه شراً القريب بل هو معنى مجازي فأجاب عن الجمع بين الحقيقة  
والمجاز أن الجمع بينهما لا يراد به نؤى بل هو نؤى كذا قال النذر صر لاء  
لا يثبت بأداة بل بصيغة فإن صيغة انشأ النذر فثبت النذر سواء أراد  
أو لم يرده لم يأنه ليس نذراً ما إذا نؤى أنه ليس نذراً يصدق فيما بينه وبين  
الله كما قال هذا الأمر لا يدخل فيه لقضاء القاض والمخ الحارثي ثبت بأداة  
فلما جئنا من الأداة وتفرق صوم السنة في السؤال أبى عن الكراهية والتشبه  
بالنصارى **باب النذر** هو سنة مولدة وهو لبث صائم في مسج  
بحاجة بينه وأقله يوم فيقضي من قطعه بعد الشروع فيه يوماً أي إذا شرع  
في الاعتكاف فقطعه قبل تمام يوم ولبثه فعليه القضاء خلافاً لما في أقله  
ساعة عنده وقد فصلت ولا يخرج منه إلا حاجة الناس أو الجوع وقت الزوال  
ومن بعد منزله عنه فوقاً يذكرها ويصل السنين على الخلاف وهو أن يحل قبلها  
أربعاً وفي رواية ستار كعتي تحية وأربعاً سنة وبعد ثار بعد أربع أو  
ستاً عندهما ولا يفت بجملة أكثر من فلو خرج ساعة بلا عذر فسد وهو في الحال  
وبناء وبيع وبستر وفيه بلا احتضار مبيع لا غير أن لا يقول غير العتاف بهذه الأفعال  
في السج ولا يصمت ولا يتكلم إلا بخير ويطلبه الوطني ولو لبلا أو ناسياً أو طوله  
في غير فخرج أو قبله أو لم يزل والأقلا وإن حرم والمرأة تعتكف في بيتها نذراً  
اعتكاف أيام النذر بلعاليها ولا بأس شرطه وفي يومين ببيتها وصح بنية الشهر خاصة  
**كتاب النذر** العلم أن النذر يفتى بغير جاحده لكن أطلق عليه لفظ الوجوب و  
أراد القرينة حيث قال يجب على كل حر منكم أن يفتي بغيره زاد دور حلة







شيئا في يد من قبله وان يخرج عليها استقباله وكبر وهلم وحده وصلى على النبي  
وطاف طواف القدوم وسب لافاق واخذ من بين يمينه ما يلي الباب الغربي يعني  
يرجع الى الطواف الى الطائف فالطائف المستقبل للبحر يكون يمينه الى جانب  
الباب فيبدا من البحر ذهابا من هذا الى هذا الجانب وهو الملتزم الى ما بين  
الحجر الى الباب جامع لارادته كت ابطه الى ان يلقا طرفه على كفة البسرى وفي المحضر  
قلت من طبعها ومع الاضطباع هذا وراء الحيط سبعة اسواط الحيط ثم تق  
من الحيط وهو الكسرو وهو موضع فيه الميزاب سبعة بهذا لانه حيط من البيت الى  
كسر روى عن عائشة رضي الله عنها انها نذرت ان فتح الله قبة مكة على رسول الله  
ثم ان نضج في البيت ركعتين فلما فحيت مكة اخذ رسول الله عم بيديها وادخلها  
الحيط وقال عم صلي بها فان الحيط من البيت الا ان قولك قصر من من النفقة  
فاخرجوه من البيت ولو لاجل ثمان عبيد فمك بالجاهلية فنقضت بناء اليكبة  
واظهرت قواعد الخليل وادخلت الحيط في البيت وانصفت العتبة على الارض  
وجعلت في بابين بابا شرقيا وبابا غربيا وليكن شئت المقابل للفتحة ذلك  
فلم يشر ولم يتفرغ لذلك الخلفاء المراثيون حتى كان زمن عبد الله بن الزبير  
وكان سمع حديث منها ففعل ذلك واظهر قواعد الخليل وبنى البيت على قواعد  
الخليل المحض من الناس وادخل الحيط في البيت فلما قتل كره الحجاج ان يكون بناء  
البيت على ما فعله بن الزبير فنقض بناء الكعبة واعاد على حاله في الجاهلية فلما  
كان الحيط من البيت بطاف وراء الحيط حتى لو دخل الفرجة لاجوز لكن ان استقبل  
المصلى الحيط وجهه لاجوز لان فرضية التوجه ثبت بنص الكتاب فلا يتأذى بما  
ثبت بخبر الواحد احتياطا والاحتياط في الصواف ان يكون وراء الحيط على  
في الثلاثة الاولى فقط من الحجر وهو ان يثنى شرقا ويثنى في مشية الكوفيين كالباري

كالباري الصنفين وذلك مع الاضطباع وكان سبعة اطياف الجلالة  
للمشركين حيث قالوا اضناهم حتى يثرب ثم يفتح لهم بعد زوال السبب من زمن  
البحر ثم وبعده وكلما مر بالحجر فكل ما ذكره وسلم الركن اليماني وهو حرس  
وفتح الطواف باستلام الحجر ثم صليت شعرا يجب بعد كل اسبوع عند المقام  
او غير من المسجد ثم اعادوا استلام الحجر وخرج فصعد الصفا واستقبل  
البيت وكبر وهلم وصلى على النبي ثم رفع يديه ودعا بحاجات الخمر ثم نحو  
المروة سابعين الميادين الاخيرين وصعد عليها وفعل ما فعله على الصفا  
يفعل هكذا اسبوعا يبدأ بالصفا ويختم بالمروة الى السبع من الصفا الى المروة  
شوط ثم من المروة الى الصفا شوط اخر فيكون بداية السبع من الصفا وضمته  
وهو السابع في المروة وفي رواية اخرى السبع من الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا  
شوط واحد فيكون اربعة عشر شوطا على الرواية الاولى ويقع الختم على الصفا  
والصلى هو الاول فيمكن بركة ما طاف بالبيت فلاما شاء وخطب الامام  
سابع ذي الحجة وعلم فيها المناسك وهو الخروج الى منى والصلوة بعزات والا  
فاضة ثم التاسع بعزات ثم الى ذي طوى يعني بقصر ابي بكر فخطبتين بيوم ثم خرج  
عدة يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة يسع بذلك لانهم يروون الابل  
بهذا اليوم الى منى وملت فيها الى منى فمعرفة ثم منها الى عرفات وكلها مواقف  
الابن عروة فاذا زلت الشرح من خطب الامام صفت خطبتين كالحجة وعلم  
فيها المناسك وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمى الجمار والنحر والحلق وطواف  
طواف الزيارة وصلى بهم الظهر والعصر في وقته اي في وقت الظهر باذان  
واقامتين وشرط الامام والامام فيها فليجوز العصر للمفرد في احدهما ولا لمن  
صلى الظهر في العدة ثم اوم الا في وقته هذا استثنى من قوله فليجوز العصر واغا



فصل في هذا العلم لان الظاهر جازر لوقوعه في وقتها اما العصر فلا يجوز  
قبل الوقت الا بشرط الجماعة في صلاة الظهر والعصر وكونه في جماعة واحد من  
الصلواتين ثم ذهب الى الموقف بفلسفة ووقف الامام على ناقته بقرب  
جبل الرحمة مستقبلا ودعا جبريل وعلم الناس ووقف الناس بقرب بيت  
سامعين مقوله واذا عزبت الشرا التي من دلفه وطلعتا موقف الا وادخلت  
ونزل عند جبل قزح وصلى الناس ايام باذان واقامته بها جمع المغرب والعشاء  
في وقت العشاء واعادوا اداءه في الطريق او بوفات ما لم يطلع الفجر  
لابعد فانه اذا صلى المغرب قبل وقت العشاء لا يجوز عندنا في 2 و 3 في  
الاعادة ما لم يطلع الفجر فان لم يطلع الاعادة بعد الجواز لا يركب فضيلة الجمع  
وذا لم يطلع الفجر فاذا فات اتمام الجمع سقط القضاء لانه ان وجب  
القضاء فاما ان وجب قضاء فضيلة الجمع وذا لا يمكن اذا لم يطلع الفجر  
قضاء وجب قضاء نفس الصلاة فقد ادى في الوقت فكيف يكى قضاها  
وصلى الفجر فليس ثم وقف ودعا وهو واجب لا ركن واذا استمر في مناورة  
جمرة العقبة من بطن الوادي سبعا وثمانين يوما وقطع تلبسته بالليل  
ثم ذبح الشاة ثم قرأ وحلقه ففصل وحل له كل شئ الا النساء ثم طاف للزمار  
يوما من ايام النحر سبعة بالارمل وسوان كان سقيل والافعال واوقافه  
بعد طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افصل اي في يوم النحر وحل له النساء فان افتر  
عنها كره اي عن ايام النحر وجب دم ثم ان المناء وبعد زوال ثاني النحر جهل  
رمى الجمار الثالث بيده مايل الى المسجد اي مسجد الخيف ثم ما يليه ثم بالعقبة  
سبعا وكبر بطل ووقف بعد رمي بعده رمي فقط اي يقف بعد رمي  
الاول والثاني لابعث الثالث ولا بعد يوم النحر ودعا ثم عند ذلك ثم بعد

فصل في هذا العلم لان الظاهر جازر لوقوعه في وقتها اما العصر فلا يجوز قبل الوقت الا بشرط الجماعة في صلاة الظهر والعصر وكونه في جماعة واحد من الصلواتين ثم ذهب الى الموقف بفلسفة ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة مستقبلا ودعا جبريل وعلم الناس ووقف الناس بقرب بيت سامعين مقوله واذا عزبت الشرا التي من دلفه وطلعتا موقف الا وادخلت ونزل عند جبل قزح وصلى الناس ايام باذان واقامته بها جمع المغرب والعشاء في وقت العشاء واعادوا اداءه في الطريق او بوفات ما لم يطلع الفجر لابعد فانه اذا صلى المغرب قبل وقت العشاء لا يجوز عندنا في 2 و 3 في الاعادة ما لم يطلع الفجر فان لم يطلع الاعادة بعد الجواز لا يركب فضيلة الجمع وذا لم يطلع الفجر فاذا فات اتمام الجمع سقط القضاء لانه ان وجب القضاء فاما ان وجب قضاء فضيلة الجمع وذا لا يمكن اذا لم يطلع الفجر قضاء وجب قضاء نفس الصلاة فقد ادى في الوقت فكيف يكى قضاها وصلى الفجر فليس ثم وقف ودعا وهو واجب لا ركن واذا استمر في مناورة جمرة العقبة من بطن الوادي سبعا وثمانين يوما وقطع تلبسته بالليل ثم ذبح الشاة ثم قرأ وحلقه ففصل وحل له كل شئ الا النساء ثم طاف للزمار يوما من ايام النحر سبعة بالارمل وسوان كان سقيل والافعال واوقافه بعد طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افصل اي في يوم النحر وحل له النساء فان افتر عنها كره اي عن ايام النحر وجب دم ثم ان المناء وبعد زوال ثاني النحر جهل رمى الجمار الثالث بيده مايل الى المسجد اي مسجد الخيف ثم ما يليه ثم بالعقبة سبعا وكبر بطل ووقف بعد رمي بعده رمي فقط اي يقف بعد رمي الاول والثاني لابعث الثالث ولا بعد يوم النحر ودعا ثم عند ذلك ثم بعد

كذا

لذلك ان كانت وبها وجب وان قدم الرمي فيه اي في اليوم الرابع على الزوال  
جازر وله الشرف قبل طلوع فجر اليوم الرابع الشرف خروج الحاج من مثا لبعده فانه ان  
توقف حتى تطلع الفجر وجب عليه من الجمار وجاز الرمي رابعا في الاوليين شيئا  
وبت لا العقبة الاوليان ما يلي مسجد الخيف ثم ما يليه ولو قدم ثقله الى مكة واقام  
بها للرعي كره واذا نفر الى مكة نزل بالمحصب ثم طاف للصدر سبع اشواط  
بما روي وسعى وهو واجب الا على اهل مكة ثم شرب من زمزم وقيل العتبة ووضع  
صدره ووجهه على الحنظل وهو ما بين الجمر والباب وثبتت بالاستسار سابعة  
ودعى بحجره او بيده ويرجع فمعه حتى يخرج من المسجد ويسقط طواف القدوم  
عند وقف بوفه قبله قول مكة ولا شئ عليه بركه اذا لا يجب شئ برك السنة  
ومن وقف بوفه ساعة من زوال يومها الى طلوع فجر يوم النحر واجتاذا نجا او  
مضى عليه واهل عنده ربيعة او جهل انها عرفة صح ومن لم يقف بها فات حتى  
وطاف وسعى وحل وقضى من قابل هذا من ايام فليذكر الحج والمرأة طار جيل  
لكنها لا تكشف راسها بل وجها ولوا سدت شيئا عليه وجازته عنه صح  
ولا تلبس جمل ولا شئ به الميسلين الا فخرين ولا تعلق بالقرص وتلبس الخيط  
ولا تقرب الجمر الزحف وحيضا لا يمنع شيئا الا طواف فانه في السجود لا يجز  
للمحيط بوجهه وهو بركته ينقطع طواف الصدر اي الحيض بعد الوقوف  
بوفته وطواف الزيادة ينقطع طواف الوداع واعلم ان الاحرام قد يكون  
بسوق الهدي فاراد ان يبيته فقال فليبدنه فقل او نذرا او حرا صيدا او غيره  
كالهذاه الواجبة بسبب الحماية في السنة الحاضنة يريده الحج او بعث بها المشقة  
اي بعث بالبدنة للتمتع وتوجهوا بنية الاحرام فقد احرم المرء بالتكليف ان يرد  
قلادة على عنقه فيصير محرما كالان بالتلبية ولو استمر ما شق سناما لم يعلم

بطل



انما يهدى او جلتها اي انما الجبل على ظهرها او قلده شاة لا وكذا الوعدت بدنة  
وتعني حتى يلحقها اي ان لم يتوجه ولم يستبقها بل يستبقها بالايدي حتى يملكها  
يلحقها فاذا احقها بهيتم بها والبدن من الابل والبق هذا عندنا واما عند الشافعي  
فالبدنة من الابل فقط **في القرآن والتمتع** القرآن افضل مطلقا اي افضل من  
التمتع والافراد وهو غير صحيح وعادة من المقات مع الابل لا رخص الصلوات بالتلبية  
ويقول بعد الصلوة اي بعد الشفع الذي يصلي فيه الا حرام الا ان يري الحج  
واليرة فيسهر بالليل وتقبلها من وطاف لليرة سبعين ليلة الثلث الاول  
وسبع بلا حلق ثم يحج كما مر فان اتي بطوافين وسبعين لهما كرهه اي يطوف  
اربعة عشر شوطا بسبع ليرة وسبع ليرة طواف القدوم للبحر سبع ليرة وانما ليرة  
لانه افر سبع اليرة وقدم طواف القدوم عليه وذبح للقران بعد رمي يوم النحر  
وان يحرم صلاته ثلثة ايام عرفة وسبعة بعد ذبح اية شاة اي بعد ايام التشريق  
فان فاتته الثلثة تقبل الدم وان وقف قبل اليرة بطلت اي اليرة  
وقضيت ووجب دم الرخص وسقط دم القران والتمتع افضل من الافراد  
وهو يحرم بيرة من المقات نه اشتم الحج ويطوف وسبع ويحلق او يقصر  
ويطلق التلبية في اول طوافه اي اول طواف اليرة ثم ادم باي يوم السروية و  
قبله افضل ويحج كالمفرد الا انه يركب طواف الزيارة ويسعى بوجهه لانه اول  
طواف الحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة ولو كان هذا التمتع بعد ما لم يحج  
طواف وسع قبل ان يروح الى مناهير مكة طواف الزيارة ولا يسعى بوجهه لانه  
قد ان بذلك مرة وذبح ولم تنب الاضحية عنه اي عن دم التمتع وان يحج  
صالحا للقران وجاز صوم الثلثة بعد ايامها لا قبله وتأخير واجب اعلم ان  
الحج وقت لصوم الثلاثة لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام وكذا القران

على ما ذكره ابن ابي عمير في التمتع على الابل وبغير الكفاية في الطحاح نسب قريش  
بعضهم لبعض وبعضهم يوجب بعضهم كقول بعضهم الى العرب الذين لم يكونوا قريش  
بعضهم كفما لبعضهم اعلم ان كل من هو من اولاد قريش ككافة قريش واما اولاد  
من هو قريش انفسه فلا وانما قريش الكفاية في التمتع لان التمتع هو النسب  
اي الاسلام فذو ابوين في الاسلام لقولنا ابا فدية ومسلم بن عبد الله بن ابي فدية  
ولا ذواب فدية بن ابي فدية وموت فدية بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله  
ابو فدية لذات ابوين حريم وديانة فدية بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله  
في اختيار الفضل رمة الله تعالى عند بعض الشيوخ الفاسق اذ لم يعلن يكون كفوا  
بنت المولى الصالح وما قالوا من المهر المهر والنفقة ليس كفوا الفقير وانما حق الفقيرة  
لديهم نعم ان الفقير يكون كفوا لا نفقة وكذا النفقة بالطريق الاول لان البكر عن ابي  
المهر والنفقة الواجبين ممتنع من زيادة النفقة والقادر على كفول ذات اموال عظيمة  
هو الصالح لان المال عاود وراي فلما يبعث بعد ما لا يكون بحيث لا يقدر على اداء  
الواجب وهو المهر والنفقة وقضية في ذلك او حيا او كفاية او دابة ليس يكفو  
لعطار او برار او صراف ويبيع وان تكنت باقرا من مهر ثا من مهر مثلهما  
فللولى الامة الصالحة او يفرق ووقف لهما فصولي او فصوليين على الاجارة اي  
اي يوزان يكون من جانب الزوج فصولي ومن جانب المرأة فصولي فصولي فصولي  
اجازتهما وتول كل في الطحاح واحد لا يفصل من جانب اي يقول واحد الا في القبول  
ولا يشترط ان يتكلم بها فان كانا اذ كانا وكيلهما منها فكل واحد منهما كان كافيا وهو  
عاقا اما ان يكون اصلا وليا فان لم يزوج بنته الصبي او اصلا وكيلها اذا  
ولدت قبل ان يزوجها نفسه او وليا من الجانبين او وكيلها من الجانبين او وليا من جانب  
وهو وكيلها من الجانبين لا يكون فصوليا كما كان اصلا او فصوليا او وليا من جانب فصوليا



في جانب واحد وكذا في الجانب الآخر فلو لم يكن في جانب واحد من الزوجين  
او لو كان في زوجة امرأة فزوجته امه او زوجة امه او زوجة ابها او زوجة  
فاحسن او من غيرهم لا يفرجها الا في نكاح الاب والابن الصغير والصغيرة فاحسن  
او من غيرهم لا يفرجها الا في نكاح الاب والابن الصغير والصغيرة فاحسن  
لها لو فعل الاب او ابها عند موت الابن للصغير والصغيرة فحق الفسخ بعد البلوغ وان فسخها  
فلمحان ان يفسخ بعد البلوغ ولا يفرجها واحدة من اثنتين زوجها المأمور به او الام  
اي امر اخر ان يزوجها امه او زوجة امه او زوجة ابها او زوجة ابها او زوجة ابها  
اذ زوج بعقد من فالاول صحيح دون الثاني **اقوله عشرة دراهم** هذا عند موت  
عند الشافعي لا يملكها الا في نكاحها او في نكاحها او في نكاحها او في نكاحها او في نكاحها  
ووعشرة دراهم وهو اما العشرة او ما فوقها فليس عند الوطى او موت احد الزوجين  
بطلاق قبل الوطى وخلوه صحى اى الخلو الصحيح وبالنسبة فان قلت لم يكن ينفق  
قبل خلوه صحى فانه اذا كان قبل الخلو كان قبل الوطى قلت لا فان لم تكن الاية قبل  
الخلو الصحيح ولا يكون قبل الوطى بان وطى بلا خلو صحيح في ان وطى مع وفود المانع  
الشرعي كصوم شهر رمضان ونحوه وصح النكاح بلا ذكر مهر ومع فدية او خسران وهذا  
الذي في الخلو فهو من هذا العبد فهو صحيح ببداهة لم يبين جنسها وتعليم الوان  
ونحوه الزوج لو لم يمسسها الخلق فبطل لانه لو كان عبدا لم يمسسها وبسبب وفود الزوج  
بنسبة او اخذه منه طهر زوج بنسبة او اخذه منه معاوضة بالعقدية اى صح النكاح صورة تزويجه  
منه وقوله معاوضة يمكن ان يكون تيسر او لا عن التزوج اى حال كون التزوج توفيقا لهما  
العقدية تلك العقدية ولذلك العقدية بان لم يمسسها بالجميع عند وطى او موت الزوج  
الوطى ولم يملك الخلو لانه اراد الوطى حقيقة او دلالة في الخلو دلالة الوطى اقامة للكل  
مقا المذموم وقوله او موت الزوج او الزوجية وبعبارة اخرى هذا وصح النكاح بلا ذكر

مهر ومع نفقة وبسبب غير ما لا يقوم وبسبب مهر الفل كما هو وصفت في الوطى  
وقد تمت اى صح النكاح بغير مهر او نفقة وبسبب مهر الفل كما هو وصفت في الوطى  
عن حصة المهر على نصف مهر الفل ولا تنقص من في دراهم ونفقة المهر في الوطى  
وعلى المهر قدره الاية وعند الكرخ نفقة المهر في الوطى والمهر في الوطى  
والخلو اى الصورة المذكورة وبسبب مهر الفل كما هو وصفت في الوطى  
بسبب مهر الفل في النكاح بخلافه الزوج العبد لهما ولو طقت  
او ما عليها والنفقة ان طقت قبل وطى المفوضة في النكاح بطلاق المهر او ما عليها  
لها ان ترخصا على مقدار فلها ذلك الموضع ان وطىها او مات عنها او طقت ان طقت  
قبل الوطى او عنده في نكاحها في نكاحها نصف المهر واما ما زيد على المهر فيجب  
بالطلاق قبل الوطى وصح وطىها عن ان خط المرأة عن الزوج ونكحها قبل البذل على الوطى  
كان في قول فلان يعطى ويمنع قبل وطىها وطىها وبسبب الزيادة في صورة زاد على المهر  
وخلوه بلا مانع وطىها او شرعا وطىها كمن بين الوطى هذا المانع اى وصح وطىها  
وايهما بغيره او نظرا لهذا المانع الشرعي وحيف ونفاس هذا نظرا للمانع الطبعي ولا يفرج  
ان يكون المانع الشرعي موجودا فيها بكونه المهر فلو لم يمسسها وبسبب الزيادة في صورة زاد على المهر  
اجتمعا مما يجزى لا يكون معاوضة لكان لا يملكها عليها اى بغير اذنهما ولا يملكها عليها  
احد لفظه ويكون الزوج عالما بانها امراته كخوة محبة او غيبه او غيبه او غيبه او غيبه  
في الاصح ونحوه رواية من ادعى المانع المنقلا او الصلوة كالصوم فضا فضا او غيبه او غيبه  
يكون خلوه صحيح من الصلوة المفروضة كخوة محبة او غيبه او غيبه او غيبه او غيبه  
كما في الصوم النفل والقوة تجزى الطل احتياطيا اى في جميع ما ذكر من اقسام الخلو سواء  
وجد المانع المفسر ونحوه او لم يوجد وبسبب النفقة المطلقة لم توطأ ولم يمسسها وبسبب النفقة  
الاكبر سببها طقت قبل وطى المطلق اى بغير مطلقه لم توطأ ولم يمسسها وبسبب النفقة

والا فله جهاب







ومطالبها لكن لا اعتبار له الواسع لان حقوق العقد هنا راجعة الى الاصيل والولي صغير  
وموجب خلاف البيع فانه اذا باع الآمال الصغير لا يجوز ان يضمن الثمن لان الحقوق راجعة  
الى طالبها اي اشياء وله ادراج عار زوج ان ضمن بامره والا فلا وله ما منحه  
الوطي والسفر بها والنفقة لو منعت اي لها النفقة على تقدير النكاح ولو بوطي او فلو  
برضاها احتراز عن قوله ما فانه اذا وطئها او خلا بها مرة برضاها لا يقع لها حق المنع لانها  
اليه المعقود عليه فلما يكون لها حق الاسترداد ولا في مسد ان لكل وطئ معقود عليها في بعض  
لا يوجب تسليم الباقي قبل اداء ما بين تعجيله كذا او بعض الطرف وهو قبل متعلق بقوله ولها  
ثم عطف عاقله ما بين تعجيله قوله او قدر ما يعي لطلبها من مثل مهرها عاقله مقدار البرج  
او نحو ان لم يبين لفظا مختصرا هذا والمعنى والمعنى جاز ان يتناقضا في بعض النسخ  
ولم يوجب للحاجة وزيرة اهلها بل اذنه قبل قبضه اي ولها السفر الى آخره قبل قبض المهر  
لا بعد ولا لها المنع لقبض المهر المتأخر ان لم يبين المعنى والمعنى جاز لا يكون لها ولاية  
منه انفسه لا في كل المهر فكذا الحكيم قد فهم ما تقدم فانه قال او قدر ما يعي الى قوله ان يحمين  
فقبض ولاية المنع بقدر المعنى بل بطريق المعنى ان ليس لها المنع لقبض المهر  
هذا ولا خلاف في ان التخصيص بالذكر في الرواية لا ينافي الحكم على عدمه لكن اراد  
التفسير بهذا ليدل على انه مختلف فيه فالحق ان هذا فان المتأخرين اختاروا هذا بناء على التفسير  
وان كان اصل المذهب ان لها ولاية المنع لا في كل المهر اذ لم يبين مقدار المعنى والمعنى جاز  
لان المهر عوض البضع فاما قبض كل عوض لا يبي عليها تسليم البضع ولا الواجب له فانه  
لو اجبر المهر سقط حقها فلا يكون لها منه النفس لا في ذلك وله السفر بها بعد اذ لا خلاف  
الرواية اي اداء ما بين تعجيله او قدر ما يعي لطلبها من مثل مهرها عاقله ولا يوجب  
القبض ابو الليث وله ذلك فيمدون مدته اي لنقلها فيمدون مدة السوان  
اختلف في المهر فخرج اصله بحسب المتكلمين اجماعا في اختلاف فقال احداهما بسمه وقال

لغيره

الا فخرج مذهبنا في اقام البينة لاشك في قبولها وان لم يرد فخرجنا فان نكلت  
دعوى التسمية وان لم يرد فخرجنا لاشك في قبولها وان لم يرد فخرجنا فان نكلت  
في مهر المثل وفي قدره حال قيام النكاح القول لمن شهد له المهر مع يمينه اي ان  
كان مهر المثل مساويا لما يدعيه الزوج او اقل منه فالقول له مع اليمين وان كان مساويا  
لما تدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها مع اليمين واي اقام بينة قبلت لمن شهد مهر المثل  
له اولها وذلك لان المرأة تدعي الزيادة فان اقامت بينة قبلت وان اقام الزوج وحده  
قبلت ايضا لان البينة تقبل له مع اليمين كما اذا اقام الزوج بينة عاقله او دعيه الى الحاكم  
تقبل وان اقاما بينة ان شهد مهر المثل وبينة ان شهد لها لان البينة تثبت لاثبات  
ما هو ظاهر الظاهر واليمين شرع لا بقاء الاصل على اصله قال عم البينة على المدعي واليمين  
على من انكر الاصل ان يكون مهر المثل فانه يدعي خلاف ذلك فيبنته قوله وان كان  
بينهما خلاف الى ان كان مهر المثل بين ما يدعيه الزوج وامرأة ولا بينة لاحد منهما الى  
فان حلفا او اقاما فخرج به اي بمهر المثل فان حلفا فخرج بمهر المثل وكذا ان اقاما فخرج به  
منها البينة وان اقام احد هما فخرجنا بقوله بينة ولا يرد هذا القسم لظهور هذا الذي  
ولم يرد هذا حال قيام النكاح فاراد ان يبينه الا فلا وقوع الطلاق فعلا وفي الطلاق  
قبل المهر حكم من المهر اي اذا كان متوقفا على ما يدعيه الزوج او اقل منه  
فالقول له وان كانت مساوية لنصف ما تدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها واي اقام  
قبلت وان اقاما بينة ان شهد له وبينة ان شهدت لها وان كان بينهما خلاف  
فان حلفا فخرج به اي بمهر المثل وموت احد هما كجهنما لا حكم بعده موتهما في القول  
لورثة وزا اصله لم يقض شي وقالا فخرج بمهر المثل ويرى وان بون المهر  
فقال هو مبدية وقالا هو مهر فالقول له الا فيما بين الاصل والمهر فخرجنا في الحنطة  
فان نكلت في ذمته او فخرجنا في ذمته اي في ذمته او بلاء مهره في اجاز



عندهم اي حال ان النكاح بلا مهر يجوز عندهم ولا يجب شئ وانما قال هذا لانه ان لم يجر هذا  
 في دينهم او يجب المهر عندهم لا يكون حكم المسئلة عدم وجوب المهر فوطيت او طلقت  
 قبله او ما قلنا من هذا وانما يجوز خبير عاين لم اسلام او اسلام ادها فلها ذلك  
 غير عاين فقيمة المهر فيها ومهر المثل الاخير لان لم عندهم مثل كالحل عندنا ولا يل اذنا  
 فاي القيمة يكون اعراضا عن المهر او ما اخبر به عن ذوات القيمة عندهم كانت فندنا  
 فاي القيمة لا يكون اعراضا عنه في مهر المثل اعراضا عن القيمة **باب** **في**  
**نكاح القربى والمحاب والمهر والامه وام الولد بلا اذن السيد**  
 موقوف ان اجازة تارة وان رد بطل فان لم يكن ابا لادن فالمرء عليهم بيع القربى  
 لا الاخوان الى المحاب والمهر بمثل سبيل بل سفيان وقوله طلقها رقية اجازة  
 لا طلقها او فارقتها اي اذ ان زوج عبد غير اذن مولاه فقال المولى طلقها رقية فهو اجازة  
 لان الطلاق الرجعي يقتضي سبق النكاح بخلاف طلقها اذ يمكن ان يكون المهر اذ لم يها وهذا البيع  
 اليق بالعبه المهر واما فارقتها فهو اظهر من هذا المعنى واذن لعبد به بالنكاح بغير اجازة وفاسدة  
 فيباع العبد بمهر من كل ما فاسد اذنه وطلها وان لم يطا العبد النكاح الفاسد لا يجرى له ولو كان  
 ثانيا او اذ بعد ذلك المرأة النكاح صحيحا توفى على الاجازة لان الاجازة قد اشترت بذلك  
 النكاح الناس ولو زوج عبد مديونا لم يصح وسأوت غرامة من مهر مثلها اي سأوت  
 المرأة غرامة في مقدار مهر المثل اي ان بيع العبد يقتضي ثمة بين المرأة والنكاح بالخصه فافدا  
 بخصه مهر ثان كان المهر اقل من مهر المثل او مساويا اما اذا كان زايلا فافدا بخصه ما زالا  
 ومن زوج امه فخذنه ويطا الزوج ان طفولا لا يجب التوبة لكن لا نفقة ولا سكن الا بها اي  
 لا يجب على الزوج نفقتها وسكنها الا بالتوبة وهي ان يخل بينها وبينه اي بين الزوج والمرأة  
 في منزله ولا يستخرجها الى المولى فان **بؤا** ثم رجوع صحيح اي الرجوع واستطاع التوبة  
 عن الزوج به رجوع المولى عن التوبة ولو **خدمته** بلا استئذان لا اي ان خدمت

نكاح القربى والمهر والامه وام الولد بلا اذن السيد

المولى

المولى بلا استئذان مع وجود التوبة لا تسقط النفقة عن الزوج والتوبة مصدر رجوع  
 من لا يوافق له اذ ابيات لم تنزل او المولى وان لم يجرى المهر فالتوبة تشترط اليها اعتبار  
 انه يحل الزوج من ذلك وله النكاح امه وبعده كم كاي تزويج كل واحد ببارضاه وكرة  
 المولى امه قبلها فقلت نفس ما قبل المولى المهر لانه على بالقتل اخذ المهر فجزى باكره مان امه الصورة  
 الاولي فاليك لا تأخذ شيا فكل المهر بالموت وانما قال قبل المولى لان بعد المولى  
 المهر واجب في الصورة بين وزوج الامه يقول باذن سبيل فان المولى يزوج عن حدوث  
 الولد وهو ملك مولاه وحيث امه ومحابته غفقت كتم او عبيد فان كانت تحت  
 العبد فلها ان اتفاقا دفع المهر وهو ان يكون الحرة فم اشيا للعبه وان كانت تحت المهر  
 ففيه خلاف الشافعي وهذا بان على مسئلة اعتبار الطلاق فانه عندنا بالنكاح فلهما الخيار  
 من الزيادة الملك عليها وعنده بالمهر فلهما بوجه طه النفس وهو العار او زيادة الملك  
 امه كعت بلا اذن فعتت نفذ ومخير لهما فدرضيت وبها سبيل السيد وان ذاد على  
 مهر مثلها لو طلت فعتت وان اعتقت او لا فلها ومن وطئ امه ابنه فولدت فادعاه  
 ببيت نسب وبها ام ولد ووجب قيمتها فان قوله عم انت ومالك لا يملك او يورث لانه  
 ملك الاب مال الابن عند حاجته فقبل المولى نصير لمحال لئلا يكون المولى حرا في قيمتها  
 على الاب لانه بالامه وطله بمكسرة ولا قيمة ولد بالامه ولد فملك الاب واجد لهما لا بغير  
 موته في اي يوم موت الاب في المذكر لا قبله اي قبل موته الا وانكحها صحيح اي انكح امه  
 الابن ولم تصرام ولده ويجب مهرها لانيتمها او ولد فمقر بقرابته اي بقرابة الابن فان الامه  
 ملك للابن فيتمها بالولد فيعتق على اخيه وفد نكاح حرة قالت لسيده زوجها انفق عنه  
 بالف ففعل اي حرة تحت عبيد قالت لسيده زوجها اعتقم عنه بالف ففعل الامر صحيح الامر  
 وتعتق الزوج على امر امه ويكف النكاح فذا لم يفرج فانه لا يعتق على المرأة عنده  
 لو ملكه وحده نقول بالاقتضاء ثبت الملك فصار كما لو قالت بغيره من كذا ثم اعتقم

الطلاق



عن قول المولى اعققت صار كالوقار بعتك منك ثم اعتقتك منك فلما ثبت الملك اقتضاها  
 النكاح يد عليه ان غاية ما في الباب ان صار كقول بيع عبدك من باني وقال الآخر بيا  
 ينعقد البيع لان الواحد لا يتوكل طرفي البيع بخلاف النكاح وايضا الملك الذي ثبت بطريق الاقضاء  
 ملك ضروري فثبت بقدر الضرورة ولا ضرورة ما ثبت به في النكاح حتى يفسد النكاح وجوب  
 عن الاول ان البيع الثابت بالاقتضاء يستغنى عن القبول فانه قد عرفنا اصول الفقه ان القبول  
 ليس كاللفظ بل هو امر ضروري فيسقط لازم الاركان والشروط ما يحتمل السقوط وانما  
 ان الثابت بالاقتضاء وان كان ضرورياً يثبت به لوازمه التي لا يحتمل السقوط كما ياتي في  
 مسألة الهبة ان الهبة لا تقتضية لا بد لها من القبض في بطلان ملك النكاح في لوازمه ثبت  
 ملك العيدين بحيث لا ينفك عنه والولاء لانه عتق عليها ويقع عن كفارتها لو نوت به  
 ان لو نوت بهذا الاتفاق عن الكفارة يقع عن الكفارة وان قال في ذلك بطلان فليس هو  
 اذ السيد وهذا عندنا في حجة كذا عندنا في يوسف هذا الاول سواه فثبت الملك  
 بما طريق الهبة وتستغنى الهبة عن القبض وهو شرط كما يستغنى البيع عن القبول وهو من قبول  
 يحتمل السقوط كما في النكاح اما القبض فلا يحتمل السقوط الهبة كمال فان اسم المهر وجب ان يدا  
 شهاده وادارة كالمعقدين في ذلك امر عليه وان اسم الزوج في النكاح فرق بينهما  
 الطفل مسلم ان كان احد ابويه مسلماً او اسلام احدهما وكذا ان كان بين مجوس وكفاري  
 لان الطفل تبع غير الابوين ديناً وادارة اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافرة سواء  
 كان مجوسياً او كتابياً بوضو الاسلام على الآخر فان اسلم فمهر له والافرق وهو التوفيق  
 طلاق لو ابي لا الوابت لان الطلاق لا يكون من الف او لامر بها في ابائها الموطوءة  
 اعارة صورة اباء الزوج فان كانت موطوءة فللأمر وان لم يكن خصمه لان التوفيق  
 بها طلاق قبل الدخول ولو كان ذلك في حالهم اي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافرة  
 لم يثبت حتى يحضر ثلاثا قبل اسلام الآخر ولو اسلم زوج الكتابية فهي لم يثبتين ببيان

هذا هو الوجه في صحة النكاح بين المجوس والكافر

في النكاح بين المجوس والكافر

الدارية لا بالبيع فلو خرج احد من النكاح او اخرج من بيتا باني وان سبيها لولا  
 ومن تاجرت النكاح بلاءة الا انما هو وارثا لكونها من عاقل ثم الموطوءة لكونها  
 ولو لم تكن موطوءة لو اريدت ونوع النكاح ان ارثا معا ثم اسلم معا فدان اسم احدهما  
 قبل الآخر **في النكاح** يجب العارية والبكر واليتيم والجديرة والعتقة والسبية والكتابية  
 سواء اولامة والكتابية وام الولد والدتيرة نصف ليرة ولا قيمة في السفينة فثبت  
 والفرقة اولاد وان تركت قسمها لغيرها وان رجعت جاز **في النكاح** الرضا يثبت بعتقة  
 في قولين ونصف البعد اموية المربعة للضيع والبقوة زوج من موطوءة لغيرها لولا الرضا  
 فلو كان ونصف قول قول في حصة ربحا ما عند غيره فثبت لولا ان مجوسية ما كان من النسب  
 الامم اخية واخيه فان ام الاف والاف من النسب الامم او موطوءة الا ولها منهما  
 حرام ولا كذلك في الرضا وهي شاملة لثلاث صور الام رضاعا لاخت او الاخ نسباً  
 والام نسباً لاخت او الاخ رضاعاً والام رضاعاً لاخت او الاخ رضاعاً فان قيل قوله الا  
 ام اخية ان ارثه بالام الام رضاعاً وبالاخت الاخت رضاعاً لا يشترط ان كانت احدهما  
 فقط بطريق الرضا **في النكاح** وان ارثه بالام الام نسباً وبالاخت الاخت رضاعاً او  
 بالاخت نسباً للصورتين الاخريتين قلنا المراد ما اذا كانت احدهما بطريق الرضا  
 اخر من ان يكون احدهما فقط او لكونها اوت ابنة اوت ابن من النسب اما البنت  
 واما البنت واما كانت قد وطئت امها ولا كذلك في الرضا وجدة ابنة وجدة  
 الابن نسباً موطوءة ولا كذلك في الرضا وام ام وعم وعمته وام فانه في النكاح ان يكون  
 موطوءة لغيره او لغيره الفاسد ولا كذلك في الرضا والاشبه الصور الثلاث في جميع ما ذكرنا  
 للرجل هذه النسب المذمومة لا تحل لاجل اذا كانت في الرضا واذا ابن المرأة لم يرضعها  
 اي لا يحرم اخها ابنة المرأة اذا كان في الرضا واعلم ان هذا مكر لانه ذكر ام الاخ ولما  
 كانت المرأة ام اخ الرجل كان الرجل اخ ابن تلك المرأة وعبرة المهر كانت كذلك

في النكاح

هذا هو الوجه في صحة النكاح بين المجوس والكافر







[illegible]

شامل الليل والنهار

فوقه ففان لم اطلعك  
صورة السلسلة انظر  
لام التي است طاعة خلاص  
العلم اطلعك لا تطلع - فكن  
افضل حيوته لا ان لا تطلع  
فما ان اطلعك محلة بانفس  
الطلعك لا تطلع - الا انفس  
بالسلسلة لا تطلع - الا انفس







في المنة

رجعية وبياقها كانت باين قبله بته حرام قبله على غار بك اتفق باهلك وتلك لا يملك  
 فارقك امك سيدك انت مرة تقضي في السنة اخرى اخرى اذ هي موقوتة لا يبيع الا زواج  
 يقع واحدة باينة الا لو بها وتساين وثلاث ان نواه وفي اعتد ثلث مرة لو نوى  
 بالاول طلاقا وبغيره فمناصرة وان لم ينو بغيره شيئا قلت وعبرة المحقق  
 وفي اخرى واذا خرج قوتى فيملا رد او في خلية برة يتبع طلاقه حرام باين يصلح سائر  
 وكذا اعتد واستبرأ رخصك انت واحدة انت مرة اختار امك بيدك تفرق  
 فارقك لا يحل الرد والسب فغفلة الرضا يتوقف المحل على البينة وفي الغضب الاول  
 وفي مذكره الطلاق الاول فقط والامد ابى الى ان يكون غضب في مذكره الطلاق يتوقف  
 الا في الثالثة على البينة وفي حال الغضب يتوقف ولا في الاول الا ان لا يباردا  
 وما يصح سببا على البينة ان نوى الطلاق في الطلاق وان لم ينو لا يقع اما القام وهو  
 ما لا يباردا ولا يتابع به الطلاق وان لم ينو في مذكره الطلاق يتوقف الاول  
 ان يبردا على البينة اما الاخران وهما ما يصح سببا وما لا يحل الرد والسب فيقع  
 الطلاق وان لم ينو **في مذكره الطلاق** فمناصرة وان لم ينو لا يقع اما القام وهو  
 بنية الطلاق تطيقه في كل وقت به وان طلق قوله تطيقه بامت او لم يفرغ من فسخ  
 المحل بقوله ما لم ينو او لم ينو ما يقطعه لا يبرده فان المحل يتبدل باحد الامرين بالانقضاء  
 او بغيره لا يكون من جنس ما مضى وجلسه القايمة واتكاه القاعدة وقود التولية  
 ودعا الاب للثورة وشهد وشهد بهم ووقف دابة بهم ركنها لا يقبل  
 فلكل كبتها وسير دابته كسيرة لا يتبدل المحل في الملك ويتبدل بسير الدابة  
 وفي اختار لا تفرغ نية الثلث بل تبين ان قالت اخترت نفسي واختار نفسي  
 وشبه طوكم النفس من احدهما وفي اختار اختار الاختيار لو قالت اخترت تبين ان  
 لم يذكر احدهما النفس بل قال الزوج اختار اختار الاختيار يقع ان قالت اخترت

الطلاق

في المنة

ولو لم تر اختارت ثلثا فقالت اخترت اختار او اختارت الاول او الاخير يقع  
 ثلثا بانية وهذا عند ابي حنيفة لا يجمع مكرها الطلاق الثلث بلا ترتيب كما في المنة  
 فاذا بطل الاولى والاوسطية والاخرية يقع مطلق الاختار فصار كما لو قالت اخترت  
 ولو قالت طلقت نفسي اخترت نفسي بطلقة بانية واحدة في الاصح وذكره الهادي  
 اتفق واحدة يملك الرجعة وقيل هذا غلط وقع في الحاشية والصواب ان يملك الرجعة  
 وقيل فيه روايتان احدهما انه يقع واحدة رجعية لان لفظ ما فيه رجوع والاخرى انه بانية  
 وهذا الصحيح ولو قال امك بيدك بطلقة او اختار بطلقة فاختارت نفسها يقع  
 رجعية ولو قال امك بيدك بنود الثلث فقالت اخترت نفسي واحدة او بركة واحدة  
 يقع وان قالت طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بطلقة واحدة بانية ولو قال  
 امك بيدك اليوم او بعد غد لا يملك الرجعة وبطل امك اليوم ان ردت به  
 الامر بعد غد وفي امك بيدك اليوم او بعد غد لا يملك الرجعة ولا يبيع الامر بعد ان ردت  
 في يومها لان الليل يصير تابعا لها فيصير مجموع نفقه يضافه اذ اذارت في العوض بطل  
 المجرع بخلاف الفصل الاول لان يصير نفقه يضيفين واذا ردت احد جهتي الآخر ولو  
 طلق نفسك ومين او نوره واحدة فطلقت نفسها تفرج رجعية وان طلقت ثلثا ونواه  
 صح ونية التسمية لان الاول قوله طلق معناه افعلا ففعل الطلاق في الطلاق مصدر وهو لفظ  
 فمخرجه الواحد الاعتبار وهو الثلث فلا يرد على العود وتوقع بانية نفس رجعية  
 لانها قالت في جواب طلق نفسك فليس ايقاع البايين بل مطلق الطلاق وهو صحيح  
 وبما خرجت نفقة بطلت فمقوله بانية بطلت صفة الابانة وتوقع مطلق الطلاق  
 وهو رجوع وبما خرجت نفسي لا يقع لانه ليس في اللفظ الطلاق ولا يقع الرجوع عن طلق  
 نفسك ويتقيد بالمجلة في طلق فرتك وطلق امرأه فمما يقع الرجوع عنه  
 ولا يتقيد بالمجلة لان طلق نفسك ليس بتوكيد بل هو مبين لانه تعليق الطلاق

قد يقع الطلاق لان مع مرة واحدة  
اختارت جميع ما في تحت الـ اختار واحدة  
وجان طوق الزوج الطلاق ففعل الطلاق



بتطبيقها واليمين تفرق لازم فلا تقبل الرجوع ثم هو عليك لانها نقل لنفسها في تقدير  
 بالجملة واما طلق فترك وطلق امر في قولك فيقبل الرجوع ولا يتقيد بالجملة  
 فكذلك ثبت لا يتقيد بالجملة من طلقها ان ثبت بتقدير ولا يرجع الى قول  
 لاخر طلق امر في ان ثبت بتقدير بالجملة لا يتقيد بشيء فصار تعليق لا توكيد فيستند  
 بالجملة ولا يرجع عنه كمال طلق نفسك ولو قال لها طلق نفسك ثلثا خطاقت واحدة  
 فواحدة ولا يقع شيء عكسه اي لو قال لها طلق نفسك واحدة فطلعت ثلثا لا يقع  
 شيء عند الخصم لان في هذا البقاء الواحدة قصد الا في الثلث وعندنا يقع واحدة  
 ولو امر بالباين او الرجوع فقلت وقع ما امر به ولا يقع في طلق نفسك ثلثا ان ثبت لو  
 طلعت واحدة وعكسه اي قال لها طلق نفسك واحدة ان ثبت فطلعت ثلثا  
 لا يقع شيء في الاول لا يقع شيء لان امر اذ ان ثبت الثلث ولم يوجد شبهة الثلث  
 وفي الثانية لا يقع شيء عند اذ لان امر اذ طلق نفسك واحدة قصده ان ثبت  
 ولم يوجد شبهة الواحدة قصد او عندنا يقع واحدة ولا في ان ثبت فثابت  
 ثبت ان ثبت فقال ثبت لانه علق الطلاق بشبهة الموجودة في الحال ولم يوجد ذلك  
 لانه علق وجود شبهة الموجودة بشبهة ولا علم لها بوجود شبهة وذلك لان قوله ان طلق  
 انشاء في البقاء في الحال لكن شرط مشبهتها بشبهة لانه من وجودها لم يوجد ذلك  
 وان نوى الطلاق اي ان نوى الطلاق بقوله ان ثبت قال في الهداية لانه ليس كلام  
 المرأة في الطلاق بصير الزوج شيئا طلاقا والنية لا نقل في غير المذكور حتى لو قال ثبتت  
 طلاقك بقيد ان نوى لانه ايقاع مقيد لان الغيبة تنفي عن الوجود اقول اذا قال الزوج  
 انت طالق ان ثبت فعنده ان ثبت طلاقك فثابت ثبت ان ثبت اي ثبت طلاقك ان  
 فقال الزوج ثبت اي ثبت طلاقك فثابت لان الطلاق مقدر على النية فيه فيمكن ان  
 يجاب عن ان المقدر هو الطلاق الذي هو مقول المشية فاذا قال الزوج ثبت

لم يقف

لا بد من العلم بالطلاق في كل وقت لا بد من العلم بالطلاق في كل وقت لا بد من العلم بالطلاق في كل وقت

لم يقف لما هو الطلاق فثبت هو الطلاق الذي هو مقول المشية لا الطلاق الذي هو  
 بقاء المشية وتقدير ذلك الطلاق لا يوجب الوقوع لانه علق الطلاق بشبهة الطلاق  
 مشية موجودة ولم يوجد عليك بل علق امر اذ وجودها بوجود مشية وهو غير معلوم  
 لها اما اذا قال ثبت الطلاق ونوى يقع لان هذا من ان ثبت ان ثبت ان ثبت  
 الى النية لانه يمكن ان يراد بالطلاق ما هو مقول المشية فان نوى هذا لا يقع وان  
 نوى طلاقا ابتدائيا يقع فلا بد من النية وكذلك كل تعليق بعد وقوعه يقع ولو علق  
 بموجود كما لو قالت ثبتت قال ان كانت السماء فوق الارض وفي ان طلق اذا ثبتت  
 واذا ما ثبتت ومنع ثبتت ومثله ثبتت لا يراد الامر به بما هو طلق مع ثبات واحدة  
 لا غير وفي كل ثبتت لها البقاء واحدة ثم هو لم لا يبقا الثلث مع كمال التطبيق بعد  
 زوجه آخر قوله ولا التطبيق في حيث ثبتت واثبت ثبتت بتقدير بالجملة كيف ثبتت  
 بغير رجعية وان ثبتت فان ثبات كالزوج باينة او ثلثا وقع وان نوى ثلثا  
 الزوج باينة واحدة او بالقلب رجعية وان لم ينو ثباتا فثابت هذا قول الخصم  
 وفي صلبه ان الكيفية هي مفوضة اليها لاصل الطلاق فتقع رجعية وان لم تثبت المرأة  
 اما ان ثبات فان وافق مشية مشية في البين او الثلث وقع ما اتفقا عليه والا  
 فالفرق بالرجعية لانه لا بد من اعتبار مشيتها لان الزوج فوضه اليها ولا بد ايضا من  
 اعتبار مشيتها لان مشيتها متفاد في الزوج فاذا تعارضت ما علقوا طلاقا فبقوا  
 الاصل الى الواحدة الرجعية وان لم يوجد مشية الزوج يعبر مشية المرأة في الكيفية و  
 اما عندنا فكما ان الكيفية مفوضة اليها فاصل الطلاق مفوض اليها ايضا وفي كل  
 ثبتت او ما ثبتت طلعت ما ثبتت في جملة البعده وان ثبت ردت امره في طلق  
 نفسك من ثبت ما ثبتت لها طلق ما هو ووثق لا ثلثا هذا عندنا في حقيقة لان لا يتبين  
 وعندنا ان نطلق نفسا ثلثا فيكون من اللبنة قلنا الحكم محتمل والبعوض مشية

باب الاما بين

قول ولا التطبيق الرجوع في ان طلقها ان ثبتت طلقها  
 وعلقها بنفسها في كل وقت لا بد من العلم بالطلاق في كل وقت  
 لا بد من العلم بالطلاق في كل وقت لا بد من العلم بالطلاق في كل وقت  
 لا بد من العلم بالطلاق في كل وقت لا بد من العلم بالطلاق في كل وقت  
 لا بد من العلم بالطلاق في كل وقت لا بد من العلم بالطلاق في كل وقت







ثلاثا لانه لو طلق ما صرحي كثر اتفاقا وكذا ان طلقها بالكتاب اما عندنا فلا ان امرأة الفارث  
 واما عندنا فلا ان الكتاب رواجع فالعالم لا تراث اتفاقا لانه ما صرحي بالفرقة فبقية الثلث  
 فهو على النزاع وكذا ان طلق بترجعة طلق ثلاثا اي طلق في المهر رجعة فطلقها  
 ثلاثا عندنا ومما نكته قبلت ابن زوجها وهرم العدة لانه وقعت البينة بائنة  
 لا بتقيد بالابن الزوج ومن اعادها من مرضه فطلاقا وقعت الفرقة بالطلاق  
 فان يندرج في تعليق الطلاق بفعل لا بامر المرأة منه اذ لا بد من اخصو له في العدة  
 عن نفسه او اى منها مريضا كذلك ان حلف من مرضه بعودته الى لا يقرها الى بمصالحه  
 خارج ايت من كتابا او من اوصيه او من هو موصو او في وصف النكاح او في قصاص او في  
 طلاق ان طلق ان طلاقا باينا او بغيره كذا لا تراث وكذا الخلقه وخيعة اخذت  
 نفسها ومن طلق ثلاثا بامر او لا بامر ما تخرج من مرضه ثم مات لا تراث ولو تراث  
 الزوجان عاثلت في الصبي ومنه العدة اي تصادق ان مرضه طلق في الطلاق في حال العدة  
 ومنه العدة ثم اقرها بدين او اوصى لها بشي فلها الاقمنة ومن الارث ان كان له  
 المقربة او الموصى به اقل من الارث فلها ذلك وان كان الارث اقل فلها الارث واعلم  
 ان حرف من في قوله فلها الاقمنة ومن الارث ليس له الفعل التفضيل اقله كان يجب  
 ان يكون الواجب اقل من كل واحد منهما وليس كذلك بل حرف من لبيان واقل التفضيل  
 استعمال باللام فيجب ان يقال ومنه المقربة او من الارث لانه لما قال الاقربين الاقل  
 باحدهما وصلة الاقربين واخرى ومنه الاخرى فلها احدى الذي هو الاقرب الا  
 فيكون الواو بمعنى او او يكون الواو لامغا للكن لا يرد بها الجواب بل يرد الاقل  
 الذي هو الارث تارة والموصى به الذي فيكون الواو للزوج وهو ان الاقلية ثابتة فيهما  
 لكن لا يثبتان كمن طلق ثلاثا بامر مرضه ثم اقر او اوصى فان لها الاقل  
 من ذلك ومن الارث في قوله جميعا ولو علق الثلث بشرط ووجد منه

في قوله  
 ثلاثا لانه لو طلق ما صرحي كثر اتفاقا وكذا ان طلقها بالكتاب اما عندنا فلا ان امرأة الفارث

في قوله  
 ثلاثا عندنا ومما نكته قبلت ابن زوجها وهرم العدة لانه وقعت البينة بائنة

في قوله  
 فان يندرج في تعليق الطلاق بفعل لا بامر المرأة منه اذ لا بد من اخصو له في العدة

في قوله  
 خارج ايت من كتابا او من اوصيه او من هو موصو او في وصف النكاح او في قصاص او في

في قوله  
 طلاق ان طلق ان طلاقا باينا او بغيره كذا لا تراث وكذا الخلقه وخيعة اخذت

في قوله  
 نفسها ومن طلق ثلاثا بامر او لا بامر ما تخرج من مرضه ثم مات لا تراث ولو تراث

ان علقه في العود كرجب او فعل اجنب تراث الا اذا علق في صبي وان علق  
 بفعل نفسه تراث سواء كان التعليق في شرط مرضه او التعليق في صبي  
 في مرضه او الفعل له منه به كالحاكم مع الاجنب او لا به منه كالحاكم الطلق او صلوة  
 الطلاق وطلاق الابوين وان علق بفعلها فان كانا اي التعليق والفعل في مرضه  
 او الفعل له منه تراث وان لم يكن له منه تراث وان كان اي التعليق  
 في صبي تراث الا في ما لا بد له منه من ان يصفى رجوان يوصى فلا فاعلى وزفره  
 فانه لا تراث عنده لانه لم يوجد من الزوج صبي بعد تعلق حقها به لانه هذا  
 عبارة الهداية ومعناها ان امرأة الفارث تراث ان وجد من الزوج في مرضه  
 في ابطال حقها بعد ما تعلق حقها به بسبب المرض ولم يوجد من الزوج في ذلك  
 لان التعليق كان في صبي بالمرأة بطلت حقها بائنا بالملك بفعل فواجبها  
 ان الفعل الذي لا بد منه لها في مضطرة الى الاتيان به فصار فعلها مضطرا الى الزوج  
 كما في الاكراه وفي الرجوع تراث الاحوال اجمع وخبر انه تراث بعودته في عدها  
 اما ان نفقت ثم مات لا تراث اجماعا وعبارة الخ في مرضه وان علق بينوته  
 بشرط ووجد من مرضه تراث ان علق بفعل او بفعلها ولا له منه او بغيره  
 وقوله علق في المرض فالحاصل ان التعليق ان كان بفعله تراث وان كان بفعلها  
 ولا له منه كذلك الا انه اذا كان التعليق في الصبي ففيه خلاف وفيه وان  
 كان له منه تراث وان علق بغير فعلها فان كان التعليق في المرض تراث  
 والآيات **الرجعة** هي العدة لانه لو طلق دون الثلث اى في العدة في الامة  
 فلا رجعة الا في الواحدة وان ابنت بغير رجعتك وبوطها ومسايشه  
 ونظرة الى قوله تراث هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يصح الا بالقول ونه  
 اشادة على الرجوع وعلامها بها اي اعلام الزوج باجماعه وان لا يدخل عليها

اي الشرط

في قوله  
 في مرضه او الفعل له منه به كالحاكم مع الاجنب او لا به منه كالحاكم الطلق او صلوة

في قوله  
 في مرضه او الفعل له منه به كالحاكم مع الاجنب او لا به منه كالحاكم الطلق او صلوة



لو قد علم ان يقصد رجوعه ولو ادعى بعد العدة الرجوع فيها وصحة فيه رجعية وان  
 كذبته فلا يمين عليه ما عدا الرجوع فان الرجوع من الاشياء التي لا يمين فيها عند الرجوع  
 وان قال راجع فقلت مضت عدتي فلا رجوع ان كان الله يملك النقصا العدة  
 فامراة تصدق اخبارها بالنقصا العدة وهذا عند الحنفية وما عداها فمقتضى الرجوع  
 لانها لم تجز قبل الرجوع بالنقصا العدة فانظروا بقاؤها على زوج امة اخرج بعد العدة بالرجوع  
 فيها لسيما وكذبته فان القول قولها عند الحنفية وما عداها فالقول قولها لان الولد  
 او قال راجع فقلت مضت عدتي وانكر ان الزوج واستدعى العدة وان  
 انقضت دم آخر العدة لونه تمت ولا قبل منه الا ان يقول او تمنى عليها وقت فرض  
 او تيمم وتفق ولو نسب غدا فغصو راجع فيها وفيما دونه لا ان ينسب  
 مادون العدة في الرجوع لانه لا اعتبار لمادون العدة وكانها انقضت  
 ومضت عدتها ولو طلق حاملا او من ولدت منك او طلقها فله الرجوع اي اذا  
 طلق امراته وهي حامل فله الرجوع لانه قولها فله الرجوع تاهل لان وجود  
 الحي وقت الطلاق انما يقر اذ اولدت لاقبل من ست اشهر من وقت الطلاق فاذا اولدت  
 لاكم من ست اشهر انقضت العدة فلا يمكن الرجوع قبله ان المراد الرجوع قبل وضع  
 الحمل فيكون المراد ان راجع قبل وضع الحمل فولدت لاقبل من ست اشهر كما  
 بصحة النكاح ولا يبر ادانه يحل له الرجوع قبل وضع الحمل لانه لما انكر الوطء والشرع  
 لا يحكم بوجود الحي وقت الطلاق بل انما يحكم اذ اولدت لاقبل من ست اشهر وقت  
 الطلاق فلم يبر كذب الشرع قبل وضع الحمل فالصواب ان يقال ومن  
 طلق حاملا منكر او طلقها فراجعها في اتم بول لاقبل من ست اشهر صحى الرجوع  
 واما مسئلة الولادة فصورتها ان اذا طلق امراته التي ولدت قبل الطلاق  
 منك او طلقها فله الرجوع وانما يصح الرجوع في مسئلة الحمل والولادة مع الطهارة

ولا رجوع

ان الرجوع هو  
 الرجوع الى الزوج  
 والى ما كان عليه  
 من قبل الطلاق

لان

لان الشرع كذب في الطهارة الوطء لان الولد للغاش وان خلاها وانكر فلا اي لا  
 يقع رجوعها لانه انكر الوطء ولم يبر كذب الشرع لان الشرع كذبته في الطهارة  
 الوطء فيكون الطهارة حجة عليه وانما يحكم كذبها بالكلية بالكلية لانه ما سبقت اليه  
 المعقود عليه لانه قبض المعقود عليه بان وطئها فان طلقها وراجعها في اتم  
 بول لاقبل من ستين صحى هذه المسئلة متعلقة بمسئلة قبله صحتها  
 خلاها بامراته وانكر وطئها ثم طلقها فراجعها الاخره فانه اذا اولدت لاقبل من ستين  
 موقت الطلاق يقيم صحى تلك الرجوع لانه ثبت نسب هذا الولد منه اذ  
 لم تقرب بالنقصا العدة فالولد يقر بالبطن منه هذه العدة فلا بد ان يجعل الزوج  
 واطن قبل الطلاق لابعده لانه لو لم يطق قبل الطلاق يبر كذب الطلاق فيكون  
 الوطء بعد الطلاق حجة ما فيجب صيانة فعله فاذ جعل واطن قبل الطلاق  
 يبر الرجوع ولو قال اذ اولدت فانت طالق فولدت ثم اتم بطنين فهو رجوع  
 امره بطنين ان يكون بين الولادة الاولى والثانية ست اشهر او اكثر اما اذا  
 كان اقل يكون بطن واحد وانما ثبت الرجوع لانه طلق بالولادة الاولى ثم  
 الولادة الثانية ولدت على انهار رجوعا بعد الولادة الاولى ليكون الوطء خلا لا  
 احاد كانت الولادة قال بطن واحد لا يثبت الرجوع لانه لو طلق الثاني كان قبل  
 ولادة الاولى وتخل اولدت وولدت ثلثه تطلق بطنين بغير ثلث والولد الثاني  
 رجوعا لانه كالثالث وعليها العدة كما في غير عدة الطلاق الثالث بالولادة  
 الثالثة ومطلق الرجوع ستين لغير غيب الزوج فراجعها ولا سيما في ما حجة يشبه  
 طهر رجوعها بول وطئها هذا عندنا وما عداها شافعي لا يحل وطئ مطلق الرجوع حتى يراجع  
 بالعدة او طلقها بغير رجوع والحام مبنية بالثلاث عدتها بول ولا يحل  
 حرة بول ثلث ولانما بعد ستين حتى يطمئن بغير رجوع وتضمن عدة طلاق او موت

قوله وانما يحكم كذب  
 الشرع لان الشرع كذب  
 الوطء ولو كذب كمالا  
 كان ان الطلاق بعد الدخول  
 وحاصل ما في غلبه من  
 عن البين ان



هذا هو الصحيح في النكاح  
 لا يفسد النكاح بالطلاق  
 ولا يفسد النكاح باللعن  
 ولا يفسد النكاح باللعن  
 ولا يفسد النكاح باللعن

هذا هو الصحيح في النكاح  
 لا يفسد النكاح بالطلاق  
 ولا يفسد النكاح باللعن  
 ولا يفسد النكاح باللعن  
 ولا يفسد النكاح باللعن

هذا هو الصحيح في النكاح  
 لا يفسد النكاح بالطلاق  
 ولا يفسد النكاح باللعن  
 ولا يفسد النكاح باللعن  
 ولا يفسد النكاح باللعن

الايام فلو كان بعد الزوج الثاني فربما حدث ويحب الكفارة لبقائه العين ولو لم  
 يبقها لاتبين بالايام لانه يبق الايام وقوله ويخاف بعد ثلث فيه تفصيل  
 كان الحلف بوطء ما يبق الحلف وان كان بطلاقها لا يبق لان التخييل في الطلاق  
 وقوله والله الا اقولك شهرين وشهرين بعد شهرين الشهرين ايلا خلاف  
 قوله بعد ربع والله الا اقولك شهرين بعد شهرين الاولين ان يقول والله الا اقولك  
 شهرين ومكث بعد ما قال والله الا اقولك شهرين بعد شهرين الاولين لم يبق لهما  
 لانه في اليوم الاول كان حلفه على شهرين وفي اليوم الثاني حلفه على اربعة اشهر  
 بعد ما قال والله الا اقولك سنة الا يوم ما وقوله بالله في الاول حلفه  
 وامرته بولا بالامتن مائة او اخصية كل يوم ذلك فاما مطلقه الرجوع فكان وجب  
 ولو عجز عن الفسخ بالوطء لم يرض بان يها او صرعا او رقيقا او لم يرض اربعة اشهر  
 فغيبه قوله فيت اليها فالحال الطلاق بوجه لو مضت مدته وهو عاجز فان مضت قبل  
 فغيبه بوطء وانت عاقر ام ان نوى الطلاق فبانية وان نوى الطلاق او الطلاق  
 او الكذب فالنوى وان نوى التخييل او لم يوشى فابدا وقيل بوطء جازع ارام  
 ويرجع به يست راست كيم بر نوى حرام طلاق بانية للوف وبه يقع  
 لا بأس به عندنا في ما يصح من احوط طلاق باين ويلزم بدله وكره اخذه ان شذ  
 واذا الفضل ان شذ ان كره اخذ الفضل على ما وقع اليها من المهر المثل ولو طلق  
 حال او على مال وقع باين ان قبلت وتزمتها الحال ولو طلق او طلق بغير  
 مكره شي ووقع باين في الخلع ورجوع الطلاق وان قالت خالعت على ما في يدي  
 او على ما في يدي من مال او من درهم ففعل ولا شيء في يد مكره في الاول وتر وما مضت  
 في الثانية وثلاثة اشهر الثالثة وان اخلفت على ما في يدي على ما في يدي من ضمانه  
 شذ ان قبلت وقبضت ان عجزت وان طلقت ثلثا بالف او على فطلقها واحدة

كانت سببا  
 قوله فلو عجز عن الفسخ  
 عن اربعة اشهر او اخصية  
 او رقيقا او لم يرض  
 اربعة اشهر  
 فغيبه ان رجوعه في هذه المدة  
 الخلع على ما في يدي من مال  
 او من درهم ففعل ولا شيء  
 في يد مكره في الاول وتر  
 وما مضت في الثانية وثلاثة  
 اشهر الثالثة وان اخلفت  
 على ما في يدي على ما في يدي  
 من ضمانه شذ ان قبلت  
 وقبضت ان عجزت وان طلقت  
 ثلثا بالف او على فطلقها  
 واحدة



منع الباطنة من عبد بالف او على  
الشرط فيكون له العوض ولا ضرورة  
وان قال طلع نفسك فالتى بالف  
ضرورة

حجّه قال قبيح القول وقد قبضت المهر  
نابيه جميع طليها بشيخو لو لم يقبض  
شيكه ثم ترجع طليها اخيرا

قلوبهم قالوا اما الفتحة الماضية فتسقط بالفتحة  
الحال او لان الفتحة الماضية لا تأخر  
احلاصه ايضا



المسرح الموقر في حلقه  
التي لا تفتقد الى  
التي لا تفتقد الى  
التي لا تفتقد الى

والله في اول النعمان واقر بالاولى من لانه الذب نف يدعي ان لا غير الخلق من ما  
واو في ذلك علة اي اذا اقر بالاول ونفع الشا لا عن لانه قد نفع الشا ولم يرفع عنه  
وصحبه من اهل البيت الحسين الوحيين لاعتدافه باجره من ماء واحد **باب الف** ان  
اقرانه لم يفصل اجله الى كم سنة قمرية في الصحيحين وروايت عن ابي جعفر عليه السلام  
في ظاهر الرواية سنة قمرية فالسنة الشبيهة عدة وصول الشمس الى النقطة التي فارقتها  
في ذلك اليوم وذلك ثلثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم والسنة القمرية اثنتا  
عشر شهرا قمريا ومدة ثلث مائة واربع وخمسون يوما وثلاثين يوما وثلاثين يوما  
ورفعان واما جعفر بن محمد بن الامعة مرضه ومريضه فان لم يصل في وقت الصلاة فليست  
ان ان طلبت المرأة التفرق وتبين بطلقة ولها كل المهر ان خلا بها وجب العدة وان  
اختلفا على عاقبة ان اقر فالمراد الاختلاف ابتداء لا بعد التاخير وكانت شيئا او  
بكر افطرت النساء فكلن شيب خلف فان جلي بطل حقها وان نكح او قل بكر اجل  
ولو اجل ثم اختلفا فالتعسير هناك مكم وبطل حقها بجل حيث بطلت كماله اقراره و  
غيرت منها حيث اجل ثم لا يجل اعان كانت شيئا او كانت بكر افطرت ان افطرت  
فان حتى بطل حقها كماله الاختلاف قبل النكاح وان نكح فغيرت المرأة وان قلن بكر فغيرت  
يعناه قبل كماله افطرت فان المرأة ان افطرت زوجا بطل حقها في طلب التفرق في  
والحق كالعقدين فبعد في التاخير من الجواب فرق حالا اي في بطلها او لا فانية  
في تاخير جلي خلاف الحق فان اطلعت متوقع ولا في غير اهلها ابو الاحقر خلا فالتاخير  
في العيوب الخفية وهي الجنون والجنون والبرص والقرحة والرياح وعندي اذ كان  
بالزوج جنون او جنونا او جرحا فاما ما يخيروا ان كان بالمرأة لانه يملك للمزوج دفع الضرر  
عن نفسه بالطلاق **باب** في طلاق المرأة والنفق كالنفقة في خيار البتة وملك  
احد الزوجين الآخر وتقبلها ابن المزوج بشبهة وارشاد احدثا وعم الكفاة

وما خلقناهم

الحسين بن علي بن أبي طالب

افغ لم ائت استوفوا له بركه وحيته  
ثم يفرق في كل ما في ارضه واداره



مجلس شورای اسلامی ایران  
کتابخانه ملی ایران

۱۰۰

والرجوع فملاهم من ان وقت واحدة رجوع كونه حرة ان عدتها لعدة مرة فمراعاة بان  
او مع الحاجة ان عدتها لعدة امه وابنه رات الم بوجدة الاشهر ستانف الحيف  
الان كانت الزوجة من الاباس اى فيه وفي بين سنة مضى ساعة فقط حرمها  
فقط ما له ورجوع ثلثة اشهر فقبل انقضائها لالت ان فملاهم من ان ابنة فستانف الحيف  
قال الهديت هو زواج ابنة على ان قد قاق الزمات رات الم بوجدة ما كيايا سبانه لا يكون  
حرم ولا يبطل الابن <sup>الزوج</sup> لا يبطل في كل سنة الا لا يكون لانه حرمه غير وان كانت ستانف سبانه  
من حاضرت حصة ثم ابنة القطع ومها وفي سنة الاباس ستانف ما له او قبل الاباس  
مشغول لانه لم يظفر ان عدتها بالاشهر فوقت الطلاق فالحصة الترات قبل الاباس ستانف ما له  
في ان يكون في بانة لعدة فحيث انه وقت وعامة وطلت بشبهة عدة اخرى  
تداخلت وحضت من ابنته <sup>حاضرات او التبرع</sup> حصة مائة ووزره صفته ومنها فخره ان حضرت له ابو العطار  
بالشبهة وقد فهم هذا من ان وطلت فملاهم من رة مستقبلا ومنها من العتبات  
احكام بندها من اباها على الشافعي في عدة اخلا ان كان الم طلق بالشبهة فالزوج وبنه عدة  
اما ان كان في الاثر فلا فان تمت الاول دون الثانية تجوز له ما يرضى من طلاق الزوج باينا او ثلثة  
فحاضرت حصة فوطر لها غير الزوج بشبهة فقبلها عدتان فالحصة الاول بانة لعدة الاول وحضرت  
يوم بان يكونان في العتبات فمن العدة الاول فحصة رابعة لية لعدة الثانية وتقصير عدة  
الطلاق والحيث وان جازيت بهما ان بتطبيق الزوج وموته وميتة او عقيب في الطلاق فاسد  
عقب ربيعة او غيره من الاوطى ولو قالت القاتل عدة في حلفت وصوتت انه ان قالت الم ان افقت  
عدتي وكذبها الزوج فالحق له ما يبين وله كل عدة تيم بان مطلق قبل وطنة فوطر لها وطلت  
عدة مستقبلا هذا عند الشافعي واخر فان استرط الم طلاق الاول بان وهو لعدة فملاهم من  
خاصة في هذا الطلاق وعنه في ابنة الاول فقط ولا عدة للطلاق الثاني لان الزوج مطلقا  
قبل الوفاق فعدة زفر لعدة عليها احكام لان العدة الامم سقطت بالتزوج ولم يكن الطلاق

311



Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

و نفقتهما في بيت المال منهم

وقرآن

[illegible]



لأنه في الشهر مرة عدتها وستة  
الشمدة الحكيمة ان كانت الطلاق

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "وَمِنْهُمْ" (And among them).

147

۲۰



سنة ثمان مائة وثمانين

وجاء لان حكم السفر الاول يتابع بالرجوع الى البصرة فصار كانه لم يخرج من مكة ولا  
تحتل لك بكة الا اذا اتم باهله ثم رجع وانى بالعمرة واليحيى كان هذا انشا سفر  
لانها السفر الاول بالاعمال فاجتمع سكان في سفر واحد فيكون متمتعا وان  
افدائه ببلادهم ان من اعتمر في الشرايح و حج من عامه فابها فافدائه فيه  
لانه لا يمكن الخروج من هذا الاحرام الا بالافعال وسقط دم المتمتع لانه لم يرتفع  
بالاثنين الصالحين في سفر واحد **باب الحيات** ان طيب حرم عضو  
او خضب راسه بجماد او ادهن بزيت ادهن استعمل الدهن في عضو ثم الادمان  
ان كان بزيت فالص او بخر فالص يجب الدم عند اي حنيفة وعند  
يحب صدقة وعند الشافعي ان استعمل في التعريب الدم وان استعمل في غيره فلا  
شي عليه اما الدهن المطيب كدهن البنفسج وكحرف في الدم اتفاقا للطيب  
اوليس يخطا او ستر راسه يوما او خلق ربع راسه او حنجه او ادهن  
او عاتق او رقبته او قص اظفار يديه او رجليه في مجلس واحد او يدا ورجل  
او طاف للقدوم او للصدرة جبا او للفرض في ثا او فاض من عرفة قبل الامام  
او ترك اقل ربع الفرض ان ترك ثلثة اشواط او اقل من طواف الزبارة  
وبترك اكثره بقى محرم ما يحيط بطوافه ان ترك اربعة اشواط او اكثر من طواف  
الزبارة بقى محرم ما يحيط بطواف او طواف الصدر او اربعة منه او اربع او  
الوقوف بجميع او الرمي طه او في يوم واحد او الرمي الاول او اكثره وهو في  
بحرمة العقبة يوم النحر او خلق في حليج او عرفة فان الخلق اقصى عنها وهو  
في الحرم لا في عمرة رجع من قل ثم قصره اي ان خرج العمرة من يوم ثم عاد اليه  
وقصره لاشي عليه وانما قصره بالعمرة لان النحر اخرج من الحرم قبل التحلل ثم عاد  
الى الحرم يجب عليه الدم او قبل او لم يمس بشهوة النزل او لا اعلم ان قوله او

مخطو ليس معطوفا على قوله ثم قصر بل هو معطوف على قوله او خلق في حليج  
او ان الخلق او طواف الفرض عن ايام النحر او قدم نسلا على الخلق قبل  
الزمن ونحو القارن قبل الدم او الخلق قبل الزبح فعليه الدم هذا جواب الشرط  
وهو قوله وان طيب حرم عضو فيجب فاما ان طواف خلق قبل حجه دم  
للخلق قبل او ادهن ودم لثا فيه الزبح عن الخلق وعندهم دم واحد وهو الاول فقط  
وان طيب اقل من عضو او ستر راسه او لبس اقل من يوم او خلق اقل من ربع  
راسه او قصر اقل من خمسة اظفار او حنفت متفرقة او طاف للقدوم او للصدرة  
مدا او ترك ثلثة من سبع الصدر او ادهن ارجل وثلثت وهو ما يلبس  
الكيف او ما يليه والعقبة في يوم بعد يوم النحر او خلق راسه غير تصد بنصف  
صاع من بر او طيب او خلق بجزر اي طيب عضو او خلق ربع راسه  
ويجوز تصدق ثلثة اصابع طحا ثلثة مساكين او صاعا ثلثة اياه ووطية ولو ناسيا  
قبل وقوف فريضه في موضع ويح ويقتضيه ولم يفته قاي لبيح ان يفارقها  
في فضاء ما فيه او عند مالك يفارقها اذ امرها من بيتهما واما عند زفر يفارقها اذا  
امرها وعند الشافعي اذ بلغ المكان الذي واقفها فيه وبعد وقوفه لم يغيب  
بدنه وبعد الخلق مشاة وفي عرفة قبل طواف اربعة اقفار لها من وجع ومن ثلثة  
اه ووطية في عرفة قبل ان يطواف اربعة اشواط مفردة للعمرة فيجب المنع عنها والنبح  
والنقضاء وبعد اربعة اشواط يجب به النبح ولا تقرب به العرفان قبل حرم صيد  
او دل عليه قائله بده او دل عليه قائله بده او عود اي سواء كان اول مرة او تكررا  
او عدا فعليه بخاؤه ولو سبوا او كان العبد سبوا او متاعا او حماما  
مستورا او هو مضطر الى الخلو وجزاؤه ما قدمه عدلان بدمه او اقرب  
مكان من مقتله اي ان لم يكن له قيمة بدمه مقتله يقوم اقرب مكان من مقتله



يكون له قيمة فيه لكن في السبع لا يزيد عاثة ثم لا ان يشتري به هديا ويتركه  
او طعاما ويتصدق به على مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير او اقل  
منها او صاع من طعام لم يكن يوما وان فضل اقل عن طعام مسكين تقدر  
به او صاع يوما هذا عند ابن خزيمة وابن يوسف واما عند محمد الشافعي فان كان  
للصبي مثل صورة يجب ذلك في الطلوع والضبع شاة وزع الارنب عنق  
وفي اليربوع جفيرة وفي النمامة بدنة وزع حمار الوشيرة وفي الخاشاة و  
والتمك في هذا الباب قوله تعالى من قتل مسلما متعمدا فجاء مثل ما قتل من النعم  
كما ذكره واعدل منكم به يا ابنا العتبة او كفارة طعام مسكين او عدل ذلك صياما  
باليد وكذا محمد والشافعي يحدان المثل على المثل صورة بدليل تفسير المثل بالنعم  
وحيث نقول المثل في الضمانات لم يعمد في الشرع الا الى ما يراه المثل صورة وفي  
في المثل كما او مع وهو القيمة لا غير واما البقرة فلم تعد مثل الحمار الوشيرة وكذا البقرة  
للنواة وكذا البواقي فتقوله من النعم اي كايين من النعم فالنعم ان الواجب جزاء  
مما نزل لما قتل وهو القيمة كايين من النعم بان يشتري بذلك القيمة بعض النعم  
لم قوله ليجزم به واعدل بؤيه به ابد المفعول فان التقويم يحتاج الى اري  
العدول ولو لا التقويم او لا كيف ثبت الاختيار بين النعم والكفارة  
والصيام وايضا لو لم يكن له نظير من النعم فصعد محمد والشافعي في باب  
عند ابن خزيمة او لا ويحد المثل على القيمة فلا دلالة على هذا المعنى ويجب كجره ونفق  
شبهه وقطع عضوه ما نقصه وتنق ريشه وقطع قوائم وكسر بيضه وكسر وذرنا  
منه ميت وفيه اكلال صيد الحرم وحلبه وقطع شيشه وشجره قيمه كذا ولا يثبت  
بقيته الا ما جف اي يجب بنصف الریش وقطع القوائم يجب قيمة الصيد  
لاخر اجه من جبر الامتناع وفي كسر البيض يجب قيمة البيض وفي كسر مع

فخرج من بيت يجب قيمة الفرج حيا وذا الخلب قيمة الابن والامنت اي ليس بها  
قيمة النكاح ولم يثبت احد بل ثبت بنفسه غير ان لم يكن مملوكا فقيمة الامانة  
وان كان مملوكا وقدر قطعه غير المالك فعليه مع وجوب ملك القيمة قيمة اخرى للمالك  
سواء جف او لا والمماثل ان ليس بما يثبت النكاح ولم يثبت احد جف لو كان ما يثبت  
النكاح عادة فلا شئ فيه سواء اثبت النكاح او لا لان كونه بما يثبت النكاح اقيم مقام الابطان  
تبيد الا ان امراته في كل سيرة متفردة فاذا اقيم مقام الابطان والابنات للملك  
لم يتعلق به حرمة الحرم وان كان مما لا يثبت النكاح عادة فان اثبت ان شاة فيه  
كما ذكرنا وان لم يثبت النكاح فقيمة القيمة فلو لم يثبت النكاح الا في اربعة ولا قيمة الا في قسم  
واحد وعلم ايضا ان التقييد بغير الابطان ذكر لا فائدة في الحكم على اعداء كما ذكرنا فان  
التقييد بغير النكاح كونه لم يكره فائدة هذا المعنى في صورة وجوب القيمة لو كان  
مملوكا فملك القيمة واجبة مع انه يجب قيمة اخرى لم يثبت ان هذا الضمان واجب  
لا غير لرب تلحق حرمة الحرم ولا صومعة الاربعه اي لا صومعة في صيد الحرم وحلبه  
وقطع شيشه وشجرة ولا يترك الشيشة ولا يقطع الا الاذنين ويقتل قبله او جراحة صفة  
وان قاتل وشئ يقتل عراب واحدة وعقرب وقيمة وفارة وحلب عقور وبعض  
ويبيعون وقراد وسليخة وسبع صايل وله في الشاة والبقرة والبقر والدجاج  
والبط والابل والكل ما صاده خلال وذبح بلاد لانه حرمة وامره به ومن دخل الحرم  
بصيد اسلحه وبيع النعم اي في البيع الذي ان يبعه دخوله في الحرم ان يبع الصيد  
في يد المشتري والاخرى كبيع المحرمه اي ربيعها ان يبيع والاخرى سواها يبيع من  
حرم او قتال لا صيد في بيته او في قفصه مع ان الحرم في بيته او في قفصه  
صيد ليس عليه ان يرسله فان الاثني في مالكية الصيد وما حفظه بخلاف من دخل  
الحرم بصيد فان الصيد صار صيد حرم فيجب ترك التعرض ومن ارسل صيدا في يد حرم







دم للتحمل قبل اوانه بالفرض **باب الاحصار** ان احصر المحرم بعد او مضى بوقت الفودوم  
والقارن ومين وعين يوم ما يدبر فيه ولو قبل يوم النحر هذا عند ابي حنيفة واما عند  
فان كان محصرا بالحرمة فانه كان بالحرمة لا يجوز الا في يوم النحر وفي كل لاو بذبح  
قبل خلق او تقصير عليه وان حل من حج حرة ومن حرة ومن حرة ومن حرة ومن حرة  
واذا زال احصاره وامكنه ادراك الهدي والحج نوجده مع احدهما فقط ان حل  
هنا عند ابي حنيفة فانه يمكن ادراك الهدي دون ادراك الهدي اذ عنده يوم ذبح قبل يوم  
النحر اما عند ابي حنيفة ادراك الهدي واجب لان الذبح لا يجوز الا في يوم النحر فكل من ادرك الهدي  
او ادرك الحج ومنع عن ركبي الحج بكنة احصاره عند احدهما لا ومن عجز فالحج ويقتضيه  
ان دام عجزه الى موته ونوى الحج عنه ومن حج عن ابيه وقص عنه وضمن ماله ما ولا يجلبه  
عن احدهما وله ذلك ان حج عن ابيه اي متبرع يعبر ثوابه عنهما ودم الاحصار على الاثر  
في مال ميتا ودم الثران والحنانية على الحاج اي ان امر غيره ان يكون عنه قدم الثران  
على الامور وضمن النفقة ان جامع قبل وقته لا بعده فان مات في الطريق يحج من منزل  
امرته ثلث ما بقى لامن وث مات اي اذا او في الحج عفا حجة الهدي في الطريق ففدية  
الحج في حج عنه ثلث ما بقى فان قصه الحج وعزله الحال لا يلحق الا بالتسليم الى الوجه الذي عنده  
الحج في الحج ويسلم الى ذلك الوجه لان ذلك الحال قد ضاع فيمنعه وصيته من ثلث ما بقى وعنه  
لو ضاع من ثلث الطلوع عنده ان يمشي فمما وقع الى الاول يحج به وان لم يبق بطلت  
الوصية الهدي من اجل وعنه وبقر ولاي يوفيه اي الذباب به الى عرفات وقيل المراد  
الاعلاء بالتقليد ولم يرفعه الاجابة الاضحية وجاز الغنم في كل سنة الا في طواف فريضة  
ووطئ يوم الوقوف في كل من هدر تطوع ومتعة وقران في وقت يوم النحر الذي لا فرق  
وبغيرهما من شاة كما تخرج احرار الحمل لا في حرة الهدي اي لا يتعبد بغير احرار الهدي  
وتصدق بجل وعصامة ولم يوطئ احرار منه ولا يركب الا لفرورة والابل

ويطئ بطنه بطنه بما باره وما سلب او تعب بفأشراى ذهب اكثر من ثلث  
ذنبه او اذنه او عينيه فح واجبه ابدله والمعيك وفي فخذيه لاشع عليه وكربدنة النفل  
ان عطبت في الطريق وضيق نفلها بما باره وضرب به صفح سنامها بالكل منها الفقير لا  
وان شهد بالوقوف فلم يجد وقته لا تقبل له اذ اوقف الناس وشهد قوم انهم وقفوا  
بعد يوم عرفة لا تقبل شهادتهم لان التدارك غير ممكن فيقول بين الشاهدين وكذا اذا شهدوا  
عشية يوم يعقد الناس ان يوم التروية بروية السلا لا ليلة يقصر هذا اليوم باعتبار  
يوم عرفة لا تقبل الشهادة اجماع الناس في هذه الليلة متعذرة فح قبول الشهادة  
وقوع الفتنة وقبل وقته قلت لفظ الهداية اعتبارا بما اذا وقفوا يوم التروية وقد  
كتب في الحاشية شهد قوم ان الناس وقفوا يوم التروية اقول صورة هذه المسئلة  
لان هذه الشهادة لا يكون الا بالهداية لم يركب كذا او هو ليلة يوم الترمين بل يركب ليلة  
بعده وكان شهر ذل القعدة تاما ومثل هذه لا تقبل لاحتياكون ذى القعدة تسون  
وعشرين وصورة هذه المسئلة ان الناس وقفوا ثم علموا بالوقوف انهم غلطوا  
في الحس وكان الوقوف يوم التروية فان علم هذا المعنى قبل الوقت بحيث يمكن التدارك  
فاللهم يا الله بالوقوف بالوقوف وان علم ذلك وقت لا يمكن تداركه فبنا على الدليل الاول  
وهو ان كان التدارك ينبغي ان لا يعبر بهذا المعنى ويقال قد تخرج الناس واما بناء على الدليل  
الثاني وهو ان المتقدم لا يقبل الا بالصلح في الحج في نواحي يوم النحر لا الاولى فان روى الكل  
حس وجاز الاولى وقد عاين روى في اليوم الثاني احرار الوسط والثالثة ولم يركب الاولى  
فعند القضاء ان روى الكل حسن فان قضى الاولى وجاز ان يركب حاشية مشيئة  
يطوف الغرض اي بوطواف التروية جازله ان يركب اشترى جارية محرمة بالاذن له  
ان يركبها بعد شاة او بغير طهر في جامع وهو اولى من ان يركبها في جامع قوله بالاذن  
متعلق بقوله حرمة ان الموت باذن الحاكم حكمه لو اوصت بملاذنه فلا اعتبار له



١

وهذه النسخة  
المفاتيح السبعة والستون  
والثلاثة والسبع والأربعين  
والصغرى والنقطة  
بأربعة الفاظ العائنة  
دلالة جارية  
والاطلاق  
سنة ١٠٧٢ هـ  
واحد عشر  
بالعشرة

هو عقد موضوع للملك المتوفى اي قبل استتمام البراءة للمرأة فالتقدير ربط  
الجزء الثماني من الايجاب والقبول شرعا لكن هناك اريد بالعقد الحاصل بالمصدر هو  
الارتباط بين النكاح وهو الايجاب والقبول هو ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر  
والقبول ان كان عقد النكاح لا امورا خارجية فالشرط هو ما وقد ذكرنا شرح التقي في فصل  
النكاح كالبيع فان الشرع يميز بين الايجاب والقبول الموجودين حاسبتين لارتباطهما فيحصل  
معنى شرعي يكون ملكا مشتركا اشر له فالتكليف هو البيع فالحال انك المعنى الجمعي انك المكنون الايجاب  
والقبول آية لما توهم البعض لان كونها اركاننا في ذلك لا شك ان له عللا اربعا  
فالكلمة الفاعلية المتفارقة والمادية الايجاب والقبول والصورية هو الارتباط المذكور  
الذي يعتبر الشرع وجوده والفاعلية المصالح المتعلقة بالنكاح وانما قلنا عقد موضوع  
لان البيع والهبة ونحوها يشترط ملكا للمنفعة لكن غير موضوع له فلهذا يصح البيع ونحوه في  
محل لا يشترط خلاف النكاح وهو ينفق بايجاب وقبول لفظها ماضى زويت وتزويت  
او ماضى ومستقبل كزويت فقال زويت وان لم يعلم معناها الانقضاء هو الارتباط  
الشرعي المذكور والمادة بالتقبل الامر وقوله زويت في نفسه مفعول زويت في نفسه  
واعلم ان زويت ليس الحقيقة ايجابا بل هو توكيل ثم قوله زويت ايجابا وقبوله فانه الواجب  
في نفي طرف النكاح بخلاف البيع فانه اذا قال بعني هذا الشرع فقال بعث لا ينعقد البيع الا  
ان يقول اشرت فان الواجب لا يتصور طرفي البيع وذلك لاحقوق العقد يرجع الى العاقلة في  
باب البيع واما النكاح فحقوقه ترجع الى الزوج والزوجة والعاقلة ان كان غيرها فمفسد  
سفيها محصرا وقولها داود يذير في بلاءيم بعد داء ويذير في اي اذا قيل للمرأة  
قويتن رايتن بطلاق داء فقالت داء ثم قيل لاخر يذير في فقال يذير في  
يخلف ايم بيع النكاح كبيع وشراء اي لو قيل للبائع فزويت فقال فزويت ثم قيل  
للمشتري فزويت فقال فزويت يبيع البيع لا يقولها عند الشهود ما زن وشؤيم ويقيم  
سنة الى

مع ذلك الطبع الارتباط  
الشرعي لان البعوضة  
هذا الطبع الشرعي  
والايجاب والقبول

فصل في بيان ما يجب من التوبة في كل سنة من كل سنة

العلماء  
الذين هم  
الذين هم  
الذين هم

بلفظ النكاح وتزويج وهبة وتكليف وصداقة وسبق وشراء لا بلفظ اجارة او امانة ووصف  
لفظ المختصر من اوله بلفظ النكاح وتزويج وما وصفه لتكليف العبد والاحزاب والاضابط  
فلا يصح بلفظ الاجارة والاعار لانها لم يوضع لتكليف العبد ولا بلفظ الوصية لانها  
وضعت لتكليف العبد لا اياها فاللفظ الذي وضع لتكليف العبد اذا اطلق ويكون القرينة  
دالة على ان الموضوع له غير مراد بان يكون الزوجة مرة ثبت المعنى المجازي وهو ملك  
المتعة فان ملك العبد سبب ملك المتعة فيكون اطلاق لفظ السبب على الموضوع  
اشارة لا يعتقد بهذه الاطلاقات والاعتقاد بلفظ الهبة مقتضى ما يقع من قوله تعالى  
واحدة منكم بلفظ النكاح والاحزاب  
خاصة بالمتعة لانها ان وهبت نفسها للشيخ عم الامة والمجاز لا يخص بغير الرسالة  
وقوله تعالى فلهنك لثامهم وجوب المهر او اقلها منه فالحصة له لا لغيره لانها من  
وشرطهما في كل واحد منهما لفظ الآخر وحضور مرتين او مرة واحدة فلا خلاف في وقوعه  
لا يصح الا بشهادة الرجال المكلفين مسلمين سامعين معان فلفظها فلا يصح ان سمعوا  
متفرقين كما اذا تكلم بحضور واحد ثم غاب وهو حاضر في غايه بحضوره وصح عنه  
فاسقين او محددين في قوف وعند اعميين وابني الزوجين او بن واحد منهن  
لا يظهر بهما ان ادعى القريب ان ادعى بحضور ابني احدى منهن لا يظهر بهما الزوج لان  
لا ادعى بهما تقبل شهادة ابنيه لهما اما اذا ادعت الميرة تقبل شهادتهما حالهما وان تكلم عندهما  
الزوج ادعت لا تقبل شهادتهما حالهما وان ادعى الزوج تقبل له كصح نكاح المسلم ذمية  
عند ذميين ولم تظهر بهما ان حي فان شهادة الطاهر المسلم لا تقبل وان ادعى المسلم تقبل له  
امر آخر ان يتكلم صغير فبالحديث فان مضربا بامسح والافا فان الاب اذا كان حاضرا  
يستقل بعبارة الوكيل الى الاب فصار ككان الاب عاقد والوكيل مع ذلك الفرد شاهدان  
كأن يتكلم بالتمتع عند فردان حضرت صح فصار ككان الباقى عاقد والاب وذلك  
الفرد شاهدان وعبارة المحقرة بهذا الوكيل شاهدان حضرت مع الله فالوحي ان حضرت

[illegible]



مؤلفه بالحق ودم على المرء اصله و فرعه واقته وتبناها ونبت ابيه ومثله وقاله ونبت  
 زوجته وطئت وام زوجته وان لم توطأ وزوجته اصله و فرعه لفظ المختص وحرم اصله  
 و فرعه و فرعه اصله القريب و صلبية اصله البعيد فالاصل القريب الاب والام و فرعهما  
 الاخوة والافوات و بنات الاخوة والافوات وان اسفلن فحرم جميع هؤلاء والاصل  
 البعيد الاجداد والجدات فحرم بنات هؤلاء الصلبيات والقات والخالات لاب وام  
 اولاد اولادهم وكذلك اعمات الاب والام و عمت الجد والجدة لكن بنات هؤلاء والام والجد  
 صلبية لا حرم كنبت العم والعمه ونبت الخال والخاله و لعل هذه رضاعا هذا يشمل عدة  
 اقسام كنبت الافات مثلا يشمل البنت الرضاعية لا الفت النسبية والبنت النسبية لا الفت  
 الرضاعية والبنت الرضاعية لا الفت الرضاعية و فرعه من بنات عمه ومن بنات عمته ومن بنات  
 منطوية الى فرجهما داخل بشهوة واصلتهن كسر بشهوة عند البعض ان يشترط قلبه  
 ويتلذذه فيه فغالب ان لا يكون الا هذا وانما في الجاهل فعند البعض ان ينتشر الله او  
 يزاد انتشارا بهو الله ومعادون تسعين ليس بشبهة و به يفهم ان  
 بنت تسعين او اكثر قد يكون مشتمة وقد لا يكون وهذا يختلف بعظم الكثرة وصفها  
 اما قبل ان تبلغ تسعين فالفنوى على انها ليست بشبهة والجميع يابن الاختين نكاحا  
 وهو عدة وتكون بابين ووطأ بملك بين وبين امرأتين ايتمت فرقت ذكر المهر كل له  
 الاخرى عبارة المختص هذا و حرم نكاح امه و عدتها نكاح امه ابنتها فرقت ذكر المهر  
 الاخرى ووطأ بملك او كذا ووطأ بملك او كذا ووطأ بملك او كذا ووطأ بملك او كذا  
 واحدة فتح حرم الاخرى ان يكون المرأة في نكاح الرجل او عدة وتكون مطلقا بين نكاح  
 نكاح امه ايتمت فرقت ذكر المهر كل له الاخرى و به ايضا حرم وطأ هذه المرأة بملك بين  
 اما وطأ احد بهما بملك بين فحرم وطأ الاخرى نكاحا و ملك بينهما لكن لا يحرمان نكاحهما  
 فتح اذا نكحها لا يوطأ واحدة فتح حرم عليه الاخرى وهذا معنى ما قال فان تزوجت افتان

ووطأ لا يوطأ واحدة فتح حرم احد بهما عليه اما بانه الملك عن نكاحها وعن بعض ما او بالشرع  
 وان تزوجها بعد ذلك ونسب الاول فرق ولم يانصف من لان النكاح الاخير باطل غير  
 موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد فرق الاول قبل طأ فيجب نصف المهر ولا يترك  
 لمن هو نصف بينهما وانما قال بقدرين فتح تزوجها بعد واحد يوطأ نكاحها فلا  
 يشترط من المهر لابين امه ونبت زوجها لا يوطأ لان بنت الزوج لو فرقت ذكر المهر  
 فان ابن الزوج وهو حرم امه امه الاخرى لو فرقت ذكر المهر لا يوطأ تلك المرأة وهو  
 نكاح الكتابية والصحابية المؤمنة بنيت النكاح بكتاب لا عابدة كوكبت لا كتاب لها علم  
 ان نكاح الصابية يحل عند أبي حنيفة لا عند فقهاء هذا الخلاف في ان نكاح الصابية  
 يحل انما من عدة الكواكب ولا كتاب لهم فلو كان كذلك ليجوز نكاح الصابية غير  
 عطف على نكاح الكتابية قوله ونكاح المحرم والمحرمة والامة المسلمة والكتابية وفيه  
 خلاف الشافعي رحمه الله ان التخصيص بالوصف يعوجب في كل واحد على عدة عندنا  
 فتكون من في نكاح المؤمنات في نكاح الكتابية عندنا ولو لم يوطأ الحرة المهر بطول  
 الحرة القدرة على النكاح بان يكون له مهر الحرة ونفقة ما وفيه خلاف الشافعي رحمه الله  
 على ان التعليق بالشرط يعوجب عدم عدة الشرف فلو لم يوطأ بملك بطل لادل  
 على انه لو كان له طلاق لكان له طلاق الا ان عدة نكاحها كانت عن هذا الحكم فيجب على نكاحها  
 الطلاق على الاصل ولذا في الامة الكتابية والحرة على الامة واربع من اير واما فقط  
 وللعبد نصفها وجب من زنا وولات طاهرة تقع حملها وموطوءة سيدا وزان اي يجوز  
 نكاح امه ووطأ سيدا ولا يجب على الزوج الشهراء وكذا النكاح من وطأ ما رجل بالمرأه  
 ولا يجب على الزوج الشهراء او من تمت الى محرمه ان اذا تزوج امرأتين بعد واحد  
 احدهما حرة عليه نكاح الاخرى لان نكاح امه وسيدته والجوسية والوثنية وطأ  
 عدة اربعة هذا الحرام واللعبد فلا يجوز الثالث عدة الثانية وامة على الحرة او في

لبايهم اداهم او الا حاق او غير

في حنفية زعم ان الصابية  
 في نكاح الكتابية فان كان  
 كذلك يجوز نكاح الصابية

وقال مالك يجوز له (الاربع مكره)















[illegible]

السلامة العامة

الحمد لله

اي لا يشترك احد في نفقة طفله كما لا يشترك في نفقة ابويه وعمره ولبسهما امره ارضاعه الا اذا  
 بان لا توجد من نفقة او لا يشتر بلبس غيره واما ما يشتره الاب من نفقة فانه اذا اتم نفقته  
 ولو استاجر مملوكه او مودة من رجوع لغير نفقه ثم روى في المبتور واما ان اعلم ان قوله  
 والوالدات يرصدن اولادهن او ذل الاضمار على الامم ثم قوله تعالى لا تحلفن الله تعالى  
 واسمها الا تضاروه اذ بولدها او املولده بولده او بين فمع الضر عن الامم والابا فان  
 انتفعت والاب لا يضر باسبغ الرضعة ولا يجزى الام لان الظاهر ان امتناعها عن الرضعة  
 اشتقاق الامومة نزل على انها لا تستحق الا للرجل فاذا اقدمت عليه وظلمت الاجرة لانه لا يملكها  
 فوترها فلا يجازى بالوجوب الاجرة عيانا ثم علم بوجوب الرضعة الا بالنفقة قال الله  
 وعلى المولود له الرزق من وكسوته من بالمولود في حكم من ينفقه فبهي النفقة ومدة الرجوع لا تقطع  
 شيئا من الرضاع واقام المصونة فلذا روية واما في الرواية التي في قوله فان الزوج قد اوجعها بالامانة  
 فلا يجزى منها المصونة والسائلة فهاهنا كما بعد العدة والنجاسة الاجارة بعد العدة لان النفقة  
 لها في الاية لقوله تعالى وعلى المولود له الاية ولا رضاع بعد العدة او لانه من غير نفقة اي التي لا رضاع  
 ولده انما بعد ما طلقها وانقض عدتها والابن لا رضاع له الذي من غير ما في قوله فان كان في ستادة  
 في المصاهرة او في العدة او في العدة وانه اي الام اتم حقها الاجنبية الا طلبت زيادة او نفقة ابنت  
 بالمولود والابن رضاعا على الاب خاصة به يعني انما قال هذا لان عار روية انما في قوله ولا رضاع  
 لثنا على الام وتشرها على الام وهذا اذا لم يكن لها مال حتى له لان فان نفقة من مالها وعلى الامم يسار  
 العطرة لا النفقة اصول الفقهاء بالنسبة بين الابن والابن ويعبر فيه بالقراب والولاية لا الارث  
 فمن له بنت وابن ابن على البنت وارتبه له ولد بنت وانما عار له ما ورثه لان اي مع ان  
 الارث نصفان بين ابنت وابن الابن والارث كله لان ولد ابنت لانه ذوى الاقارب  
 ونفقة طرد في رحمهم فقير صغير او شيخ بالفقير او ذكرا من او اي عاقل الارث ويحجب عليها  
 وتغيرها اهلية الارث لا حقيقة انما قال هذا لان نفقة بولا انما في قوله تعالى وعلى المولود

أدب النفوس

2175215797

9

بانی تو جو نہ تھو اویشتر بیخ بنی

الحمد لله رب العالمين

A



حقيقة  
 مشرف في ينبغي ان لا يلبس الاعمالي الوارث فقال المعبه اهلية الارث لا حقيقة وذلك لان الارث لا يملك  
 الا بعد الموت في له فالوارثين غير يملكون ان موت ابن العم ويكون الارث للمخار فاعبته الاقرية  
 هو اهلية الارث متفق من له احوال متفرقات عليهن احوال طارئة متفق من له احوال واصل  
 على احوال ولا نفقة مع الاقارب في الازواج والاصول والفروع فليست على النصف في نفقة اخيه  
 السلام ولا على غيره بعد هذا المحسن زيادة هذه العبارة ولا على الفقير الا له وللغفوع ولا للفقير  
 الا له وعبارة اخرى في غير غيرها الى هذه العبارة وحاصلها ان النفقة لا يجب على الفقير الا للزوجة  
 والفروع ولا يجب للغير الا للزوجة واما غير الزوجة فان كان غنيا لا تجب له النفقة على احد واما  
 الاب غرض من لا عقارة له نفقة والذين لم يملكوا ابين لاي اب مال الابن لدين سوى النفقة  
 له على الابن قالوا ان الاب ولاية في مال الابن وبيع النفقة لا من باب الحفظ لاي اب  
 العقار لانه مختص به فاذا باع العقار فالشئ من جبر حق وهو النفقة في غير مالها  
 قلت الحكم في انه يملك ببيع العروض لاجل النفقة لا في البيع لاجل احوال فلهذا في النفقة  
 من الشئ على ان العلة لكان يورث في البيع لدين من النفقة ليعين هذا الدليل بالعلية  
 ان الاب ولاية تملك مال الابن عند الحاجة كما في استيلاء جارية الابن فيملك له ولاية  
 ببيع عروض الابن لبقائه واما لا يبيع العقار لانه مقد لا انتفاع به موقوف وهو  
 وولاية الاب نظرية لا يبيع ولا نظرية بيع العقار بل ببيع احوال في مصلحة الابن بقاؤه  
 والانتفاع به والام لا يبيع ماله لنفسه بل لان تملك مال الابن مخصوص بالاولاد لهم انت  
 لا يملك لانه لا يملك ولاية التصرف في مال الابن وضمن مودع الابن لو انفق على ابوية بلا امر  
 قاض لا الابن ان لو انفق ماله على غيره واذا قضى القاض بنفسه غير الوهم من مقتضى مقتضى  
 لان النفقة هو لاء اعطى كفاية كفاية لاجل الحاجة فاذا مضت الالة حصلت الكفاية وقد تعلم من الحاج  
 البير البير وقر ان هذا اذا طالت المدة لم يوفى الفرض اما اذا قصرت فلا يستقل وقدره العقير عاقل  
 الشرا لان ياذن القاض بالاعتناء ان ياذن القاض فاستدانت في بغيره على الغائب

ونفقة المملوك على سيده وان ابي كسب العلق وان ابرام سبي **كتاب العلق** هو يقع من  
 مطلق بصرح لفظ بلانية فانت حر او مطلق او عتق او حر او حر او ترك او هذا مولاي  
 او يا مولاي لفظ العلق مشترك احد معناه العتق والآخر العبد لا يلقى الا بالاسم فيحقق بلانية او لا  
 حر وحر في غير هذه عن البعد وبكنايته ان نولي كلاً مملوك في عتقك ولا سبي ولا رقيق وانما كان  
 لاهلك في عتق كناية لانه يحل عدم الملك باليه ونحوه او بالاعتقاد وكذا لا سبي بل اليك على النقص  
 فيك الى الانتفاع بك وكذا لا سبي بل عليك له الملك بالعتق فان العتق هو الطريق الموصل الى  
 والانتفاع واما لارق في عليك فاعلم ان هو غير شرعي ثابت في الانسان اثر العتق وهو مطلق العتق  
 واما الملك فهو انما يشرع بين الابن والابن من يكون مطلقاً لم يفرقه واما غيره من تصرف العتق  
 فيه فاشترط ان يكون مملوكاً ولا يكون مرقوقاً الا ان يكون مملوكاً فالمرقوق انما يبيد له سبي فله لارق  
 في عليك اطلاق العتق وادبه الملك وفردت من ملكي فانت سبيك والامتنع من اطلاقك  
 وبهذا ان ابنه لاصغر والاكثر انما جاز بلفظ الباء في قوله هذا ابن لي عتق عتقاً قوله وبكنايته ولو  
 لم يرد كرحوف الباء او غيره عتق على امثلة الكناية في لاهلك في عليك ان في زمانه التامية وليكن له قوله  
 ان قوله اذا كان بولد مثله بولد وهو حي بولد النسيب ثبت منه ويكون حر وان لم يرد وان لم يكون  
 كذلك يكون هذا اللفظ مجازاً عنه حقيقة فيعتق وان لم يرد لان المي زمتي وولد كان كناية في  
 التامية وانه الاكبر سناً منه فافان يوسف ومريم قد بالغت في تحقيق هذه المسئلة في فصل المي زمتي كناية  
 التامية وحاصله ان امكان المعنى الحقيقي لا يشرط ان يكون المي زمتي بولد الباء وان كان المعنى  
 بالانسان استغنى عن المي زمتي بصورة الاسم في غير قصد المعنى واذا لم يكن المعنى مقصوداً والاشتباه  
 وهو قوله بولد كناية صريح لا يوجب ان المقصد المعنى بولد لا سلطان في عليك ان لا يرد فيك ان يكون  
 سبي او لا يكون عليه يد المي زمتي لان اساطير بحارة عن اليد ولفظ السلام وكناية معنية  
 فانه اذا قال لامنة انما طلاق ونوى العتق لا يتحقق عندنا وانما فخرت في ان الامانة هو  
 ازالة ملك العرقبة والطلاق ازالة ملك النعمة فيجوز اطلاق كل واحد منها على الآخر مجازاً

كلما طهر القلب بالاسود على الاضنان الشجر  
فلا يستر اهلان النبوة لصحة العي زمر







ولما بعد ما بين زوجا فترك الزوج والاخ فثبت الابن من النصف للابن فعقد عليه  
 عليه لا يضمن حصته فيها اتفاقا لان الاثر من ورث لا اختيار لا بثبوت واعتق الا اوسيل  
 الى تمام كونه للشريك ولان التضييع بقوله احد الامرين اما الاعتناء واستاؤا فلا يضمن الاثر  
 ضمن نصف قيمته فبما يوسع له فغير لان شري الغريب عتاق فان كان موسري الضمان  
 وان كان معسر ليس العبد واجبه صد يقول انه يرضى بافاد نصيبه فلما يضمنه كما اذا اذن  
 باعتاق نصيبه حيث يشاء من غلة العتق وهو الشراء وان جاز في الجاهل لا يكون عذرا وان اذن  
 نصفه ثم الاب باقية ضمن غنا اوسيه وخالف فيها فغير منه الصورة لم يرضى الشريك بافاد  
 نصيبه فخرجت عن هذا لا يجزيه لانه العتق غن ولو دبره اذ الشراء وعقده اخر وجهها  
 موسرا ان ضمن السكت مذبذبة لا موقوفة والمذبة موقوفة على مذبذبة لا باعنه هذا عند ابن حو  
 وذلك لان التدبير متى عتق لا عتاق فيقتصر على نصيبه لكنه ان نصيبه يكتفي فاحتمل ان يقرر  
 اعتناق حقيقة ففقد حق قيمه فلم يبق له اختيار امر آخر كان نصيبه وغيره ثم لا يكتفي  
 سيحان ارضه التدبير والاعتاق لكن ضمان التدبير ضمن معاوضة لانه قابل لما يملكه  
 من ملك المملكه وفي ان المعاوضة هو الاصل فضمن التدبير ثم لا يبرر ان يضمنه العتق ثلث  
 العبد مذبذبة او قيمة التدبير ثلثا قيمته قولا لان المضاف ثلثة انواع الوطى والاشجار والبيع فالثلث  
 فان البيع ولا يضمن التدبير لمحقق الثلث الذي ضمنه مع ان ذلك الثلث صار ملكا للتدبير  
 بسبب الضمان لانه ملكه نادا الضمان ملما مستندا او هو ثابت من وجهه ووجهه لا يظن ان  
 حق التدبيرين واما مالوا فثلثاه للتدبير وثلثه للعق وقال الاضمان مذبذبة مذبذبة  
 او موسرا لانه ضمن ملكه فلا يختلف بالبار والوارث بخلاف ضمانه لانه لا يملكه بوجوه جارية  
 ولو قال لا يملكه ولا يملكه غيره فله ما وتوقفت به ما هذا عند ابن حو وذلك لان الباق  
 قواقران لا يملكه عليه فبما اقره ثم المكسر ثم المكسر ثم المكسر ثم المكسر ثم المكسر ثم المكسر  
 واما عند ما فله ان يستأجر رتبة نصف قيمته ثم يكون حرة لانه لا يملكه بوجوه جارية

اجنبي

السكت

صاحب انقباض اقراره عليه المستولد ما فحققت استاؤا لانه لا يملكه ولا يملكه غيره فله ما  
 اعلم ان ام الولد غير موقوفة عند ابن حو واما عند ما فحققت مذبذبة لانه لا يملكه ولا يملكه غيره  
 اعتقها او غيرها وهو موسر لا يضمن عند ابن حو وعندهما يضمن ولو قال العبد من غده فبما يوسع له  
 اذ كانا في حوز واحد ودفع اذ فاعادوهما بالبيان فحققت ثلثة اربعة ومن كان في حوز واحد  
 نصفه وعندهم ربع ربع من حوز واحد ومن كان في حوز واحد الا ان الابن الاول يبرر بين الخارج والثابت  
 بينهما الا ان الابن الثاني يبرر بين الثابت والداخل فينصف بينهما فالنصف الذي له الثابت شاعره  
 فما اعاد ان النصف الذي عتق بالابن الاول والغاوما اصل النصف الخارج وهو ربع ربع فحققت  
 ثلثة ثلثة اربعة واما ما الداخل فينصف ربعه عند ابن حو لان هذا الابن الاول يبرر بين الخارج  
 الثابت فلهذا الداخل ثلثة ثلثة منها وهو ربع لان المالك مع عتق النصف يضمن الثابت ولا  
 مانع فيعتق نصفه وان قاله مذبذبة او غير مذبذبة وارث فلول المالك يبرر بينه وبين عتق عند ابن حو  
 وعققت ثلثة ثلثة اربعة من كل نصيبه سريعا لو سريعا جعل طرقت كسرها اعتقا عنده وعقوت  
 من خرج سريعا ومن ثبت ثلثة ثلثة اربعة من كل نصيبه واحد وسبع طرقت باقية على القولين فيم الثابت الثلثا  
 ابي وقال ذلك غير مذبذبة او غير مذبذبة والارث والامال سوى العبيد وقيمة ثلثة ثلثة اربعة من كل نصيبه  
 عندها كسرها العتق لان خارج الكسور اربعة لانه يعتق ثلثة ثلثة اربعة ومن ثلثة ثلثة اربعة ومن  
 خارج النصف وهو الثلثة اربعة ومن الداخل ثلثة ثلثة اربعة من كل نصيبه سريعا لو سريعا جعل طرقت كسرها  
 وعقوت ثلثة ثلثة اربعة من كل نصيبه واحد وسبع طرقت باقية على القولين فيم الثابت الثلثا  
 من الداخل اربعة وهو واحد من اربعة فلول المسته ففقد بها جعل سريعا السقوط وهو سبعة ثلثة  
 المال ويحول كل نصيبه سريعا لان قيمة طرقت ثلثة ثلثة اربعة من كل نصيبه سريعا لو سريعا جعل طرقت كسرها  
 السقوط وسبع اربعة اسباع قيمة وكذا الدخل واما الثابت فحققت ثلثة ثلثة اربعة من كل نصيبه سريعا  
 وسبع اربعة اسباع قيمة وعقوت ثلثة ثلثة اربعة من كل نصيبه سريعا لو سريعا جعل طرقت كسرها  
 من الخارج ثلثة وهو ثلثة ثلثة اربعة من كل نصيبه سريعا لو سريعا جعل طرقت كسرها

من غير الثابت

سوارث

السكن















والا لا يثبت النسب الا اذا ملك يوما ان لم يصدق الخطاب المتكلم في لا يثبت النسب الا اذا ملك يوما  
 ان لم يملك يوما والد اعلم بالصواب **باب الاصل** في بيان قوة ذكر اسم الله او التعبد به  
 ان ايمان اليه اعتبر بالشرع وترتيبها الاصل الثالث وانما يثبت الاصل مطلق اسم اليقين اكثر من التثنية  
 كما يدين على القول المصداق ونسبنا بترتيب الاصل اعلم ان ترتيب المواظقة على التمسك وعدمها  
 على المعنى والكفاية على الموقفة في قوة ما فعل او ترك من غير ما ذكرنا من يمكن ان يرد بالفعل  
 التثنية او مطلق اصل الخطاب به انصر رابع من ان يكون قايما بغيره او باي شيء والى ذلك قد ثبت  
 البربح فان قلت اذا قيل والله اني لم افعل او لم اترك فاعلم ان هذا لا يفي عن الفعل قلت بقدر كفاية  
 او يكون اذا ربيته النعمان الماض والمستقبل والماد بالترك عدم الفعل وقوله كذا ما حاله انما هو قول  
 مخالف ثم يبين ان التمسك بقوله باثم به ينافي قوله كذا ما حاله انما هو قول به ضرورة فهو ثم يبين ان  
 بقوله يترجى عقوبة ثم عطف على فعل او ترك قوله وعلم ان من عقوبة الاحسن ان يقال وان عقوبة بالكلية  
 على كذا يكون موقوف على ما مضى فانه اذا لم ينفذ على ما يكون موقوف على فعل او ترك ثم لا يرد ان يقرر بقوله  
 ات موصوفة به فعل او ترك فيكون فيه اطلاق بوجوب تقدير ما ليس بمذكور ولو لم ينفذ لفظ  
 عما ذكره لفظا على ما مضى فيحتاج الى اطلاق فيحتاج تقديره بغيره موقوف فان قلت انما يكون على الماض  
 والآن يكون على الحال ايضا فيكون له وجهان اقسام احوال قلت اعلم بذكره كونه قبيح وهو ان الكلام  
 في صلا او لا في النفس فيجب عنه بالنسبة في الاخبار الخلق بغير ما اذا اقتصرت النفس فيجب عنه بالنسبة فانما  
 فاذا تم التعبد بالنسبة انفق اليقين فمات الى ان صار حاضيا بالنسبة الى انما انفق اليقين انما انفق  
 كسبت لا يثبت في الكفاية قبل ان ينفذ الكلام التكميل او نحوه فيكون له حال فيجب وجوبه على النسبة الى ان  
 الموانع وهو انما انفق اليقين فيكون عليه احوال على الماض وكيفية فقط انما انفق  
 احقر ارع من من الشافعية في الكفاية في التمسك ولو سددوا او كثر ما خلف او في يمين الكفاية وان  
 كان بطريق السواء بالاكراه خلاف في الشافعية وقاية المبدأ القاصدة اليقين والكفره والناسخ  
 وانما بالناسخ السابق وهو انما انفق في غير قصده كما يقال الاثنا تينا فقال بالو الله من غير قصده اليقين

فاذا قال سوف اكسب لا يثبت الكتابة  
 بعد الفراغ من التكليم في النعمان  
 الذي من ابتداء الكلام صحيح

اذ كان اعني بطريق التمسك الاكثر به في الكفاية لان الفعل الحقيقي لا يثبت به التمسك والاكراه وكذا الاغنى  
 وايضا في كفاية ما لا يثبت في ذلك ان والقبيل او باسم اخيه اسماء كالمجن والتمج والحق  
 او يصفى بكونه ما لا يثبت كفاية الله تعالى وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا يثبت الله تعالى والحق  
 والحق ولا يثبت لا يثبت ما عرفه صفاته كبريت وعلا ورفاهية وعظمة وسعة وعذابه وقوله عز وجل  
 وايضا الله وعبد الله وميثاقه واقسم بالحق واسم الله تعالى والحق والحق والحق والحق والحق والحق  
 الى الله وان فعل كذا فهو كذا وان لم يفعل فليس كذا وان لم يفعل فليس كذا وان لم يفعل فليس كذا  
 لولا الله سبحانه وقسم غيره وانما بقوله الله تعالى لولا الله فليس كذا وان لم يفعل فليس كذا وان لم يفعل فليس كذا  
 اللون من فقه الكثرة استعماله بقدر عين الله بغيره وقيل به من ادوات القسم كانه او وعبد الله  
 بالوجه اسطره حرف القسم وقوله وان لم يفعل فليس كذا فانما لا ينفذ الكلام بالفعل المذكور فليس بسبب التعليل  
 الكلام في الفعل وانما يعلم من التعليل فلا ينفذ القسم كذا او لم يفعل فليس كذا وان لم يفعل فليس كذا  
 قال الله قسم وان لم يفعل فليس كذا لانما لا ينفذ الكلام في الفعل فليس كذا وان لم يفعل فليس كذا  
 علق بماض او ات اي لا يكون في القول سواء علق الكلام بفعل ماض او مستقبل وعند البعض ان علقه بفعل  
 ماض يكون لان التعليل بفعل ماض هو قوله تعالى لولا الله فليس كذا وان لم يفعل فليس كذا وان لم يفعل فليس كذا  
 انه يكون بكونه في حقا وحق الله وحيته وسعته كذا وان لم يفعل فليس كذا وان لم يفعل فليس كذا  
 عليه او سخطه او لونه او انا ان او سارق او شارب او اكل ربوا او حرق القوم او اوبى الله  
 والله ونعم لانه افعلا وكفارة عن عقوبته او افعلا عن عقوبته كذا وان لم يفعل فليس كذا وان لم يفعل فليس كذا  
 طاعة بغير علة بدنه في السر والعلانية وانما ينفذها وقت الاداء اي يخرج عن الاشياء الثلاثة وقت  
 ارادة الاداء صا لئلا ياتوا ولا ولم يجرى ما كانت التكليف قبل ان ينفذ الا في ركنه كذا وان لم يفعل فليس كذا  
 في الكفاية خلافا لاشافعية في كفاية اليقين في الكفاية وانما ينفذها وقت الاداء اي يخرج عن الاشياء الثلاثة وقت  
 وعندنا ان سبب الكفاية لانه اليقين انفق للبر والكفاية بان تقديره انما ينفذها وقت الاداء اي يخرج عن الاشياء الثلاثة وقت  
 سبب اليقين شرطه انما ينفذها وقت الاداء اي يخرج عن الاشياء الثلاثة وقت الاداء اي يخرج عن الاشياء الثلاثة وقت







الآن اذن للرهذا  
ما دام النكاح باقيا  
فاذا طلقا **يا** بيا وحده  
النكاح فخرجت لا بحث  
اهل شئ بعدك

بفتحين الميم



باب في معرفة علامات الايمان بمسئته عليه والمؤمنين بسم الله الرحمن الرحيم  
واما عنهما فيما يشاؤون في النظر ايضا والحق في الخبر التواتر والاشهر لا يخفى الا ان  
بالعرف او اي لا خفاء في ان لا يبعد الاعتقاد والقالمة بالتفاجؤ والتمسك بالبطون  
العزب والرقمان والرطب والفتا، واكثر من هذا عندنا من وعندهما الغيب  
والرطب فأكبره واشرب من غير الماء منه فلا يثبت لو شرب الماء عندنا من فاق  
من عنده لا يثبت الغاية وعندهما للتبعية اي لا يربط من مائه بخلاف الحلق  
من مائه وخليف الوالي ليقول بكل ادعاء في حال ولا يثبت ان يقيد تخليف الوالي  
رجلا بكل مقر في البلد بحال ولا يثبت والضرب والكرة والكلام والدخل عليه  
بالجودة لا العسر اي ان حلف ليضرب زيد لا يقيد بحال حيوة زيد ولو خاف  
لافساد زيد لا يقيد بحال حيوة والقرين يمدون الشهادة ليقضيه في  
القرين والشهر بعيد وما اضطلع به فادام وكذا الاما لا يشاء في المغرب قال ابن  
الانباري ما يظن بالخبر ويصلي ويتكلم بالا وهو يوم المايح وغير المايح واما  
الصبي فمختص بالمايح وهو ما ينفرد به الخبر ويكون به ولا يثبت في المايل من هذا  
البشر فالحل رطبه او من الرطب او اللبن فالحل تمر او شيراز او بسر فالحل  
رطباً واعلم انه لا فرق بين قولنا لا ياكل هذا البسر فالحل رطباً وبين قولنا لا ياكل  
بسر فالحل رطباً، علان البسر الرطب من اسماء الاجناس فاذا صار رطباً  
صار ما بهية اخرى كما بينا فلا يخرجهنا او يحل فالحل سمك اي لا يثبت في لا ياكل  
سمك فالحل سمك او سمك فالحل سمك ولا يثبت في رطباً فالحل سمك كما سمعنا  
بغير رطب وحت لو حلف لا ياكل رطباً او بسر او لا بسر فالحل من هذا  
اي حلف ان لا ياكل رطباً فالحل من هذا او حلف لا ياكل بسر فالحل من هذا كجنت  
عندهما من لان الخبز بعضه رطب وبعضه سمك فالحل سمك او حلف ان لا ياكل

الأوامر

ای لا یجنت من یأکل  
بسم الفاکل یطبا

[illegible]

الحمد لله

٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



حلف لا شرب ماء هذا الكوز البق ولاما فيه او كان فصب يومه لا يثبت  
 اعلم ان اهلان البر شرط صح الحلف عند ان حرم ح سواه كان الحلف  
 بالله تعالى او بالطلاق او بالعتاق وعندي يوسف ليس شرط فان حلف والله  
 لا شرب ماء الذي في هذا الكوز البق ولاما فيه او حلف ان لم اشرب الماء  
 الذي في هذا الكوز البق فامرته طالق ولاما فيه لا يثبت عندنا وعندنا  
 يثبت وال حلف و كان فيه ماء فارتفع في اليوم فاكما ذكر فان اطلق فكذا الاول  
 وكون الثاني ان لم يقل اليوم لا يثبت فيما لم يكن في الكوز عند ما خلا فالأولى  
 والله كان فصب يثبت اجماعا وذلك لانه اذا لم يكن في الكوز ما فالبر غير مكسب  
 ذكر اليوم او لا وان كان فيه ماء فان ذكر اليوم فالبر انما يجب عليه في الجزء الاخير من  
 اليوم فاذا ثبت لم يكن البر متصورا وعنده ذلك لم يثبت تخليته البر لوم التوبة  
 فلا يجب التوبة ويطلب اليمن كما اذا عقد ابتداء في مدة الحال وان لم يذكر اليوم  
 فانما يجب عليه اذا فرغ من كل من التكليم لكن متسعا بشرط ان لا يفوته في مدة  
 عمره والبر متصور في الخارج من التكليم فان فقد اليمن وعنده ان يثبت في الحال  
 في الوقت بعد مضي الوقت وفي غير الوقت يثبت في الحال وفي البصيرة في السماء  
 او لقلب من هذا الجاذبها او لقلب من فلان عالما بعبودية النقص تصور البر  
 وحيث لا يجوز ان لم يعلم فلا وفي خلافه لا يفوت لا يفوت اليمن كونه البر مستحلا  
 عادة قلنا هذه الامور ممكنة في ذاتها فيكون هذا الانقضاء العيان ويثبت في الحال بلا  
 توقف الى زمان الموت للبر عادة وانما قلنا عالما بعبودية لانه قد يبرأ قلة من احياء  
 التكليف وهو ممكن غير واقع فيعتقد اليمن ويثبت في الحال اما اذا لم يكن عالما بعبودية  
 فالمراد القدر المتعارف والما كان ميتا كان القدر المتعارف مما كان القدر المتعارف  
 كمسئلة الكوز و من شربا وحققها وعرضها بالضمير ما وقطن مملكتك ان لبت

اسبق  
 من

من ذلك فهدى فخرته وشبهه وليس يهدى وقطن مبتدأ وهدى خبره ومعنى  
 الهدى ما يهدى الى الملك لا تصدقوا وعندهما ان كان القطن ملكه يوم الحلف فخرته  
 وشبهه وليس يجب ان يهدى الى الملك وان لم يكن القطن ملكه يوم الحلف الحلف  
 لا و خاتم ذهب خالي لا خاتم فضة وخبرها عطف لولو لم يثبت خاتوبه يفتح ومن  
 حلف لا ينام على هذا الفراش فنام على فراش فوقه فثبت لا من جعل فوقه فراشا او  
 لان الفراش به الفراش لا الفراش الاخر او حلف لا يجلس على الارض فجلس على سباط  
 او حلف ففوقه لا يثبت لانه لم يجلس على الارض ولو حال بينه وبينها لم يثبت  
 لانه جلس على الارض وليست به تبع له كمن حلف لا يجلس على هذا السرير فجلس على سباط  
 فوقه لان الجلوس على السرير لا ينعاد بدون ان يجلس عليه سباط فاجلس على السباط  
 جلوسا على السرير فجلس على سباط فجلس على سباط فجلس على سباط فجلس على سباط  
 جلوسا على ذلك السرير ولا يفعل ويقع على الابد ويفعله على مرة اعلم ان لا  
 يفعل هذا في العرف سبب بقوله يفعل وقوله يفعل واقع عامرة ففعله لا  
 يفعل يكون الابد ويعلى امش البيت الله او الى الكعبة يجب حج او عمرة مشيا  
 وودع ان ركب ولا تشرى على خروج او الى الذباب الى الله او الى الله الى الحرم  
 هذا عندنا حرم ح واما ان يوسف فله حج او عمرة مشيا او المسح بالحرام  
 او الصفا او المروة ولا يفتق عليه قيد ان لم اخرج العا فان لم يمش هذا  
 نحوه بكونه هذا عندنا ح و ان يوسف وعنده حرج يعتق لا قامت شرعا بها  
 على امر معلوم وهو التضييع بكونه هذا عندنا ح وعنده من ضرورة عدم الحج وهو  
 شرط العتق قالوا هذا شهادة على النسخ ففعله الذي يحيط به علم الشاهد  
 هو مثل الاثبات على ما بين في اصول الفقه في الترخيص وحيث يصح سانه تبيين  
 في الاصل لا الوضعية بما وصو ما فتح يتم لوما فان الصيغة الشرعية هو صيغة اليوم

على الثاني

لا يثبت في المدة الثانية

قلت



واللفظ اذا كان له معنى لغوي ومعنى شرعي يحل على الشرع قلت الشرع  
الطلق على ما دون اليقظة قوله كذا انما الصيام الى الليل فالصوم التام صوم  
يوم فاذا قل لا اصوم يوما او لا اصوم صوما مراد به الصوم وبركته لا  
يصلي لا يادون منها ولو لم يصلي فشفع لا باقل وبول ميت فان ولدت  
كذا او علق الحيوان ولدت فهو حي وان ولدت ميتا محررا هذا عند ابي حنيفة  
وعندهما فلا يعتق لان اليقين اختلف اختلفت بولادة الميت فلما لم يخل  
لان قوله ان ولدت المرأة الحي بقرينة قوله فهو حي فان الميت لا يمكن حرثه  
وفي بعض نسخ دينه اليوم وقناوه زيوفا او بغير حجة او مستحقة او باعة  
شيا وقبضه بغيره كان ستوة او رصا صا او جهة له لا يبيع في مسائل  
شتر من كتاب الفضا ان الزيف مائة بيت المال والنبهجة التي رويها  
ما غلب غشها فالزيف والنبهجة ما يملكه الفضة غالبه على الفضة يملكها  
في جنس الدرهم لكن بركة للزيف في العرب قبل الزيف دون النبهجة  
في المداة لانه بركة بيت المال والنبهجة بركة التي رويها لا يقبض بغيرها  
دون درهم حيث يقبض بغيره متفرقا لا ببعضه دون باقية او كذا بوزنين  
ثم يملكها الاصل الوزن ولا ان كان في الامانة فكذا او لم يملك الا من يملكها  
على الاستثناء عندنا نملك بالباقي بعد الاستثناء او ليس الاستثناء في الفضا  
فان قوله ان كان في الامانة فكذا في ما فوق المائة واما اثبات المائة ففيه لازم  
ولا في لا يشترط ان كان شتم ورد او ياسينا لان الرمي ان مالا سابقا له  
والاسمين له سابقا وانفق في الورق على الورق اي ورق الورود دون  
اي من الورود على الورق **باب حلف الغمل** وحلف في حلف لا يملكه ان  
كلمة نايح شرط ايقاظه وفي الابدانه اي وحلف في حلف لا يملكه الابدانه

كذا معناه وليس في  
الامانة صح

اليمين

الاذن

الاذن ولم يوجب حلف لان الاذن اعلام فان اذن ولم يوجب هذا الالم اذا اذن  
لا يثبت لان الاذن الاطلاق وفي لا يملك صامت هذا الثوب فبان فكله في لا  
يملك هذا الثوب فكله في لا يملك لان الوصف المذكور لا يملك ما في الثوب فبان  
ان اذن وفي هذا ان يثبت او استرجه ان عقد بالحي ارى قال ان يثبت فيه  
فبان على انه بالحي ارى يثبت لانه لم يخرج عن ملكه ووجد الشرط وهو البيع ولو قال  
ان يثبت فيه فهو حر فانه على انه بالحي ارى يثبت اما على اصله فلانه دخل ملك المشتري  
واما على اصله لان فلانة علق العلق بالشر ففان قال بواشرا بالحي ارى فهو حر فبان  
وفي ان لم يبع فكذا فافترق او ذراعي ان لم يبع فكذا اي فامرانه طالق فافترق  
او ذره طلق امراته لان الشرط هو عدم البيع قد تحقق وبفعل وكيله وحلف  
الكاهن والطلاق والحلف والعنف والكتابة والصلح من دمي والهبة والصدقة  
والفرض والاستقراض والايديع والاستسلاستماع والاعادة والا  
والبيع وشرب العبد وقضاء الدين وقبضه والبناء والحيطة والكسوة وكل  
فان الوكيل في هذه العقود غير محض حق ان الحقوق ترجع الى الامر فكان الامر  
فحلف لانه حلف البيع والشراء والارجارة والاستجارة والصلح من  
مال او غيره والقسم وشرب الولد لان العقد صدر من اهل الوكيل حتى ان  
حقه ترجع اليه ولم يصدر من الموكل فليثبت والفرق بين ضرب العبد  
وضرب الولد ان الضرب فعلا لا يثبت من احد الى آخره الا اذا صح التوكيل  
وصحة التوكيل يكون في الاموال فيصير العبد دون الولد ولا في لا يملك ففان  
القرآن او سيرة او بطل او كبرية الصلوة او خارجها هذا عندنا فانه لا  
يسع استكمال عقوق وشرا وعذات شافع يثبت وهو القياس لانه طام  
حقيقة ويوم الحكم على الملوين قال امراته طالق يوم الحكم ففان ففان

اليمين







قال في  
في قوله  
في قوله  
في قوله

في قوله  
في قوله  
في قوله  
في قوله

في قوله  
في قوله  
في قوله  
في قوله

في قوله  
في قوله  
في قوله  
في قوله

في قوله  
في قوله  
في قوله  
في قوله

وخرجه الاولين كالطلاق كانه احد من امره وان قلت بل هو قوله هذا او هذا  
قلت فاجبت عنه شرح التيقن بين فان شئت فقل هو الامم كل على فعل  
يقع عن غيره ليس وشرا واجارة وخطا وصيانة وبناء اقرض امره ليحتمل  
فلم يكن في ان يوت لك ثوبا ان ياعه بلامه ملكه او لا اراد بدخوله على نفسه في قوله  
ان يوت لك ثوبا فغيره حر فاللام متعلق بالبيع فيقتصر اختصاص البيع بالثمن على طبع العفل  
لا يقتصر بغير الفاعل الا بالامر ان التوكيد فلهذا اقرض الامم وان دخل على عين او فاعل  
لا يبق عن غيره كالكامل وترب ودخل و ضرب الولد اقرض ملكه في ثمن يوت ثوبا لك  
ان ياعه ثوبا بلامه من النظر الدخول على العين وهو الشوب اما نظير دخوله على فاعل لا يبق  
غيره ففعله ان اكلت كل طعاما وشربت كل شرابا اقرض ان ياكل الطعام او الشرب  
بملكه انما ياكل كل ما في قوله ان اكلت طعاما فانه وان كان متعلقا بالاكل صوفي  
ففي النسخ متعلق بالطعام واما ضرب الولد ان ضربت لك الولد فغيره حر فاقض ان  
غيره غير ملك الا ان يراو بملكه الاختصاص وفي كل عرضي فلهذا يقرض لغيره ملكه على  
طلقت في صحيحه غير بائنه فانه قال بهذا الكلام ارضا لها فليكن ان الم او غير ما لا ياق  
كن هذا خلاف الظاهر لان الكلام العام فلا يبعد فاقض ان **كتاب الحدود**  
في حقبة مقدرة يجب عقوبة فلا توبة ولا قصاص او اما التوبة فليكن التوبة  
واما القصاص فلانه حق ولي القصاص والذني وطى قبل خال عن ملكه وشبهته  
مقدرة البابين والثالث ويثبت بشهادة اربعة بالذني لا بوطى او بجماع فيسأل الله  
عنه ما هو وكيف هو بين ذني ومتزني ومن ذني اما السؤال عن الماهية فلان بعض  
الماس يطلقونه على كل وطى وامر ايضا الشارح على غير هذا القول في العينان ثم يبا  
واما من الكيفية فلانه ينعى الوطى عن غير التمسك الخنايين واما بين فلان الذاني ذو ار  
لحب لا يوجب احراما من فلان التقادم لا يوجب احراما من المنة فلانه قد يكون

في قوله  
في قوله  
في قوله

في قوله  
في قوله  
في قوله

في قوله  
في قوله  
في قوله

في قوله  
في قوله  
في قوله

في قوله  
في قوله  
في قوله

في قوله  
في قوله  
في قوله

في قوله  
في قوله  
في قوله

في قوله شبهة فان بينه وقال في رايه وطى بالمسك في الكا وعنه شرا وعلينا  
حكم ثم عطف على قوله شهادة اربعة قوله فاعل اربعة اربع مرات اربعة  
رده كل مرة ثم يسأل كما مر اعلم ان في قوله رده كل مرة شيئا لا يدخل على الامم اربعة  
اربع مرات وليس كذلك بل الامم اربعة ثلث مرات فاذا اقرضه رابعة لا يرد به بل يقبل  
فيما لا يرد به ايضا لا سيما ان زمان الصياح بين حبيب متقين رجوعه بل هو  
لمست او قبلت او طلت بشبهة فان رجع قبل جده او في وسطه خالوا جميعا  
للمصنف ان حر كل من مسلم وطى بطاح صحيح وبها يصفى الا حصان او وطى حال كونها  
بصفة الا حصان الامور التي تثبت بها الا حصان ما عدا الوطى اكلت فاصلة فيمنع  
بها الوطى فاذا وجد الوطى لم يثبت الا حصان ففعله وهو للمصنف اربعة قوله  
رجوعه فافضا في الموت يبرأ به شهوده فان ابوا او ماتوا سقط ثم الامم ثم الشهود في  
الموت يبرأ الامم ثم الشهود وغسل وكفنه ونحوه عليه المصنف حكمه ما لا وسطا بسببه  
لا تفرقه في الغيب التمسك العدة في ذنبه وقبل العدة قال والاول اصح وفي الصحيح ثمرة  
استباط عقد اطرافها في شرب الا ان ازارو بغيره فاعل اربعة اربعة ووجهه ووجهه  
في قوله من غير ان يلق على الارض ورجلاه وقبل ان يمس الضارب به فاقبسه وقيل  
ان يمس السوط على العنق بوضعه وللغير نصفها ولا يحسب سبعة بلاذن الامم  
عند خلاف الشافعي ولا ينعى عليها الا الفرو والحيث وكبر جالس وجاز الحرف لها لاله  
ولا ينعى بين جلد ورجم ولا جلد ونحوه الا سياسة هذا عندنا واشافعي يحسب البكر بين  
اجل والنصف بينهما وهو ثوب سماوي يرمي مريض ربي ولا يجلد حتى يبرأ او حامل زنت  
تخرج حين وضعته وتجد بعد النقاس والاعلم **باب في طبع الحداد**  
الشبهة دائرية لا يدرى اعلم ان الشبهة ضربان في الغفل وفي العمل فشرع في الضرب الاول  
بقوله وفي الغفل ثبت بطلن غير اليلد ليعلم ان يجلد ان ظن انها حلال له وطى

في قوله  
في قوله  
في قوله

في قوله  
في قوله  
في قوله

في قوله  
في قوله  
في قوله

في قوله  
في قوله  
في قوله

في قوله  
في قوله  
في قوله







اربعة شهدا وان شهد اربعة فقال اثنان من طائفتين كانا من طائفة  
 فلاحه عند الرجل ومن طائفة اخرى كانا من طائفة اخرى لا اختلاف في طوعها  
 وله ان الفعل الشروع بان كان واحد فبعضهم كاذب لان الفعل الواحد لا يكفي طوعا  
 وكذا فان لم يكن واحد فلا نصيب للشهادة على كل منهما ولا يكره الشروع لوجوده وان  
 شهد اربعة من طائفة واحدة فلا حرج في ذلك عليهم المأثم ولا على الشروع خلافه  
 لوجوده وان شهد اربعة من طائفة واحدة في وقت موافق فبعضهم كاذب في طائفة  
 في ذلك الوقت في بلد آخر فلا حرج عليهم لان الشهادة احدى الفريقين مردودة ليقدر كذب  
 ولا يوجب احد منهما قبحا ولا حرجا ولا حرجا لصدق احد الفريقين يرد عليه ان يكره  
 ان يكره كل واحد منهما كاذبا والظاهر هنا ان من يتقدم كذب احدهما وعدم حرج  
 احدهما فيكون صدق احدهما احتمالا لا محالة لا بعد ان تقدم صدق احدهما محتملا ان يكون  
 الصادق هذا الفريقين او ذلك الفريقين وفرض كل واحد منهما احتمال وهو  
 لا احتمال وهو شبهة الشبهة فلا اعتبار بها في قولنا لا حرج في الشروع لوجود اربعة شهداء  
 فشهد كل فريق الى موجب حرجا على الشروع عليه فلا حرج في ان يوجب شبهة شريفة  
 مما لا حرج على الفريق الاخر وان نظرت امارة فقالت به كبريت بشهادة اربعة فبشره  
 في الزنا ولا يثبت في القذف لشرعية الرجال واذا كانوا اربعة فبشره في الزنا ولا حرج  
 الشروع لان القسمة اهل الشهادة فوجرت شهادة اربعة وان كانوا اربعة  
 على شهود من طائفة واحدة فشهدوا زيادة شبهة لان الحكم اذا اولئك لا يثبت  
 بقرينة اليقينة وبقوله ثم ان جاء الاصول فشهدوا على ذلك الزنا بعينه  
 شهادة الفروع ثم يحرم ايضا لان شهادتهم قد ردت من وجه مردودهم والشهادة  
 اذا ردت مرة واحدة لا تقبل فيها ابداء او هذا الوجه ضعيف لان ردة شهادتهم معنى  
 يختص بهم لا يسهل على الاصول لعدم ذلك المعنى في شهادتهم ويمكن ان يقال انما

اربعة شهداء لا يثبت في الزنا ما يبرهنه من طائفة واحدة فلاحه عند الرجل ومن طائفة اخرى كانا من طائفة اخرى لا اختلاف في طوعها  
 وله ان الفعل الشروع بان كان واحد فبعضهم كاذب لان الفعل الواحد لا يكفي طوعا  
 وكذا فان لم يكن واحد فلا نصيب للشهادة على كل منهما ولا يكره الشروع لوجوده وان  
 شهد اربعة من طائفة واحدة فلا حرج في ذلك عليهم المأثم ولا على الشروع خلافه  
 لوجوده وان شهد اربعة من طائفة واحدة في وقت موافق فبعضهم كاذب في طائفة  
 في ذلك الوقت في بلد آخر فلا حرج عليهم لان الشهادة احدى الفريقين مردودة ليقدر كذب  
 ولا يوجب احد منهما قبحا ولا حرجا ولا حرجا لصدق احد الفريقين يرد عليه ان يكره  
 ان يكره كل واحد منهما كاذبا والظاهر هنا ان من يتقدم كذب احدهما وعدم حرج  
 احدهما فيكون صدق احدهما احتمالا لا محالة لا بعد ان تقدم صدق احدهما محتملا ان يكون  
 الصادق هذا الفريقين او ذلك الفريقين وفرض كل واحد منهما احتمال وهو  
 لا احتمال وهو شبهة الشبهة فلا اعتبار بها في قولنا لا حرج في الشروع لوجود اربعة شهداء  
 فشهد كل فريق الى موجب حرجا على الشروع عليه فلا حرج في ان يوجب شبهة شريفة  
 مما لا حرج على الفريق الاخر وان نظرت امارة فقالت به كبريت بشهادة اربعة فبشره  
 في الزنا ولا يثبت في القذف لشرعية الرجال واذا كانوا اربعة فبشره في الزنا ولا حرج  
 الشروع لان القسمة اهل الشهادة فوجرت شهادة اربعة وان كانوا اربعة  
 على شهود من طائفة واحدة فشهدوا زيادة شبهة لان الحكم اذا اولئك لا يثبت  
 بقرينة اليقينة وبقوله ثم ان جاء الاصول فشهدوا على ذلك الزنا بعينه  
 شهادة الفروع ثم يحرم ايضا لان شهادتهم قد ردت من وجه مردودهم والشهادة  
 اذا ردت مرة واحدة لا تقبل فيها ابداء او هذا الوجه ضعيف لان ردة شهادتهم معنى  
 يختص بهم لا يسهل على الاصول لعدم ذلك المعنى في شهادتهم ويمكن ان يقال انما

فيما كان

او ذلك

بذلك



نور القیام

وہیں ملے ہیں اہل اللغات سے

1919











واما عند ائمة واثق في قطع لغيره فان ما قد قطعه واما ان عتبه السرق في حقه سقط  
 على ما ياتي في مسئلة القطع مع الضمان ثم اذا ملكه عدا السرق الى ملكه فالوصية وان عادت  
 فثبته سقطت السلطة القطع وقوله فان عاد الى السرقه لا الى السرق لئلا يوارى  
 وليست سقطت الوصية على انه مطعون بغيره الطارئة فان تفرقت قطعه ثانيا كغيره لا يقطع فيه  
 في حقه ولا ان سرق من غيره ثم سرق من سرقه كان المال مال السارق او مال الجاني لا يقطع  
 في حقه بل في مال من بيت غيره فانه اذا سرق مال ذي رحم ثم من بيت اجنبى يقطع  
 لوجه دلالة رومر صفة سواها سرق من بيتها او من بيت غيره فانه يقطع خلافا لالا  
 لان الرضا قبل الشتر فلا انبساط ولا يقطع الاذن بالذوق لشرع فانه متى فقدت الاذن  
 رضاء عامع انه يقطع ولا من زوج وعرس ولو كان خيرا له وانما قال هذا لان فيه خلا  
 الشافعي ولا من سيرة او عرس او زوج سيرة ولا من مكاتبه وخصيعة ومغفون  
 وبسبب اذن قد جله فان كان الاذن من قبله لا يقطع واعلم ان الخبز باقلا لا اعتبار  
 عنه وجوده والخز باللمان فاذا سرق في اى شئ وله حافظ فلا يقطع لان اى حرق  
 اقل بالاذن بالذوق ولا اعتبار بالما يفظ فيه فلا يقطع بخلاف اى افظارة السجى بسبب  
 فان السجى ليس بجزء فاعتبر اى افظا وسرق سلبا ولم يخرج من الادارة او دخل بيتا من  
 هو خارج هذا عندنا واما عند ائمة واثق ان يخرج يده وناول فاعلى القطع وان يناول  
 الاخر يده فاخذ فاعلى القطع وفي الوجيز ان وضع في ايديها الاخرى فافخذ الاخرى يده  
 لا يقطع وفي رواية قطع يدها او ثقب يدها فافخذ يده وفي رواية شيئا عندنا وعندنا  
 كما يقطع كافي الصنعة في قتال يدها كغيره على الكمال بخلاف الصنعة لان الكمال  
 الا هذا وطريقة خارجة من غير هذا ايشمل ما اذا كانت الصنعة غير الكمال او فاعلى الكمال  
 اى اى الدرهم في الكمال وربط يده خارج في موضع الدرهم وهو شئ من الكمال خارج ما اذا كان  
 طر لا يقطع واعلم انه اذا كانت الصنعة نفس الكمال تاتي باري صور لانه اما ان يجره

فانما سقطت

داخل الكمال والرباط من خارج او جعله ما خارج الكمال والرباط من داخل واما عند ائمة واثق  
 الرباط فان طر الرباط من خارج فلا يقطع وهو ما سرقه القتيبي وان طر الرباط من داخل وذاك  
 بان يده خارجة في الكمال فيقطع موضع الدرهم ثم يخرج الدرهم مع الطرقة الكمال فيقطع لانه في الخبز  
 فان حل الرباط من خارج قطع لانه اذا حل الرباط من خارج الكمال فانه ان يده خارجة  
 في الكمال فيخرج الدرهم وان حل الرباط من داخل لا يقطع لانه اذا حل الرباط من داخل الكمال فيخرج الدرهم  
 خارج الكمال فانه خارج وعندها يقطع الوجه طر لانه الكمال حرقا وسرقا حراما في ظاهر  
 او حراما في ظاهر ان حفظت فان البقاء والسابق والركب لا يقصدون الا قطع المسافة  
 دون المظلمة لو كان هناك حافظ قطع سارق الجبل والجبل او نال عليه فان النعم على الجبل  
 او القرب منه حفظ او شق الكمال واخذ منه شيئا فان الجبل القرب حرقا وسرقا حراما في ظاهر  
 في حرقا وسرقا حراما في ظاهر او حرقا وسرقا حراما في ظاهر او حرقا وسرقا حراما في ظاهر  
 مقصورة او في مقامها غير الكمال او سرق رب مقصورة في اى منها اراد هو مقصدا  
 كدره وسرقا حراما في ظاهر او حرقا وسرقا حراما في ظاهر او حرقا وسرقا حراما في ظاهر  
 صاحبه واحد ويوئله مشغولة بما يتبعه وقد روى بينهم انبساط او ابقى شيئا من  
 حرقا وسرقا حراما في ظاهر او حرقا وسرقا حراما في ظاهر او حرقا وسرقا حراما في ظاهر  
 يقطع سوا اذ ما وثق الطريق وعندنا لا يقطع الا ان يناول في الكمال فان الاثبات  
 ليس باخراج كماله من يده خارجة وكذا الاية ولم يافذ قلنا اذا لم يطر عليه حقيقة كما  
 في حكم يده فتم بالاخر هو الخروج بخلاف مسئلة المناولة وعدم الاذوق في مسئلة الكمال فيمن  
 الدابة ايضا قاله **مسألة** يقطع بين السارق من رزقه وخصمه ثم رجلا اليسر ان  
 طر يقطع فان طر السارق من رزقه وخصمه ثم رجلا اليسر ان طر يقطع فان طر السارق من رزقه وخصمه  
 يقطع يده اليسر ثم رجلا اليسر ان طر يقطع فان طر السارق من رزقه وخصمه ثم رجلا اليسر ان طر يقطع فان طر السارق من رزقه وخصمه  
 فافطمو ومنه يملكه ثم يجره ولو كان الحرث صحيحا لا يقطع على منزله ولا اذ الصلابة

قد روى من رزقه يقطع الدابة جميعه رزقه  
 كقولهم وفلوس سباح  
 في السجى فقط واما















والله اعلم  
بما في القلوب  
والنفس  
والله اعلم  
بما في القلوب  
والنفس

[illegible]

10



انما يقع جريالين بمرقة الكد اشبه وسمه اوراق القلوب ما بين الخديب الى عقبة طوله  
 ومن الثعلبية وقال من الفاكه المبادان وموات احمي كعنه بقرية وافراج وموت  
 عراض على السواد الحلال جرب يبلط الماء صاع من بزاوشع ودرهم وجراب الرطب  
 خسة دراهم وجراب الكرم او الخلي متصله ضعفه واما سواه كزعران وبستان ما  
 بطنى الجرب ستون درهما في ستين درهما وفي كتب الفقه ذراعا الكرياسه قبضه  
 وذراع الساحة سبع قبضات واصبه فانيه واما الذراع اربع وعشرون اصبع او الا  
 ست شعيرت منية بطون بعضه باليد من نصف الخار طابة الطافه ونقص ان لم تظن  
 ونقصه لا يلا اذ اطاق من الحنجره وجاز غشوى ولا جرح له انقطع الماء من ارضه او غلب  
 عليها او اصاب الذراع فانه يوجب ان عطش الماء يوقه ان اسلم المالك او شرا ما لم يلا عشر  
 خارج ارضه او ارض اجراج واما عندنا وعند الشافعي في يكثر العشر بكثر الخارج كلان  
 الخراج فانه لا يكثر واعلم ان الخراج من خارج مطلق وهذا لطيفه المقيمة التي توضع  
 على الارض كى وضع من على السواد العراق وخرقاسه كبري الخارج وخرقاسه وخرقاسه  
 لا يكثر هو الموطون اما خارج المقاسه فيه يكثر كانه **فصل الجريته** اعلم ان الجريته  
 نوعان جريته وضعت بالمال فيقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجريته ببناء الاما وضعت  
 فاغلب عليهم جريته ما وضعت لغيره لا تغيره حين غلبوا او اقرها على المالك كمن  
 على كنان وجوسى وشقوي وظهر غناه فيه خلاف الشافعي فانه لا توضع عليه عند المالك  
 سنة ثمانية واربعين درهما فيقدر على شهر اربعة دراهم وعلى الموطون نصفه واما  
 فقير كمن ربها وعند الشافعي يوضع على كل حال دينار الفقيه والفقير سوا الاما واما  
 الجريه فان ظهر عليه فوسه وطفله في الامارت فيقبل منها الى من الوثقى العرف والمدة  
 الاسلح او السيف وعند الشافعي سنة فمشركو العرب ولا على اهل البيت ولا على اهل الطائفة  
 الى يوسف ورواية محمد بن ابراهيم بن عثمان كان قاهر راعيا للموت وجميع وامرأة فله  
 واني وزمين وشمس ابو يوسف اذ كان له مال وفقير لا يكتب وعند الشافعي

ويقتطع بالمواساة خلافا لما في حواشيها من ان الجريته انما هي من خصالها  
 ولا يحد ببيع وكفسته بمساو له اعادة المهرم ويميز الذي يوزن ومركبه وسرج  
 وسلاح ولا يركب خيل ولا يلبس سلاح وينظر الكسبيه وهو في طي غلبه بقدر  
 الاصبع من الصوف بشره الذم على وسطه ويوجب الزنا من الابريسم ويكره سائر  
 سرج كالخالف وميزت نساوهم لطرق ولوا او بغيره ودرهم كبد لا يتخذ له  
 ونقص عده ان غلب عامونه لم يربا او لم يربا درهم فصار كمن في الحكم بولي  
 لكن لو اسير سرق والمدة يقبل لان امتنع عن الجزية او رضى بها بمسلة او قتلها  
 او سب النعمان ومنع الشافعي سب النعمان هو نقص العبد ويوفى من مال بالوت على  
 وتعليبه وضعت ركوتنا ومن يولاه الجزية والخراج فلان له فانه يوفى منه ضعف  
 ركوتنا وبه يكره في الاراضي ونصف العشر في غير ما يبيع فيه الزكاة كمولي القريش فانه  
 يخذ منه الجزية والخراج فقله ومولى القوم منهم انما يبيع في حرمه الصدقة فيجعل  
 مولى الهاشمي في هذا الحكم لان الاموات يبت بالشرها ومصرف الجزية وتخراج  
 ومال التغل ويديهم الاما وما في منهم بلارب مصاحف كاسب التفرغ وبناء حفرة  
 وبس القطرة ما يكون مركبا او بحسب خلافه مثل ان يشر السفن وكفاية العيال و  
 القضاة والعمال ورزق القائله ودرارهم ومن مات نصف السنة حرم من العطاء  
 فانه ضلعة فلا تملك قبل القبض وسقط بالموت واهل العطاء نازمانا على الفاضل والفقير  
 والدرس **باب المهر** من ارثه العيار بالعرض عليه الاسلام وكشف شبهة فان استعمل  
 جسر ثلاثة ايام فان تاب والاقبل ان تاب فيها وان لم يتب قبل ومنع فيها ان جاء بصل  
 احيته اذ وكله الا نعماء وان لا وليست للاستثناء واما اي التوبة بالبري عن كل دين  
 سواه دين الاسلام او ما انقل اليه وقلة قبل العرض تركت بغير ضمان لا يثبت القتل  
 بالارثه وعند الشافعي يجب ان يملك الاما ثلثة ايام ولا يحل قتل قبل ذلك وينزل  
 ملكه عن حاله موفى فان اسلامه ان مات او قتل او لم يربا درهم وكلمه عن عقوبة

قوله زيه وهو يكتب الزا  
 العبد الذبا والهيئه كزاج  
 الصالح اه افى  
 سب الكاف المله وسكون السين المله  
 وكس الكا المشاه الفوقانية ويكون ايا  
 المشاه القنانية واخرهم جيم







بقول كونه مسلماً ولا يشي خريتهم ويجب مالهم لا ان يتوبوا واستقل سلاحيهم فخلهم  
 عند الحاجة فلا قلت فيه ولا يجب شي يقتل في مثل ان ظاهريهم لان ولاية الامم منقطعة  
 عنهم وان ظاهريهم من اهل البيت فظاهر عليهم قتل هذا اذا خرج البغاة في ذلك  
 والحكماء في منقطعة ولاية الامم عن ذلك المصطفى في الحكمة وبارع قتل عاد لم يدعي حقيقة  
 يرثه هذا عند ائمة وعند اهل البيت والشافعية لا يرث البغاة الوالد سواء اذني حقيقة او  
 اقرانه عاينوا ذلك كسائر اهل البيت بالاتفاق فان اقرانه عاينوا ذلك اي اقر البغاة ان  
 عاينوا ذلك لا يرثه وبيع السلاح من رجل ان ثلثه اهل الفتنه مكره **والا فلا كتاب**  
**النفقة** في وجوب وان خيف هلاكه يجب كمال النفقة وهو حر الا كفي رفق ونفقة  
 وجارية في بيت المال وارثه له ولا ينفق اخوه ونسبته ادعاه ولو رجلين او  
 ممن نصف منهما علامة به اي اذني رجلان نسبه فان وصف احداهما علامة في حصة  
 لو كان في ذلك صدقاً فالنسب الا انهما سواء ثم عطف على قوله ولو رجلين قوله او بعد  
 حر ان كان المدين بعد اثبت نسبه كماله القيد يكون حر لان الاصل في ذم المدين  
 احر او ذميا وكان مسلماً ان يكون موقراً في ذم المدينين وذميان كان في ذم  
 كان ذميان اذني نسبه في وقوفه في مقرر اهل الذمة وما شذ به في ذم المدينين  
 وقيل بدونه والنفقة قبض به وتسلمه حرفة ولا طاعة وتوفر في مال ولا امانة  
 في الاصل **كتاب النفقة** النفقة امانة ان شهد على اخذه ليرثها ولها والا  
 ضمن ان حرم المالك اخذه للرد اعلم ان الواجب اقرانه اخذه ليرثها بلا تعلق  
 وان لم يرثها فان شهد انه اخذه للرد لا يضمن وان لم يرثها ضمن وانما  
 وعند ائمة لا يضمن بل القول في لانه اخذه للرد والاشهاد ان يقول من نفقة  
 يشترط لقله على فقوله والا ضمن اي ان لم يرثها اخذه للرد ضمن وعرف  
 في ملكه وجرت في الحجة مدة لا تطلب بوعا في الصحيح قوله عرفت اي وجبت  
 والمراد بالتعريف ان يبادر الزوج في لفظه لا ادرى ما كماله وليصدق لا ادرى ما كماله

نفقة  
 فمصلحة

واختلوا في التوبة والصحة انما ينفق مدة موافقة بل من مقوضة المدة المستقلة  
 في وقتها ان يغلب على ظنه انما لا تطلب بعد ذلك وقدر ما في وماك والشا في حوله  
 في غير فضاء سواء اخذت من اهل او لهم هذا احترار عن قولك ان يقع فان لفظه الحرم  
 يجب تعريفه الى ان يبيح صاحبه وملا يبق الا ان يخاف فسا لم يتصدق اي عرف ملا  
 يبق كالا لعله المعقولة لا الملو وبعض الشار فان جاء ربه فاجاز ولعله ان ثواب النفقة  
 او ضمن المالك الاخذ كافي بهيمة وجرت لا خذ في عند نفقة بين ان يكون بهيمة  
 او غيره ما ملكه الشا في حله اذا جبر بغيره او بقره في الصحا فالترك افضل وما انفق  
 عليه بالماذن حاكم تبصر وبذنه وبين عاينها واجر القاضيه ماله منفقة وانفق عليه  
 منه كالا يبق وما لا منفقة له اذن بالاتفاق عليه او شرط الرجوع عاينها في الاصل ان كان  
 هو امها والآباء او امر بحفظ ثمنها وانما قال في الاصل ان رواية اخذ وهو ان  
 الامر بالاتفاق يكفي لولاية الرجوع عما صاحبها لكن الاصل انه لا يكفي بل لابد ان يشترط  
 الرجوع والنفقة قوله ان كان هو امها يرجع الى الامر بالاتفاق وشرط الرجوع والمنفق  
 جسمه لا اخذ نفقة اي نفقة المنفق فان ملكه بوجبه سقطت اي النفقة لانه  
 جسمه لا نفقة صارت كالرهن وهو مضمون بالدين وقوله لا اي ان ملكه قبل  
 لا يسقط النفقة فان بين مدعيها علامة ما حله الرجوع ولا يجب بل اجماع هذا عندنا  
 وعند الشافعية يجب الرجوع ان بين العلامة وينتفع بها فقير اي ان كان الملتقط  
 فقير او الا اي وان يكن الملتقط فقير تصدق ولو عاينها فمعه وعرضه والد اعلم  
**كتاب النفقة** ثوب اخذه لمن قوي عليه وترك الضال قبل ان ياتي به هو المملوك النحر  
 فتمن ماله قصدا او الضال المملوك الذي ضل الطريق ان من له من يحميه وانما كان تركه  
 اجب لانه لا يبرئ من ملكه في مال ماله فيما اخذه وان عرفت الواجب بيت ماله فلا انفصل  
 ان يوصله اليه ولعله اي الا يبق في او متبر او ام ولد من مدة سفره اربعين  
 يوما وان لم يبق لها ان شهد انه اخذه للرد ومن اقر منها ببق طه هذا عندنا

قال في النفقة كذا يفعل بالعبه  
 الا يبق كذا في الهدية وفي الشا  
 انه لا يوجد الا يبق لانه يخاف ان  
 يابق نعم الضال يوجب كافي غايه  
 البيان اذ لا يخاف عليه النفقة  
 قال في الجود لم ادر بالوصاية  
 حذر او لا مال له هل يوجب اذالم  
 نفقة او لا ان يبق  
 يعطه الاباء شيئا من مالهم  
 ان كانوا فقرا اجمع



وعند الشافعي لا يجب شتر بلا شتر فان ابقى منه بعض فان لم يشتره فلما شتره وضعه ان  
 منه وعلمه من قبله من غير ان يشتره **كتاب المتعة** عايب لم يشره في حق نفسه  
 فلو انك عرفت ولا تقسم ماله ولا يقسم اجارته وبقي القاض من يقبض حقه ويقتل  
 ماله ويبس ما يخاف فاره وينفق على ولده وابويه وسر سبت من غير ماله فلا  
 يرث في غيره ان يوفى قط من ماله مورثا المستوفى سنة اختلف في هذه فغير الاثر  
 ان يقدر بين سنة فظلمها من الرواية ان يقدر بوقت الاقرار فان هذا هو العلم  
 يوشح المراد من سنة فظلمها قبلها فلا بد من بعد ان يوفى المدة بوقت يكرهه في ماله  
 به تمت المدة ففقدت من الموت وبقي ماله بين من يرثه الا ان وفي ماله غير من حزين  
 ففقدت من ماله وقف له الى من يرث الغير عند موته الاصل عندنا ان ظاهره ان وهو المستحق  
 حجة لا الاثبات فاذ تمت المدة اقبض ماله نفسه حتى قبل المدة فلا يرث الوارث الذي كان حيا  
 وقت فقده ثم مات بعد ذلك لان الظاهر انه كان حيا فليس له ان يرثه ان يرثه الغير  
 وفي حال غير ميت لان الظاهر ان المصلحة لا يجب ان يرثه من الغير في ماله وقف للفقير  
 الى من يرث مورثه يوم موته **كتاب الشركة** هي شركة بين شركتين ملك وحيوان يملك اثبات  
 عينا وكل كالاخر في مال واحد وسكة عقده كنهها الا يجب والتعبير بشرطها انما انما  
 كشركة ورثهم مسماة في النسخ لاحد هما فان هذا يقطع الشركة لاحد ان لا يقبض بوجه الادارة  
 المسماة ربحي شتر كان فيه وهي اربعة او خمسة او ستة وهي شتر تمت او بين مالا او شتر  
 في ربحها والتمسوا في المال الذي يفتح فيه الشركة ولا بأس بزيادة مال لا يجر في الشركة  
 فلا يجر الا بين متجرين حرة وخلق او ملة اي لا بان يكون حريين بالفين ملة او ملة او ملة  
 وكافر في ربحين مسلمين ودين كافر في ربحين مسلمين وكافر في ربحين مسلمين وكافر في ربحين مسلمين  
 واحدة وهذا عند ابن عمر وعنه ابن عمر في ربحين مسلمين وكافر في ربحين مسلمين  
 لا يجر في المفاوضة الصلوات في المدة والكفالة اي شتر واحد مملوك الا في المفاوضة وكذا  
 واحد كغيره الا في المدة فاذا اشترى احد شيئا فليبايع مطالبه الفين في الشركة الا في مفاوضة

لمن الاطعم اهلهم وكسوتهم وكل دين لهم ان تجايع فيه شركة كاشتره والبيع  
 والاشترى اربعة في اخر الزرع لزوم دين بسبب لا يقبض فيه الشركة كالاخرى والمطعم  
 والكلية والصلح عن دينه وكما نفقه او كفا له بامر من غيره الا بامر لا بامر الصاحب  
 ان الزم احد المتجار من بسبب الكفالة من غير امر المكفول عنه فان كان هذا المدين لا يقبض  
 الشريك الا ان هو ان ورث احد المتجار او ورث له ما يقبض فيه الشركة وقبض من غير  
 عنان المكفول من شتره المدة وفي العرف والفقهاء يقبضه فانه ان ورث الشريك  
 والعقار يبق معاه فله ان مال الشركة لم يزد ثم شتر في الوجه الثاني في الشركة فقال  
 وعسان وشركة في كل تجارة او في نوع ولا يقبض الكفالة وتضع بعض ماله  
 وهو ففقد ماله احد المتجار وتساوى ما بينهما لا البرح ان يبيع ان يشترط ان يملك المال  
 مساويا لا يكون الزرع مساويا خلافا لغيره والشافعي وكون احد المتجار رابعا لا يجر  
 ودنايه ولا خلافا لغيره والشافعي وكل من طالب بتمتع مشتركة لا يقبض بها  
 على ان لا يقبض الكفالة ثم رجع على شركته بخصته منه ان اقراه من ماله ولا يقبض  
 الا بالتمتعين والفقهاء والشافعي والفقهاء ان تعامل الكفاية بغيره بغيره  
 مضروب والنقطة ففقدت غير مرفوعة وبالوضعي ان باع كل نصف من نصفه نصف  
 الا ان اعلمه لا يجر امانا بكونه قيمة متاعا مملوكة في بيع كل واحد منها نصف متاع  
 بنصف متاع الاخر ثم يعقدان عقد الشركة واما ان يملك بكونه قيمة متاعا متفاويزة كما  
 اذا كان قيمة متاعا احدهما الفاقية متاع الاخر الفين يسو صاحب الاقل تلحق متاعه  
 ثلث متاع الاخر ليلك كل واحد منهما الثلثا ثلثاه لصاحب الثلث وثلثه لصاحب الاقل ثم  
 يعقدان عقد الشركة فيكون الزرع بقدر ذلك لان الزرع هنا غاى المال بخلافه اذا كان  
 راس المال احد النقصين فان الزرع يستحق بالشرط واما الزرع والبرح والبرح لا  
 يتبعان في العقد فالزرع لا يملك غاى له اسر المال ويملك البرح او ما احدهما ان يملك  
 افعال الشركة او مال احد الشركتين قبل الشتر ابطالها وهو على صاحب ان يملك على صاحب المال

وانما يحتاج الى عقد الشركة  
 ليكون شرا واحد وكيل  
 الاخر وانما يكون الزرع هنا  
 بعد الملك صح







هو جسر على تلك المنفعة فله وقفاً الفقراء أو بني سقاية أو فناء لبيع السيل أو رباطاً أو قنطرة  
أو مقبرة لآل ملك الواقف عنه وأن علق بموتة أو أن علق فق وقفت في الأرض وقد ذكر  
أن الخلاف بين يوحنا ومجاهدة في الوقف فإن لا يجوز عنده بناء على أنه الصدق بالمعقود وهي  
معدومة لكن الأصح أن الخلاف إنما هو في الزرع فإن الوقف غيره لازم عنه وإن علق بآل في الوقف  
بآلته أو آتائه من رواية يصرح بالزمان في رواية يصرح بالزمان واختاره المتن بمنزلة ما علق بها في الوقف  
لأرضه وعليه الفقهاء الأصناف في الخليل صلوات الله عليه وسلامه الكبري وعندهما جرح لا تخالفاً ما علق بالسيل  
الضيق وهو قول الآل أبي بكر وأما في مسجده بنو أقرض طريقاً والذين للناس بالصلوة فيه  
وبما عليه فيه واحد وإن جعل تحت سائر بالمصاحبة أو خلق في سائر الطريق أو في المكان مسجداً أو غيره  
يكفي في قوله كل جعلته مسجداً لأن التسليم بشرط لزوم الوقف عنه ومحمد لا يبرح أن يصرح بما  
وعندهما لا يكفي صلوة واحد ثم جعل الشراب تحتها لمصالح الحج لا يمنع كونه مسجداً أو مكاناً إذا  
أدفعه وسلامه أو مسجداً أو آتاه للصلوة فيه أو لا يصرح بالحج مسجداً أو غيره أو في الطريق وعنده  
ليكن يزول بنفسه القول أن يقول ملك الواقف بنفسه القول وعندهما يسلب الموقوف وقفية  
ثم ذكر قولاً من الخلاف فقال فصح وقف الشارع أن لا يجوز جعل القصة في المسجد والمقبرة لا يجوز  
الوقف عند أبي يوسف وفي غيره لا يجوز الوقف عندي أيضاً وإن جعل القصة في غيره لا يجوز  
خبر عندي لا يجوز لا عندي وفي غيره لا يجوز وقف وجعل في الوقف والولاية لنفسه وفي غيره  
الاستبدال في الرضا في آخره إذا شاء عنه أبي يوسف حاشية فإن شرط الاستبدال لا يمنع من الوقف  
عنه أبو يوسف إذا عفا فافاد بين صحة الوقف وبين الاستبدال لنفسه وما عساه في غيره  
الاستبدال في الوقف غير شرط إذا ضعف الأرض من البيع ونحن لا نقف به وقفاً بآل  
في الاستبدال لنفسه ما لا ينفذ ولا يحكم فإن طاعة القضاء جليلاً إلى إبطال أكثر الوقف  
السالكين وقوله ما فعله أو شرطاً لما هو مقرر في موطأ قال أبو يوسف في غيره من الوقف  
المقرر في غيره من الفقهاء وفي وقف الفقراء لا منع قول وعندهما منع وقف منقول في غير  
الكل أو غيره والقدوم والنشر والكنازة وشبابها والقدوم والبر والبر والبر والبر

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسيلة لنيل النجاة  
والعلم هو نور القلب  
والنور هو نور الجنة  
والنور هو نور الحياة  
والنور هو نور النور

أكثر الفقهاء إجماع الوقف لا يملكه إلا الله تعالى بعض الفقهاء جازوا بعض الوقف إذا خرب إلى إرادة  
 الباق والاصح أن لا يكون إجماع الوقف يجوز الصلح لا يقبل المالك لا يقبل الرقبة وقيل لا يقبل  
 فيه مغل مثل بيتان للاستبدال ولكن يجوز رقبته المشايخ منه إلى يوسف فإن القيمة ينظر  
 المتبقيات يغلب فيها جرة التملك لا في الغالب في الإقاف فإن وقف نصيبه عقار مشترك يجوز  
 للواقف أن يقف مع الشريك فإن وقف نصف عقار ملكه كله فالقاضي يقسم الوقف لكن يجوز  
 فيه الوقف به المتعارف ويعد من إرتقاء الوقف بجماعته وإن لم يشترطها الواقف إن وقف  
 على الفقراء وإن وقف على معيشتهم وآخره لا الفقراء وفيه مال فإن امتنع أو لم يكن فقير رآه  
 الحاكم ونسبه بآخرة ثم قرره إلى مصرفه ونفقه في غيره أو يدخر لوقت الحاجة إليها أو  
 أن يقدّر مصرفها إليها ويصرف في غيرها ولا يقسم في مصرفها **باب البيع** البيع مباداة  
 المال بالمال ينفع بإيجاب وقبول بلفظي وتواطؤ في التفسير واخترت في المال بالمال  
 على صورة البيع والإيجاب والقبول والتواطؤ على ما دلت عليه المباداة بكونها بين اثنين فصرحا  
 القول الفاعلية ولم يقل سبيل التراضي لئلا يشترط ما يكون تراضا كبيع الكره فإنه بيع صحيح وهو  
 الصحيح أن يقال هذا لأن عند البعض أنما ينفع بالتواطؤ في الخبير لا في السبيل عند البعض لا عطاء  
 في الجانبين ويكفي عند البعض في الجانبين كما إذا ساء ولم يكن معه وعاء يجعل الميسر فيه ففارق  
 فناء بالوعاء وأعطى الثمن فهو جائز ولو قال كعبه شيئا الخلفه فقال فقير أبرهيم فقال الخلفه  
 أقرره فقال فذهب بها فنداسه وعليه خفة رايهم فاذا أوجب واحد قبل الأخر في الجملة  
 البيع بغير الثمن أو ترك الأداة بين ثمن كل واحد قالوا بعث هذا بدينهم وذاك بدينهم واحد فقبل  
 بدينهم فمرد وما لم يتصل بقبل بطل الإيجاب إلى رجوع الموجب أو قال استمع جملة وإذا أوجب  
 ثم البيع إلى لا يثبت فيما راجع إلى الجملة خلافا لما ذكره الإيجاب والقبول إلا إذا كان يدكر الثمن  
 والبيع وانما قرره في الثمن لأنه لا يحصل البيع وهو المقصود ولو سئل فقير  
 على المقاصد فقال وصح العوض المثار إليه بلا علم قدره وسفته لا في قيم المثار إليه فاقترع لا  
 أن يكره قدره ووصفه ويضمن حاله وإلى أجل علمه وباليمين المطلق أن لم يدكر صفته



بان قبل عشرة دراهم فان استوت مائة النقود فمما قد ربح من ثمنه اي يقع البيع عشرة  
دراهم ان ثوب كان اي جاز ان يعطى المشتري اي نوع شاء وان اختلف فعلا الارواح  
وعد ان استوى رواجها في صورة اختلاف النقود والآن بين احد على ان النقود  
ويذا استواء منقطع لانت البيع اليه البيع بالمثل المطلق فلا يكون حال بيان احد النقود  
من جنس احوال اطلاق الثمن بعد ذكر الثمن شرع كمن يبيع فقال له الطفا والحب كسلا  
ووجاه ان يبيع بغير جنس وبالله اوجب مائة لم يدر قدره وفي صاع في بيع حبة كل صاع بكرا  
ان قال بعت هذه البصرة كل صاع بدرهم فصح صاع واحد وفي طما ان يبيع حبة في صاع واحد  
هذه البصرة وبيع عشرة اقفة بكل قفيرة بدرهم فصح في كل صاع في البصرة بيع ثلثة او ثوب كل  
شاة او ذراع بكرا لان البيع لا يوزن الا واحد ذلك هو ان متفاوت وكذا في كذا من متفاوت  
فان يبيع حبة في البصرة صاع بمائة اي اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل بحسبه او في البيع وما  
ذو البصرة لانه لم يبيع البصرة صاع فانه لم يبيع بالوزن بل بالعدد وكذا في الاقل لكل الثمن او ثوب  
والاكثر لم يبيع بالوزن لان الثمن في الثوب والوزن بالوزن من الميزان اذا قال بعت  
في ذلك الحان حسنا او قبيحا فالكفة الحسنة لا يكون الا وصاف بل اصل لان الكفة عبارة  
عن قلة الاجزاء وكثرتها والشيء انما يوزن بالوزن والوصف ما يقع بالثمن فانه ان يبيع حبة  
عن وجود ذلك الشيء فالكفة التي يختلف بها الكفة كما في الثوب امر يختلف به عن الثوب عليه  
فان الثوب اذا كان عشرة دراهم يساوي عشرة دراهم وان كان ثوبه اذرع لا يساوي عشرة  
دراهم انما لا يكون بزيادة او نقصان فوجود الثوب في الثوب على التسعة يربح التسعة حبة  
كل واحد من الزيادة فلا يقابل بالثمن اي الثمن لا ينقص على الاجزاء كما ينقص في الخط فانه اذا كان  
عشرة اقفة بعشرة دراهم فافقه واحد بدرهم ولا يربح في الثوب فاذ يبيع عشرة اذرع بعشرة  
وكان الثوب تسعة اذرع كما في الثمن لا يافقه ببيع بل ان شاء يافقه بعشرة وان كان زائدا  
كان لا يربح فاذ يبيع هذا الثوب فوجد المشتري فيه امر اكثر مما هو عليه فان الثوب تسعة اذرع  
بعد افوجه كذا وان قال كل ذراع بدرهم اخذ المشتري الاقل بحسبه او ثوب كل ذراع بدرهم

لانه او كل ذراع بدرهم فلا يربح من ربحه هذا المصنع واعلم ان المسئلة فيها  
اذ يبيع ثوبا بمائة عشرة اذرع بعشرة كل ذراع بدرهم فاذا هو تسعة  
اذرع او احد عشرة ذراعا فصح لو كان تسعة ونصف او عشرة ونصف  
فكله ليس كذلك على ما سياتي في هذه الصفة وبيع عشرة اسهم  
من مائة تسعة اسهم بعشرة اذرع من مائة من ذراعه عند ابي حنيفة وقال  
صح في الوجوه بان لانه يبيع عشرة اسهم من مائة من ذراعه عند ابي حنيفة وقال  
في الدرر وهو مائة من ذراعه لانه يبيع عشرة اسهم من مائة من ذراعه عند ابي حنيفة وقال  
ان عشرة اسهم و هو مائة من ذراعه لانه يبيع عشرة اسهم من مائة من ذراعه عند ابي حنيفة وقال  
فكله حقة الموجود بمائة فان كان اكثر لا يكون البيع معلوما ولو كان ثوب  
فما في الاقل بغيره وفيه وفيه اكثر لان البيع بمائة من ذراعه وبيع ثوب  
في عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذ بعشرة في عشرة ونصف بل في ثوب  
وبعشرة في عشرة ونصف ان شاء او قال ابو يوسف ان شاء اخذ بعشرة ونصف  
باص عشرة الاول وبيع ثوبا بمائة من ذراعه ان شاء اخذ بعشرة ونصف  
في الاقل وبيع ونصف في ثوبا لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم  
مقابلة نصفه بنصفه ولا يربح ان افرد كل ذراع بدينار نزل كل ذراع  
من ثوب وقد انقص ولا يربح ان الذراع نصف وانما اخذ كل  
المقدار بالشروط وهو مقبوض بالذراع في اقله عاذا حكم الاصل وبيع بثلث  
في سبعة والمائة والارز والسهم في ثوبا الاخصر اي بثلث سبعة  
بحوز عندنا وعن الشافعي قولان وبيع الباقلا الاخصر لا يربح منه ولو كان  
واللوز والسهم في ثوبا الاول انما قال في ثوبا الاول لان في خلاف  
الشافعي اما في ثوبا الثاني فيفي في اتفاقا وبيع مرة لم يربح منها او



وبيع او يكت قطعا او شرطه كما على شرط البيع كما استثنى قد معلوم  
 منها اي بيع النخل والاشجار استثنى قد معلوم لا يجوز البيع لانه ربما لا يبيع شيئا  
 المستثنى واجرة الكيل والوزن والعمرة والذرع على البيع واجرة وزن النخل  
 ونقدته على المشتري وبيع السعة بثلثي سبعة او لا وفي غيره كما هو لان  
 في بيع السعة بالثلثي اي بالدرهم والدينار سبعة اقسام اولها ان السعة يتعين  
 بالبيع والدرهم والدينار لا يتعين الا بالنسبة فلا بد من تعيين ليل يلزم البرهان  
 وفي غيره اي بيع السعة بالسعة وهو بيع المقايضة وفيه بيع الثلث بالثلث اي  
 الصخر كما هو في احوالها في التقيين وعدمه **باب الخيار** هو خيار الشرط  
 للملزم من العاقدين وله ثلثة ايام او اقل لا اكثر الا ان يجوز ان اجازة الثلث  
 لا اذ بيع وشرط ان اكثر من ثلثة ايام لا يجوز البيع فلا فالحال ان اجازة ثلثة  
 ايام جاز البيع عند ارجح خلافه في فرفان شري على انه ان لم ينفذ الثلث الى ثلثة  
 ايام فلا يبيع صح والاربعة لا فان نفذ جازة الثلث جاز انما اخذ في حفظ الفلانة قوله  
 فان شري فانه فرع مسئلة خيار الشرط لان خيار الشرط انما شرع ليدفع بالفسخ  
 الضرر عن نفسه وان كان الضرر تأخير اداء الثلث او غيره فاذا كان الخيار للضرر المتأخر  
 في صور خيار الشرط فالنصريح به يكون في فروع خيار الشرط عند الضرر في قوله لا يلزم  
 وادى بوسن خلافا لمحي فانه يجوز الاكثر فهو حوى على اصله التي بين الاكثر واما الا  
 انما يجوز منها بمر يا على القياس وجوز ثلثة اشرايين في فروع خيار الشرط بين  
 ولا يخرج مبيع عن ملك بائعه مع خياره فان قبضه المشتري فملك عليه بالقيمة اي  
 بيع بشرط خيار البائع فقبضه المشتري فملك يده بالثلث كقبضه المالك لان خيار  
 لا يشترط قبض المشتري فملك او قبض يده في الثلث ولا يملك المشتري اي  
 اذا كان الخيار للمشتري لا يملك المشتري عند ارجح خلافه في فروع خيار الشرط

و ابو حنيفة جري على  
 اصله

في خيار الشرط  
 و لو كان الخيار للمشتري  
 و لو كان الخيار للمشتري  
 و لو كان الخيار للمشتري

يظهر من هذه المسئلة وهو قوله فشره عرس بالخيار لا يفسد لمخاذه عند ارجح  
 لعدم الملك عند افساده وان وطهره بالماله بالماله لان المال البكر اي ان وطهره  
 المشتري في ايام الخيار يملكه عند ارجح لان الوطى بالمخاذه فلا يكون  
 اجارة الا ان يكون بغيره لانه نفقه ما بالوطى فلا يملك الرد وعند ارجح لا يملك الرد  
 وان كانت ثلثة لان المشتري قد ملكها فف بالمخاذه فلو كان يكون بملك البكر  
 فيكون اجارة ولا يعتق قريبه المشتري عليه مدة خياره اي ان شري  
 قريبه بالخيار لا يعتق عند ارجح ايام الخيار خلافا لهما ولا من شره قابيل  
 ان ملكك عبد افرو حراي ان قال ان ملكك عبد افرو حراي فشره بالخيار  
 لا يعتق ايام الخيار عند ارجح لعدم الملك فلا يعتق حريه المشتري في ايام  
 من اشتريها اي اشتري امة بالخيار فحاضت ايام الخيار فانه له حريته لا يعتق  
 في الاستبراء عند ارجح لان الاستبراء انما يبي بعد ثبوت الملك ولا يستبراء على  
 البائع ان ردت عليه بخياره اي ان ردت الامة المشتري بالخيار لا يجب  
 الاستبراء على البائع ارجح لان الاستبراء انما يبي بالنقل ملكا ملكك ثم يوجب  
 عند ارجح حيث لم يملك المشتري ومن ولدت امة بالمخاذه لا تبصر ام  
 ولد لها ان اشتري زوجته بالخيار فولدت ايام الخيار في يد البائع لا تبصر  
 ام ولد للمشتري فيملك الرد عند ارجح وعند ارجح لا تبصر ام ولد له لانها ولدت  
 في ملك المشتري فلا يملك الرد وانما قلنا في يد البائع حتى لو قبض المشتري وولدت  
 في يده تبصر ام ولد له بالاتفاق لانها لم تعبت بالولادة فلا يملك الرد فصار ملكا  
 للمشتري فالولادة وقعت في ملك تبصر ام ولد له ويملك الرد في يد البائع عليه ان قبضه  
 المشتري بافواه او دعه عنده لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك اي المشتري بالخيار  
 ان قبضه مشتراه ثم اودعه البائع فملك في يد البائع فملكه لا يكون الا على البائع

المشتري

ملكها







عن الرواية لا يبيع اي اذا باه شيئا لم يملك له الخيار اذا اراد وبطله وخيار  
 يبيع وتضمنه لا يبيع كالاقتناء والتبعية او يوجب حقا لغيره كالبيع المطلق اي بدون  
 شرط في المار والتمتع والجاره قبل الرواية او بعد اي هذه الصفات يبطل خيار  
 الرواية سواء كانت قبل الرواية او بعد ما لا يوجب حقا لغيره كالبيع بالخيار والسامه  
 والامه بلا شرط يبطل بعد الاقباض لان هذه الصفات لا تدل على تضييع الرضا وهو انما  
 يبطل بعد الرواية اما الصفات او الاول فهي اقوى لان بعضه لا يقبل الفسخ او جحده  
 الغير فلا يمكن ابطاله والنظر في وجود الامه والصحة ووجود الدابة وكفها وظاهر ثبوت  
 مطوى غير معلوم معلوم الى موضع معلوم او نظروا ليكم بالشراء وبالقبض كالاقتناء  
 الوكيل بالقبض هو الذي يملك القبض بخلاف السؤل فانه الذي امره باداء الراسه بالتسليم  
 فالبايع اذا لم يسلّم اليه لا يملك اخذ شيئا من الوكيل وعند من نظر الوكيل بالقبض غير كاف  
 لانه وكله بالقبض لا بالنظر ولا يوجب ان القبض الحامل بالنظر يعلم ان هذا هو الذي امره بقبضه  
 وشروطه واما احوال التوثيق اعاقا قال ابو الانبياء الرواية ان ادراى جطان الدرا او اشر  
 البستان المذموم خارج كان كافيا وذلك لان درهم وساتينهم لم يكن متفاوتة فروية  
 الخارج كانت مغنيت عن روية الدار اما المال في التفاوت فاحتر فلا بد من روية الدار  
 ربيع الا وهو شرطه وله الخيار بشرطه او بغيره كالمبيع ومثله وروية اي فيهما  
 يدرك بالقبض فاما يدرك بالشرط وبزوق فاما يدرك بالزوق وبوصف العقار ولا  
 اعتبار بوقوفه في مكان لو كان بصير الزاوة كما هو قول ابو يوسف ومن رآه احد  
 الثوبين ثم شرهما ثم رآه الاخر فله رد المالا في الاخر ووجهه للملازم تغريق الصفقة  
 قبل التمام ومن رآه شيئا ثم شره حيزه ان وجهه متغير او لا فالقول للبايع  
 بعدم تغيره وللشتر في عدم روية اي اذا اشترى شيئا قد رآه فقال البايع انه  
 لم يتغير حتى لا يكون له الخيار فالقول للبايع مع خلفه ولو قال الشتر مكرهه ولو كان

في الفل

فالقول للشتر مع الخلف ولو اشترى من عدل زطي فباع منه ثوبا او ولبسته  
 لم يرد به خيار روية او شرطه بل يبيع الشرط جيل من الناس في السواد الواق  
 والثوب الزطي تبين اليهم والاصل فيه ان رد البعض يوجب تغريق الصفقة وهو  
 قبل التمام لا يجوز بعد التمام كجزء خيار الشرط والروية يختلفان تمام الصفقة  
 وخيار الوجب عنه قبل القبض لا بعده وهذا لانه اذا شرط خيارا لاحد جامع تحق  
 الرضا وكذا اذا اشترى من غير المشتري اشتراه اما اذا لم يشترط الخيار او شرطه فاجاز من له  
 الخيار في المشتري قد رآه البيع فرضه في قبضه ذلك ان قبضه فقد تم الصفقة بخلاف  
 الرضا الحامل كمن مع ذلك يمكن ان يكون المبيع موعبا والمشتري لا يرضى فيه فبفسخ العقد  
 فذلك امر متوهم فلا يمنع تمام الصفقة وان لم يقبض المبيع فالبيع في موضع الفسخ  
 بان يملك في يد البايع غير يقع العقد فاذا اجتمع الامر ان اي عدم القبض ووجه الوجوب  
 فيتقوه احدهما بالآخر فلا يتم الصفقة ويظهر هذا في المسئلة التي تاتي وهر قوله  
 ولو اشترى من عدل صفقة واحدة وقبض احدها ووجهه بالا لا يبيح **عند** **عند**  
 ووجهه في بيعه بقص منه الخيار ردة او اذ بطل ثمنه لا امساك واذا نقص ثمنه  
 ردة مبتدأ المشتري فيه نقص ثمنه يوجب الاباق ولو الى دون سفر والبول في  
 الفراس والسرقة صغير يعقل يوجب اعاقا يعقل لان سرقة صغير لا يعقل البعش  
 وبالحديث ان عطف على جميع الرعا مملين مختلفين والمحرور مقدم فله سرقة عند  
 اي عند البائع والمشتري في صورة مع العقل ردة وان حدث عنده في صورة وعند  
 في كبره لا وجوب ان الصغير يثبت له من جنه في صورة عند من عند مشتريه فيه او كبره و  
 الحر والدخول والناو التول منه يثبت في الاثر والكفر في خصه والاختصاصه وارتقاء  
 حيفه سبع عشرة سنة لا اقل يثبت فيه بعد ما حدث عنده اذ في نقصان  
 لارده الا برضا بايعه كسب شره فقطم فظلم بوجوب بايعه اخذه كذلك يجمع شتره

عند

في صورة

فان ظهر عيب  
 فله



ان باعته الى ايرجى المشتري بالنقصان باعته لان البائع لم يملك له ان يقول انما اخذت  
 مبيعاً فالمشتري بالبائع يكون حاجباً للمبيع فلا يرجع بالنقصان فان خالفه او صبغ  
 احوال السويق بغيره يظهر عليه لا ياتى به بائنه ويرجع بنقصانه الى رجع  
 المشتري بنقصان البوي لا يكون للبائع ان يقول انما اخذه مبيعاً لا خيراً له المشتري  
 بالبائع وهو الخيط والصبيغ والسمك لو باعته بعد روية عليه اي كما يرجع المشتري  
 بنقصان العيب بان اشوب الخيط او المصبوغ او السويق المملوء بعد روية عليه  
 لانه بالبائع كما يرجع المشتري بالبائع اخذه مبيعاً لا خيراً له المشتري بالبائع  
 في بطلان الرجوع بالنقصان او العيب في اودبته او استول او مات في قبله  
 اي قبل روية البويجورة السائر انما اعتق المشتري العيب في اودبته او استول المشتري  
 او مات المشتري في المشتري ثم اطلع على رجع بالنقصان وان العيب على اودبته او  
 المثل الطفال او بعد اول الثوب فتحرق كرجع المصلح الموت لا يبطل الرجوع بنقصان  
 البويجورة لا يصح للمشتري في الاعتاق في لا يبطل ايضا استحقاقا والقياس ان يبطل لانه  
 الاعتاق بصنوه فصار كالقار و لا استحقاق في الاعتاق لا شبهة ان شبهة بالقياس  
 بوضع المشتري شبهة بالقياس ان الاصل في الادنى الحرية فلان الملك موقوف الى زمان العتق  
 فهو عود الى المالك الاصلية فان كان بوريه الوارث في ذلك شبهة فلا رجوع له بخلاف  
 الموت بوريه الوارث في الرجوع في ثبات وان قبل روية الوارث في شبهة الرجوع  
 يكون له حق الرجوع واما المسائل اللاحقة فلا رجوع بالنقصان فيها وان شري بها او طحا  
 اوقفاً او خيراً او جوازا فليس فيها رجوع بالنقصان في المبيع بوجه كل ثمة في شبهة  
 ومن باع مخرقة عليه عيب نقصان باعته او باعته او بئنه او كقول ردة على بائنه وان  
 رجوعه لا اي اشتري شيئاً ثم باعته فادى المشتري الثابت على المشتري الاول واشت  
 فذلك البئنه او بالقول او بالقرار فحق القاض فردد على بائنه كان له ان ياتي بالمبيع الاول

لمبيع مع

قلها

كان مع

بانه المستفاد

وقد

وقال في المداينة مع القضا بالقرار ان المخرقة اقررت بثبت هذا بالبئنه فان قيل  
 الاول اذا اقرره بالبئنه ثبت هذا بالبئنه صار كانه اقرره عند القاض فان الثابت  
 بالبئنه كالثابت على ما ينبغي ان لا يكون لولاية الرد على البائع الاول سواء اقر  
 عند القاض او المخرقة اقررت بثبت بالبئنه لان اقرار رجة قاصرة فادى فائدة في قوله في مع  
 مع القضا بالقرار ان المخرقة اقررت بالبئنه فثبت بالبئنه فثبت بالبئنه فثبت بالبئنه  
 ولم نقل ان الرد على المشتري الاول رد على بائنه بل انه ان ياتي بمبيع فان اشترى الثاني  
 اذا ثبت ان البويجورة المشتري الاول وردت عليه فالمشتري الاول ان ثبت ان العيب  
 كان في يد بائنه وردت عليه والآقا والفرق بين اقراره عند القاض وبين اثبات  
 اقراره بالبئنه ان اقراره عند القاض يكون طاعة له اخذ المبيع فصالحا اشتريه في المشتري  
 الثاني فلا يكون له ولاية الرد الى البائع الاول اما اذا اقرره بالبئنه فثبت بالبئنه  
 لم يكن طاعة له الاخذ فكون اخذه في الفسخ فصار كانه مبيع فيكون له المخاصمة في بيع  
 وقد قيل في هذه المسئلة في اذ ادعى المشتري الثاني على المشتري الاول ان البئنه في يد البائع  
 الاول في المشتري الاول ان ياتي بمبيع البائع اما اذا ادعى البويجورة المشتري الاول ليس  
 له ان ياتي بمبيع اقول في رد لانه اذا ادعى البويجورة البائع الاول واقام عليه البئنه  
 وقضى على المشتري الاول فلهذا القضا له قضاء على البائع الاول وهذه البئنه لم تفع  
 على البائع الاول ولا على بائنه لان ما يدعى على البايع ليس ببئنه بل ما يدعى على البايع فان قبل  
 مشتريه وادعى عليه ما يرجع عنه حتى يخلص بائنه او يقيم بئنه فلهذا او يقيم بئنه يظن  
 قوله كرجع وليس عطف على قوله حتى يخلص بائنه لان ما يكون اقامة البئنه على البايع  
 فان اقامة البئنه يثبت بها عدم الجرم فلهذا في القضا عند اقامة البئنه على البايع فالحاصل  
 ان المشتري اذا ادعى على البايع بئنه على ما دعاه ويرد المبيع بالبئنه وان لم يكن له بئنه  
 في خلاف بائنه ان لا يجب حرجه على البايع في القضا فلهذا لا قبل الخلف فاحذر الامر من ثبات اما



قبيل عنده يحلف  
وقبيل لا يحلف  
عنه وهم  
الاصح ان  
ص

21











على شرط لا يقتضي العقد الاصل ان لم يلازم افراده بالعقد لا يراى استثناء من العقد فان  
كل ما يبيعه افراده فانه من ثوبه الشئ فيكون واخره المبيع فاستثنى من العقد لا يقتضي  
العقد فليكن من او الميزور والمهرجان وصوره النصارى وفطر البيهون ان لم يفر فاذل  
وقد روي في جواهر الحصار والديار والنفوس والجزائر القطار وحسن الثمر على الاشياء والجزائر  
قطع الصور في ظهر النعم ويقتل اليها اي في زكوات الى هذه الاوقات لان اجماع البشير  
متى يراى الكفالة ويصح ان استطاع الاجل قبل حلوله ان استطاع هذه الاجال المحبوبة قبل  
حلوله بان يبيع البيع صحيح ان العلم ان العلم اليقيني بالباطل ان المبيع ملك من المشتري فمعه العلم  
امانة وعنده البعق فيكون بالقيمة كما لا يخفى على سواه الشرا واما حكم البيع فانما هو في المتار  
شرا في اخطاه فقال فان قبض المشتري المبيع بغير فاسد راجع الى ما يوجب اودالان  
كقبضته في غير ماله ولا يوجب ماله ملكه فان قبل فاسد المبيع فاسد فليكن له في موضع  
مالا البتة اذ لو لم يكن مالا لكان البيع باطلا قلنا في غير النقص وبيد اذ البطلان ان اول  
باب العقود في جعل البيع بالقيمة فاسد او هو بطلان فليكن اقل وكل من يوجب مالا احتياطي  
حين لو شمل الفاسد بالباطل يكون هذا الترخيص في هذا الموضع وهو ان يبيع مالا على ان  
يكون البيع فاسدا ماله لا يكون فاسدا ماله الا اذا باع وكسب العلم فالبشر فاسد  
حين يملك بالقبض ويملك القيمة وله من ماله حقيقة او مع اي ان يملك في المشتري  
ويجب عليه المثل حقيقة في ذوات الامثال والمثل معناه هو القيمة في ذوات البعق والمثل معناه في قبض  
القبض وكذا بوجه ما دام ملك المشتري ان كان الفاسد في قبض البعق كبيعهم بوجهين  
الفاسد في قبض البعق الفاسد الذي يوجب اذ هو صحيح ولكن له الشرط ان كان بشرط ان لا يشرط  
ان يبيعه له بهية وكذا في الزخيرة ان هذا قول في واما عقده فيقول اذ هو حق الفسخ لان الفسخ  
حق الشر لا يوجب المتابعين فاشتمل راضيا بالعقد وان باطل المشتري او هو بطلان  
او اعقده هو عليه قيمة وسقط حق الفسخ لانه تعلق به حق القيمة وانما يفسخ حق الفسخ

واذا اجمع حقه الدوق والبريد في حق الجارية والباقي في البيع حتى يبرئ منه اي البيع  
اذ افضى البيع الناصر لا يفسخ المبيع بغير العلم لان المبيع محبوس بالعلم بعد الفسخ فان  
هو فاسد فاشترى اذ حتى يفسخ منه اي باع شيئا بغير فاسد او وقع النقص بغير فسخ  
البيع ثم مات البائع فليكن حقه في المبيع حتى يفسخ النقص ولا يكون له اسوة لغيره  
البائع يبيع وطالب للبائع ببيع منه بعد النقص بغير العلم ببيع منه بغير فسخ  
بائع جارية بغير فاسد بالدرهم او الدينار او ثوبا بغير فسخ المشتري الجارية وبيع لا يطيب  
البريد فان ببيع البائع بالعلم يطيب له البريد والوقت ان المبيع متعين في العقد فيكون في غير  
فسخ الملك وفسد الملك شرا من المثل في شبهة ملحقه بالحققة في الموضع فانما هو في  
عن الربو او البرية او المدايم والديار في ماله في العقد ولو كانت متعينة كانت في شبهة  
الجنس في الفسخ فمعه عدم التعيين يكون في تعلق العقد به شبهة فيكون فيها شبهة ولا  
اعتبار لها بهذا حيث يفسد الملك اما الجنس فيستعمل النوعين عند ارجح ببيع ان  
بيع العقوبة لا يطيب له ان كان العقوبة مما يتبعين كالجارية مثلا او مما لا يتبعين كالدرهم والدينار  
حين ان باع الدرهم العقوبة ومعه فاسد فليكن لا يكون طيبا لان في الاول حقيقته الجنس وفي الثاني شبهة  
والشبهة ملحقه بالحققة كما طالب ببيع ماله او ماله ففقد في ماله بالتقاضي او اذ هو على حاله  
فخصاه فخرج منه المبيع ثم تقاضاه فاعلم ان هذا المال لم يكن على المدايم عليه فالبريد طيب لان المال العقوبة  
بدله الدين الذي هو حق المدايم والدرهم ماله ودينه بما اخذ فاذ تقاضاه فاعلم ان الدين ماله  
اسحق ملك البائع وهدا المسمى ملكه للمثل فاسد فليكن البيع في البطلان فاسدا فلما  
يؤثر الجنس في لا يتبعين بالتعيين فان قبل ذكره البداية في المسئلة اسبقه ثم اذ كانت وراهم  
العلم في ثوبه يفسخ بالانها يتبعين بالتعيين في البيع الناصر وهو صحيح لانه بمنزلة الفسخ في هذا  
بناقص ما قلناه عدم تعيين الدرهم والدينار فليكن التوفيق بينهما بان لهذا العقد شبهة  
شبهة العقد في البيع فاذا كانت في ثوبه المبر شرا في الفسخ في رفع العقد الفاسد واذ لم يكن















ورجع بخصته دعوى كتمان استحقاق منها ان اولى كل الدار خصوصاً ما شئت استحقاق  
بعضها به جزء بنصف البطل والى مالك غيره فمضى وله اجازته ان يقر العاقدان والمبيع وكلما  
ان كان عوضاً فمضى بمقتضى المالك فيه مقدماً وبنزاع المضمون وهو منعه عندنا خلاف ذلك  
وهو ملك للميراث واما ما تقدم عليه اي التباين اي ان اجاز المالك فالتبني ملكه ويكون امانة  
في يد البائع وانما قبل الاجارة اي للبائع حتى انفسه قبل اجارة المالك فلو انفسه كان  
حقه في العود راجع اليه واما ان اشتريه الخاص لا يبيع ان اجير البائع الخاص اي اذ ابا  
الخاص العبد المضمون فاشترى المشتري فاجاز المالك المبيع بنصفه الاعتقاد وعنده لا ينفذ له  
عدم الاعتقاد مما لا يملكه اي ادم ولو ثبت في الاخرة ثبت مستنداً وهو ثابت من وجه واما ان  
ثبت موافقاً بنصف مطلق موضوع لا فائدة المالك فيمنع الاعتقاد من جهة المالك في المشتري  
المراسم في بيع المشتري الخاص في اجير البائع الاول لا ينفذ الثاني لان الاجارة ثبت ملكه للمشتري  
الاول فاذا ظهر على المالك الموقوف للمشتري الثاني ابطاله ولو قطع بده ثم اجير فارتفع للمشتري  
قطوعه بغير العبد فان ارشاه ثم اجاز البائع كان ارشاه للمشتري لان المالك لم يملكه في وقت الشراء  
ان التوقف في ملك المشتري فالارشاه ونصدق بما زاد على نصف ثمنه ان كان الارشاه زائداً  
على نصف الثمن فالزيادة لا تطالبه فوجب تصدقه او في الزيادة شريطة عدم المالك من شري  
عبد من بغير شريته فانما بينه على امره او بغيره يوم امره به بمراده لا يقبل ولو اوفى  
به عند فاضل وطالب بغيره رد ربيع الفرق بين الصورة بين ان القيمة لا تقبل الا على وجه  
وفي المسئلة الاولى في الدعوى للشافعي وفي الصورة الثانية للشافعي لا ينعى الا في  
فلا يشترط ان يساع البائع في ذلك فمضى في الاتفاق بينهما **باب** البيع المشروط بالبيع  
وإنما على البائع بالشرائط العبرة شرعاً فالمبيع يبيع مطلقاً في البيع والتمسك بالمال والبيع  
اليه والمشتري بطلبه في بيعه قدره وخصمه والمزادون ممتثلان وانما قالوا ان المشتري  
الذي يكون ثمنه كالدراهم والدنانير والمزدون كالنوب بطلبه وعنده ورضاه

دعوى

وتحاشا له والحدود متعارفاً بالاجاز والبيع والالتزام والالتزامين معاين ومضى  
المبيع اي العقد يبرأ بالبيع يقال مبيع ومملوك ولا يقال ماله الا في لغة ردية والشرط في حقه  
فقط اي اسلم اليه الشرط لا يبرأ الا في حين يوجب اسلم المالك وزاد وضرباً معلوماً اي  
لاية ان يذكر وزن معلوم ونوع معلوم والطشت والحق والحقين الا اذا لم يعرف  
ان بالصفة لا في الاصل فمضى ووصف فمضى ان وصفاً في زينة الحيوان لا يملكه بغير  
والبيع والصفة قلنا في كونه غير متفاوت والحر والحر والحر والحر والحر والحر  
والخطب والخطب والخطب والخطب والخطب والخطب والخطب والخطب والخطب والخطب  
بالخارسة وسنة ثمره وانما لا يبرأ الا في الخطب للثبوت حتى ان يبين طول ما يبرأ به بغير  
والحر والحر والحر والحر والحر والحر والحر والحر والحر والحر والحر والحر والحر  
مؤمن العقد الى حين التحول ولا الاصل طرماً ومضات في غير اذا كان موجوداً وقت التحول  
لا في ردة على التمسك حال وجوده ولما قلده دم لا سلفه انما رجع بغيره واصل حراً ولا  
عقد الغايب فلا يبرأ استمر الوجود مدة الاجل لم يملك التحصيل وخطب بيان في غير  
ونوع كسبة او كسبة او كسبة او كسبة او كسبة او كسبة او كسبة او كسبة او كسبة او كسبة  
وهو الارض المستعينة بما في السما سمين وبنزلة لا يبرأ من الخطم المالك ووصفه كسبة او ردة  
وقدره معلوماً كسبة كسبة لا يبرأ من الخطم المالك ووصفه كسبة او ردة  
واقله شدة الا في هذا علماً واما علم الشافعي في راس المال انما في الاصل لا في الاصل  
ايام او قيل اكثر من نصف يوم وقد راس المال في الكيل والوزن والعقد فان العقد منها  
معلق بالمعيار فلما بين مقدار هذا العقد في حقه وعقد في راس المال موجب لا يبرأ  
الى جانب مقداره لان المقصود يحصل بالاشارة كماله والاشارة ولا يبرأ من رده  
راس المال بطلبه ولا يستعمل في البيع بطلبه لا يبرأ من رده ولا يبرأ من رده  
السلم في بيعه المزدون راس المال في بيعه المعلق في ثمنه اذا كان راساً بامور



















انه قال قوله المائة او عليه المال في اربعة المعنوية فان بين المدعى حفظ وان بينه وبينه فبقوله ان  
بين الحق البيان باصل المدعى فيبين هي الكفاية بالنفي فثبت عليها الكفاية بالمال ولا  
غير على اعطاء الكفاية في وقصص هذا عند ابي جعفر وعند جعفر الكفاية في حق العبد  
ولا التصحيح لانه قال الحق في العبد والمخرج ان مبناها على الدرر فلا في حق الاستيفاء  
ولو سمى في حق العبد او سمى في حق العبد او الوفاة فاعطى كفيلا بالنفي صرح ولا في حق العبد  
يشهد فيه مستورا او عدل لما ذكره لانه لا جرم على الكفاية عند ابي جعفر في حق ما ابيض صاحب الحق  
فقد لازم الوقف فثبت القام على الجاني فان احضر البينة فيها وراقم مستورين او شاهدا  
عدلا لا يكفل عند ابي جعفر بل يكفي للتمتع حتى يتبين الحق وان يحضر شيئا من ذلك فلا سبيل له في البينة  
والكفاية بالخارج لانه لا يرد مطالب بخلاف الزكوة لانه لا يرد مطالب في هذه المسئلة منها  
وان كان الحق ان يذكر في الكفاية بالمال لانه لا يرد في الكفاية بالنفي في كونه ووقفه والمخرج  
مناسبة كونه ووقفه في اصول الحق ان في معنى القوة فلهذه المناسبة اورد في هذا الباب  
ان حكم حكم الاموال حتى يجر في حق الكفاية بالنفي في الكفاية في الكفاية بالمال، ثم وان جعل  
المكفولة او اصح وبنه الدين الدين الصحيح وبنه لا يسقط الا بالاداء والايام وهو احرار  
عن بدل الكفاية فانه غير صحيح في المكفولة لا يستوجب على عبده وبنه لا يسقط الا بالاداء والايام وهو احرار  
في هذه الكفاية وان كان الحال المكفولة محبوسا او ما يدركه هذه البيع هذا هو الحال في حق الكفاية  
الذكر في هو ضمن الاحق او في حق المشتري في حق المشتري ان استحق البيع في او علق الكفاية  
بشرط ملاك في ما يوجب فلان او ما ذاب لك عليه او ما علقك فقل تما ذاب ان ما و في هذه الصورة  
ما شرطه معناه ان بايوت فلان فيكون في معنى التعليق وعلى ما علم انما فان هذه الاشياء اسباب  
لوجوب الحال فصار صحيح النعمة الى الذمة فقل ما يوجب فلان او ما يوجب منه في ضمانه لانه لا  
منه في ضمانه للصحة فان الكفاية بالبيع لا يجرى عما علق وان علق في حق الكفاية فانما  
البيع او جاء الخطر فان لم يملك عليه ضمن بقدر ما قامت به بيته وبنه في صحة الكفاية فما

مع خلقه والاصول في غير الشريعة عاين في خلقه ان الله تعالى في خلقه صدق الكليات من غير ان ياتوا به مع ان  
يخلق على ان في الزيادة في غيره ان خلقه على ما يملك لا يعلم ان اكثر من هذا او ان على الاصول فان لكل  
او اقر بالزيادة ثم عليه ان يخلق على العيان الخلف في كل على الغير ليس على العيان وان اقر  
الاصول بالزيادة في الكليات فذلك متفق عليه لان الاقرار به فاقرة وكلمة منا  
في قوله فيما يتبعه مع صولة العليم فيما يرجع الى ما في قوله فيما يتبعه بالزيادة من مصدرية الى صدق  
الاصول اقره بكم منه ان محاقرة الكليات ولو جعلت مع صولة لغير المعنى لانه يصير تقدير  
صدق الاصول في الشيء الذي يقره منه الامن في الشيء فان الشيء الذي يقر الاصول بالزيادة من غير  
اقره الكليات والنقصان الكليات صدق في الاكثر لا ان يصدق فيما اقره الكليات وللاطلب  
مطالبة في اشياء اصيل وكيفية ومطالبة فان طالب ان يطلبه طالبه الاخر هذا الخلف  
الحال اذا اختار العاصيين فان اختيار احد هما يضمن عليك يعني فذلك كذا مبسوط  
شيء الامانة املك احدهما لا يمكن ان يملك الاخر وتصح باهر الاصول واما امره ثم ان امر  
رجع عليه بعد اذ ان الى طالبه ولا يطلبه قبله بخلاف الوكيل بالشيء فانه اذا اشتد كان له  
مطالبه الشيء من موثقه قبل اذ ان الى العيان لانه انتقد بين الوكيل والموكل بما له حكمة وو  
وان لم يامر به ج فان لم له زبالا فله ملازمة الاصول وان في فليح حبه لانه حقه هذا النظر  
بامر فيعامل بقتله وان امر الاصول او في الحال يجرى الكليات وان امر به لا يبرر الاصول لان  
الدين على الاصول فالبراءة عنه يوجب البراءة عن المطالب بخلاف العكس وان اقر على الاصول  
فاخر عنه بخلاف عليه ان اعتبار الابرار الموقر في ما يوجب فان صام الكليات المطالب ان  
على ما يجرى الكليات والاصول ورجع على الاصول بان كلياته بامره لانه اضافت الصلح الى الالف  
الدين وهو على الاصول فيبراء عنه سبع مائة فبراءة توجب البراءة الاصول فان كانت  
بامره رجع الكليات بامره وهو الحائز وان صام عاين الرجوع بالالف لانه مبسوط  
فصله الكليات فبرجوع جميع الالف فان كانت ان الدين على الاصول فكيف يملك الكليات لان

صوابه الكفيل



تعليم الدين من غير علم الدين لا يقع قلت اما عن من هو الكفالة فمعرفة الدين الى الدين  
في الدين فقط واما الاخرين فان الكفول له او املك الدين من الكفيل اما بالهبة او بالبيع او  
فبالدين يجوز ان يكون الكفيل ضرورة صحة التعليم كما قالوا وان كان مملوكا عن مو الكفالة  
لم يبرأ الاصيل لان هذا الصالح امر الكفيل على المطالبة فلما وجب ابر الاصيل وان قال  
الطالب الكفيل برب اني ارجع على الاصيل لان البراءة استتبعها من الكفيل المطالب  
على الاصيل وانما هو ان الطالب لا يكون الا بالبيع كانه قال لربت بالاداء اني اخرج  
بالحال على الاصيل ان كانت الكفالة بامره وكذا في برب عنه الى مو خلافا لما كان  
ان البراءة يكون بالاداء والبراءة فيشت الادنى ولا يوجب سوانة اقر بالبراءة التي ابرأوا  
في المطلوب وهو بالاداء فيخرج من امر الكفيل لا يرجع قديرا فبعد ذلك ان كان الطالب حاضرا  
يرجع اليه الدين ولا يقع تعليم البراءة عن الكفالة بالشرط كسائر البراءات ولا الكفالة  
كما قد استنبطناه من الكفول كالمورد والقصص والبيع كما ان العلم ان الكفالة  
بشليم المبيع لكن لو ملك لابي على الكفيل شيء فمراة الكفالة عالية المبيع وذلك لان  
ماله بغير مضمونة على الاصيل فانه لو ملك بنفسه المبيع وجب رد المثل وبما هو ان اى مال  
لكن في تسليم المهر من فلو ملك لابي على الكفيل شيء فالحاصل ان الكفالة عالية الاصيل ان المصطفى  
بالبيع لا يقع فاما بالايمان المضمونة بنفسه المبيع عن اخلاف لا يقع وذلك لان المبيع يوجب  
فاسد او المضمون واما مضمون على سبيل الشراء فانه مضمون بالقيمة وبالامانة كالماله  
والمستأجر والمستاجر ومالا المضاربة والشركة قالوا الكفالة عالية الدين والاداء  
لا يقع اما بيمين الحاكم في الدين بيمينه وكذا بشليم العارية وبالحال عداة متناهية  
موجبة او لا فقرة لا على تسليم واية المالكول عنه جملها في صحة المبيعة فان المبيع يوجب الكفالة  
او واية كانت فالفقرة ثابتة بها ويحتمل عداة جملها مضمونة كالمذكورة في الآية  
وعن ميت مملوك هذا عن ابي رجب بن ابي عمير ان فمة المية في مضمون فلا يبرأ الا بالاداء

يتفق باحد الامرين اما بان يبرأ منه مال او يبرأ كغيره اياها يجب ان يكون الدين  
ويصح في دفع الكفالة وعندها اذا ثبت الدين وطريقه بالاستطاعة يكون ويصح في دفع  
الكفالة وبما قبل الطالب المحل وعندها يبرأ من الكفالة اذا جازاه واما جازاه وبما قبل  
بالكفالة بالنفس والحال جميعا اذا اذن الفل عن مو رشة مضمونة مع غيبة غرامه صبرته ان  
المريض لو ارش في غيبة الوفاة الكفول على بياضه الدين فلقا وانما يقع لان ذلك الحقيقة  
وصية ولهذا لا يشترط تسمية الكفول له وبما الكفالة حر كفاة او بغيره لانه دين ثبت  
مع المضاف واذا قال حر كفاة او بغيره فمعرفة ان الكفالة العبد يبرأ ان يبرأ لانه يبرأ  
مثل هذا الدين عليه لان العبد في الكفالة فمعرفة دفع هذا العبد ولا يرجع الاصيل بالاداء  
الكفيل وان لم يعط طالبه اى اذ ايجي الاصيل فادى المال الى الكفيل الذي كفل بامره ليس ان  
يسرهما وان الكفيل لم يعط طالبه الكفالة اذ ايجي ادا الزكوة لان الكفالة بامر الكفول عنه  
انفقت سبيله بغيره دين الطالب على الكفيل ويصح الكفيل على الكفول عنه موجه الى قوت  
او اية فادى وجه السبيل صح الاداء وملك الكفيل فمعرفة الكفول عنه وبما قبل  
اذ اذاه على وجه الرسالة لانه صح تحت امانه مضمونه ومارج فيها الكفيل فهو له لا يصدق به  
اى اذاه على الكفيل الذي ادى الاصيل اليه ويرج فيها فانه يرجع حلالا طبيا لا يصدق  
عنه كرامة ملك ويرج مملوكا وقبضه ورواه الاقضية اذ رجع كرمته له خبره ان الكفالة  
الكفالة بغيره فاداه الاصيل الى الكفيل فيها الكفول ويرج فيه بالبرج له لكن رده الاقضية  
وهو الاصيل اذ لا يمكن فيه حيث سبب الاصيل حقا استرداه على تقدير ان يقع الاصيل  
الدين بغيره فيكون حق الاصيل متعلقا به فهذا الوجه فيما يتعين بالتعيين كالمكره  
ما لا يتعين بالتعيين كالمكره والى ما في السلسلة السابقة وهذا عند المصنفين والمحققين  
لا يوجب الاقضية اذ لا يوجب الاصيل امره الاصيل بان يتعين عليه ان يفعل فله  
الى امر الاصيل الكفيل بان يشترط بالعينه وبيع العينه ان يستوفى رجا من باع شيئا فلا يبرأ

الدين بالملك السلوة بالة كويبريه صامق



ثم ضا حثا بل يظلم عينا ويبيع ما به المستوفى بالكثرة القيمة فالقيمة مشتقة من العين  
بطلان احوال الدين الى العين فلا يصح ان يكتفى بان يشترط بالكثرة القيمة ليقض به  
فغفل القلوب للكتلة لان هذه والحالة فاسدة لعدم ثبوت الثوب والتمتع ومما يرجع بابو  
فقال اعادة الشراء بخمسة عشر مائة وواحدة عشرة فباع بالثوب في اربع الف درهم  
لليابح وهو ان يبيع حصة رابعا الكفيل فبالاكتفاء لان الكفالة لا تلزم بغير صراحة قال  
ان اشترت ثوبا بشيء ثم نعت باقل من ذلك فانا ضامن له ذلك الحشر ان هذا الحق لا يبرأ  
وله كذا بما ذكروه او بما قلناه عليه وغاب الصلة فاقدم عليه سبعة على كذا ان لا يصح  
لما ذكروه لان اقام البينة ان لا يصح كذا او لم يتحقق لقصا الواسع لا يكتفى بالثوب  
بما قلناه القاض له ولم يبرأ من هذه الكفالة بما قلناه عليه وكذا بما ذكروه لان معنى قوله  
وهو القضا وان اقام بينة على كذا ان لا يصح كذا او لم يبرأ من هذه الكفالة بما قلناه عليه  
مسئلة لا تعلق بما سبق وهو الكفالة بما ذكروه او بما قلناه عليه صورة المسئلة اقام رجل  
بينة ان لا يصح كذا او لم يبرأ من هذه الكفالة بما قلناه عليه فانه الصورة قد كان بهذا  
الحال في غير النقض لقصا الواسع بخلاف المسئلة المنقذة فاذا اقيم عليه كذا الكفيل في البراءة  
على الاصيل وهذا عندهما وعندهما لا يبرأ عليه لان الكفالة لا ترفع ان هذا الحق يثبت بالبراءة  
ظلم فلا يكون له ان ينظم غيره فكلما الشريعة كذا فارتفع انذاره وفي الكفالة لا يبرأ من الكفيل فقلنا  
اي اقام البينة على ان كذا بل امره يقض القاض بالان على الكفيل فقط ولو ضمن المالك بطلان  
بعده لانه لم يشترط في الشراء فيكون بمنزلة الاقرار على البائع فلا يبرأ المالك  
ولو شهد وختم لا وانما قال وختم لان المعجزة المرحمة السابق كان الختم في الشهادة  
صيانة عن التغير قالوا ان ثبت الصك باع ملكه او باع بغيره بائنا فاذ او هو كسب  
بطلان اي بطلان عناه هذه الشهادة لان شهادته تكون اقرارا بان البائع قد باع ملكه  
او باع بغيره بائنا فاذ او في الملك نفسه تكون منقضا ولو كسب شهادته على اقراره القاض

لا اى لا يظلم عناه بعد هذه الكفالة لعدم التناقض ولو لم يبرأ من هذه الكفالة  
فصل في احوال البينة في الكفالة لان الكفالة قد جازت لمعان الاصل القديم والفقير  
وحقه ولان ذلك فلا يثبت احد الحق بانك والحق صراحي احوال الكفيل لا يبرأ من الكفالة  
وان شترط ان البينة ان السخى بغيره كذا وسكن عينه باي طريق كان وبغيره اولا  
قوله لا يبرأ من الكفالة وهو محرم على من يملك الدرك او المضارب الحق لم يملك الدرك  
المضارب وضمن الثمن لم يملك الدرك او الكفيل بالبرء لو كلفه اي باع الكفيل وضمن له كذا  
الثمن وانما لا يبرأ لان الثمن امانة عند المضارب والكفيل في الضمان تغيير في الشرع ولان  
حق المطالبة للمضارب والكفيل في بطلان ضمان بين نفسه ما او احوالها بغير حق  
في ثمن عند باعاه بصفه مطلق وبصفه بين صح اي باعاه بصفه واحدة وضمن احد  
لصاحبه حصته من الثمن لا يبرأ لان لوصف الضمان مع الشراء بغيره من الثمن لو ضم بغيره  
بما ذكروه في المسئلة الدينية في قبضه وفي الايجز كذا حاله باعاه بصفه بين فانه يبيع الضمان  
لانه لا شركة له في الخارج والنوابية في القسمة اي ضم ضمان هذه الاشياء اما الخارج فقد مر  
واما النوابية فهي ما يملكه كذا الشراء او ايجز وما قلناه في تجزئته كذا وما قلناه في  
حق الحاجب في ضمانه والكفالة بالاولى في صحة اتفاق واما الثانية فخراف في التوبة على الصحة  
فانما صارت كالمليون الصحيح حتى لو اخذت من الاقرار فله الرجوع على مالك الارض واما النوبة  
فقد قبلها النوابية بغيرها او الحصة منها وهي النابية الموقوفة <sup>للمالك</sup> الموقوفة <sup>للمالك</sup> الموقوفة والنوابية بين النوبة  
وانما كان في المالك لا يبرأ بها وان قال ضمانه الى شهر صديق هو وان ادعى الطالب ان قال  
ان قال الكفيل كسب من هذا المال لم يبرأ من المطالبة به وقال الطالب لا يبرأ من صفة الحمول قال القول  
للمالك مع الخلاف وهذه الخلاف ما اذا اقر بدين موجد وقاد المدة لا يبرأ من حال فاقول للمع  
والقول ان اقر بدين موجد وقاد المدة لا يبرأ من حال فاقول للمع وقال الكفالة  
لا يبرأ من المطالبة به ان المطالبة للحال والكفيل بغيره ولا يبرأ من الدرك ان السخى بغيره



ما لم يقض عنه على ما يوجب الاستحقاق لا يفتقر البيع بظاهر الرواية ما لم يقض بالفتح على التبع  
فلم يوجب على الاصيل رد الثمن فلا يوجب على الكفيل رد الثمن على اثنين كقول كل من الاخرين على ما شره  
الابن احدى زايدها على النصف اشترى باعدها بالنصف فكل واحد منهما عن صاحبه بامره للبيان فكل  
ما اوداه احد من صاحبه على صاحبه ان يكون زايدها على النصف لان وقوع المودع على اصيله  
او في مودعه على اصيله لانه ولو كلفا بشئ من رجل واحد من صاحبه رجوع عليه بغير مودعه  
وان اقل على رجل النصف فكل واحد من صاحبه على الاصيل بامره بهذا النصف  
كقول كل من الكفيلين عن صاحبه بامره بهذا النصف فكل واحد من صاحبه رجوع على الآخر  
بنصفه بخلاف الصورة الاولى فان الامانة تخرج على الكفالة اما هنا فالطريق الى ارجائه  
وقال في الهداية الفقه ان صورة المسئلة على الوجه احدى اركانها بالانف حيث كان الانف  
منقسما عليه فكل واحد من صاحبه بامره في هذه الصورة لا يرجع على شريكه الا بما  
زاد على النصف اقول في هذه الصورة كل ما اوداه يثبت ان يرجع بنصفه على شريكه لانه علم  
يكون لاحد الكفالتين رجوع على الاخرى فكل ما اوداه يكون منهما فيرجع بنصفه مائة  
بلا فرق بين هذه الصورة والصورة التي خصها بالبيع وان ابرء الطالب احدهما الاخر  
بل لانه وضع المسئلة في اذ كل واحد منهما بالانف عن الاصيل ثم كل واحد منهما بالانف عن الاصيل  
فاذا ابرء احد من صاحبه الاخر بطل الانف في الصورة التي اشرى بها بالبيع عنها اذا ابرء احد من صاحبه الكفالة  
بحسب ثمن ولو فسخت المفاوضة اخذت الدين اياتا من شره بامره بطل دينه ما عوف ان  
شركة المفاوضة تضمنت الكفالة ولم يرجع احد من صاحبه الا بامره او زايدها على النصف طاعة في  
الرجوع الامانة راجحة على جنة الكفالة اقول في هذه المسئلة اشكالان وهما ان احد المفاوضين  
اذا اشترى شيئا ففسخ المفاوضة في المبيع ان طلب الثمن من مشتره فلا يتعلق له هذه المسئلة  
مسئلة الكفالة بل المشترى في النصف الاصيل وفي النصف وكبير وكل ما اوداه يثبت ان يرجع بنصفه  
على الشريك لانه اشترى بالبيع صفقة واحدة فصار النصف في يده ولا يمكن قسمه فلا يابو به

يؤديه منه ومن شريكه فخرج عليه بالنصف وان طلب المبيع الثمن من الشريك يكون ذلك  
سبب المفاوضة تضمنت الكفالة فيكون كقوله ان الكفالة لانه في النصف الذي هو ملك  
الواقف تضمنت كفالته وفي النصف الذي هو ملكه تضمنت اصالته فبان ان حقوق العقدة  
راجحة الى الكفيل يكون الشريك كقوله الثمن فطلب الثمن يتوجه اليه كالكفالة وبالنظر  
الى ان الكفالة في النصف وقع له يكون في ذم النصف الثمن الاصيل في اوداه يكون راجح الى  
النصف فلا يرجع الى الواقف وفيما زاد على النصف يرجع عنه ان يكون باعدها وان وكل  
كل من صاحبه رجوع على الاخر بنصف ما اوداه بعد ان قال السامع ان كذا بكذا بالنصف سنة  
وقبلا وكل من صاحبه على ما اوداه احد من صاحبه على الاخر بنصف ما اوداه وانما فيه بعدد واحد  
حتى لو كانت باعدها بغيره في الكفالة لا يقع اصلا اما اذا كانت بعقد واحد لا يقع فيها كمال الكفالة  
بعد الكتابة وتوقع اسحق بان يحمل كل واحد منهما الصلابة في وجوب الانف عليه ويكونا عتقهما مطلقا  
بأدائه ويجوز كقوله بالانف في صاحبه فاوداه احد من صاحبه بنصف ما اوداه لانه لا يستوي ايهما  
فان اعققت السببة احدهما قبل الاداء صح ولا خلاف في حصته من مخرقة منه اصالته ومن الاخر  
فما اوداه رجوع العتق على صاحبه بما اوداه عن صاحبه بامره بامره عن نصف لان المالك في الحقيقة مقابل  
برقبته وانما يحمل على امله منها بقية الكفالة وما لا يوجب عليه من يفتقر حازه على من كلفه  
مطلقة اقر عبد في رجل فاحماله لا يوجب عليه عتقه حتى يفتقر الآبوة العتق وان كلفه من كفالته  
مطلقة ان لم يتوفر للعمول والتأجيل يوجب عليه جلالا لان المانع من الجمل في ذمة العبد انه مملوك لان  
جميع ما فيه له كمولاه ولا مانع من الكفيل وان يرجع عليه بعد عتقه الى ادى الكفيل كانت  
الكفالة بامره العبد يرجع عليه بعد عتقه ولو مات بعد مطلق برقبته فاقبضه بنية انه لم يوجبه حتى يملكه  
فيتمت رجوعه الى رقبته عتق فكل واحد من صاحبه في ذمة العبد فاقبضه بنية انه لم يوجبه حتى يملكه  
لان الوعد على مولاه ردة عاوجه تخلف بنية فالكفيل اذ اكل قاله اوجب عليه ذلك بخلاف ما اذا  
اودع بالاعطى العبد فكل واحد من صاحبه في ذمة العبد فلا يشترط الكفيل ان كلف سيرة العبد







فمن لم يبق عليه وكفه لمن خاف حبه وجف ومن قلده من كان قاض قبله وهو الخ  
التي فيها الصلوات والسيئات والنزوح بسا افرجها لامن انكر الالبسة وان اخبره الموقول  
لانه بالقول التي يوافقها انما هي شهادة الواحد لا تقبل والابتداء عليه ثم يحكى اي ان  
يؤيد اليه عما يحكيه من انكر شيئا ان كل من له حق على فلان من الغلات المحبوس فيلحق  
على القضاء فان لم يحضر احد يحكى عليه على الودائع وعلى الوقوف في السنة او اقر في اليد لا يوافق  
الموقول ولا يقبل قول الموقول ان قال هذا ودينه فلان دفعت اليه الرجل ومثله الا اذا اقر  
واليد بالتسليم منه اي من القاضي الموقول ويجوز ان يظهر انما هو من الجماعة او من اجل ظاهر  
وهو الوجه المشهور الذي ياتي الناس لقطع الخصومة في بعض الناس بل في المجلس  
وعند ان يتركه المجلس في اعسب لانه قد يحضر اشرك في الحضور والجلوس بالمرء والظهار  
القضاء عبادة ونجاسة اشرك في الاعتقاد والحق لانه حل بل يفصل حصصه على باب  
الحج ولو جلس شراعه وادع بالحق لجاز ولا يقبل هدية الا في ذي حرم ١٢ او ممن  
الحدوم ما دأته قدر العمد اذا لم يكن لها حصوة ولا يحضر دعوة العامة التي لا ياتي بها  
وان لم يحضر القاضي وعند من الخاصة ان كانت مفرقة كماله هدية وليست بالخازنة  
وبعد المضي ويسوء بين الخصمين جلوسا واثمالا ولا يارادها ويصفى ولا  
يضحك ولا يمزح معه ولا يشير اليه ولا يلقنه حبة وكرة تلقان الشاهد بقوله الشهيد بكذا  
وكذا واسم ابويه شيئا لا تسمه وذلك في الاستفاد بتلقيه زيادة علم ويحلف  
مدة راء مصلية في الصلوات في هذا الاختلاف الروايات في تعيين مدة الجوارح  
التقدير موقوف الى رأي القاضي لتفاوت احوال الاشخاص صونا لذلك يطلب في الحق ذلك  
ان امر القاضي بالابفاء فامتنع او ثبت الحق بينية اي ان ثبت الحق بينية لظهور  
الحق في حجة القاضي من غير احتياج الى ان يامر القاضي بايضا الحق فيمتنع وان ثبت بالادلة  
لا تبارك بامر فيمتنع افي صورة بينية ظهر مظهر بالكاره في الاقرار انما يظهر المظهر بان يمتنع

من الابفاء بعد الامراف ان يشترط انما اظلم في الزمة يعقد كره وكذا ان المراه المحرم  
المعروف بدلا عما حصل له كمن يمتنع في نفقة عرسه وولده لا في دينه او لا يمتنع وبين  
الولد وفي غير ذلك الا في الجوارح في غير ما لا بد منه انما يشترط انما في فقهه الا انما اقامت  
بينه بفسده ثم شرع بعد ذلك في الفعل القاضي اذا كان الخفي حاضر او لم يكن ففان كان  
على خفي حاضر حاكم او كاتب وهو السعي اي حكم بالشفاعة وكنت بلحكي وهذا المكتوب هو  
السعي فكنت حكمت بذلك او ثبت عند هذا حكم وان شهدوا على طالب لم يحكي وكنت  
بالشفاعة لم يحكم المكتوب اليه وهذا الكتاب الحكم والكتاب القاضي في الوقوف وهو نقل الشفاعة جعق  
ويقبل في الاستيفاء بشبهة او محاسن في حدوده والنقصان اذا شهد به عند الجالس والوقوف  
والتمساح والنسب المخصوص والامانة والمضاربة المحيدين في الامانة ومال المضاربة اذا  
لم يكن الاحتياج الى الكتاب القاضي واذا جازي اصداره من بعضه في بعضه وهو من غير حجة  
الكتاب الحكم اذ لا احتياج الى الاشارة بل يعرف بالصفة كخلاف العين المتقولة فانه يخرج  
فيها الى الاشارة بهذا اعتبارا في كذا عند في بعض الآراء العبد لا يمتنع في وقوفه كمن يمتنع  
بذلك انما يثبت قاض بخار الى قاضي سمرقند ان فلانا وفلانا شهدا عند ان عبيد فلان المسح  
بعبارة التي حلت له لكونه اباي مما مالكم دفع سمرقند في فلان الى اية الكتاب وبحثته  
فان اوصد الى قاضي سمرقند يحضر الخفي مع العبد ويغتم بشرائط فان لم يكن حليته لما كتب في كذا  
وان كان فالحكم ان ذهاب الخرافة والاسم العبد الى المدعى لا على وجه القضاء ولا في كذا  
بشهادة العبد ويجوز عنقه شيئا وبجته صيانة عن التبدل عند شهادة الشهود ويكتب  
الى قاضي بخار جواب كتابه وان ارسل اليه العبد فاذا وصل اليه الكتاب يحضر الشهود الذين  
شبهوا في غيبة العبد يشهدوا بحضوره وبشيرة والاداء ملك المدعى لكن لا يحكم لان الخفي  
غائب ثم يكتب الى قاضي سمرقند ان الشهود شهدوا بحضوره ليحي قاضي سمرقند على الخفي وبشيرة  
الغير عن كذا وعنه قد قبله فحيا ينقله عليه المتأخرون لا في وقوفه ويكتب اليه











من الشري فانت ربحي البين فيستبد بسخي لا سيما اذا وجد الشري البين فان تجده فسخ حقه  
وضعه في المقر قبض عشرة اى قال قبضت من فلان عشرة دراهم ان ادعى انما زيف او بغير  
لا اذ اعادها ستوقه ولا من اقر قبض الجيد او حقه او الحق او بالاستيفاء اى قال استوفيت  
منه عشرة دراهم لان الاستيفاء بذكر على الكمال والزيف زبديت الحال كما تبهرجه البني والاشقة  
ما خلف غفلة والزيف في البهرجة هو الذي ادى الى النقص عليه على الفسخ الا انه يابى بالنسبة اليه  
ليكون فضله اقل الا ان رداه الزيف ورواية البهرجة فالزيف لا يرد ولا يرد التجار ويخرج فيه  
المعاملة الا ان بيت الحال لا يقبل فان بيت الحال لا يقبل الا ما هو جدي عتبة الجوده والبهرجة يرد  
التجار والبهرجة البطلان الذي في الشئ والدرهم البهرج قبل ما بطل سكه وقبل الذي فضته رتبة  
وقيل الغالب النقص وهو موزن بنهره وزا الحرب ما جده بالنون والسوقه لوزن بنهره  
واخذت خاص مطلقا بالنقصه وقيل ليس عليك شئ للقر بان يطل اقراره وبل في عليك الذي يرد  
بلا حقه لو فان قال المدعي عليه يجب دعوى حال ما كان لك على شئ فطافا قام المدعي بينة على الزيف  
على القضاء او الابرأ قبلت هذه خلافا لفران القضاء يقتضي سبق حقه وكذا الابرأ وقد قال  
ما كان لك على شئ فطافا يصرفه دعوى القضاء والابرأ قلنا القضاء قد يكون بلا حقه وكذا الابرأ  
فان المدعي قد يبرأ من حقه ثابت زعمه وان لم يكن ثباتا في الحقيقة وان زاد على الكاره ولا على المولى  
ردت اى قال ما كان لك على شئ فطافا ولا اعطى غير اقام بينة على القضاء او الابرأ لا يقبل لعدم  
التوفيق لانه لا يكون بين اثنين اخذوا عطاء ومعاملة وابرأ برون الموقف وذكر  
في الغدور ان لا يقبل ايضا لان المحبة او المحبة قد يامر بوفيق والحالة بارضائه ولا يوفى  
ثم يعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق واعلم ان المكان التوفيق هل يكون دفع التناقض او لا يبعد  
ان يصرح بالتوفيق اختلف فيه المشايخ ووجه الاول ان مكان التوفيق لا يتحقق التناقض فكل  
صيانة لدعواه عن البطلان ووجه الثاني انه لا بد لدعوى من الصحة يقينا فامكان الصحة البطلان  
المدعي عليه اذ عرفته من اقراره لا صورة يقع الشك في دعوى المدعي لان اعلان الصحة

ما كان الا في الدية فستعمل بينة قاطبة فلا بد من الشري فافهم بينة على الشري قبل وقت الضيق  
من غير ان يبين ان الشري قبل وقت الجبة او بعده لا يقبل لانه لا يمكن ان يكون الشري قبل وقت  
الدية وعلى ان التقدير لا يفرق دعوى الشري على ما مر ويجوز ان يكون الشري بعد وقت الدية وعلى  
هذا التقدير يقع دعوى الشري الكسرة فاذا وقع الشك في صحة الدعوى لا يقع ما كان لا يظن  
معلق الباب ان الشري كان محققا قبل وقت الدية فيكون معنى دعوى البينة ان كنت اشترتها  
منه لكون ارتفاع ذلك العقد صار محالاً ثم ذهب معنى فلا يثبت اقامة البينة على الدية فاذا لم يكن له بينة  
لا يصرح دعواه ولا يبطال حتى المدعي عليه بالشك في صحة دعواه لا يكون الشك في صحة دعواه حتى  
يبلغ ابطال حتى المدعي عليه بالشك فيقول اهلان التوفيق كما اذا اقام البينة على القضاء او الابرأ  
بعد وقت الدية تقبل ما حفظه من الضابط فانما كثر النقص ثم استدل ان التناقض انما يقع في الدعوى  
اذا امكن الكلام الاول قد ثبتت شئ من حقه اذ لم يكن كذلك لا ينعى دعوى المدعي كما اذا  
قال لا حتى في ما اقدم من اجل سمه فمضى او في شئ ما علم واحد من اجل سمه فمضى دعواه ومن اقام  
بينه على شري وراى المدعي برون بينة باية على امراته من كل جانب بعد الكاره بيقى او في حرجها على  
اذا انى اشترت منك هذا العبد بالف وسليك اليك الف فظهر فيه يجب فانه باين فليكن ان تفر  
الدين الى فاعلم ان الحكم البيع فاقام المدعي بينة على البينة فاحتمل تحريم برائة المدعي من طرأ عليه واقام بينة  
على ذلك لا تسع التناقض وعند ادعى برون بينة قياسا على المسئلة المذكورة ولا يمكن ان على شئ  
قطر والفرق لا يلزم ومضى مسئلة الدين ان الدين قد يرفع وان كان باطلا ويهدى دعوى المرأة  
من الزوج برون بينة البيع وقد ذكره رابن الدية انه الصك بطلانك وعندها اخذه وهو  
استنى ان اذ البت صك اقراره لثبته اخذه كل من اخرج منه الصك وطلب ما فيه ادفع البراءة  
فقد لانه ان لا يصر في المال عند ادعى حتى يطل جميع الصك وهو القيس كذا قوله بجده حر  
وبعد ان طلق ان لثا وهو عند ادعى برون بينة الى اخوه وهو الاستنى لان الصك للاستيفاء  
فلا يستحق برون بينة الى ما يليه لانه مات فقال عرسه اسلمت بعد موته وقالت ورثته لا يلزم







ان شاء الله سبب فان افسره وجب تصديقه في ذلك قطعية واما الاخر ان فلا يقبل قوله  
 وصحة قاض غير لوقال لزيد اخذت منك القاضية بغير وودع اليراقول ان قاض بقطع  
 يدك في حق وادع زيدا فخذ وقطع ظمنا او يكون من قضاة لان زيدا لما اقر بكونه الاخر والظن  
 بقطوع اليد زمان وقضاة فالظاهر ان القاض لا يظلم فالقول للناضح اما اذا لم يكون من زمان  
 قضاة بل قال انك فعلت هذا قبل التقدير او بعد النول فان اقام بينة على هذا فان ضحك يكون  
 مبطلان هذا الفعل فان لم يكن له بينة فالقول للناضح **كتاب الشك والبرهان** في اخبار  
 بحق للغير عارية الاخبار ثلثة اما بحق للغير عارية او بغيره او بحق للغير عارية او بغيره  
 الدعوى او بالحق واما الاخر او بحق بطلب الحق وسرعة الحق وسرعة الحق وسرعة الحق وسرعة الحق  
 اخذ لاسرقة اذ لا يقبل حق المالك ولا يقبل سرقة المالك في حق نصيبه للغير عارية  
 رجال وللحق واما في الكور ورجال ولبطارة والولادة وعبود الناس في لا يظلم الرجال  
 امرأة اعاق لغيره لان عبود الناس ان كانت فمما يظلم عليه الرجال كالاصلح النيرة مثلا لان  
 شهادة امرأة ولو لم تكن امالا او غير مال كالحاج ورضاع وطلاق ووكالة ووصية ورجال او رجل  
 وامرأة ان اعاق امالا او غير مال لان في خلاف الشك فان غير المال لا يقبل في شهادة رجل  
 وامرأتين عنده بل هو محض صمد بالمال وشرط للحل العارية ولفظة الشهادة اعلم ان الولاية  
 شرط عنه فالجواب القبول لا يصح القبول بغير العدل في كل القاض لا يقبل شهادة امرأتين  
 قبل وكما في حكمه في العمل ان قال اعلم او اسلم ولا مال قاض عن شاهد بطلان الحكم او لا  
 سأل القاض ولا يتحقق ان الشاهد هو عدل او غير عدل اذ اعلم بطلان الحكم فيه الا انه قد  
 وقال لا يسأل في الظاهر او علانية وبغيره زمانا وبل سراً فانه قد قيل تركه العمل بطلاناً  
 فان المركة ان اعلن تساوى الشاهد بغيره بغيره عدل او لا وجب ورعا في الحق او الجواب  
 او غيرهما عن ان يقول ان الشاهد هو عدل او لا وجب ورعا في الحق او الجواب  
 يقول هو عدل جازية الشهادة للحق الا انه هو الاول لان الحق يثبت به اركاناً فاما قال

يكون جازية الشهادة ولا يقع تقدير الحكم بقوله بعد ذلك اخطأ او سرف فان قال  
 عدل فثبت صدق ثبت الحق ولو كان احد للتركية وترجى ان الشاهد والرسالة الى المالك  
 والاشعان اوط هذا الحكم لاجل وارجى بوسق واما عند محمد بن الاشعث وبنو تركية  
 السراة من تركية العلانية فقد قال الحضاف في الاشعث اجماعاً لان في معنى الشهادة حتى  
 لا يقع تركية العلانية في العبد ولا بان يكون المالك عدلاً فلا يقبل تركية الناس ومبهور  
 الحان ولمن سمع بغيره او اقرار او حكم قاض او راى عضدا او قضا ان شهادته وان شهادته  
 عليه قوله ان يشهد بغيره ولمن سمع خبره مقدم عليه وسماح البيعة ان قد سمع قوله البيعة  
 بعث وقول المشتري اشترى وبقول الشاهد لا يشهد في اي صورة لم يشهد الشهود عليه  
 لا كذب ولا يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليها في شهادته شهادته شهادته شهادته  
 على الشهادة اي سمع رجل ادان الشهادة عند القاض لا يشهد ان يشهد على شهادته وكذا ان سمع  
 الشاهد رجل اخر على شهادته لا يشهد ان يشهد على شهادته لانه ما حمله وانما حمله ولا  
 من راى خطه ولم يكن شهادته هذا عند اي ذلك كلفه يشهد الخط وعنده من قبل اذا علم ان  
 هذه خطه لان النفي فيه نادر وفيه ما ذكره لا يشهد لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما وجد القاض  
 شهادته في بوانه لان ما يجب يكون تحت ختمه يؤمن عليه النفي بخلاف الحكم فانه في الحكم  
 ولا بالتسليم بل اجماع الالة الشك والحق والتمسح والعدل وولاية القاض واصول الوقف  
 اذا اقر به عدلان او رجل وامرأة ان اذ الحانوا عدولا والمراد باصل الوقف ان هذه  
 الضميمة وفق على كذا فيمات المصروف اذ اقر به عدلان او رجل وامرأة ان اذ الحانوا عدولا  
 بالتسليم ويشهد راى جالساً على القضاء به عليه الخصم انه قاض ورجل وامرأة يسكنان  
 وبينهما انبساط الارواح انما هو وسى سورة المرفوعة في مصروف كالمالك الذي لا يقبل  
 وامرأة عطف على قوله جالساً وقوله انما هو عطف على قوله ان قاض فهذا من الباب العطف على قوله  
 عاملين مختلفين في الحق ومقدم فان جالساً وقوله انما هو عطف على قوله ان قاض فهذا من الباب العطف على قوله



الرفيق لان الامم لا بد من ان يكون فيها من يدينهم بالدين الحق والعدل  
عن نبي كالمصطفى والصورة فانها لا بد لها من من يدينهم بالدين الحق والعدل  
الدين الحق والعدل انما هو الذي لا يدينهم بالدين الحق والعدل  
انما هو الذي لا يدينهم بالدين الحق والعدل  
لو كان سببها بطلان الظاهر الباطل لكانت الشهادة فائدة اذ بين ان الشهادة بطلان  
ومن شهد ان الله لا اله الا الله فانه عليه قسمة وان قسمة هو عيان لان معانية  
الموت لا يكون الا مع واحد او اثنين فحضور المدعى او الصلوة بمنزلة العانة ولا يجوز  
ذلك التلبس عادة **باب القول** وعدم وقبول الشهادة في اهل الامم الا الخطيئة اهل الامم  
اهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقدهم السنة وهم الجوزية والقرية والروافض والشيعة  
والنصف فرفقوا بين الهوى الذي هو كونه كالحول بانها جسم والهوى الذي ليس كونه كالحول  
لا يقبل شهادتهم فليس ما يقع الاعتقاد الباطل الا ديانة والكذب على جميع الناس  
حرام واما الخطيئة فممن من علمات الروافض يعتقدون الشهادة للملوك حتى عندهم وقيل  
يرون الشهادة لشيوخهم واجبة والذين على مثلهم وان خالفوا ملته وعلى السامع والمستمعين  
على مثلهم ان كانا من اهل الشهادة الذي يقبل عندنا وعندنا والشافع لا يقبل عن عندنا فاقبل  
شهادتهم على الذي والمستمعين وان خالفوا ملته كان نصراني والنجوسي فان الكفر كلمة واحدة  
ولا تقبل على المسلم وشهادة المستمعين تقبل على المستمعين ان كانا من اهل واحدة وان كانا  
من اهل اربعة كان ترك والروم لا تقبل ايضا على المسلم ولا ايضا على الذي وعدوا الدين ومن  
اجتنب الكفاية ولم يقصر على الصفات وغلبت الاختلاف في تفسير الكتاب قبل من سب الشراك  
بالله والفرار من الشرك وعوق الوالد بين وقيل النسخة فخرجت وبنت المؤمن والنزاع  
وشرب الخمر وزاد البعض الكل مال اليتيم يوفى وكل الربا وقرود الكذب اجتنابوا  
السبع الموبقات الشراك بالله والسحر وقيل النسخة حرم الداء الباقي وكل الربا وكل المال

اليتيم والنزاع يوم الزحف وقيل المحقق المومنان العاقلة وقد قال الامام الكبير الاشعر  
بالله وعوق الوالد بين وقيل النسخة واليهود النسخة فخرجت وبنت المؤمن والنزاع  
الحرف في الآية كما ما يستحق فاحشة الكالواطة ولها من مملوكة الاب او ثبت له انصرف قطع عقوبة  
في الدنيا والاخرة وقال الامام الخليلي في كل ما شئنا بين المسلمين وفيه من كل حرم الله والدين  
في كبرية ثم بعد الاجتناب عن الكفاية لانه لا بد من عدم الامر على الصفة فان الامر على الصفة  
كبرية وقيل وغلبت اية احسانه اغلب من سيئاته فان الامام بصيرة لا يخطئ العدالة فلهذا ومن  
ادب الا قوله وخلف ابه تفسير العول اقوله ولا بد من قضاة وبيد ان يثبت الافعال الجارية  
على الدماء الى عدم العدة كمالا لعل الطيرين واليه على الطيرين والافاق الا اذا شرك الاضمان  
استحقاقا بالدين والحق وولدت الثنا والحق وعندنا لا تقبل شهادة وولد المرأة على المرأة  
يجب ان يكون عليه كلف واما العلى فان نفس العول لا يقبل الا اذا كانا على الظاهر وقيل  
العامل اذا كانا وجبنا امة لا يجاز في كلامه يقبل شهادته وان كان فاسقا وقدره  
من ان يوسع ان الناس اذ كان لو جازت لا يقدم على الكذب يقبل شهادته ولا جازة ومن  
هو رضا عا ومصابرة لا من اع في رواية ارجح لغيره فيجوز فيه التامع وهو قول زرارة  
ابن سفيان في تقبل ان كان بغير العلم الخي وان كان بعد الاداء قبل القضاء لا يقبل القاضي عند  
الحج وخرج خلافه لان يوسع وقوله الظاهر وملك محمد ودية قد فارق ان تاب انما قال بهذا  
لا يقبل عندنا في اوقات الامم فدية كونه فاسم وعده وسبب ولا اصل وفرع وزوج  
وعسرة العدة لا يقبل شهادته على من يعاديه ويقبل دية الاصل الى اخره على العلة في النزوح  
والوسر خلاف الشافعي وسبب العدة ومما تبين وشريك في شتر كانه انما قال بهذا لا يقبل  
لشركه في غير حال شركه وله الا يقبل شهادة الاجير وقيل يراه التسمية الخي الذي بعد ضرر  
استاءه ضرر نفسه ونفق نفع نفسه وقيل يراه الاجير مساندة او مشاهرة ومختص بفعل الردة  
فانه اذا لم يقبل امره لا يقبل شهادته فانه عدم القدرة على الجاه اولين الظاهر وتكسر الاعضاء الخ



مانع بالقبول والى ومفيدة ومدن الشرب على الدوام اي شرب الاشربة المحرمة فان الاشربة  
التي لا تحرم او ما هنا لا تنقطع الشهادة ما لم تسكر بل اذ كان السكر يقطر وفوق ذلك ان المراد بالاشربة  
في النية وهو ان يشرب ويكون غرضه ان يشرب كلما وجد قال الامام الحسن بن علي بن محمد بن علي بن  
بظلم ذلك التمس او يخرج سكران فيفسد منه الصيام حتى ان شرب الكثرة السرا لا يقطع عدالة  
وقد ذكرنا في الكواشف ان هذا غير المحرم اما في هذا فلا احتياج الى قبحه لانه لا يشرب في الشرب بطريق  
الاشربة ايضا فان شربه بالنية او بان قاله الاطباء لا علاج لمصلحة الا ان كان في شربه فسادا في  
الشهادة ومن يوجب الطهور او الطهور او يوجب للناس ان قال للناس لانه من يوجب لرفع اليد  
عن الشرب لا يقطع النية او يترك ما يجب عليه بل اذ اراد ان يترك الشرب او يترك الشرب  
ان يكون مشركا بالبرهان الا ان كان قد تجسس عليه البيعة الفاسدة وكذا في البرهان او يوم  
بالنذر او الشطرنج او تنويع الصلوة بها قاله الهذلي او يقطع بالبرهان او الشطرنج فان كان في  
الصلوة فسادا فيلزم ان لا يجزئ في ما عاينته من هذا ان في الفرد لا يشترط المقامه او  
الصلوة فبعد المقامه في الفرد وفيها ثبات في الذخيرة من يوجب بالنذر فهو مروي ودان في  
حال او يقول في الطريق او في الطريق او يقطع السبيل الصحيح والعلل المحمدين الماصيين  
وله شاهد بان ان الاب او هو الى زبده وهو يدعي صحة وان الشك لا يشهد ان الاب جعل  
زبده وصيغته الزبده وهو يدعي انه وصي صحيح يشهد به وانما قال وهو يدعي لانه لو كان لا يقول  
الشهادة كشهادة دايع الميت ومديونية والوصي له ما وصية على الاب ايضا انما هي شهادة  
اذا دعي زبده انه وصي وله شاهد ان اباهما القريب وكلمة يقضي بينه وادعي الوكيل او غيره  
لان القاضي لا يملك نصيب الوكيل عن قوله ثبت شاهدتها فلا يمكن قبولها لان الشهادة  
الاب ايضا لان الوصى اذا ادعى يكون قبول الشهادة لتعيين الوقف والقاضي على ذلك كان  
عاجز محرم وهو ما يفسد به الشاهد ومطروى حقا للشرح او للبعد هو ساق او اظ  
له او انه استأجرهم صورة المسئلة اذا اقام البيعة على العمارة فقام الخليفة البيعة على الخراج

بها

خرج حاج حاكمه الا بغير منه الجرح والماثل ان صورة المسئلة بهذا لانه لو لم يبق البيعة  
على العادة فاجزى خبر ان الشهادة في حق او الحارم او ان كان لا يوجب البيعة في حق البيعة  
اذا اخرج خبر ان الشهادة في حق وتقبل على اقرار المدعي بنفسه لانه لا يوجب البيعة في حق  
وعلى المصير او في ذلك في ذلك او شاربوا او في ذلك او شاربوا المدعي او انه استأجرهم  
بذلك السهام اعطاهم في ذلك ما كان في عنده او الى صالحته على كذا او في حق البيعة على كذا  
على كذا وشهدوا على كذا ان لا يشهدوا على كذا في الضرر ومع ذلك شهدوا في الضرر في حق  
عليهم او ما اعطاهم فان في هذه الصور اوجب الجرح حق الشريعة او للبعد على الشهود  
فبعد ذلك تحت حكم القاضي فتقبل ولو شهد عدل ولم يبرح في حق او يثبت بعض شهود  
قبلت اي اخطأت بنسب ان ما يجب كره كما اذا ادعى المدعي عشرة دنانير فشهد على نفسه فقال  
ثبت البعض على الواجب عشرة او قال اخطأت بنسب باطله كما اذا ادعى المدعي خمسة دنانير  
فشهد على عشرة ثم قال اخطأت وقلت العشرة مقام الحق فان كان في الجرح قبلت الشهادة  
وقد اخطأت في الجرح فيقبل من العدل وان كان المدعي موضع شبهة لان المدعي او ادعى  
الحق لا قبل الشهادة على الشهادة العشرة لانه المدعي يصير ملكا للشاهد وفي غير هذا الجرح  
ان كان المدعي موضع شبهة لا يقبل لانه يوجب التيقن المدعي وان لم يكن المدعي موضع شبهة  
كما اذا ادعى المدعي لفظ الشهادة ثم لم يبرح في آخر لفظ الشهادة يقبل من العدل ان الجرح  
تقبل وشهدوا في الشهادة العشرة كالتفاق الشاهد من لفظا ومعنى عند ادعى فان شهد  
لا يشترط اتفاق لفظا ومعنى بل يكفي اتفاق معنى فشهد ان شهد احدى بالحق والآخر باليمين  
او مائة ومائتين او مائة وثلثين او ثمان مائة شهد احدى بمائة والآخر بمائتين او  
احدى مائة والآخر بثلثين او ثلث مائة وثلث او ثمان مائة شهد احدى بمائة والآخر بمائة  
الاكثر في الادعى الا ان يكون المدعي ملكا بالشاهد الاكثر وقبلت على بالحق واليمين  
اي شهادة احدى باليمين الا ان يثبت ما ان ادعى المدعي الاكثر في الادعى الا ان يثبت ما ان قال



بان قال لم يكن الا اني اوسكت عن دعوى الحائز الزايرة لم يقبل شهادة مثبتة الزايرة  
اما ان قال كان اصل دعوى الحائز مائة لكن استوفيت الحائز اربعة مائة فقلت شهادة  
لطلق وطلقة ونصف ومائة ومائة وعشرة شهادة احدها بطلاق والاخر نصف  
ادعيا بمائة والاخر بمائة وعشرة فان الزايرة مقبولة اتفاقا على الاثبات وعلى الطلاق وعلى  
ولا شك ان قولها وظاهره وقولها في حرج ضعيف وهذا هو مقتضى اتفاق الاثبات على الزايرة  
والاخر بالثبوت بمائة في شهادة احدها بالثبوت والاخر على الفين ولو شهدا بالثبوت  
الذي زاد احدهما قضي كذا قبلت بالثبوت وبطلان الذي رد قوله فقلت كذا لان شهادة الفرد غير مقبولة  
الا اذا شهدوا معا ولا يشترط من كل حجة بقدر المدعى بل بقدر ما يقضي على المدعى في بعض القضايا وبعضها  
لا يشترط حتى يقر المدعى عند الشاهد بما يقضي للبلد بقدر المدعى عليه وكذا الصلح او عن احدى اثنان  
شهادة لا تقبل وهو قول زفر لان المدعى يكذب شاهد قضاة البعض قلنا الا ان كان شاهد المدعى  
لا يمنع القول وله شهادة بغير اربعة ايام كذا ايكه وان كان مقبولا في بؤرة فانه يملك اربعة ايام  
اليوم يكون فيه البينة لان احدهما كاذب بغير بقاء وليس بينهما احدى ايام في الاخرى فان قيل باجماع  
ثم قامت الاثبات ردت لان الاول ترجح بان اتصال القضية بهما فليقتض بالثبوت وله شهادة  
بسرقة بؤرة واقتضى بالثبوت وله اقل من الزايرة لا وعندها لا يقطع في الزايرة وقيل  
الاختلاف في الزايرة من حيث بين السواد والكره لانه السواد والبين هو وقيل في جميع الاثبات  
السرقية تقع في البين والبرهان في بؤرة فالبينة شاهدة بالثبوت والاخر في لهما وله شهادة  
بغير اربعة ايام بالثبوت والاخر بالثبوت ومائة ردت سواء ادعى البين او الاخر لان العدة مختلفة  
باعتبار الثبوت فيكون على كل واحد منهن شهادة فرد فلا تقبل وكذا العدة بمال واصل عن قوله  
وقيل ان ادعى العدة والقائل والمراجع والبرهان في بؤرة فقلت في المدعى في جميع العدة بمال  
ويكفي على الترتيب لان العدة هي العدة وهو مختلف وان ادعى الاخر اى المدعى في العدة بمال  
وولى العدة في الصلح عن العدة والبرهان في الزايرة والمراجع في المدعى في العدة بمال

بطل

ان كان الشاهد ان يفتقر لفظ لا يقبل عند المدعى وان كانا متفقين معني فان ادعى المدعى  
الاقول لا يقبل شهادة الشاهد بالكثر وان ادعى الاكثر يقبل على الاقل ولما قيل ان يقول ليس بهذا القول  
الدين لان الدين ثبت باقرار المدعى فيمكن ان يقول عند احدهما ان الدين بالثبوت عند الاخر بالكثر  
ويكفي ايضا ان اصل الحق هو الاكثر لانه في الزايرة على الاثبات او اربعة مائة عند احدهما اثبات بدين و  
الاخر في التوفيق بينهما فليكن اعماهما في حال ثبتت بتعبية العدة والعقد بالان في العقد بالكثر  
فجاء على كل واحد شهادة فرد فلا تقبل كذا الطريق الا ان الاجارة بالبيع في اول العدة وكذا الدين  
بعد اربعة ايام اول العدة المخصوص هو العقد فلا تقبل الشهادة وبعدها تكون الدعوى من الاجرة وهو يدعي  
الاجرة فيكون كدعوى الدين فيقبل كما يقبل في دعوى الدين وصح التماس بالثبوت في ردت  
في ايضا هذا هو التماس لان العدة هي العدة في البين فصار بالبيع وادعيا في حال  
في التماس تبع ولا اختلاف فيما هو الاصل وهو العقد فثبت ثم وقع الاختلاف في البيع فيقتضي بالاقل  
ويستوى دعوى اقل المالين او اكثرهما في الصلح وقيل ان الاختلاف في دعوى المدعى او المدعى  
المدعى فلا تقبل اتفاقا او المقي هو الحق لا المال في جانب المدعى فيكون ان يكون الحق هو المال لكون  
الصلح ان الاختلاف في العدة الفصلين وتزعم الجورث بعد الارث بولادات وتزعم ميراثه او مات  
وذا ملكه او غيره اذ قال الله تعالى كان هذا الميراث هذا الميراث لا يقضي للميراث في جميع الميراثات الى  
المدعى بولادات وتزعم ميراثه الى آفة فلا يابى بسوق فانه لا يشترط عده بؤرة فان قال كان لا يبر  
اعاونه او اجده من يد جاز بلا جرة لان يد المستور والمودع والاستاجر قائم مقام يده  
فلما جاز الى له وله شهادة بغير اربعة ايام ردت الى شهادة كذا في يد المدعى منه شهادة في حال ان ليس  
في يد المدعى لا يقبل لان العدة مشنوعة الى يد المدعى وبعدها وبهذه هي العدة في العدة بالمدعى  
المجبر له عند المدعى من يقبل وان ادعى المدعى عليه بغير اربعة ايام في يد المدعى في حال ان جاز المدعى  
لا تمنع صحتها الاقرار بغير الشهادة على الشهادة بالثبوت وقوله في المدعى في رخصه الاصل بيات  
او مرض او سرقة عند المدعى فيكون كذا في حال ان يد المدعى في حال ان يد المدعى في حال ان يد المدعى



فان شري كان يشهد ولا يورث فيجوز ان يكون له سهمان وان لم يكن له سهمان  
عند ابيهم فمقتضى ما اخذناه شاهد زور وفاحشه ووجه الناس وقال ابو جهم  
ويكي وهو في ذلك فان لم يكن له سهمان فليس له سهمان في وجهه وفي  
قبيلنا وضع المسألة في الاقرار لانه شهادة الزور لا تقبل الا بالقرن ولو لا ما بيننا وبين  
ابو جهم من الاقرار كما اذا شهد به زيد او بان فلاننا قلنا ثم ظهر زيد حيا وكذا اذا شهد به  
فلاننا قلنا ثم ظهر زيد ميتا والى ذلك ما لا يسلطون مثل هذا **فصل** لا يرجع على ما لا يملك  
فان رجعا عنها قبل ان يملكها سقطت ولم يضمنوا وبعده لم يضمنوا ان رجعا عنها بعد  
حكم القاضي لم يضمنوا **الحكم** ومن ماتت امرأة بغير مهرها وبها كان او يملكها حتى اذا قضى القاضي ولم  
يضمن المهر بعد ذلك لا يجب للزوجة ان يضمن المهر على الزوج فلما قضى بضم المهر وعنده  
الزوجة ما يضمن على الزوج اذا ارجم الا لا اعتبار بالنسبة بين وجه المهر ووجه الزوجة  
اذا ارجمت بغير مهرها وهو القاضي لانه يملكها في القضاة بغير التمسك فان رجعا عنها بغير مهرها  
والزوجة للزوجة لا للرجع فان رجعا عنها بغير مهرها لم يضمن المهر على الزوج وان رجعا  
عن المهر بغير مهرها لان نصف نصف الشهادة باقية وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمن  
وان رجعت من رجل واحد وان رجعت ثمان من رجل وعشرة فلا عزم فارجمت اخرى ضمن  
السبع ربع الباقى ثلثة ارباع النصاب وان رجعا عن الرجل سدا عند الرجوع ونصف  
عندهما ومطهر عليهما على القولين اما ان الرجل واحد ونصف النصاب فالف وان اكثر من  
يكن مؤثرا رجل واحد ولا يرجع ان كل امرأتين مع الرجل يقوم مقام رجل واحد وان رجعت  
اكثر من نصف النصاب وهو الرجل ومهر رجلان شهد امرأتان رجعا لانه لا يثبت  
بشهادة المرأة الواحدة شيئا ولا يضمن راجع في نكاح بمهر مسدود عليها او عليها الامانة او عليها  
مطلها اي ان شهدا بالنكاح بسد مسدود لمثل ثم رجعا فلا ضمان لهما في الشهادة على المرأة او على

اشهاد

فان شري كان يشهد ولا يورث فيجوز ان يكون له سهمان وان لم يكن له سهمان  
عند ابيهم فمقتضى ما اخذناه شاهد زور وفاحشه ووجه الناس وقال ابو جهم  
ويكي وهو في ذلك فان لم يكن له سهمان فليس له سهمان في وجهه وفي  
قبيلنا وضع المسألة في الاقرار لانه شهادة الزور لا تقبل الا بالقرن ولو لا ما بيننا وبين  
ابو جهم من الاقرار كما اذا شهد به زيد او بان فلاننا قلنا ثم ظهر زيد حيا وكذا اذا شهد به  
فلاننا قلنا ثم ظهر زيد ميتا والى ذلك ما لا يسلطون مثل هذا **فصل** لا يرجع على ما لا يملك  
فان رجعا عنها قبل ان يملكها سقطت ولم يضمنوا وبعده لم يضمنوا ان رجعا عنها بعد  
حكم القاضي لم يضمنوا **الحكم** ومن ماتت امرأة بغير مهرها وبها كان او يملكها حتى اذا قضى القاضي ولم  
يضمن المهر بعد ذلك لا يجب للزوجة ان يضمن المهر على الزوج فلما قضى بضم المهر وعنده  
الزوجة ما يضمن على الزوج اذا ارجم الا لا اعتبار بالنسبة بين وجه المهر ووجه الزوجة  
اذا ارجمت بغير مهرها وهو القاضي لانه يملكها في القضاة بغير التمسك فان رجعا عنها بغير مهرها  
والزوجة للزوجة لا للرجع فان رجعا عنها بغير مهرها لم يضمن المهر على الزوج وان رجعا  
عن المهر بغير مهرها لان نصف نصف الشهادة باقية وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمن  
وان رجعت من رجل واحد وان رجعت ثمان من رجل وعشرة فلا عزم فارجمت اخرى ضمن  
السبع ربع الباقى ثلثة ارباع النصاب وان رجعا عن الرجل سدا عند الرجوع ونصف  
عندهما ومطهر عليهما على القولين اما ان الرجل واحد ونصف النصاب فالف وان اكثر من  
يكن مؤثرا رجل واحد ولا يرجع ان كل امرأتين مع الرجل يقوم مقام رجل واحد وان رجعت  
اكثر من نصف النصاب وهو الرجل ومهر رجلان شهد امرأتان رجعا لانه لا يثبت  
بشهادة المرأة الواحدة شيئا ولا يضمن راجع في نكاح بمهر مسدود عليها او عليها الامانة او عليها  
مطلها اي ان شهدا بالنكاح بسد مسدود لمثل ثم رجعا فلا ضمان لهما في الشهادة على المرأة او على



الرجل لا يملكه شيئا وكذا ان كان المسح اقل من ثلثه المثل لان منافع البضائع ممتدة على  
الاطراف اما اذا كان المسح اكثر من ثلثه المثل فصار على كل من المثلين في بيع الامانة فكل من  
الامانة المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة  
وهو يساوي العين فكل من المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة  
البيع ممتد على الامانة البايع رضى بالتقصير وان كان الثمن متساويا للقيمة فلا يضمن لان عدم الاتفاق  
وان كان الثمن اكثر فان كان الدعوى من المشتري فلا يضمن لان المشتري رضى بالزيادة على القيمة  
وان كان الدعوى من البايع فكل من المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة  
مسئلة المحتج في الامانة الدعوى من المشتري فان عبارة الهداية يمكن ان تكون شرا ببيع فان هذا  
الخطا اعلى من اذا ادعى المشتري ان البايع باع فان فكر البايع البيع فكل من المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة  
الدعوى من البايع في البايع يدعي ان المشتري اشترى من هذا العبد كذا وعليه الثمن فانكر المشتري  
فكل من المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة  
المسئلة في الهداية الدعوى من المشتري وهذا في قوله في طلاق الانفس منه فكل من المثلين في بيع الامانة  
اي اذا شهد بالطلاق قبل الطلاق ثم رجعا فكل من المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة  
فكل من المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة  
زيد ثم رجعا في الهداية عندنا وعندنا في بقتير وفي قوله بالرجوع الاصل قوله ما شهد به  
شهادتي او شهادته وغلطت ولا اصل مسئلة مبتدأة لا تقبل لها رجوع النوع فاذا قال الاصل ما  
ما شهدت النوع على شهادتي لا يثبت ان قوله ولا يثبت وان قال اشهدت وغلطت فلا يثبت  
لان الحق اوقع بشهادة النوع عند ابي 2 وابي 2 ويصح عنده ولو رجع الاصل والنوع غير النوع  
عند ابي 2 وابي 2 لان التقاضي في شهادة النوع في حلة قريبة فيصاف اليه وعنده ان شاء  
ضمن الاصل وان شاء ضمن النوع قال النوع كذب الاصل او غلط فيه ما يثبت لان كذب الاصل  
لا يثبت بغير النوع والنوع مبرج عن شهادته فلا يثبت ان قوله وفي المثلين بالرجوع هذا

عند ابي 2 خلا فكل الامانة التركة جعلت الشهادة الشهادة لا شاهد الا حصتها اي اذا شهدوا على الزنا  
وشهد الشهود على اقسام الزنا فيرجع ثم رجع شهود الا حصتها لم يضمنوا لان الاصل في شرط  
لا يضمن على المثلين في التركة وهي في التركة على شاهد الا حصتها كما يضمن في التركة لا الشرط  
اذا رجعوا اي اذا شهد شاهد انك على عتق عبده بشرط وشهد اخر انك على عبده بشرط فكل من المثلين في بيع الامانة  
خرج الحكم ضمن شاهد العين لانها صحيحة **كتاب البيع** جاز التوكيد وهو قوله  
التصرف الى غيره وبشرط ان يملك المالك المبيع المقتضى يرجع الى التصرف في الظان المبادىء مطلق  
التصرف فان عبارة الهداية ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف بان يملك  
له بالانفاق والمادة وان روى اريد بالتصرف التصرف في المالك لا مطلق بل هو قوله لا يملك  
فان المسألة اذا قلنا ان المبيع المبرج عنده ويعقد الوكيل بقبضه اريد بقبضه ان البيع بالملك  
والشراء جالب وبشرط ان يكون المبيع المبرج عنده ويعقد الوكيل بقبضه اريد بقبضه ان البيع بالملك  
عن الامر فكل من المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة  
الوكيل مطلقا او المادون ووكيل المادون مثلا او المادون والمادون بالمدون والبيع المطلق  
الوكيل او المادون والوكيل او المادون ووكيل المادون ووكيل المادون ووكيل المادون ووكيل المادون  
ولا يرجع اليهما بغير ما يملكه بغيره يتعلق بقوله فكل من المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة  
ولا يملكه بل ما يملكه بغيره يتعلق بقوله فكل من المثلين في بيع الامانة فكل من المثلين في بيع الامانة  
البعض الاطلاق في الزنا لا يصح وفي الهداية اخراج المالك المبرج لا يملكه حصته رجلا  
او غائبا مبرج سوا او مبرج لسفر وهو ان يكون مشغولا بغيره او عدة السراوية لا اخلاء  
الخروج وبإثباته او استيفاء الا اذا استيفاه وقد يفتيه موكله اي صح التوكيد باعطاء كل  
حق وكذا يفتيه كالحق الا انه لا يصح استيفاءه وقد يفتيه المالك المبرج لا يملكه حصته رجلا  
وشبهة ان يصدق القذف وشبهة ان يبرئ المادون لا يبرئ السراوية وحق في عقد يفتيه الوكيل



























والا يخلو ان شاء الله وخلق الله بالطلاق والعقود فان اخرج الخلف قبل صح في زمانه  
ان جاز القاض ان يخلو بالطلاق او العقد ويصح في زمانه بالطلاق المبرك  
المعطل في الزمان لا يثبت ويصح في ذلك بالزمان والمكان هذا عندنا وعندنا في بعض  
بالزمان كبعض صلوحة العصر يوم الجمعة وبالمكان كالسجدة الجامع عند المبرك وخلق الله في باله  
انزل القدر على موسى وهم والنصارى باله الذي انزل الانجيل على عيسى وهو الذي سمي باله الذي  
خلق النار والوحي باله ولا يخلو في زمانه وفي مكانه ويخلق على كل حال في البيع والطلاق باله  
بما يبيع في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
وهو لا على السبب باله ما يبيع في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
الاسباب في زمانه بان يبيع في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
وهو لا على السبب باله ما يبيع في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
الفاضل لا يخلو في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
الذي عليه فان الحكم السبب باله وان الحكم السبب باله وان الحكم السبب باله وان الحكم السبب باله  
ان يخلو في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
وقع البيع في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
فعل المبيع في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
والحكم لا يبرأ انما يخلو في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
يخلق على السبب باله ما يبيع في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
منه الشافعي فان الشك لا يثبت باله ان يخلو في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
او اذ كانت النسخة بالطلاق الباطل في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
باله ما يبيع في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
بما يبيع في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه

المالك على كل حال لان السبب لا يخلو في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
والحكم لا يبرأ انما يخلو في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
يخلق على السبب باله ما يبيع في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
منه الشافعي فان الشك لا يثبت باله ان يخلو في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
او اذ كانت النسخة بالطلاق الباطل في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
باله ما يبيع في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه  
بما يبيع في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه او في مكانه في زمانه

البيع







او سرقة لا وان به من ذواليد على ايدى زيد لا ان البعد اذا قال اشترى ثوبا من الغائب فمات  
 يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة وكذا ان اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 سرقة من لا يسقط عنه الخصومة وكذا اذا قال سرقة من وقال ذواليد او يد غيره فلا يسقط  
 عنه اذ جازى به سخر وعظمه يسقط كما لو قال الشهود او يد غيره فلا يسقط عنه الخصومة  
 لا حتى ان يكون المدعى به الذر او يد غيره فلا يسقط عنه الخصومة وكذا ان اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 الخصومة من غير ان يكون المدعى به الذر او يد غيره فلا يسقط عنه الخصومة وكذا ان اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 كما لو اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة وكذا ان اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 او يد غيره فلا يسقط عنه الخصومة وكذا ان اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة وكذا ان اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 المسائل التي في كتاب الدعوى لا تنافي في صورها الابداع والاعتارة والافارة والبرهن  
 والخصومة ايضا في قول الحق ان الخصومة لا ينفذ في الخصومة وعنده ان لا ينفذ في الخصومة ولا ينفذ في الخصومة  
 ان كان ذواليد رجلا صالحا ينفذ في الخصومة لان كان موهوبا باحد الاطمان ان ينفذ في الخصومة  
 الامن ينفذ في الخصومة يقول له او يد غيره فلا يسقط عنه الخصومة وكذا ان اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 لا ينفذ في قول الشهود فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة وكذا ان اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
**في الخارج في الملك المطلق** الحق في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 في الخارج في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 ان ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 وعنده ان في ثبوت البينات فان به بناء في الخارج مسقط لا امتناع في البينات في الملك فان اشترى  
 في ملكه وفي الخصومة فان اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 على ذواليد يظهر لظاهر الادلة ان ثبت سببه في اذ الحالت امرأة في يد رجل والظاهر ان ذواليد

الظاهر في البينة لا ينفذ في الادلة ان ثبت ان كان سببه في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 بنصف او ثمة ان كان سببه في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 اذ به ان ينفذ في الخصومة لا ينفذ في الادلة ان ثبت ان كان سببه في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 به ان ينفذ في الخصومة لا ينفذ في الادلة ان ثبت ان كان سببه في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 الحق فان ينفذ في الخصومة لا ينفذ في الادلة ان ثبت ان كان سببه في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 فان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 الحق من ينفذ في الخصومة لا ينفذ في الادلة ان ثبت ان كان سببه في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 على ان ينفذ في الخصومة لا ينفذ في الادلة ان ثبت ان كان سببه في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 به من خارج ان ينفذ في الخصومة لا ينفذ في الادلة ان ثبت ان كان سببه في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 اقدم فاسبق الحق وان به بناء في الخارج مسقط لا امتناع في البينات في الملك فان اشترى  
 الاخر اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 فقط في ثبوت البينات وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 على الملك في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 به او يد غيره فلا يسقط عنه الخصومة وكذا ان اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 من وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 وفي الحال في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 بل كسر لان البيع قبل القبض لا يفي زواله ان كان في الغائب عتيد والحال بلا وقت حتى لو اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 مذکور في البينات في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 جمع ما في الذخيرة من موطوعة فاقول ان به بناء في الخارج مسقط لا امتناع في البينات في الملك فان اشترى  
 الحق وان ينفذ في الخصومة لا ينفذ في الادلة ان ثبت ان كان سببه في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة  
 المطلق وهذا هو المبدأ في اذ الحالت امرأة في يد رجل والظاهر ان ذواليد

في ذواليد وان وقت اذ قال اشترى ثوبا من الغائب فمات يده يد خفية فلا يسقط عنه الخصومة



















ولا يلزم ان يحضر اي الميراث من ماله ولا يقرره له ارضه الا ان يصير في البقية  
اي بقية الوفاة الميراث من ماله ولا يقرره له ارضه الا ان يصير في البقية  
ثبتت نسبة و بطل ما اقر به وجه ما اقره لاجبته في كل ما اقره لاجبته  
لا جنة ولا اقره بنبوة عظام جبره و بطل ما اقر به وجه ما اقره لاجبته  
الفلان يثبت نسبة وله ميراث وشارك الورثة تصديق الفلام انما يشترط اذ كان عن غيره  
ومات الميراث ثبت نسبة وشارك الورثة تصديق الفلام انما يشترط اذ كان عن غيره  
والحالة لا يشترط تصديق هذه الا كما شرط تصديق الزوج او شهادة الخلية في اقراره بالولد  
شهادة امرة واحدة و ذكره القاضي في خروج الواحدة و تصديق الزوج في اقراره بالولد  
مودة هذا عند الزوج لان حكم الطلاق ينقطع بالولد فلا يلزم تصديق الزوج بعد انقطاعها في اقراره  
الزوج لان حكم الطلاق باق بعد الموت لوجوب العدة و غيرها يصح باعتبار ان حكم الطلاق هو الارث باق  
بعد الموت ان التصديق يستند الى اقراره والارث موقوف له اقره بنسبته ميراثه لولا ذلك و  
لا يلزم لانه يحل ان يثبت النسب على غيره و ارثه و ولد من اقره و ابوه ميت و شاركه في الارث  
بما نسب لان الميراث حقه فيجب فيه اقراره و اما النسب فيجب فيه اقراره بنسبته ميراثه لولا ذلك و  
وبين بعض ابيه نصف فلان نسب له و النصف لا يلزم اذ كان له ميراث ميراثه و ميراثه فاقدر  
ابن زيد ان اقره بغيره في ميراثه و ارثه و ولد من اقره و ابوه ميت و شاركه في الارث  
بما نسب لان الميراث حقه فيجب فيه اقراره و اما النسب فيجب فيه اقراره بنسبته ميراثه لولا ذلك و  
هو عقد يرفع النكاح مع اقراره و سكوت و الطلاق مع اقراره الميراث عليه و سكوت او الطلاق و عند  
لا يلزم الا صورة الاقرار فلا يلزم ان يقع عن مال عال فيجوز فيه الشفعة و الرد و ميراثه و ميراثه  
و شرطه هو الاصل و اراده اقره في الشفعة و ثبت الرد بالحد الثالث لكل واحد من الميراث  
و الميراث عليه بدل الميراث و الميراث عليه و بطل ما اقر به وجه ما اقره لاجبته  
في الوضوء و ما استحق من الميراث رجوع حصته في الميراث و حجارة التي تقع عن مال بمنفعة فشرط الثبوت  
في ان كان الميراث منقوضا يعلم بالتوقيف كالحكمه و سكت الميراث بخلاف ما ادفع الميراث

على ان يكون الميراث من ماله ولا يقرره له ارضه الا ان يصير في البقية  
ميراثه و ميراثه و ميراثه و ميراثه و ميراثه و ميراثه و ميراثه و ميراثه  
سكت او الطلاق و بطل ما اقر به وجه ما اقره لاجبته في كل ما اقره لاجبته  
و ثبت النسبة و بطل ما اقر به وجه ما اقره لاجبته في كل ما اقره لاجبته  
عن حقه في الميراث و ميراثه و ميراثه و ميراثه و ميراثه و ميراثه و ميراثه  
ان يحل الميراث و ميراثه و ميراثه و ميراثه و ميراثه و ميراثه و ميراثه  
البدل من الميراث و ميراثه و ميراثه و ميراثه و ميراثه و ميراثه و ميراثه  
و في الميراث مع الاقرار اذا استحق البدل من الميراث و ميراثه و ميراثه و ميراثه  
رجع الى دعوى البدل و لو صلح على بعض ارضه ميراثه و ميراثه و ميراثه و ميراثه  
عن دعوى الباقي و انما لا يلزم لان بعض الميراث لا يصلح على بعض الميراث فاذا اراد الميراث ميراثه  
او ثوب يكون ذلك الشيء على ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
لان هذه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
و الفرق بينهما يظهر فيما اذا كان الميراث ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
على نصيبه لا يلزم لان هذه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
عن دعوى الميراث ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
يحتل الميراث ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
و الجارية في الميراث ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
ان كان الميراث ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
في ثبوت الولد فان لم يكن مع الاقرار فهو ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
في ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
يكون فليطلق في الاخير ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه



















هذا هو المال في يد المضارب غرم المضارب ربع الدينين لانه ملك المضارب المال ثلثه ربعه فان  
 دفعه ما يبيع اسر المال الدينين وخمس ما لا يرب المال دفعه او لا الثمن دفعه الخاوصة فان  
 باعه ما يبيع ربعا على الدينين ففلا وقوله ان لا يبيع ان قام على الدينين وخمس ما لا يرب الا ان وقع  
 على الدينين فلا يبيع الا بوضعه التي وقفت سبب الملك بغير المضارب فلو بيع بضعها في ثلثها  
 الا في الربع منها نصف الدينين سببها ان يبيع ما يرب الا في ثلثها الا في حصة المضاربة والالف  
 ملك المضارب حاشا ثم ثلثه الا في دفع منها اسر المال وهو الا لانه وخمس ما لا يرب في الربع فحاشا  
 نصف ما يرب المال ونصف ما لا يرب المضارب ولو شتر من رب المال بان عبد اشتره بنصف راجع بنصف  
 فخره شتره بنصف صفة للوجه وخمير الفاعل ما يشره يرب ربع المال في المضارب ان باعه ما يرب في  
 قام على بنصف الا في ثلثه المضارب ربع رب المال وان كان جائزا فبغير شبه الوهم وبسبب المالك  
 على الامانة في غير اقل الدينين ولو شتر بالثمن عبد البعد ضعفه ففصل رجلا خطأ فخرج الفداء عليه  
 وباقي على المالك اذا انتقم من الدفوع واخذ الفداء يبيع اسر البقية بغيره وان بقدر الملك والعبد يرب  
 للمضارب لان اسر المال الوفاء والعبد يرب الدينين واذا علمنا فبغير المضارب يرب ما هو المالك  
 ثلثه اياها الخارج العبد عن المضاربة لانه قضاء الفاضل بغيره ان يضمن ان يضمن العبد والمضارب  
 انتهى بالثمن ولو شتر عبد بالثمن والمالك الا في ثلثه دفع رب المال ثلثه ثم وثم وممكن ان اذا  
 دفع المال رب المال ثلثه وبهكم بغير المضارب قبل ان يرد به الى البائع ثم يدفع رب المال الى المضارب  
 ثلثه مرة اخرى وبهكم ان يرب بغيره وجميع ما دفعه اسر ماله وصديق مضارب قال هو ان دفعته  
 الى الوفاء يرب لاما كان قال المظروف في وعنه زفر وهو القول الاول لما في حنفية القول لرب المال  
 لانه يربك دعوى المضارب بالربح والمالك الاختلاف في مقدار القيمة فافضل للفقهاء ان يربين ولو قال  
 من هو ان هو مضارب بغيره وقدر ربع صدق زيد ان قال بضاعة اي صدق زيد من الدينين لانه  
 دعوى الربح او دعوى تقويم على المضارب كما لو قال فخره وقال زيد بضاعة او ودعوى بيع صدق زيد  
 هو الدينين لانه منكر دعوى المالك ولو قال المالك عيبت ثوبا صدق المضارب ان يرب الى الدينين لان

150

[illegible]

ایک طرف کے لئے ایک طرف



بعضه من القابض لان مودع الخود لا يضمن بعضه فان شئ من الدرع الى الصلابة قد منع له منه بعضه  
والله لا يبرئ من دفع الدابة الى غيره وتبقى بحفظ النفس الى السد الكالوم بحفظها من بيت حية  
فحفظ في اية منها لان يبعث دارة واحدة لا تتفاوت فلا فائدة في التعبير في الدابة الاربع  
متفاوتان فاما كان له خلل ظاهر فحين ان اذ الحالت للبيت الذي حفظ فيه فللظاهر وقدر عينه يتاخر  
من هذه الدار ضمن ولو اودع الخود في حقله ضمن الاول فخطا هذا عند اذ دارة وقال لا يضمن اباش فان  
ضمن الاخر خرج على الاول ولو اودع الخود ضمن اباش بندا بالانفاق فحقا ساهم دارة الله دارة  
الخاد فالت دارة اذ دارة الى الاجنحة صار قاصدا وفوق اذ دارة الى الخول لا يضمن ملكه بل يضمن  
فان اذ دارة ترك الحفظ فضمنه ولا يضمن الا ان صار مودعا في غلب الاخر ولا يضمن له ذلك كونه في البيت  
المرجع خارجا من البيت ولو اذ دارة من جليلين التام ثالثة اذ دارة اياه فكل من فيه او ان في عليه  
اذ دارة عليه وان هذا الاثر الذي هو في يدك اذ دارة اياه واذ دارة بكره على ذلك ولا يضمن له ذلك  
فالتام في ذلك الحاد واحد على الاثر وبيد اباشا فان في شيا في اذ دارة فان لكل واحد من ذلك  
وان لكل واحد ايضا في هذا الاثر مع الخاد عليه كنه لانه واجب الحق لكل منهما سوله بالكلية او بالادارة  
وذلك حجة في حقه وبصرف الالف السبعين نصف حق فتمت نصف حقه الا في حقه واعلم ان  
الكل من هذا يدين في الاقرار فانه اذا اقر احد ما يضمن له ولا يضمن لانه الاقرار في بنف والكل في حقه  
بعضه القاض في زناجره القضا في الشا حقه اذا نظر لاحدهما وقدره في رواية في الاسلام البتة وكل  
الشان فان نظر في بيده لانه القضا الاول لا يضمن حقه الشا وعار رواية الخصم لا يضمن للشان لان القضا  
وقد يجهل فيه لان بعض العلماء قالوا ان لكل واحد من يضمن له ولا يضمن في الشان لان الكل في الاقرار  
في الاقرار لا يضمن عليك متفق بلا يضمن فان اللفظ بيننا عن التملك فان العوبة العوبة  
والخاصة في قبلة التملك كالمصيبة بخدمة العبد ومنه البعض في اية الانفاق عليك الغير اعلم ان التملك  
ربية انواع فملك العبد بالعرض بيع وبلا عرض حبة وملك المصنف بوض اجارة وبلا عرض طارية  
ويضمن بالملك من قبل اصل التملك ان يضمن لانه لشره لبيد شتره في اصل التملك

في على العارية والطريق وحلت على واجبه وحلت على كسبه او اذ دارة  
لك بطريق السكينة فادارة منه او لا خيرة وسكنه في حقه السكة الى المايط وكره السكينة الى  
لك غير مودع مطلق لتعلقه في فقهه ان يملكه في العود جعل الدار لاصد مودعه  
وسكنه في حقه العود فانه من شاة ولا يضمن بل ان كان املكه في حقه العود عند الشاة في العارية  
مضمونة ولا تخرج لانه لا يستبعد ما فقه فان اجرة فوطنت عليه العود ولا يضمن على احد او المستجير  
بالصنف لطف على الغير المضمونة فانه في حقه العود ان يملكه في حقه العود ان يملكه في حقه العود  
استخرج العارية مودعة والحاجر على العود فلهذا العلم ان لا يضمن المودع ولا يضمن المأجر  
استقاله او لا ان يضمن مستقرا ولا يضمن وان عيّن الى العار شيئا او لم يضمن من ينشئ  
فلا يضمن ان يضمن استقاله كعرب الدابة او لم يضمن كالمال على الدابة وان عيّن من  
ينشئ فان لم يضمن استقاله العود وان اختلف لا يضمن المودع ان اذ دارة شيئا وان يضمن من ينشئ  
فلا يضمن ان يضمن ساء اختلف استقاله او لا وان عيّن بغيره لا يضمن استقاله لاما اختلف ومنه  
الشان في التملك العارية لان العارية منه اياه الانفاق والباحل لا يملك الا في حقه العود  
الخاصة فاستبرأ ملك الخاص كان له ان يملكه غيره فمن استعار دابة او استاجر مطلقا ان  
يملكه ماشا او يملكه اي الحيوان يركب ويكب وباحل فليكن وضمنه لغيره والله اطلق الانتفاء في الوقت  
والشوا السمع به ماشا اي وقت وان يقدري انتفاء بوقت او نوع او بهي ضمن بالخلاف  
ان شتر فقط التغير اما ان يكون في الوقت دون النوع او في النوع دون الوقت او فيهما فان لكل  
على حافة التغير فلو ان كان كان الخلف المثل او الى غير لا يضمن في شتره في حقه العود  
الاجارة بنوع او قدر ان وافق او خالف المثل او غير لا يضمن في شتره في حقه العود  
حاله ما ومع عبده مسالة او مشاهة او مع اجرة ربة او مع عبده يقوم على دابة او لا يضمن  
اي رد الدابة الصلابة حالها فليكن قبل الوصول الى المالك لا يضمن لان هذا التملك وكذا ارسلها  
المستبرع عبده الى فليكن قبل الوصول اليه وكذا ارسلها مع اجرة مسالة او مشاهة في حقه العود











قوله فاما ماتت ثم طلبة الى العرش جعل الله له مدة عمره مع شرط ان الميراث اذا ماتت ثم واصل الوارث بعد  
 باطل كما جاء به الحديث وبطلان الرقبه ومن ان مات قبل ان يرث الرقبه اسم من الرقبه وهو الانتظار  
 فاما الانتظار بموت المالك ومن طاعه اذ ومن لا تعليق التعليل كخطا وعنده ان لا ينفذ لان قوله  
 وان ذلك رقبتي ان وارت لك وانما انظر موثلي ونحوه ونظير الشرط لا يورث فاما اقلها ومثلي  
 وصدره كسبته لا ينفذ ولا في شرايع بعضهم ان اذا صدق نصف الدار لا ينفذ بخلاف ما اذا  
 صدق بشع على غيره بما كثر ولا على ولا على فيها والحق بينهما ان الرجوع لا ينفذ لانه وصار الى الوارث  
 وهو الثواب **كتاب الاجارة** قال بعض اهل العرفه الاجارة من اقله ثلث من الثمن اعطاه من المملوك واجر عليه  
 وزن فاعل الاقل لان الايجار يجرى في كل صاع يجرى واجر واسم المملوك الاجارة وفي عين الخليل اية من زنا  
 مملوك او اياه ايجار او الايسر اياه وهو موجود وغيره من الاجارة فانه مملوك ومستحق ما ينفذ في  
 وفي اسم الاجارة كما كان واجره من باب طلب ان اعطاه الاجارة فهو آية فوضع الحق بين المملوك والآجر  
 والاجارة فانه من آية يجرى في الاجارة التي الشرع فعل الى العقد فانه يجرى مع نفع مملوك بغير ذلك  
 وبين او عينه ويعمل النفع بغير المدة كسكنى الدور وراثة الارض مدة كذا اطالت او قصرت على المملوك  
 لا ينفذ في ثلث سنين في المزارع كسكنى في المزارع فانه يجرى مع المملوك في زوايا المزارع لا ينفذ في الاجارة  
 الطويلة بغيره ومختلفه كما جاز في البعض تجاور الله فانه يجرى مع المملوك كسكنى الثوب وضمنا طه وحل قدر  
 عمله على آية متفق عليه وبالاشارة لفعل هذا الى انه فلا يجرى الاجارة بالعمه فاما ان في فانه الاجارة  
 عند يجرى بغير العقير بل تجوز فانه الاستاجر اذا عمل الاجارة فانه يجرى مع الاجارة الواجبة بغيره انما لا ينفذ  
 في الاستر او او شرط فانه اذا شرط بغير الاجارة في مائة او باسبغ النفع او العكس من غير ذلك  
 فنفذت في مائة او شرط فانه اذا شرط بغير الاجارة في مائة او باسبغ النفع او العكس من غير ذلك  
 فنفذت في مائة او شرط فانه اذا شرط بغير الاجارة في مائة او باسبغ النفع او العكس من غير ذلك  
 فنفذت في مائة او شرط فانه اذا شرط بغير الاجارة في مائة او باسبغ النفع او العكس من غير ذلك

العمل على البعض فانه يملك ان يطلب الابهة بطريق قليل ولا يقدر الا بالحق فيوقف الطلب على كل  
 العمل والخبر بعد افراده من التور فان احقر من هو ما خرج منه الابهة وقد لا ولا علم فيها هذا عند  
 لامة اعماتة منده وعندهما يضمن مثل حقيقة ولا اله وان شاء الله الخ واما اعطاء الاجور للطلبة بعد  
 الفوف والقراب الذين يوافقونه هذا عند الحق وقول لا لا يصدق حتى يترجم لان الشرح في تمام العوارض  
 الى جواز ابد كالنقير ومن له اشارة العين الى شئ من ماله فانه يملك العين كالصبي مثل كالمصباح  
 وقصار يقره ما يشاء والبيعه له حسب الاله فان جفصلها فلا غرم ولا اله يند عند الحق وعندهما العين  
 كانت مضمونة قبل ان يفسد بغيره ثم يوافقها ان شاء الله قيمة ثم يقول ولا جرم ولا اله ان شاء  
 الله من لا اله الا اله ومن لا اله الا اله يملك شئ من ماله فانه يملك العين كالصبي مثل كالمصباح  
 لا جرم ولا اله الا اله ومن لا اله الا اله يملك شئ من ماله فانه يملك العين كالصبي مثل كالمصباح  
 زفر ليس له حق الجس الى الله اشارة العين ام لا ولكن اطلق له العمل ان يستعمل غيره فان قيل غيره فلا  
 كما اذا امره ان يخطه ولا جرم الخ، بعينه ان ما يوافق من جابن بغير الاله بسبب وحاصل قط او زاد الى جرم  
 باه ان رة بكونه لا شئ له هذا عند الحق وعندهما الحق له اله الذباب في الخط الى في الكتاب  
 وفي الزاد شئ له انفاق حيث نقص عمله بالرد وحق استجابه رد او كان هذا كثر ما يعلق فيه فان  
 المتعارفين السلك في نفسه فله وله ملك كسوى مؤمن البناء، كالتصاوه وله استا جرم  
 البناء او من رة مع اذا انقص الله سلكه فانه لا يملكه الا ان يفرم الجرم قيمة مقلد عا وبتلك بارض  
 الاستا جرم ان نقص الفاعل الارض والآخرة فانه يرضى بترك البناء او الفرس لهذا الارض لهذا  
 قوله وبتلك بالضرع عطف على ان يقول والآي وان لم ينقص الفاعل وقوله او ترضى عطف على ان  
 فاعلى هذا ان يترك الاستا جرم سلكه فانه لا يملكه الا ان يفرم الجرم قيمة مقلد عا وبتلك بارض  
 او الفرس مقلد عا وبتلك هذا المعطى والتحكيم يكون جرم على تقرب ان ينقص الفاعل الارض وبتلك  
 بغيره المستا جرم على تقربه ان ينقصه والام اثنا ان يرضى الجرم بترك البناء او الفرس في رة هذا الذي  
 في رة وجوب الفاعل وعدم وجوده وفهم منه ولاية الفاعل المستا جرم وعندهما فانه قد ذكر انه ان نقص







العلم الارض بملكه بلارضى المستأجر في لا يكون المستأجر الذي في علمه كالمستأجر فان لم يكن  
 في الارض خلاف المزرع فانه اذا انقضت المدة لا يكون العلم قبل او ان الحصار للموكل لا يكون  
 له ان يسكن غيره وان سيج نوحا وقد رحل الدابة في كبره فله حمل مثل ضرر او اقله لا سيما الا ان كان  
 وضعه باردا في رجله وقد كثر كروبه ان يكون المستأجر من غيره ذكره الرديف نصفه في غير ما  
 اعتبار العقل فان الخفيف الجاهل بالوقوف في حق الفقيه العاقل والمهمل بالزيادة على حله وكره ما  
 العقل ان اطاق حمله والآلة بتمتد الى ضمن بالزيادة على حله وكره ما زاد ان كان الخليل يوجب تطبيقه  
 الدابة وان لم يكن الخليل يضمن كل قسمه كوطها بضره وكبحه العوطر الهلاك وكبحه الهيج منه الى  
 عتق يبيع ضمن بهلاك الدابة بسبب اوكي الهيج لم يضمنها عند ابي حنيفة والآن ان يكون ضررا او  
 كبحا يضمنه من غير وجوب انما استوجرت البه ولو ذابها وجاها وردت اليه فله رد ما يجرى على  
 اي يضمن بغير الدابة عن موضع استوجرت البه ثم رد الى ذلك الموضع وان كان الاستيجري ردا بها  
 وانما قال هذا الغني لا قيل انه الغني استأجره فاداهما فقط لان الاجارة قد امتدت بالوصف الى ذلك  
 الموضع فيضمن باكي راعه اما استأجره فاداهما وجاها في ذلك الموضع ثم رد الى الموضع فله رد  
 اذا خالف ثم عاد الى الموضع فله رد البه الى الموضع فان لم يكن البه في ذلك الموضع بسبب يتبين  
 لانه لا مدخل في رد البه عن ذلك الموضع فيكون ذلك السبب يفي بغير العلم وان هلك بسبب لا يضمن  
 بل يلحق ان يكون من حله يضمن بالضمائم وتخرج سرج حماره كثره واداهما مطلقا واسرجه بالمال  
 يسرج غنمه دون ما سرج غنمه ان الغنم حمارا سرجا فخرج السرج واداهما وحمل عليه فله رد  
 سواء كان الاطراف متايكف هذا الحمار او لا وان سرج السرج واسرجه سرج اخر فان كان هذا  
 مثلا يسرج هذا الحمار غنمه يضمن وان كان يسرج غنمه لا يضمن الا اذا كان في المزرع زائدا على الاول  
 بحسب ما به عند ابي حنيفة وان او كنه بالمال في كنه غنمه لا يضمن الا اذا كان في المزرع زائدا على الاول  
 على السرج الذي يخرجه فيضمن بغير زيادة وكسوك الحمار طريق بغير زيادة المال ونحوه  
 بسلك الناس وحمله البه وله الاجر ان يبلغ الى الحمار الابه في جميع ما ذكره ان بلغ المنزل فله رد

ومن استأجر ارضه لم يزره بغير ربح رطبة فمن ما انقضت بلاءه لانه صار عاصبا وكما انفق  
 ومن دفع ثوبا لغيره ففقد في طبعه ضيقه ثوبه او اذ القيا باجره مثله ولم يرد على سبيل  
 لانه لا يرد على المسح عليه الا اجارة الفاسدة **باب اجارة الفاسدة** الشرط في ربحه والمهراد  
 شرط في ربحه وفيما به المثل لا يرد على المسح هذا عندنا وعند زفر والشافعي في المثل ما يبيع كما  
 في البيع الفاسد يبيع قيمته العين بالفقه ما يبيع ولما ان المضاف في غير متقومة بنفسه بل بالعقد وفي  
 الزيادة فيه وفي اجارة وار كل شهر كذا في واحد فقط وركل شهر سبعة في اوله هذا  
 عند بعض النسخ فانه حين يسل الهلاك يكون المثل وحرق النسخ فاذا اذن من زمان لم يرد العقد  
 في هذه الشهور وفي ظاهر الرواية المثل متعلق النسخ من السنة الاولى مع اليوم الاول من الشهر او في اعتبار  
 وان روية الهلال حرج وفي كل علم منه بان قبل ايام ستة اشهر كذا في اجارة فاسدة  
 كذا وان لم يسم قط كل شهر واول السنة ما يبيع والا فوفى العقد فان كان حين يبيع بغير الاول  
 والا فلام كالمرة ان كان عقد الاجارة عند الاملا بغير الهيلة وان كان من اشهر  
 عند ابي حنيفة المثل بالايام كل شهر ثلثون يوما وعند ابي حنيفة الاول بالايام والباقي بالهيلة فان  
 اياما عشر في ايام سنة فله رد في ثلثيها وستين يوما وعند ابي حنيفة الاول بغير بالايام  
 وهو ثلثون يوما وفي ايام ثلثين يوما فاسنة بغير اياما عشر في ايام وان تم على سنة  
 وعشر في سنة تم على ايام وعشر في ايام والحق ان يسم السنة على عشر في ايام على كل  
 حال وهل سميت ان عبد الاضي فيكره سنة واحدة واجارة الحمار والحق والقطر باجر معين  
 ويطول ما وكسبه هذا عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز للجمالة وهو القبيح وله ان الجمالة لا يرفع  
 الى المضافة لان القيمة سنة على الاطراف وشقوة على الاولاد وهو حتى ولا لزوج وطهنا  
 لا يثبت المستأجر ان البيت المستأجر ملكه فتوفيه وله في الناح ظاهر فله ان يبيع  
 بها فان اقرت بملكه لاني ان كان الناح ظاهر ابي حنيفة او يكون عليه شدة فلا لزوج  
 في الاجارة صماء كذا اما ان علم الناح باقر لا ولا يسل القبيح فله ان يرضى او يجلد

في اجارة الفاسدة



















للشرك اذا عرفت هذا فاستلزام انما قبل الجرح في ملكه فثبت له كونه اذا عرفت  
 كانت الكتابة لم تكن فظهر انما الحق في ملكه اوله الفوق استلزام الاول وقيل بغيره وكذا ما لم يولد  
 ويضمن نصف قيمته بالشرك ولا يكون له ولد للشرك كونه ولد للشرك ولد موروثا وولد موروثا  
 على الملك فيكون له بالقيمة ويضمن تمامه في ملكه فاستلزام المطالبة لايجوز فيقبل الجرح صارت  
 ام ولد لا ولد وانما في نصيبه نصف الكتاب فان الكتابة تنفذ بالاستيلاء فيملا لا في ترتيب  
 المطالب فيكون وولد الثاني في ملكه عليه فيجوز عليه تمام العقر لا الحصة للشبهة ولا يكون له ولد حر بالقيمة  
 ويضمن الاول للشرك نصف قيمته ما كانت عند ان يولد من الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي  
 عليها ما يولد الكتاب عند جرح واذا انقضت الكتابة في حصة الشرك عند جرح قبل الجرح فملكها مكانه  
 الاول بنصف البديل عند الشرح او من غيره وولد البديل عند عامة المشايخ والحق في العقر اليها هو قبل  
 الجرح لا خصاصها ولا ينفذها وانما في ملكها انما في ملكها وولد الجرح بطلت بغيره وولد له اوله  
 والولد له وضمن للشرك نصف قيمتها لانها تبتين بالقيمة على نصيبه في ملكه وقت  
 فالبقيس وقيل بغير ملكه بخلاف النسب لانه يمتد في الورود فان حررا في المطالبة الشريكة اخرجها فثبتنا  
 فيجوز ضمن نصف قيمتها بشريكة ورجع به عليها فيجوز جرح وعندها لا يرجع هذا من حيث حاله الساكن  
 اذا ضمن الحق يرجع عند جرح وعندها لا يضمن له جليلين وبيرة اخرجها من حر الا في ملكها او ملك اي حر  
 اخرجها من بيرة الا في الحق الحرير او استسما في ملكه المستلزم او ضمن بشريكة الاول في حق  
 اعلم ان في المسئلة الاولى اذا تبرر الاول فملك في الاعيان او النصيبين او الاستسما عند جرح فاذا اطلق  
 مريض له وللاية النصيبين والاستسما وضم بالاعتاق او في نصيبه الحرير فله ان يعتق او يستسما او يضمن  
 قيمته مديرة او في مرتبة باب يعتق البعض من كتاب الاعيان ان يقيم في الحرير ثلثا قيمته العتق واذا ضمنه لا يملك  
 لا يفتقر في ملك الملك في اعان في المسئلة الثانية اذا اعان الاول فلا يخرج من الثلث عنده فادارة  
 مريض له وللاية النصيبين بل يملك له وللاية الاعيان او الاستسما في فولاية الاعيان او الاستسما  
 ثمانية في المستلزمين والنصيبين يفتقر بالاولى وعندها اذا تبرر احداهما فاعتاق الا في بطلان

لان القيمة

العتق لايجوز عند فملك نصيب صاحب بالعتق ويضمن نصف قيمته فمات او ماله او ماله او ماله  
 فملك فلا يفتقر باليسار والى روال اعتق احداهما فمات بالان بطلان الاعيان لايجوز فيضمن  
 نصف قيمته ان كان ماله ماله او ماله او ماله لان هذا في اعان فمات باليسار  
**باب الجرح والموت** مطالب يخرج عن الجرح ان كان له وجه سيصل اليه الحاكم الى ثلثة ايام ان  
 مضت ثلثة ايام وعنده حصة ذلك النجم حكم الجرح والآخرة ان كان ماله له وجه سيصل اليه وبغيره  
 الجرح ومعه وعندها يولد الجرح حتى يتوالى عليه الجرح ونسبها بطلب سيده او سيده برضاها ان يرضى  
 سيده برضا المطالب وعندها رقة وماله في يده سيده فان مات عن ولى الى عن حال يولد الكتاب  
 ما تخرج هذا عندنا وعندنا في بطلان الكتابة لو مات المحل ونحن نقول هو حتى يرضى الاطراف فله ان يرضى  
 الا في الجرح لا يولد اثر الكو هو الذي اذ يستند الحرة التي قبل الموت وفي البديل من ماله وكي يرضى  
 حر او الارط منه وعنه يمينه ان ولد وان كانت حرة له ولد وقبل الكتابة لا يفتقر او شرهم او كونه  
 هو او ابنه صير او كبر الجدة في الكتابة واحدة فان الولد ان كان صغيرا يرضى وان كان كبيرا جعلنا  
 كمنه واد وان لم يترك وقا حرة ولد في كتابة سبع على جرحه واذا ادى حكم يعتق ابنه قبل موت  
 وبعقه ومن شرط ادى البديل حالا او رقة في هذا عند جرح وعندها الولد المستلزم على جرح الاب  
 له ايضا لانه كتب بتبعية الاب فان ترك ولد احره وضمها اليه بغير البطلان الولد وقيل به اي  
 يوجب الجناحة على عاقبة امة لم يكن ذلك نتيجة الابنية لان هذا العتق لا ينافي الكتابة لان مقتضى الكتابة  
 الحق الولد به الام واليجاب العتق عليهم لكن طاعة جرح محتمل ان يعتق فيحرر الولد الى ماله الاب والحق  
 ويملك له لانه كان عتقا لا ينافي العتق بالمال لان لا يمكن ان يكون العتق في الحر لان وان اخرجت قوا  
 امة وايمنا لانه ففتق به لقم امة حره يولد لان العتق يكون وللاية الولد يولد الى امة مفاد ان الاب  
 مات رقيقا والنسخ عند الكتابة بملكه العتق من فصل جهنم فيه وينفذ فتق في الكتابة وطالب سيده  
 ماله اليه من صدقة في الجرح اي اذ لم يكن المولى من الركة فاخر المطالب الركة كونه من النصيب  
 لم اتم الى امة عن بطلان الكتابة في الجرح فظهر ان المولى اخر الركة وهو ماله ومع ذلك يملك له لانه



























يجب التصرف في ان يصب ويحرق في ارضه او يملكه بلا حرج في ارضه كمن يملك في ارضه  
ويشترها ويبيعها ويؤجرها ويهبها او يهبها لغيره او يهبها لغيره او يهبها لغيره او يهبها لغيره  
مستحقة للاساس عليها وهذا ما لا يثبت له من ثمنه او من ثمنه او من ثمنه او من ثمنه  
لا يثبت في المالك عند ان يبيع او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب  
الجزء من ارضه او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب  
هو زوايا وهو ياتي في حيزه او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب  
المالك عليه واخذت منها او اخذت منها او اخذت منها او اخذت منها او اخذت منها او اخذت منها  
حتى لو فوت كل النفع بعد ذلك العتق او في شئ من ثمنه او من ثمنه او من ثمنه او من ثمنه  
او غير ذلك من ارضه او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب  
في ارضه او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب  
بالقسط في ارضه او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب  
يقل في شئ من ارضه او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب  
الشيء في ارضه او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب  
في ذلك الشئ يقيم بناءه ونحو ذلك في ارضه او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب  
يقتضيه ابيض ومثل سوي او اخذها ونظم ما زاد البصير والسمين فان سويها ابيض او اخذها  
لا يقتضيه هذا عند ان يبيع او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب  
فقط ما وان زاد بعد زيادة وعند ان يبيع او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب او يهب  
ولا فرق بين السواد وغيره خلاف مسألة السوي فان اقيم به ثمنه او يهب او يهب او يهب  
البناء لا يثبت في مال القاصب لانه لا يثبت له ولا يثبت له ولا يثبت له ولا يثبت له  
شئ فان طرد على القاصب لانه لا يثبت له ولا يثبت له ولا يثبت له ولا يثبت له  
يتم ملكه خلاف ذلك في لانه لا يثبت له ولا يثبت له ولا يثبت له ولا يثبت له

للصالح

بالمالك في البذل والميل الى ملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
مع هذا ان يبيع في الزيادة فان ظهر المصوب وقتئذ اكثر من المصوب في حيزه او يملكه في حيزه  
عوضه او من المصوب وان يبيع في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
لانه المالك في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
بوجه لان الملك المستند كاف لغيره لا الاصل في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
كالولد او امره لا يثبت الا بالثبوت او المصوب في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
على الاختلاف في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
الولد ملكه فلا يبيع جابر الملك قلنا بسبب شئ واحد وهو الولادة مثل هذا لا يثبت له في حيزه  
عوضه او من حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
الرد وقصحي وقصحت ما به المالك سبب حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
التميز حصل ما به القاصب خلاف الحجة لانه لا يثبت له في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
على الحجة قوله وما يقع ما يصب كنه او لا يثبت له في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
سكنه الدار المصوبة او عتقها وعند ان يبيع في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
استوى لان عتقها وبناها على عدم ثبوتها عندنا وان يبيع في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
ولو انظر الى حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
عوضه او من حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
والشئ اخذها المالك يثبت له ولو اخذها من حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
وعرضه اخذها المالك او عتقها ما زاد المصوب في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
ما زاد البصير ولو اخذها من حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
والحاصل ان اخذها من حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه  
له انما اخذها او يبيع في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه او يملكه في حيزه











ولله آثر جاز فلما شفعه للجار مع وجوده ولا يلزم للجار شفعه سواء كان أصيلاً أو وكلياً وكذا لا شفعه  
 لغيره مع لادى وكل ما يبيع وهو كل شفع فلما شفعه له وكذا إذا ضمن الدرك فبيع وهو شفع لا شفعه له  
 لأنه لا استحقاق له عليه ولا يخرجه البيع الآخر عما كان طولاً هذا شفعه هذا أصح لا سق ط شفعه الجوار  
 وبين البيع الآخر الأثر الآخر من ذراع أو أشبر أو أصبع وطوله تمام ما يلاصق الدار المبيع وذكر  
 الشفع في ذراع مبيع ما يلاصق دار الشفع لا يثبت الشفع أو شرطه من حيث كان ما يلاصق الآ  
 في السهم الأول هذا أصح أنه لا سق ط شفعه الجوار وبين أنه إذا دار الدار الشفع الدار بالشرع شفعاً  
 قليل أمنا كسهم واحد من سهم مثلاً بالشرع لا يثبت الشفع الجوار بشرطه فالشفع لا يثبت الشفع الآ في السهم  
 الأول بغيره لا في الباقي لأنه المشتري صار شريكاً بهما في الجوار أو اشتري من ثم وضعه في الباقي  
 بالشفع هذا أصح أنه لا يثبت الجوار غيره وبين ما إذا دار البيع الدار بالشرع الدار بالشرع ثم يرفع ثوباً  
 بساوي مائة مقابل ألف فالشفع لا يثبت إلا بالألف ولا يثبت به حصة استساق الشفع والكثرة عند  
 أبي يوسف ويثبت في الشفع وبهذه الكثرة أعلم أن حصة استساقها لا يثبت عند أبي يوسف وعند غيره  
 ويثبت في الشفع بقول أبي يوسف لأنه منعه عن وجوب الحصة لا استساق الحصة الثابت وكذا يقول في الكثرة كذا  
 هذا أصح لأنه لا يثبت الشفع إلا بالشرع والشفع الذي قدرة العدة في حال الشفع والأخر طر سق  
 في الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقون بها في سبيل الله والاستساق مما يبيعهم الله وأقبل  
 الشفع إنما شرطت لغيره من الجوار فالشفع أن كان ممن يشرع الجوار لا يثبت استساقها وإن كان  
 رجلاً صالحاً ينفق على الجوار والشفع من حيث لا يبيعه جواره في حصاره استساقها وبطلانها كطلب الله  
 أو الاستساق وتسليمه بعد البيع فلو كان الشفع لا يثبت له ولو من الأب أو الوصي أو الوكيل أو الكفا  
 بطل الشفع فإن تسليمه بطل الشفع عند أبي يوسف خلافاً لغيره وفرفان هذا بطلان حق ثابت  
 للقصور وإنما شرطت لغيره من الغزو ولما أئتمن من ترك الشرط وصلى منها على غيره وردت هذه الصلح  
 على الوصي بطل الشفع لأنه تسليم الله الصلح على غيره لأنه جاز في حق التملك فيجب رد الوصي وموت  
 الشفع لا يثبت في الشفع أو مات بطل الشفع ولا يثبت خلافاً لغيره في البيع قال وهذا إذا

مات بعد البيع قبل القبض أما إذا مات بعد القبض فالبيع قبل القبض أو بعده بغير الموت يورث  
 ما يشفع به قبل القبض أي ما لم يورث إلا بالشرع في قبض التملك خلاف ما إذا مات المبيع بشرط الجوار  
 فإن سق شرك فسلم فظهر شره بغيره أو يبيع بالشفع كان باقياً أو يبيع أو يورث أو يورث  
 متغارب فبقيت الدار أو كثر فبقيت له وبوضو ذلك لا سق سق المبيع بالشفع كان باقياً أو كان بغيره أو يورث  
 أو يورث متغارب فبقيت الدار أو كثر فبقيت له لأنه لا يثبت له لأن هذه الاستساق من ذوات الأمثال فالشفع كما في  
 يلاوي كما يكون له الآخر بهذه الاستساق إن كان قبضه أكثر من الألف فبقيت له حق الشفع خلاف  
 ما إذا ظهر أن البيع كان بوضو فبقيت الدار أكثر لا يبيع في الشفع لأن الشفع يثبت بالبيعة فإن كان قبضه  
 المتأخر سق المبيع به وإن كانت قبضه أكثر فبقيت المبيع بالشفع المبيع بالأكثر بالطريق الأول ويشفع  
 حصته أم المبيع من الجوار المبيع إلى المشتري جماعة من واحد فالشفع أن يثبت فيه حصته وإن  
 باع جماعة من واحد لا يثبت حصته أم المبيع لأن هذا يثبت في الصفقة على المشتري ولا يثبت في الصفقة  
 بغيره الأول وفي ضرر الجار لا في الشفع والصفقة من البيع مثلاً من دار فبقيت الدار الشفع والصفقة مثلاً  
 دار أو فبقيت المبيع والمشتري فالشفع لا يثبت في الصفقة من الشفع من تمام القبض **كتاب النسيئة**  
 به تعيين أي النسيئة وهو طلب الأثر في المدة والمدة هي المدة في فسخه كذا شرطت حصته بغيره مما حجه  
 في الأول لأن النسيئة لا يثبت إلا في النسيئة فقط عند طلب أحد من أي المدة مائة مائة مائة مائة مائة  
 أجعل النسيئة في المدة إذا كان مع الجسد مع المدة لا يثبت إلا في المدة لا يثبت إلا في المدة لا يثبت إلا في المدة  
 الأثر مع النسيئة كسبيرة الانتفاع بخصته أو جبر الجسد إلى المدة لا يثبت إلا في المدة لا يثبت إلا في المدة  
 البقرة كذا في النسيئة والدين وبه يثبت من بيت المال النسيئة بطلانها في أدب وإن نصب  
 بالشفع وبه يثبت النسيئة عند أبي يوسف وقال الأثر على قدر النسيئة لأنه مؤنة الملك لأن الأثر  
 حله مقابل بالنسيئة وبه يثبت بطلان النسيئة وبه يثبت بطلان النسيئة وبه يثبت بطلان النسيئة وبه يثبت بطلان النسيئة  
 وبه يثبت بطلان النسيئة وبه يثبت بطلان النسيئة وبه يثبت بطلان النسيئة وبه يثبت بطلان النسيئة وبه يثبت بطلان النسيئة  
 النسيئة أن النسيئة وبه يثبت بطلان النسيئة وبه يثبت بطلان النسيئة وبه يثبت بطلان النسيئة وبه يثبت بطلان النسيئة



























في ان العلم معلوم ثم ثاب ذلك بالاجماع ولم ينف جنة ملك في قوله قبل العوض اي ولا  
الحيضة التي وجدت بعد سبب سبب الملك قبل القبض ولا ولا ذلك ويجوز ان يكون  
الاستصحاب لانه الملك ثم له ولكم يقتضيان العلم القوي لا العمد الا بقوله انفسه في  
الاستصحاب واما البرهنة لانه لم يوجد شيء في الملك من جهة جعله اسقاطا لغيره عند  
فلا في المحرر واخذ بالاول ان علم عدم وطى بغيره ذات الظاهر وبالثاني ان قوله وبهي ان لم يكن في  
قوله ان يكون ثم ثابتهما في الخارج لا في الاشياء ثم اذا اشتد زوجه لا في البهائم وان كانت  
ان يكون البهائم قبل الشراء والاشياء قبضه من يوثق به ثم يشتد ويقبض فبطل الزوج ان كان  
قوله فالحيلة ان يكون البهائم قبل الشراء المشتري رجلا عليه الحق ان يطلق ثم يشتد المشتري  
ثم يطلق الزوج فانه لا يوجب البهائم لانه اشتد منكوبة في الاصل وظاهره ان البهائم فاذ يطلق الزوج  
قبل الرجل حل على المشتري وحل لم يوجد حدوث الملك فلا اشتد او يكون المشتري قبل القبض  
ذلك الرجل ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج فانه لا يشتد اي بعد القبض وحل لا يحل له ولا اذا حل  
بطلان الزوج لم يوجد حدوث الملك ومن قول شمس في قوله في الوطى بامتنع لا يمتنع  
لما حرم عليه وطاه به واما جرح الوطى في الوطى في القبله والحشوة والنظر الى فرجها  
بشره فان دوا في الوطى في الوطى واخره في الوطى يكون بازالة الملك لئلا يوصلها بالوطى  
وكبره فيجعل الرجل الرجل وعلته في الزنا واما جرحه فيقتصر ومضافته عطف على الضمير  
في جرحه عند ان جرحه وقال في قوله لا يمتنع الا بالاسرار واما مع القيد فلا بأس  
بالاجماع والخلاف فيما يكون للمعدة اعتبارا بشهوة لا لشك في الحرمة اجماعا وكبره مع العزوة  
خالصة وفيه في العلم على طبع السرقين والافتقار بمن يوطئها الا في القبله فان البيع السرقين  
جائز عندنا وعندنا في جرحه جازا في جرحه على ما قرره في حرمه بخلاف العلم ان الخلاف  
وبين علم المسلم فانه لا يوجب حرمه في جرحه المسلم لانه يوطئها بطريقه الذي افترق به وطئها  
بالفرق عطف على افترق وفيه في العلم في جرحه هذا عندنا وعندنا في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه

في ان العلم معلوم ثم ثاب ذلك بالاجماع ولم ينف جنة ملك في قوله قبل العوض اي ولا  
الحيضة التي وجدت بعد سبب سبب الملك قبل القبض ولا ولا ذلك ويجوز ان يكون  
الاستصحاب لانه الملك ثم له ولكم يقتضيان العلم القوي لا العمد الا بقوله انفسه في  
الاستصحاب واما البرهنة لانه لم يوجد شيء في الملك من جهة جعله اسقاطا لغيره عند  
فلا في المحرر واخذ بالاول ان علم عدم وطى بغيره ذات الظاهر وبالثاني ان قوله وبهي ان لم يكن في  
قوله ان يكون ثم ثابتهما في الخارج لا في الاشياء ثم اذا اشتد زوجه لا في البهائم وان كانت  
ان يكون البهائم قبل الشراء والاشياء قبضه من يوثق به ثم يشتد ويقبض فبطل الزوج ان كان  
قوله فالحيلة ان يكون البهائم قبل الشراء المشتري رجلا عليه الحق ان يطلق ثم يشتد المشتري  
ثم يطلق الزوج فانه لا يوجب البهائم لانه اشتد منكوبة في الاصل وظاهره ان البهائم فاذ يطلق الزوج  
قبل الرجل حل على المشتري وحل لم يوجد حدوث الملك فلا اشتد او يكون المشتري قبل القبض  
ذلك الرجل ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج فانه لا يشتد اي بعد القبض وحل لا يحل له ولا اذا حل  
بطلان الزوج لم يوجد حدوث الملك ومن قول شمس في قوله في الوطى بامتنع لا يمتنع  
لما حرم عليه وطاه به واما جرح الوطى في الوطى في القبله والحشوة والنظر الى فرجها  
بشره فان دوا في الوطى في الوطى واخره في الوطى يكون بازالة الملك لئلا يوصلها بالوطى  
وكبره فيجعل الرجل الرجل وعلته في الزنا واما جرحه فيقتصر ومضافته عطف على الضمير  
في جرحه عند ان جرحه وقال في قوله لا يمتنع الا بالاسرار واما مع القيد فلا بأس  
بالاجماع والخلاف فيما يكون للمعدة اعتبارا بشهوة لا لشك في الحرمة اجماعا وكبره مع العزوة  
خالصة وفيه في العلم على طبع السرقين والافتقار بمن يوطئها الا في القبله فان البيع السرقين  
جائز عندنا وعندنا في جرحه جازا في جرحه على ما قرره في حرمه بخلاف العلم ان الخلاف  
وبين علم المسلم فانه لا يوجب حرمه في جرحه المسلم لانه يوطئها بطريقه الذي افترق به وطئها  
بالفرق عطف على افترق وفيه في العلم في جرحه هذا عندنا وعندنا في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه























الخ والمهر وبه الصلح على وجهه فان هذه الاشياء اذا كانت فائجة يربح بها وان لم تكن  
 او القيمة بغير الرهن بها وبالدين ولو معطو وان كان رهن بغيره كذا فذلك في يد المهرين على  
 بما وعدا ان يملك في يد المهرين فللمهرين على المهرين العذر الذي وعدا في حقه فذلك  
 بالرفع مبتدأ في يد المهرين مفعول عليه خبره وانما ان الرهن انما يكون مفعولا بالدين المهر  
 او المالك الدين مساويا للقيمة او اقل اما اذا كان اكثر فلا يكون مفعولا بالدين بل بالقيمة  
 وانما لم يذكر هذا القسم لانه الظاهر ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن وان كان على سبيل العذر  
 في العلم بما سبق فالعذر على ذلك وبما اسما السليم وكنى الطرف والسليم في ذلك  
 في المهر فوقه وان افرق فاقبل فذلك بطلان اذا رهن به اسما السليم وكنى الطرف  
 فان هذا الرهن قبل الاقرار فالرهن قد استوفى حقه وان افرق قبل فذلك المهر به وبقبل  
 هلاك المهرين بطل السليم والطرف في هذا التخصيص لا يتأتى في الرهن بالسليم في مطلق  
 فان ملك الرهن بغير مستوفى السليم فيه فلا يبيع السليم ورهن السليم به اذ انفس الى اذا  
 كان الشئ موهوبا بالسليم في مفسى فليس السليم في رهنه بل يكون لرب السليم ان يملك  
 الرهن حتى يفتقر راس المال وملك به بعد الفسخ يملك الى اذ رهن السليم اليه عند رب السليم  
 شيئا بالسليم فيه ثم فسخ السليم فملك الرهن في يد رب السليم فملكه بالسليم في اي يملكه عيار السليم  
 ان يؤتي الى السليم اليه من اوطاق السليم فيه لانه اذا ملك الرهن صار كانه رب السليم يستوفى  
 السليم فيه لان يد الرهن يد استيفاء بنور بالهالك فصار كانه رب السليم استوفى السليم فيه  
 ثم فسخ العقد فله رب السليم اداء السليم فيه الى السليم اليه وبيع عليه بغير طلق الى بيع الرهن  
 بدين على الاب بغير طلق هذا عندنا وعندنا يوسف ونفر لا يبيع وبها القيس اعتبار الحقيقة  
 الا بقاء وقد استوفى في الحقيقة الا بقاء اذ ملكه الضيق بلا عوض في الحال وبه القيس  
 حافظا لما مع بقاء ملكه وبعثه بغيره او فخل او وكية ان ظاهرا العهد او الخلف او وكية  
 مبيحة اي اشترى بغيره او فخل او فخل او وكية وبيع بثلثي عشرة وبيع عشرة وراهم مثلا

عقد

شأن

شأن العهد او الخلف او وكية او الشئ مبيحة في الرهن مضمون ان كان ملك وفيه عشرة وراهم  
 او اكثر فعلى المهرين عشرة وراهم يؤدونها الى الرهن وان كانت قيمة اقل فمصلحة القيمة لانه رهنه  
 بدينه واجب ظاهرا وبسبيل صلح على الظاهر ان اقر ان لا دين عليه صلح مع الظاهر رهنه  
 الصلح مع الشئ مبيحة لفساد قاطع ان لا دين فالرهن مضمون كما ذكرنا ورهن الحريم والمكيل  
 والموزون فان رهن بثلثي فذلك مضمون في رهنه ودينه ولا يبيع الحريم ولا يبيع المكيل  
 اي يبيع الحريم في العذر وهو المكيل او الموزون بلا اعتبار الجوده وعندنا يبيع الحريم في حقه بطلان  
 الجوده يكون رهنه ماله فان رهنه ابريق فضة وزنه عشرة وراهم عشرة فذلك مضمون في  
 ملك بالدين وعندنا ان كان قيمة مضمون وزنه او اكثر فكذا وان كان قيمة اقل فمصلحة القيمة  
 يشترى كميته وراهم فذلك يكون رهنه ماله فان قيل يا هذا الترتيب وهو في ملكه بطلان  
 في وجه نظر لان الدين اذا كان في عشرة وزنه عشرة وقد ملك عشرة وراهم من الدين في  
 المديون فله فيكون له للتبعض فلا يتناول ما اذا كان وزنه عشرة والدين عشرة لانه  
 التبعض في غير مملوك ولا يكون للبيضاء ماله لا يبيع به التبعض في صورة لا يكون للبيضاء صورة  
 ان لان الشئ لا يبيع له ولا يبيع له يتناول اعتبارا ما اذا كان وزنه في عشرة والدين  
 عشرة لانه يبيع ماله وان ملك بثلثي عشرة من الدين وهو عشرة فذلك مضمون فذلك  
 ليس بغيره بيان ان باقي شئ مضمون في صورة بل الوضوء ان ملك بثلثي عشرة من الدين  
 باعتبار الوزن لا باعتبار القيمة فتقدره ان ملك بثلثي عشرة من الدين اذا كان الدين رايا فافاد  
 على الحكم في هذه الصورة يعلم بصورة المساواة وصورة ان يكون الوزن رايا على الدين طارفا  
 ان المثل اعانة ومن شري على ان يبيع شيئا او يبيع الحريم او يبيع الحريم او يبيع الحريم  
 والناس ان لا يزل لانه صفوة في صفوة توجب استيفاء ان شرط ملاه لان الكسالة والرهن  
 لا يستثنان ولا يستثنان ملاه الوجوب والمقابل يبيعه لانه لا يملكه الرهن والمكيل مبيحا  
 بغيره ولا يبيع على الوفاء هذا عندنا لا يبيع على البهائم وعندنا في لان الرهن او اكثر

عقد ملك







بالحجارة التي تخرج على الرأين باليمن وحج قبض الميراث من الثمن واما ان يخرج على الرأين  
 على الرأين بدينه والى كمل التوكيل من الرأين ربح العول على الرأين ففقط قبض الميراث من  
 اولاد ما ذكر من خيار العدل بين نفقته الرأين او الميراث انما يكون اذا كانت الوكالة  
 مشروطة بالقدرة الميراث فانه حلقه حق الميراث بالوكالة فليكون ان يقسم الميراث لانه  
 حلقه واما اذا لم يكن مشروطة بالقدرة الميراث يكون لالوكالة الميراث فانه اذا باع الوكيل وادى  
 الثمن الى ابيه بامر الوكيل لم يملكه بدينه لا يربح على العاقبة فاما لا يربح الا على الرأين سواء  
 قبض الميراث من الثمن او لم يقبض وهو مذهب عالم قبض ان العول باع الميراث بامر الرأين  
 وضاع الثمن في يد العول بلا تقديريه ثم استحق الميراث في نصيب الذي عليه بيع العول  
 يربح به على الرأين قال مالك الميراث مع الميراثين فاستحق وحق الرأين في حقه بدينه  
 وان ضمن الميراثين يربح على الرأين بدينه وبدينه السخي باجبا بدينه بدينه الرأين او الميراث  
 يربح ان ضمن الرأين ملكه باذنا الفقيه الميراث وان ضمن الميراثين يربح على الرأين بالدين  
 لانه موقوف من جهة الرأين بالدين لانه انقص قبضه فهو حلقه كما كان قبيل عليه كما كان  
 قرار الفقيه على الرأين والملك في الموقوف يثبت لمن عليه اقرار الفقيه بدينه ان يملك  
**فصل في التصرف في الميراث** وقيل يربح الميراث ربه ان اجاز ميراثه او قبضه بدينه فله  
 التصرف في ميراثه ربه وان لم يجرؤ فليس له التصرف في الواقع وهو الميراث الى ملك الميراث او  
 ربح الى الميراث بدينه استحق الميراثين او افسح بدينه ربه او افسح الى  
 انه لا يفسح لان الحق لا يبطل باسقاط هذا العقد في  
 موقوفه فالمستحق ان شاء صبر الى ملك الميراث او رفع الامر  
 لا التصرف بفسح البيع وبيع اعيانه ومواريه واستلاده ربه  
 فان فعلت شيئا ففقد ربه حاله اخذ ربه ووجهه بدينه الميراث  
 بدل الاصل اجد اي اخذ قيمته لاجل ان يجرؤ صنفه صنفه الميراث

**كتاب الميراث**

الميراث من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة آلاف  
 درهم ومن الاصل مائة وهذه في شبه العود رباح من بنت محاض وبنت لبنون وحقة  
 وحقة بنت واهل الخلقة وفي الخطاء اثنا عشر مائة من ثمن الرأين عند الرأين لا يكون الا  
 في هذه الاحوال الثلاثة وقالها ومن البقر ما يتبعه ومن الغنم النشاة ومن الخيل  
 ما تملكه كل حقة ثوبان لان امير المؤمنين رضي الله عنه جعل على اهل مال من مال  
 ان هذه الاشياء تجوز فلا يبيع بها التقدير ولم يرد في الميراث ربح خلاف الابل  
 وعند الشافعي في الورق اثنا عشر الف درهم ثم الدية المقتطعة عند الرأين ربح والاشترى  
 ربح خمس عشرة بنت محاض واهل البيت على ما دل في ورثته وبنت لبنون واهل  
 التي تمت عليها لان ورثته ورثته واهل البيت على ما دل في ورثته وبنت لبنون واهل  
 جذعة واهل البيت على ما دل في ورثته وبنت لبنون واهل البيت على ما دل في ورثته  
 جذعة واهل البيت على ما دل في ورثته وبنت لبنون واهل البيت على ما دل في ورثته  
 البنية بطولها ولد ما ضمت عليه ستة اشهر والتقليد في كل شيء بين الميراثين ربح الله عليهم  
 ونحن اخبرنا قول ابن مودود رضي الله عنه وفيه الخطاء عندنا عشرة ارباب من ماله واهل  
 وكثر من عليهم قول ومن الاصناف الاربع المذكورة عشرة ارباب من ماله واهل  
 ابن لبنون مكان ابن محاض ولما ربحا ماله مومن فان باع ماله شره من ولاد ولا  
 اطلاق فيما لا يرد به النص وصح اعتناق ربيع ابي ابي ماله لا يكون مؤثما بال  
 بالنسبة لاجلهم والمرأة نصف ماله لعل في دية النفس لا ينصف وللزوجة ماله في  
 عندنا وعند الشافعي وفي اليهودي والنصراني اربعة اوقاف درهم وفيه الحقة ثمانية مائة  
 درهم وعند مالك وفي اليهودي والنصراني نصف دية المسلم وفيه الميراث اثنا عشر  
 الف درهم وفي النصارى الالف والمكر والحقة والعقل والقيم والنزوق والسنة والنصر  
 والابن ان منع النطق او اداه اكثر الحروف وحيث حلفت ولم تثبت وشعر الميراث

ما هو ماله من الميراث في ورثته واهل البيت



الدية الى الدية الطاهرة وهي عند مالك والشافعية الكعبة وشعر الاسر حكومة العدل  
 كما في الاثنين من الدية اثنتان وفي احدى النصفين وكذا في اشجار العيسين وفي احدى  
 ربهما وفي كل اصبغ يد او رجل عشرة ثمانية مفضل من اصبغ فيها مائة اصل ثلث عشرة  
 مما فيه مفضلان نصف عشرة كما في السرة فان فيها نصف الشعر كما كان عدد الاسنان  
 اثنتين وثلثين ينبغي ان يكون في السرة ربع شعر الدية فالكلية ووجب نصف الشعر في كل  
 بياض ان عدد الاسنان وان كان اثنين وثلثين فالاربعة الاخيرة وبها اسنان الخ  
 في الاثنتي لبعض الناس وفي ثبوت لبعض الناس بعضها والبعض قلنا قاله في الوسط  
 لاسنان ثمانية في ثلثين منفقات السرة وفي النصف فاذ استقامت يبطل منفق  
 بالكلية ونصف منفق السرة يتايلها وهو منفق المضع وان كان النصف الاخر  
 وهو السرة باقية اذا كان العدد الموطنين ثلثين في ثلث السرة الواحدة ثلث الشعر ونصف  
 المنفوق سدر الشعر وجميعها نصف الشعر والله اعلم بالحق في ذلك وفي كل مفضل في سب  
 ثلثه بغير فيه كيد ثلث وعين كيدت ولا قد في الشراج الالة الموضعية في الالة  
 يمكن حفظ الموضعية في الموضعية وفيها يمكن وهذا عندنا في وقال في كيد العظم في الموضعية  
 بان يسهل عورنا بعبارة في كيد برة برة ذلك ويقتل بها مقدر ما قطع وفيها يمكن  
 العظم ان يظلمه وفيها حفظا نصف شعر الدية وفيها ثلثه عشرة وهو الشعر في العظم والمنفوق  
 عظم ونصف شعره في كيد العظم بعد الكسر والالة والبالية ثلثها الالة التي يبطل  
 الالة الدماغ وفيها الجذوة التي فيها الدماغ والبالية الجذوة التي وصلت الى الجوف وفيها الالة  
 ثلثها في البطن الى الظهر ثلثها لانه بمنزلة جاذبتين والارضة والدماغ والارضة و  
 الباطنية والاعلى والاسم في حكومة العدل الى ما ذكره الجذوة في كيد الدية وما يظلم الدية ولا  
 يسبب كالدمع من العين وما يسبب الدم وما يصبغ الجذوة في كيد الدية وما يظلم الدية وما يظلم  
 الى السمي في ان جلده رقيقة بين اللحم والعظم الكسر في حكومة العدل الى كيد في كيد

جاز

الى المثلثين بانه وعند زفرج يصير ربهما بانه لانه في كل واحد من النصفين الدية برة  
 قلنا في كيد العبد الكفاية في الاصل فصار كماله الاصل فبالي وترجع سيرة لم يلمح ان  
 المهرين برة في كيد المثلثين في كيد المهرين كالمبيع اذ قيل قبل القبض والسخاء المتغير  
 لم يظلمه في حق العبد لانه في كيد المثلثين في كيد المهرين فظلمه في كيد المهرين ولم يرجع الى المهرين  
 لان الجارية حصلت في كيد المهرين ولا يملك الدية لان المهرين برة مالك فان الى  
 وقد اراد ان يذاه وسط الدية الى ان الى المهرين ان يغير في قبل المهرين اذ في العبد  
 او اذ عظمه واما في كيد الدية والاعلى الالة الدية التي يستلزمها اذ كان الدية اقل في كيد  
 الدية او ما او ما اذا كان اكثر يستلزم الدية من كيد الدية العبد ولا يستلزم الجارية كيد  
 في كيد الدية هذا الالة الظاهر ان لا يكون الدية اكثر من كيد الدية ولو كانت المهرين في  
 وصية ربه وفي كيد هذه مسئلة مبني على ان لا تعلق لها مسئلة الجارية ان اذ اذات المهرين  
 في كيد الدية برة في كيد المهرين ويقض وينه كما في كيد الدية جاز في كيد الدية برة في كيد  
 المهرين كيد الدية فان مات لم يكن له وفي كيد الدية **فصل** في كيد الدية عشرة  
 ربه في كيد الدية وهو يولد الى كيد الدية عشرة في كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد  
 كيد الدية وما ليس كيد الدية في كيد الدية في كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد  
 كيد الدية في كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد  
 الدية كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد  
 الدية كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد  
 الدية كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد  
 الدية كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد الدية برة في كيد



فوائد

۱۱۱

تفسير الحاقلة ان انتشار

لابیوجب







ان المستوي عليه كماله مال اي يجب البرية مال لان العاقلة لا تحمل اليد واليد  
 يجب البرية فكل جمل على هذا عند لانه قتل شوقا موصوما وانكف مالا موصوما  
 لان فعل البقية والجنون والركبة لا يسطر العصبه وانما لا يجب القصاص لوجوه البقية  
 وضع الشروع من ان يوجب الضمان في الآية الا في البقية والجنون لان عصبه على كذا  
 فتقطعت بغيرها وسمي الآية التي صاحبها فلا يسطر بغيرها وعندها في لا يجب الضمان  
 في شئ اصل لانه قتل لرفع الشكر كماله العاقل البالغ **باب القود فيما دون القود** هو في  
 يمكن حفظ المثلثة فقط فيقتصر قاطع بغيره من الفصل انما قال من المفضل احدها انما  
 اذا قطع من نصف الساعد او من نصف الساق او لا يمكن حفظ المثلثة وان كانت بغيره كبر  
 مما قطع كالجمل ومارك الانث فان الرجل اذا قطع من مفصل يجب القصاص وفي حال  
 الانث يجب القصاص لانه قضيه الانث لانه لا يمكن فيها حفظ المثلثة والاذن وبين  
 ضربت فذهب ضوؤه وهي حائبة فيحمل على وجهه قطن رطب ويقابل عينه بآلة حادة ولو  
 قتل لا اذنه القتل لا يمكن رعاية المثلثة وكل شئ يتراعى فيها المثلثة كالنحوه وبه ان قتل  
 العظم ولا قود في علم الآسرين فقط ان قتل وتبرؤ ان كسر ولا بين رجل ومرة وبه  
 حر وعبد وبين عبيد في الطرف هذا عندنا وعند الشافعي في القصاص الا اذا قطع الطرف  
 العبد فانه لا قصص ايضا وانما يجري القصاص عند لانه الاطراف يكسبها كمالها  
 فيغير المثلثة بالنفاه وشي في القية ولا في قطع يدين نصف الساعد وجائزه بركت فان في  
 اذ ابرأت لا يجري فيها القصاص لانه البصر فانه تاور فانظروا ان الضمان ينفذ الى الهلاك احوال بغير  
 فان كانت سارية يجب القصاص وان لم يضر بعد لا يقتصر الى ان ينظر الى اليد البر او  
 السارية واللسان والذكر الا ان يقطع الحية هذا عندنا لان الانقباض والانبساط  
 فيها فلا يبرأ المثلثة وعندنا ان يوسع ان كان القطع في الاصل يقتصر وطرف اليد والذنه  
 سواء في المي تحل ان كانت به القاطع كذا او ناقصة باصبع او اشم لا شوقا ما بين

بالترك ايكه لنور

في المي

مرقه

قترك الشاج واستوعب ما بين

قترك الشاج اي شج رجل رجلا موصوما في وجب القصاص والشج طوله موار شجر مثلا  
 وراس الشج شج استوعب الشج ما بين قريته وراس الشج عظيم لا يمتد  
 الشج وما بين قريته فالتبين النروي في الشج اكثر مما في الشاج فليشج بالجار الشج  
 اقتصر وان شج اخذ الارش وسقط القود يموت العالم ويعق الاوليا ويصل على مال  
 قلا او جلا ويجب قلا اي ان لم يترك الحلو والتا جمل يجب قلا ولا يكون كالمدة مؤجلا  
 ويصل احدهم ويعقوه ولحقه بخصه من العبد لا من بق من الورثة فان القصاص والدية في  
 جميع الورثة عندنا فلا مالك والشافعي في الزوجين فان صاح بالف وكيل سبعة عده وحر  
 قلا فالصلح عن دمها ينصف الى ان كان العاقل او عبيد او امرأه مولى العبد رجلا بال  
 يصالح من دمها على الف ففعله فالالف على الحر والمولى نصفان ويقتل جميع بغيره وبالعكر  
 الكفا ان حضروا ليم اي يقتل فرد يجمع ويكفى بقية ولا شئ لاوليائهم بغير ذلك خلافا لث في  
 فان سلمه يقتل لا وكي للباقي من المال وان لم يبرأ لاول قتل لهم وقسم العبات بينهم وقيل  
 يترجى بغيره لمن ابرأت قريته وان حضروا فقله وسقط حق البقية الى حضرة واحد  
 قتل له وسقط حق الباقيين عندنا ولا يقطع يد العبد وان امر سكين على يده ففقطت وضمته  
 بغيره عندنا وعند الشافعي اذ ابرأ سكين او امرأه على يده او يقطع يد اي اعتبار بالنفس  
 ولما ان الاقطار وقع باصبع او يدها او رجل من فخصاف الى كذا واحد قطع البعض خلاف النفس  
 كانه زهوق الروح غير من فان قطع رجل يمين رجلين فلهما عينه ودية يدين فان حضر احداهما  
 قلا في البرية هذا عندنا في قطعها على العاقب او مينا وعندنا في العاقب قطع بالاول  
 وفي النور ان يقرى ويقتل عبيد اقربوه وهذا عندنا لانه غير متم فيه لانه مقرب ولا شئ مع على اصل  
 لوجه في حق العبد وعندنا لا يصح اقراره كماله الخلافة حق المولى ومن رجلا عدا فقتل الى  
 فانما يقتل لا وكي قلة العدة كماله لان الاول عند الشافعي فلو من قطع يد رجل ثم  
 قتلته اذنه لا يعدم ويقتل يدين بغيره او لا يخطا بين يديهما بركت وكنت ودية ان لم يبرأ يدين

لا يري



يهذه ثمانية مسائل لأن القطع المتأخر أو خطاً من العقل كذا كان صوابه ثم أمان يكون بينهما  
 أو لا يكون صوابه ثمانية فإن كان كل واحد منهما صواباً كان بينهما يقتصر بالقطع بالعقل  
 وإن لم يكن به كذلك عند الإرجح لأن القطع من العقل هو العقل صوره ومعنى وعندهما يقتصر ولا  
 يقطع فيه فلا جزم القطع في جزأ العقل وحيث ينفذ في أصول الحق والأدلة والعقل وان كل  
 منهما خطاً فإن بهما بينهما أفه بهما الحكيمة القطع والعقل وإن لم بهما بينهما أفه بهما الحكيمة  
 لأن دية القطع المتأخر المتأخر هو أن يعلم عدم السرية والفرق بين هذه الصورتين  
 حينئذ يمكن الإيماء إليها إلى الدية مثل غير معقول فالأصل عدم وجودها بخلاف العقل من جهة العقل  
 معقول وإن قيل عدمه كذا فقل خطاً سواء بهما أو لم بهما أفه بالقطع والعقل إلى يقتصر بالقطع  
 وبما فدية العقل إذا قطع خطاً ثم قيل عدمه سواء بهما أو لا يؤخذ الدية القطع يقتصر  
 للعقل لا لاختلاف الجوانبين لأن أحداهما علم والآخرة خطاً كما ضرب مائة سوط بزم منسجماً  
 وحاشا في عشرة فأنه يكتفي بدية واحدة لانه كتابه من تسعين لم يبق مائة فحق التعميم وكذا  
 بطاخر جوده اندمست ولم يبق لها أثر على الأصل الإرجح ومن أن يوسع في مظهر الحكمة وسواء في الدية  
 الطبيب ويجب الحكمة عدل في مائة سوط حرفة وبيع أثر ثمانية في كتاب الدية في فكتة  
 العدل ومن قطع فعلى من القطع فأن منه ضمن قالوا دية هذا عند الإرجح وقال لا يجب الطبيب  
 لأنه لا يجوز عن القطع عن غيره وجوبه وهو القطع العلم بهما والعقلان سر على الدية من القطع فادرس  
 علم أنه كان قسماً لا قطعاً وأما لا يجب القضاء لشبهة العفو ولو لم يكن الجانية أو عن القطع  
 فيكون منه فهو عفو عن النفس الخطأ ثم تملك ماله والعلم في ماله إذا كانت الجانية خطاً وقدر  
 على فهو عفو عن الدية فيعتبر في الثلث لأن الدية ماله في الورثة فينقل بها فالقوة وصية للعائلة  
 فيعتبر في الثلث وأما العدم فهو في العود وبه ليس حالاً فيم تملك به في الورثة فيعتبر في الثلث  
 على الكمال فإن قلت العود المتأخر به الموت شيئاً بعده ولا ولياً فينبغي أن لا يرد على العود  
 المقبول قلت السبب في هذه فية غير وسيل في كيفية وجوب العود وكذا الشيء إلى

میرزا محمد علی خان قزوینی

مكان القطع <sup>بشيء</sup> فني خلاف المذكور فان قطعت امرأة يدرجها فمكها ما يدرجها  
فمكها يجب مهر مثلها <sup>وغيره</sup> في المال ان تهرت <sup>وعلى</sup> فمكها ان قطعت اركان قطعت  
امرأة يدرجها فمكها ما يدرجها <sup>فما</sup> اما على المهر <sup>الاصلي</sup> للقتل العمد هو القتل  
في الطرف فهو لا يدرج <sup>مهر</sup> المثل وعليها الدية <sup>في</sup> الماله <sup>واما</sup> على ما هو واجب <sup>في</sup> هذا القتل  
فمكها الدية <sup>فانه</sup> لا يقتضيه <sup>بمهر</sup> الرجل والمرأة في الطرف <sup>ثم</sup> اذا سر قطعت <sup>في</sup> اليد <sup>بغير</sup> واجبة  
ينبغي <sup>من</sup> المثل ان قطعت <sup>خطا</sup> في <sup>مهر</sup> المثل <sup>الين</sup> <sup>الذي</sup> <sup>اودى</sup> <sup>في</sup> النفس <sup>على</sup> العاقلة <sup>فلا</sup> <sup>مقاصد</sup>  
بها بخلاف العمد فان مكها على اليد وما يدرجها <sup>او</sup> على الجانية <sup>طعنات</sup> في اليد <sup>من</sup> المثل <sup>و</sup>  
في الخطا <sup>في</sup> عن العاقلة <sup>مهر</sup> <sup>ثم</sup> الباقي <sup>وصية</sup> <sup>لم</sup> فان خرج <sup>عن</sup> الثلث <sup>نقط</sup> <sup>والا</sup>  
سقط <sup>ثالث</sup> <sup>ان</sup> <sup>لا</sup> <sup>يجب</sup> <sup>من</sup> المثل <sup>في</sup> <sup>اليد</sup> <sup>لان</sup> <sup>هذا</sup> <sup>التزويج</sup> <sup>على</sup> <sup>القياس</sup> <sup>وهو</sup> <sup>لا</sup> <sup>يصلح</sup> <sup>في</sup> <sup>مهر</sup>  
مهر المثل <sup>عليها</sup> <sup>ولكن</sup> <sup>عليها</sup> <sup>سبب</sup> <sup>القتل</sup> <sup>لان</sup> <sup>الواجب</sup> <sup>من</sup> <sup>التزويج</sup> <sup>القياس</sup> <sup>وقد</sup> <sup>استظهر</sup>  
وان كان خطا <sup>آخر</sup> <sup>في</sup> <sup>عن</sup> <sup>العاقلة</sup> <sup>مهر</sup> <sup>مثلها</sup> <sup>لان</sup> <sup>هذا</sup> <sup>التزويج</sup> <sup>على</sup> <sup>اليد</sup> <sup>وهو</sup> <sup>تصليح</sup> <sup>مهر</sup> <sup>فان</sup>  
كان مهر مثلها <sup>ما</sup> <sup>و</sup> <sup>في</sup> <sup>اليد</sup> <sup>ولا</sup> <sup>مال</sup> <sup>له</sup> <sup>سوى</sup> <sup>هذا</sup> <sup>القتل</sup> <sup>على</sup> <sup>العاقلة</sup> <sup>لان</sup> <sup>التزويج</sup> <sup>في</sup> <sup>اليد</sup>  
الاصلي <sup>في</sup> <sup>غير</sup> <sup>من</sup> <sup>جميع</sup> <sup>المال</sup> <sup>وان</sup> <sup>كان</sup> <sup>مهر</sup> <sup>المثل</sup> <sup>اكثر</sup> <sup>لا</sup> <sup>يجب</sup> <sup>الزيادة</sup> <sup>لان</sup> <sup>ما</sup> <sup>رضيت</sup> <sup>بما</sup> <sup>قد</sup> <sup>مهر</sup>  
المثل <sup>وان</sup> <sup>كان</sup> <sup>مهر</sup> <sup>المثل</sup> <sup>اقل</sup> <sup>فالمزيد</sup> <sup>وصية</sup> <sup>للعاقلة</sup> <sup>وتصليح</sup> <sup>لانتهم</sup> <sup>ليسد</sup> <sup>الفتنة</sup> <sup>وتعبر</sup> <sup>من</sup>  
الثلث <sup>فان</sup> <sup>خرجت</sup> <sup>من</sup> <sup>الثلث</sup> <sup>سقطت</sup> <sup>والا</sup> <sup>بسط</sup> <sup>مقدار</sup> <sup>ثلث</sup> <sup>المال</sup> <sup>وهذا</sup> <sup>الفرق</sup> <sup>بين</sup>  
التزويج <sup>على</sup> <sup>اليد</sup> <sup>وبينه</sup> <sup>التزويج</sup> <sup>على</sup> <sup>الجانية</sup> <sup>قوله</sup> <sup>الزوج</sup> <sup>وحا</sup> <sup>عنه</sup> <sup>هما</sup> <sup>فالكل</sup> <sup>في</sup> <sup>التزويج</sup> <sup>على</sup> <sup>اليد</sup>  
كما <sup>اكثر</sup> <sup>نا</sup> <sup>في</sup> <sup>هذه</sup> <sup>المسئلة</sup> <sup>وهو</sup> <sup>التزويج</sup> <sup>على</sup> <sup>الجانية</sup> <sup>فان</sup> <sup>هذا</sup> <sup>المقتصر</sup> <sup>له</sup> <sup>بقطع</sup> <sup>فقط</sup> <sup>المقتصر</sup> <sup>منه</sup>  
او <sup>من</sup> <sup>قطعي</sup> <sup>بده</sup> <sup>فالمقتصر</sup> <sup>له</sup> <sup>في</sup> <sup>اليد</sup> <sup>طعنات</sup> <sup>فانه</sup> <sup>يقتل</sup> <sup>المقتصر</sup> <sup>منه</sup> <sup>وعنه</sup> <sup>ان</sup> <sup>يخرج</sup> <sup>لا</sup> <sup>يقتل</sup> <sup>لان</sup>  
ما <sup>اكثر</sup> <sup>من</sup> <sup>على</sup> <sup>القطع</sup> <sup>فما</sup> <sup>ما</sup> <sup>ابروا</sup> <sup>واو</sup> <sup>راه</sup> <sup>فقط</sup> <sup>المقتصر</sup> <sup>استبقا</sup> <sup>القطع</sup> <sup>لا</sup> <sup>يجب</sup> <sup>توطا</sup> <sup>او</sup>  
كسره <sup>العود</sup> <sup>اذا</sup> <sup>قطعي</sup> <sup>بده</sup> <sup>من</sup> <sup>عليه</sup> <sup>العود</sup> <sup>وهو</sup> <sup>في</sup> <sup>في</sup> <sup>النفس</sup> <sup>من</sup> <sup>قطعي</sup> <sup>قوله</sup> <sup>افسر</sup> <sup>الى</sup> <sup>من</sup> <sup>القياس</sup>  
في الطرف <sup>فاستوفاه</sup> <sup>افسر</sup> <sup>الى</sup> <sup>النفس</sup> <sup>بغير</sup> <sup>في</sup> <sup>النفس</sup> <sup>عند</sup> <sup>الزوج</sup> <sup>لان</sup> <sup>فقط</sup> <sup>من</sup> <sup>القطع</sup>



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ان لا يسهل على فلان كذا فخره اجماع على البينة فلو بين القائل على ما يحق القائل  
 قائل فخرهم وسطا القود اي اذا طاعت بعض الورثة على الباقي البعض حاضر افتاقم القائل  
 البينة على الخاضرة القائل قد عرفنا فخرهم لانه يدعى على الخاضرة سقوط حقها التمس  
 وانتقاله الى مال قائلون فخرهم وكذا لو سجد بين رجلين احد هما غائب اي سجد مشترك  
 بين رجلين احد هما غائب قيل ان ادعى القائل على الخاضرة القائل قد عرفنا فخر  
 فخرهم وسطا القود كما ذكرنا فان شهد وليا فخره بعفو اخيه باطلت ومن عفو من عفا  
 صدق نعم القائل وقدره فلما منهم ثلث الدية وان كثر بها فلما شئ لها الاخر ثلث  
 الدية وان صدقها الاخر فقط فله الثلث هكذا ذكره السدوسي وفيه نوع نظر لانه ان  
 اريد بالشهادة حينئذ فلي لا يكون بدون الدعوى والمدعى هو القائل فكيف يكون  
 كذوب القائل من اقر هذه المسئلة وان اريد بالشهادة فخره الاجبار لا يصح  
 الحكم بالاطلاق مطلقا اذ هو محض صريح اذ كثر بهما ومن الاقبح ما اذا صدقها  
 الاخر وح لا يبطل الاجبار ايضا الاقبح ان يكون له ولم يكره الا الثلث فالحق ان يقال  
 فان اجره وليا فخره بعفو اخيه فلو عفو للوفاء منها فان صدقها القائل والاخر فلما  
 شئ له ولم يمس ثلث الدية وان كثر بها فلما شئ له ولا يفرها ثلث الدية فان  
 صدقها القائل وقدره فلما منهم ثلث الدية فان صدقها الاخر فقط فله الثلث  
 الدية لما الاول وهو نفس بقرها فظروا اما الثاني وهو كثر بهما فلا بد اجبارها  
 بعفو الاخر اقر اربابنا لا حق لها في التمسها فلا نقصا من مالها لكذب القائل  
 والاخر فله الاخر ثلث الدية لان حق الدية لان حق الجزاء لما سقطت الوصية  
 سقط حق الاخر لعدم خبرته وانتقل الى المال اذا لم يشهد بعفو لان خبر الجزاء  
 بعفو لم يصح لانها خبر ان به نفا وهو انتقال حقها الى المال واما الثالث وهو  
 نصير بين القائل فقط فان الاخر ثلث الدية وكذا الحكم من الخبرين بتصديق القائل



ان حرمها انتقل الى المال واما الرابع وهو تصديق الاخ فقط فهو الحاشي والحق  
ان لا يكون على القائل شيء لان ما ادعاه الحجة ان على القائل لم يثبت لان حرمه  
وما اقر به القائل لا يلزم بطلان بغيره واما الاستدلال ان القائل بغيره الحجة اقر  
ان لا يثبت ثلث الدية لزم ان القضاة سقطت به عما اقر به القائل على الاخ وان قيل  
نصيب الاخ مالا والاخ لما صدق الحجة في العفو فقرر ان نصيبها القليل مالا  
فصار موقعا بها اقر به القائل ووجهها المذكور في الهداية وان اختلفت شأنا  
القتل في زمانه او مكانه او آتاه او قال شأنا بعد قتله بوضوح والاخر جعلت القتل  
لوقت وان شهد بقتله وقال جعلت آتاه في الدية اليها ان لا يثبت شيء لان حكم  
القتل يثبت باختلاف الالة واما الاستدلال انهم شهدوا بطلان القتل والمطالع  
ليس على فثبت اقل موجه وهو الدية ويجب في حاله لان الاصل في القتل الميراث لا الجناحة  
اما ان قلنا ان اقر كل من كان رجلين بقتل زيد وقال الولد قتلته فله قتلها  
ولو قامت بنية بقتل زيد او اقره بقتل كبرياءه او اقره بقتلها لكان ذلك  
كذب الشهود في الشاهد بعض ما شهد به وهذا يبطل شأنا لانه في الكذب  
تفريقا في ثلث الاول كذب المقر في بعض ما اقر به وهو انفراد في القتل هذا  
لا يبطل الاقرار والعبرة في حالة الرمي لا للوصول في الدية على من رمى مسلحاً فارتد  
فحصل هذا عند اقر به وعند ما لا يثبت شيء اذ بالارتداد سقطت نفقة فقهار  
مهر الرمي عن موجه كما اذا اقر به بغير خروج قبل الموت لانه الرمي حالة الرمي  
مستوفى والنفقة ليست بغير رمي اليد فاعتق فحصل هذا عند اقر به ربح والابن قال  
مرح فضل ما بين قيمته مرياً الى غير المهر والحق ان على حرم رمي صيد في قتل  
لا على حلال رماه في حرمه في صيد ولا يضمن من رمي مقتنيا عليه في قتل ما يشاهد  
فحصل في صيد رماه عليه في قتل لا رماه في حرمه في صيد لان الجرم في

الى زمان حلول الاجل وفائده بغير اذعان القائل من غير حرمه كما اذا كان القائل  
وذكرهم والدين كبره ولا فائدة له على الاطلاق والدين في الحاشي يكون الدرهم ربحاً الى حرم الاجل  
وان اقرها مفسراً في العفو العبد في كل من يضمنه ومن الدين ورجع على سببه شيئاً  
وفي اخيه سوفي كل الدين بلا ربح فان الرأين اذا اعلق وهو مفسر فان كان الدين  
اقل من القيمة من العبد في الدين وان كان الدين اقل من القيمة لا انما لا يقر  
المهر من استغناء فقه الرأين باقر في كل من يضمنه بالعفو والعبد اذا يضمنه بغيره لا يضمنه  
يرجع على سببه اذا اسيرت لانه قطع دينه وهو مفسر في كل الشرع فيرجع عليه  
بما لم يضمنه في التبرير والاستدلال في كل الدين لان كبره والكنوز ملك  
المولى في يده في كل دينه ولا يرجع في اختلافه بينه كما عتق من عتق ان اطلق الرأين  
في كل العتق شيئاً ان كان الدين حالاً اخذ منه الدين وان كان مؤجلاً اخذ منه لكونه  
ربناً الى زمان حلول الاجل واجتنب كل ضمة مرتبة وكان ان القائل ربحاً معه وربها اعارة  
مرتبة ربحاً او اقره بها باذن صاحبه او سقط ضمة في ملكه مع مستوفى ملك بملكه وكل  
ملكه ان يرد ربحاً فان ملك الرأين قبل رده فامتنع اقر به من الرماه لان حكم الرأين  
بافائه لان به العارية ليست بالارضة وكونه بغير مضمون لا بد له على انه بغير مضمون فان ولد الرأين  
مرهون بغير مضمون ومرهون اذن باستقلال او استقار من ربحه لعل ان يملك قبل كله  
او لعله ضمنه كالمرهون ولو ملك حاله لا يوجب استقارة شيئاً لمرهون بربها  
وان فيه تعبد بما عتق من قدر وجه مرتبة ويبدو ان قال ضمنه الميراث مستوفى  
ربنه بينه وبين مرتبة او اياه الفيزي ربح الى المرتبة وموقوف على السور ورجع هو بملكه  
وبدنه على ربحه وان وافق وافق وبذلك مضمون فقهه فقه اخذ كل دينه ان كانت  
قيمة مثل الدين او اكثر ضمنه مستوفى قدر ربحه اخذ كل دينه او فاه منه لا القيمة او بغيره  
وبنه ان كانت اقل وباقه بينه على ربحه ان وافق وبذلك الرأين مع المرتبة فان كان

رهنه

رهنه صح

دين



قيمة عشرة والدين عشرة فخر الميراث من الدين وهو المستحق الدين الذي اوفاه وهو  
 عشرة للدين وان كانت قيمة خمسة عشر والدين عشرة فخر الميراث من الدين كل الدين  
 فخر المستحق الدين الذي اوفاه او عشرة فلا يضمن القيمة لانه قد وافق قبله  
 بخلافه وان كانت القيمة عشرة والدين عشرة فخر الميراث من الدين وهو المستحق  
 الدين على الميراث ويضمن المستحق قدر ما اوفاه من الدين وهو عشرة ولا يضمن الميراث  
 اذ اوفى الميراثه وكل شيء اذ هو مستحق قبله من الدين ويرجع على الميراثه باقية لانه  
 غير مستحق كما ذكرنا فلو ملك مع الميراثه قبله او بعد ذلك لا يضمن وان استقر به او ربح  
 من قبل لانه أمين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا للشافعي وجنابة الميراثه على  
 الميراث مضمونة وجنابة الميراثه عليه سبيل لا يضمنه ولا وجنابة الميراثه عليه ما عليه  
 ما لم يهرز به ربه عنه او يورثه وقال الجنابة الميراثه على الميراثه مغيرة لانها حصلت على غير ملكه  
 وفي الاعتبار قايمة وبه الدفع بالجنابة فان شاء الميراثه والميراثه ابطال الميراثه وفي  
 بالجنابة الى الميراثه وان قال الميراثه لا اطلب الجنابة فهو ميراثه على حاله لانه الجنابة الميراثه  
 في حق الميراثه فعليه تحليه فلا يترتب وجوب الفسخ له مع وجوب التحليف عليه ومن  
 ربحه عليه بعد ذلك بالنسبة مؤجل فخر قيمته مائة ففقد رجل وعمره مائة وقل اجد قبض  
 مائة مائة في حقه وسقط باقية لان مقتضى السور لا يوجب سقوط الدين عنه  
 فلا فرق فان كان الدين باقيا وبيع الميراثه يرا الاستيفاء في غير مستوفيا الحكم  
 من الامة وان باع بامره وقبض ثمنه كبيع ما ياتي في البيع الميراثه بامر الميراثه بالماله بعد  
 ان صار قيمة مائة وقبض ثمنه يرجع بما ياتي لان الدين مستحق بغيره السور لا يقتضي  
 السور بغيره الا في حق الميراثه وان كان الدين باقيا وقدم الميراثه الميراثه  
 يكون الباقي في ذمته وان قل له بعد بيع مائة ففقد بملك بطل به هذا عند ابن جابر  
 وقال من باع بغير ان شاء فكله بجمع الدين وان شاء سلم العبد المدفوع

من  
 رجع

الى الميراثه

بل هذا الاثر ثم هو فخر التفاوت بين الميراثين من الدين هو يرجع الى قدر التفاوت  
 ويرجع الى حكمته العادل فيقضي ان هذا الميراث بعد وقيمة هذا الاثر في دينه وحسب  
 هذا الاثر مستقاة من دينه فالتفاوت بيني مائة درهم وهو عشرة الاثر فيقضي هذا  
 التفاوت من الدين وهو عشرة الاثر درهم عشرة الاثر درهم فله حكمته العادل وفيه  
 احراز على ان الميراث اذ ينظر الى مقدار هذه الشئ في الموضع فيجوز ذلك من نصف  
 العشر الدية وفي الصبايح يد بالكف ومما نصف الدية او في الصبايح نصف الدية سواء  
 فطما مع الكف او به ولها فان الكف تابع لما هو نصف الدية نصف الدية وحكمته عدل  
 فان الدراع لم يمت لبقا وفي رواية عن ابن عمر ان حازا على الصبايح اليد والرجل الى المكعب  
 واليد في موضع لان الشروع اوجب في اليد الواحدة نصف الدية واليد اجمع لغيره لحرمة  
 المكعب وكفها اصبغ عشرة وان كانت الصبايح في اليد ولا شئ في الكف هذا عندنا  
 وعند الشافعي في دية طامعة لان الغالب الصحة اما ان علم صحة هذه الاضغاث فالواجب الدية  
 الطامعة اتفاقا وقد ارسل مولى اذهب عقله او شجرة او سيرة او سيرة وان ذبحه او بقره  
 او ناقة لانه عندنا وعند غيره لا يدر في ذهاب العقل والشعر ايضا لان كل واحد جنابة طامعة  
 قلنا ان السور على العقل والشعر فالباقية لا يدر على السور فيه فله نصف الدية والحل والرجل على  
 السور البصر فالباقية عليه لا يستتبع الموضع ولا فودان ذبح عيناه بل الدية فيهما الى الكف  
 والعينين الدية وهذا عند ابن جابر وقال في الموضع الفصل في العينين الدية ولا يقطع صحيح  
 شل جاره هذا عند ابن جابر وعند غيره يقتضي من الاول والثاني اربعة قطع  
 مفصلة الا على شرط ما يدر دية الفصل والحكمة في ما يدر ولا يكسر نصف سنة باقية بل  
 دية سنة ووجب الارش على من اقاد سنة لم يثبت ان يثبت سنة من اقاد في ان  
 اقاد غيره في مكان واجبا ان يتاخر في حوله لا يقتض ولما كان في حق يفي الى يبي القسم  
 لم يستطع الاشبهه فيجوز الارش او قلها فردت الى الملاءم فثبت عليها الا الى يبي الارش







على التمسك لمن جالس في الطريق فخط من على آخره ودخل حجر أو قنديل أو حصاة  
في مسجده أو جالس فيه غير متصل فخط به امره كوان سخط الحجر أو القنديل على  
أو سخط الطرف الذي فيه الحصاة على امره أو كان حاله غير متصل عليه الأمر  
لأنه سخط منه رد أو لبس أو دخل به في مسجده أو جالس فيه متصل بهذا العنبر  
وعلمه لا يضمن به أو قال به في المسجود كان مسجوداً أو غيره إلا أن القوة لا يضمن  
بشرط السلامة أن تدبر المسجود لا يضمن به غيرهم ففعل الغير ما يحل فيكون عليه الشرط  
السلامة وعند الجالس في المسجود لا يضمن به جالس للصلاة أو غير الصلاة فالحال  
أن الجالس للصلاة في المسجود لا يضمن به جالس في مسجود أو غيره  
والجالس للصلاة يضمن به في مسجود أو غيره وفي سخط الرداء لا يضمن  
عند جرح أو التمسك بلبس عادة أمان لبس لا يضمن به جرح أو التمسك بلبس  
فقط على أن ذلك يضمن فيه اللبس في كل واحد من ذلك ورب قال  
حال الطريق العامة وطلب نفسه مسلم أو ذمي من يملك نفسه كالمركب في ذلك  
فانه يملك نفسه بغيره ورب الطفل والوصي والمطاب والعبد التاجر لا يضمن  
في ماله يملك نفسه ضمن ماله من به وعاقلة النفس صورة الطلب لا يضمن  
فقدت إلى هذا الرجل لغيره والطمع والطمع في الكسب والطلب لا يضمن  
وأنه لا يضمن من أمانة غيره إلا أن كان مع باب الاحتياط لا يضمن  
بنيان وقبضة المشرق فخط أو طلب من لا يملك نفسه كالمركب والسراج  
والمدح وسكن الدار فإن حاله أو رجل فله الطلب من ربه فإن أجد في  
يا جيله وأبيه من ماله إلا أن مالاً في الطريق وأجد العاصي أو من طلب لانه في المال  
فلا يكون له ما يطله فإن به ما تلا ابتداء ضمن بلا طلب كما في شرح الجراح وفيه  
شرح الجراح أخرج الخوارج من الجراح إلى الطريق والبناء عليها وأما في فالكين

والجراح حائطاً في طلب نفسه من آخره وسخط على رجل ضمن العاقلة في  
الدية كما ضمنوا التمسك من آخره أو ثلثه في دهره لا يضمن العاقلة من طلب من  
المنقصة من الدية لأن الطلب صريح في ضمن عاقلة فافر البير وبالرأى لطلب الدية لانه  
الحال والباقية الثلثين متوهمه عند الجرح وقال ضمنه النصف في حاله والحكم  
والبناء أماناً في لطف فلات التمسك من طلب من غيره وفي نصيبه لافان قسرين  
كما في شرح السار ونشر الحجة وجرح الان في مسألة الحكم والبناء التمسك نصيب  
الحاكم لا يوجب الفدية ونصيب الغاصب يوجب في نفسه **باب جراح البشير**  
ضمن المركب ما وطئت دابته وما طابت بغيره أو رجلاً أو رأساً أو كرم أو حطمت  
أو صدمت لمانته في جرحه أو دية فان لاحت الذراع أو طوى ما يشبهه يمكن جرحه  
النقي بالرجل والذنب وهذا عندنا وعند الشافعي جرح بالغير أيضاً لا يضمن  
إلى المركب أو عطبت أسنانه عارثت أو بالث في الطريق سائرة أو أوقها لذلك  
فان أوقها لغيره ضمن فانه ان رثت أو بالث في الطريق حاله السيرة لا يضمن أما  
أو أوقها لغيره أو قبول لا يضمن أيضاً لأن بعض الدواب لا يضمن ذلك إلا بوال في  
وان أوقها لغيره ذلك يضمن لانه متقرباً من الدابة فان أصابت بغيره أو رجلاً أو حصاة  
أو نواة أو ثارت بغيره أو جرحه أو طعن أو أوقها لا يضمن ضمنه بالكرامة  
الاحترار من الأول مثلاً رجلاً في الشاة وفي السابق والناقد ما ضمنه المركب وعليه الحكم  
لا يضمنها إلا أن كان معركاً المركب سابق أو يضمنه كالمركب ما ضمنه المركب ويضمنه المركب  
الكنارة لا على السابق والناقد المركب يحرم على الجراح لا القابض والسابق وضمن عاقلة كل  
فارس ودية الأخرى الصفة وما هنا هذا من الدابة يضمن كذا نصف ودية الأخرى لأن  
هناك يضمن في كل شيء وفعل صاحب فيه نصفه ودية نصفه فلهما من الجراح والجراح  
في نفسه لا يضمن إليه الملاك وفي غيره يضمنه وسائق دابة وقع أو أوقها على رجلي



وقد نرى قطاراً من رجا من الرية وان كان مع سابقه فحينئذ فان قيل لم يربط على قطار  
بلا طرفة رجله من عاقلة القاية الدية وربواها على عاقلة الربط لانه الربط او قومه  
في هذه العبرة اقول لا ينبغي ان يكون فاعمال الربط لانه الربط او قومه في ان الحال وهذا  
يحيى القاية فلو ان الربط والخطارة السيرة امر بالحوادث لانه اما اذا ربطت في حالة  
السيرة فحينئذ عاقلة القاية لا بد له في يومه في يومه امره لا هيكل ولا دالة فلا يربط على  
في الضمك ومن ارسل قطاراً او ساقاً فاصب في فوره ضمن في الطب لاني الطير ولا في  
كلمة مينة والى هذا انه لا يضمن في الطير ساق او مينة ويضمن في الطب ان ساق وان ساق  
لا في الطب يستعمل العمل بالسوق وان لم يستعمل لا في الطب لانه فاعمال من في ولا يضمن  
في الطير اذا لم يستعمل وكذا ان ساق لا بد له لا يطبق السوق في جوده كونه اقول في لا  
يطبق الطب اما سوق في حاله في الصباح فخلط الصبر فانه يحل في البحر والارسل للفرق  
ومن ان يوزن ان اوجب الضمان في هذا المدة احتياطاً والشيخ رحمه الله اخبرنا انه ولا في  
مختلفة اصابت تحت او حالاً ليد او لها او من ضرب او به طيراً ركب او فاسقت  
او ضربت بيداً او فوفت فصدمة وقلمة ضمن هو لا الم ركب هذا عندنا وعندنا في رسل الطب  
طال الم ركب والناس نفسون وهذا اذا كان الم ركب اما اذا كان في باذنه فلا ضمان  
له لانه امره بما يملكه او في معنى السوق فانتقل الى الم ركب فلا يضمن بالشيء كما اذا خسر  
الم ركب اية ففني ووافى شاة النصاب ما نقصها وفي عين قوة الجار وفروقه  
والجار والبغل والنسر ربح البقية لانه يكون اقامة العمل بما ربح اعين عليها ويبيع السيل  
وعندنا في في النقصان كما في شاة النصاب قلنا في شاة النقصان النقصان في النقصان  
**فيما في الرقيق** فان في غير خطا وفي سيرة به اي بالحياتية ويملكه ولها او فراه  
بارساق لا بعد اعترافا وعندنا في الحيانية في رقبته يباع فيها الا ان يلقى المولى الارش  
ومرته الخلف بطايرها ابتاع الحيان بعد العتق فان الحيان عليه يتبع الحيان اذا العتق عند الشاة

رجح فان فدا جني في غير كمال اول فانه اذا فدى طر من الاول فصار الاول كمال لم  
يكن فيجب بالثانية الدفع والغدا فان كان جني جنيان دفع بهما الى التبعها يتبعها  
بشيرة فيهما او فراه بارشها فان وفيه او بالعد او استق او دبره او استله ناي  
الامة الجانية وطير بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش فان طير بها طير الارش فان  
المولى قبل هذه الصفقات كان في رايه الدفع والغدا ولا طير به في حمل الدفع بلا طير المولى  
بالحيانية لم يضمن في الارش فصار البقية من الجاني في شاة في النقصان بين الاقل والاكثر  
فيجب الاقل بخلاف هذا اذا علم ان يضمن في الارش كالمولى على النقصان بين اربعة او خمسة  
ففعلى ان قال ان قلت زبدا فان في حقه فقلت او قال ان ربيت زبدا فان في حقه فقلت او قال ان  
شيت راس فان في حقه فقلت زبدا فان في حقه فقلت او قال ان ربيت زبدا فان في حقه فقلت او قال ان  
كالمولى قال ان امرت فان في حقه فقلت او قال ان ربيت زبدا فان في حقه فقلت او قال ان  
اذ لا جانية وقت المولى ولا عليه بوجه وان كان قطع بعد بخرى او في اليد في عتقه في  
فالعبد مملوك وان لم يفتقير على سيرة فيقتل او يوفى فانه اذا العتق في حقه فقلت او قال ان  
اولا صحت له الا وان يكون صلياً على الحيانية وما يكره منها اما اذا لم يفتقير وفي سيرة يتبع  
ان المالك يوجب والى انه اوجب به العتق فطال الصلح باطلا في حقه ويقال لا وليا اقبلوه  
او اعفوه فان في حقه فقلت او قال ان ربيت زبدا فان في حقه فقلت او قال ان ربيت زبدا فان في حقه فقلت او قال ان  
قيمة ومن دبره ولو لم يفتقير على سيرة فيقتل او يوفى فانه اذا العتق في حقه فقلت او قال ان  
لرب الدين الاقل من قيمته ومن الدين واذ العتق العبد الجاني جناية خطا فعليه الاقل من الدين  
فلم اعطه الاجماع اذ لا يبرأ من الجاني الاخر لانه لا الا عتاق يدفع الى ولي الجاني به ما يبيع الدين  
فان ولدت لمادون ثم يدونه وله ما يبيع معه له ثبنا ولا يدفع معها جناية فان الدين في ذمة المالك  
مستعلق برقبته فسر الى المولى وانه الجانية الدفع في ذمة المولى لا في ذمة المالك وانما يلقاها اثر الفعل  
الفعل الحقة وهو الدفع والسرقة في الامور الشرعية لا الحقة فان قيل بعد خطا، وفي تزعم



ان سيرة العتق فلا شئ له عليه ان قال رجل هذا العبد قد اعنته مولاه فقتل ذلك العبد شخص  
خطا او ذكرا له رجله ولي الجناية فلا شئ له لانه قال ان مولاه اعنته فادى العتق على العاقلة  
وابرا العبد والمولى من موجب الجناية فان قال قلت اخا زيدا عتق خطا وقال زيد بل هو عتقه  
الاول فانه استند قتلته الى حاله متنافية للفتن خطان متكررا فالتقول قوله كما اذا قال طلحة  
امرني ابو بعت ذكرا وانما بعت اوثاما مجنون وكان جنونه موقفا فالتقول قوله فان قلت  
ينبغي ان لا يكون القول الجبر البتار لان معنى قول الاخ ان ذمة العتق على عاتقك ومعنى قول القائل  
ان آتوا ب على مولاي الاقل من قيمته ومنه الدية ان لم يعلم بالجناية والدية ان كان على ما  
ولا اعتبار لقول العبد ما حق المولى قلت الاخ يرد على القائل الخطا بعد العتق ولا يبيح له  
قائله ان اقرب ذلك بل انه الدية لا ما شئت بالاقدم لا يجرى العتق فيه فمكره ذلك بل يقول قتلته  
قبل العتق فيجوز قوله اني قتلت بعد العتق لانه لا يشترط على المولى شئ لان قوله لا يكون في حال المولى  
فان قال مولى الامة فقتلت بغيره فقتل استاقه وقالت بل بغيره صحت وكذا في ذمة مال الامة  
في الجاني والقتل ان اذا اعنته امة ثم قال ما قتلته بغيره او اذنت شك هذا المال قبل ما اعنته  
وقالت بل بغيره فالتقول قوله ما عتقني ج وادى سون وعنه من القول قوله وهو القيد لانه يشترط في  
بأسناد العتق الى حالة موهوبة متنافية للفتن ان قلنا لم يسده الى حاله متنافية لانه لا يفتن لو فعل  
وهو مذبونة على حاله الاصل في ذمة الامور الشئان فلو اقر سبب الشئان لم اوتي العتق بغيره  
ما اذا قال جامعها قبل الاستاق اخذت العتق قبل الاستاق فان لم يكن الى متنافية للفتن لما سبب  
بل في ذمة القتل وايضا الظاهر كونها ذمة الفرق فان امر عبدا محيا او حيا بقتل رجل فقتله  
فالدية على عاقلة القاتل ورجوعه على العبد بعد عتقه لا على البقية الامر لان البقية هو البقية المأمور  
فيضمن عاقلة من يرجعون على العبد اذا اعنته لانه وقع البقية في ذمة الورطة لكن قوله بغيره  
حق العبد فيضمن بعد العتق ولا يرجعون على البقية الامر لقصور ابيته فان لم يرد العبد مثله ومع  
سيرة القاتل او ذمته في الخطا بل يرجعون الى حاله ويجب سيره بعد عتقه باقرا في ذمة العتق

اي ان امر عبدا محيا او حيا بقتل رجل فقتله فالدية على العبد بعد عتقه مولاه فقتل ذلك العبد شخص  
خطا او ذكرا له رجله ولي الجناية فلا شئ له لانه قال ان مولاه اعنته فادى العتق على العاقلة  
وابرا العبد والمولى من موجب الجناية فان قال قلت اخا زيدا عتق خطا وقال زيد بل هو عتقه  
الاول فانه استند قتلته الى حاله متنافية للفتن خطان متكررا فالتقول قوله كما اذا قال طلحة  
امرني ابو بعت ذكرا وانما بعت اوثاما مجنون وكان جنونه موقفا فالتقول قوله فان قلت  
ينبغي ان لا يكون القول الجبر البتار لان معنى قول الاخ ان ذمة العتق على عاتقك ومعنى قول القائل  
ان آتوا ب على مولاي الاقل من قيمته ومنه الدية ان لم يعلم بالجناية والدية ان كان على ما  
ولا اعتبار لقول العبد ما حق المولى قلت الاخ يرد على القائل الخطا بعد العتق ولا يبيح له  
قائله ان اقرب ذلك بل انه الدية لا ما شئت بالاقدم لا يجرى العتق فيه فمكره ذلك بل يقول قتلته  
قبل العتق فيجوز قوله اني قتلت بعد العتق لانه لا يشترط على المولى شئ لان قوله لا يكون في حال المولى  
فان قال مولى الامة فقتلت بغيره فقتل استاقه وقالت بل بغيره صحت وكذا في ذمة مال الامة  
في الجاني والقتل ان اذا اعنته امة ثم قال ما قتلته بغيره او اذنت شك هذا المال قبل ما اعنته  
وقالت بل بغيره فالتقول قوله ما عتقني ج وادى سون وعنه من القول قوله وهو القيد لانه يشترط في  
بأسناد العتق الى حالة موهوبة متنافية للفتن ان قلنا لم يسده الى حاله متنافية لانه لا يفتن لو فعل  
وهو مذبونة على حاله الاصل في ذمة الامور الشئان فلو اقر سبب الشئان لم اوتي العتق بغيره  
ما اذا قال جامعها قبل الاستاق اخذت العتق قبل الاستاق فان لم يكن الى متنافية للفتن لما سبب  
بل في ذمة القتل وايضا الظاهر كونها ذمة الفرق فان امر عبدا محيا او حيا بقتل رجل فقتله  
فالدية على عاقلة القاتل ورجوعه على العبد بعد عتقه لا على البقية الامر لان البقية هو البقية المأمور  
فيضمن عاقلة من يرجعون على العبد اذا اعنته لانه وقع البقية في ذمة الورطة لكن قوله بغيره  
حق العبد فيضمن بعد العتق ولا يرجعون على البقية الامر لقصور ابيته فان لم يرد العبد مثله ومع  
سيرة القاتل او ذمته في الخطا بل يرجعون الى حاله ويجب سيره بعد عتقه باقرا في ذمة العتق

**فصل**



المستحق قلنا لا اعتبار بحالة السبب عند تحقق من له الحق وان لم يكن الوارث السيد فقلنا ان  
له وارث من السيد لا يتعدى بالاتفاق لانه ان اعتبر حاله ليرجع فالسحق السيد فقلنا وان اعتبر  
حالة الموت فذلك الوارث او هو مع السيد بحالة الحق له ينعى الحق فان ائتمن احد السيد  
فشيء فقلنا احد فارتبنا للسيد فان قتلها بغير جيب دية حرقه بغيره وان قتلها رجل  
فقتله العبد يتبعه ان قال بغيره احد شيء فقتله فقلنا السيد ان امراد باحد هذا العبد  
فارتبنا السيد لما عرفت ان البيان اظهر من وجه ان شاء من وجه وبعد الشيء ينعى حق  
لاننا فابتراثنا فقلنا ان ائتمن وقت البيعة فقلنا ينعى بغيره فقلنا السيد وانه بغيره او  
امسكه بلا اذن النقص لانه ان شاء السيد وقع العبد الى الجاني وفقد البيعة وان شاء امسكه  
بلا اذن النقص وهذا عندنا جرح وقال لا يجزى بين الرفق والامسك جرحا فقلنا فقلنا ان شاء  
فقلنا البيعة وامسك الجرح النقص فانه يجعل الضمان في مقابلة الثابت فبقية الباقى ما يمكنه كذا اذا  
فقلنا احد عينية وقالنا المالبة مبررة في حق الاطراف في انما تستدعي في الذات فقلنا في الاموال  
ملكوته في انما في الحق النقص فقلنا لاي اوجه المالبة ان كانت مبررة فالأدوية بغير مبررة في العمل  
بالشخصين او جرح ما ذكرنا **فصل** فان جرح مدبر او امره ولم ينعى السيد الاقل في العبد  
وجرح الارشاد لا حق لولي الجاني بغيره اكثر من الارشاد ولا منع من المولى في اكثر البيعة فان جرح  
القاتل شارك وولي الثانية وولي الاولى في غيبتها ان وقعت اليه بغض او ليس في جنايته الاية وان  
واشبع السيد او ولي الاولى ان وقعت بلا قضا هذا عندنا جرح وعندهما لا يتبع السيد لان المالبة  
لم يكن موجودة عند دفع البيعة الى ولي الاولى فقلنا في كل الواجب المستحق له ان الثانية  
معارضة لاولى من وجه ولهذا يشارك في الاولى فان دفع الى ولي الاولى ولو كانا معا فقلنا  
ما اذا وقع بغير طابع الجاني النقص ومن غصب عبيد اقله سيده به فدر ضمن بيعة اقله  
فان قطع سيده في يد غاصبه فسر في يده ان يرد الغاصب لم ينعى فان الغاصب اذا  
غصب مطلق العبد جرح رده كذلك فاذا امتنع فقلنا بغيره اقله واذا قطع المولى

الغاصب سيده في يده فقلنا سيده او غير الغاصب ان الغاصب مع انتمت بغيره وقلنا  
عبد جرح غاصبه فقلنا في حق فان الجرح رده فقلنا فان كان الغاصب غاصبه اياها  
فيه وان لم يكن غاصبه اياها فقلنا لا يتعدى لانه لا يتعدى لانه لا يتعدى لانه لا يتعدى  
له عند سيده او عكس من بغيره لهما ورجع بغيره فقلنا الغاصب ودفع الى الاول رده  
الاولى رجع به على الغاصب وفي الثانية لا ان غاصبه قبل مدبره في غصبه فقلنا رده  
على المولى في غصبه فقلنا او كان الامر بالعكس او تضمن جرح غصبه المولى فقلنا غصبه قبل  
في غصبه في غصبه رتبه في غصبه المولى في غصبه لا ان الجانيين لم يرد جرح بغيره فقلنا الغاصب  
لم يرد جرح به المصنف ان ولى الثانية الاول فلا او هل يرجع به على الغاصب ام لا في المصنف  
الاولى يرجع وفي صورة العكس لا وهذا عندنا جرح وان سوسه وقال في نصف البيعة التي  
رجع به على الغاصب سيده المولى ولا يرجع الى ولى الثانية الاول لان غصبه ما كان ولى الثانية  
الاولى فلا يرجع اليه بل لا يلزم الجرح واليه في ملك شخصه وان لم يكن ان في الاول في غصبه  
البيعة لانه جرح في غصبه لا يرد احد واذا غاصبه بغيره المالبة فقلنا او جرح شيئا من  
بدل البيعة في غصبه فقلنا فقلنا فقلنا فقلنا فقلنا فقلنا فقلنا فقلنا فقلنا فقلنا فقلنا  
لانه اقله منه بسبب كان غصبه الغاصب لا يرجع به في صورة العكس لان الثانية الاول كانت  
في غصبه المالك في غصبه في غصبه المالك السيد في غصبه العبد وبيعة المدبر او اذ كان  
مقتل المدبر في غصبه في غصبه في غصبه في غصبه في غصبه في غصبه في غصبه في غصبه في غصبه  
للمالك غصبه مخرج وعنده لا يرد له بل يرد له الى الاول فقلنا الى الاول يرجع في غصبه  
الاول على الغاصب في غصبه لانه لا يرد له بل يرد له الى الاول فقلنا الى الاول يرجع في غصبه  
رجع بغيره على الغاصب ودفع لغيره الى الاول ورجع به على الغاصب ان مدبر غصبه  
زينة مرة في غصبه فقلنا رده جرح على المالك في غصبه في غصبه في غصبه في غصبه في غصبه في غصبه  
فصلين لانه مع رتبة واحدة بالمدبر في غصبه في غصبه في غصبه في غصبه في غصبه في غصبه في غصبه في غصبه



لان الجنايتين لما ناعده فيدفع نفسه الى الاول ويرجع به الى الصب قبل دفع  
الصف الاول وهذا متفق عليه وقيل فيه خلاف مع كانه تلك المسئلة ومنه  
صبيته اذ كانت معه في اوقاف طريقتين وان مات بهذا الفقه او شتر حية فماتت  
الدية والعيسر ان لا يضمن وهو زفروا ش فخرج لان الغصب في الحق لا يمتنع وجه  
الاستدلال انه لا يضمن بالغصب بل بالاتلاف سبباً بقتله الى المالك فيه الصواب  
والحيث كان في صبح اودع عبداً فقتله فاذا اتى ما لا يلا ايداع ضمن وان التفت بقتله  
لا الابد لا يتعدى الى مفعولين يقال اودعت زيدا دجاً فالتعليل المحمول وهو اودع  
الى المفعول الاول وهو الصبي فانه دية عبده ان كان عبداً ضمنه بالتفكر وان كان مالاً  
فيه لا يضمن عند اذ ومنه ويضمن عند اذ يسووا ش فخرج لانه اتلف مالا موصوفاً  
فقتله بغير العبر معصوم حتى السيرة وقد فوته حيث وضعت في يد الصبي واما العبر فضمنه  
كأنه اذ هو مبيع على اصل الحرية في حق الدرم **باب ثمانية** ميت به جرح او انه ضرب  
او فحق او فخرج ومنه من اذنه او عينه وجرحه في حلة او بهيمة او كلبه او نكبه او نكبه  
لا يضمن قائمه وادى وليه الفعل على اهلها او بعضهم حتى فسد رجل منهم فقتلهم بالاول  
باله ما قتلناه ولا علمنا فقتلنا بالاولي لم يفتق على اهلها بالدية ان بهيمة فالان والام  
بغير عقاب ضحية يودى الى المقتل وهو ميت هذا عندنا وعندنا ش فخرج ان كان هناك  
لوث ان علامة الفعل على واحد بعينه او ظاهر به شير للمدعى مدوة ظاهرة او شاهدة  
واحد عدل او جماعة غير عدول ان اهل الحلة قتلوه استخلف الاولياء فبين يميناً  
ان اهل الحلة قتلوه ثم يفتق الدية على المقتل عليه سراً لكان المدعى بالعدو او بالظالم  
وقال مالك يفتق بالعدو وان كان المدعى بالعدو وهو احد قول الشافعي وان  
لم يكن له لوث فديته فقتل من بيننا الا انه لا يكثر العيدين بل يرد على الولي وان  
حلقت الاوية عليهم لنا اليقينة على التعدي واليمين على من اكثر فاليمين عندنا على القتل

موت

يخرج من المي من الماوية فيقتل او يفتق الدية فادى جلتها حصل البرائة من القصاص  
والما يجب الدية لوجوب القتل بين الظاهر به وانه من بين الدية والنفقة في حديث  
رواه مسلم وحدث رواه ابن زياد بن منكره وكذا عمر رضي الله عنه في حديثه  
سقط الف من قتلهم فانه يمكن فيما الى الحية في الحية كره الخلف عليهم ان ان يتم ومن  
مهم جرح جرح جرح ولان متعاضدات ومجنون وامرأة ومجنون ولان متعاضدات ولان متعاضدات  
لا اشر به او خرج ومن من من اود به او دمره فان الدرم يخرج من هذه الاصلها وبها قيل  
من واحد بخلاف الاذن والعين ومات فقتله كالكبيرة او جرحه سوطاً فمات فقتله به اشر الف  
في كالكبيرة ولا قيله وجرحه اذ به يجرى رجل ضمن عاقلة دية لا اهل المي كرهه وقالوا  
او كلباً فان اجتمعوا ضمنوا الى السابق والقائد والركب وفي رواية بين يمين عليه قيل  
على اقربهما فان وجرحه في رجل فقتله امة وبدر عاقلة ان ثبت اشارة بالجملة وعاقلة  
ورثة ان وجرحه وارثه به اليه فان اهل اهل ظهور القتل للورثة باله على عاقلة  
وعندها وعند زفر لاشي في ولحق هذا الا ان الدار به في اظهر القتل فيجوز لانه قتل  
نفسه فكان هدر وان كانت الدار للورثة فالعاقلة انما يضمن ما  
يجب عليهم خفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة والنفقة  
على اهل الحلة دون السكان والمشتري فان باع كلبه في المشتري  
هذا عندنا في حقة وعندنا من نصره البقرة على اهل الحلة وشذاج يوسف  
عليهم جميعا لان ولاية التدبير باقية بالملك بغيره بالسكن والمشتري واصل  
الحقة سواء التدبير وقيل ان جرح من هذا ما يثبت هدر بالكدوة وان  
وجد في دار بين قوم لبعض الكثر في المي ولسي لان صاحب القبيل  
والكنية كذا الحفظ والتقصير فان بيعت ولم تقبض فعلى عاقلة البائع و  
في البيع بخلاف عاقلة زبي كيد هذا عندنا جرح وقالوا ان لم يكن في حشر



في عاقلة المشتري وان كان في عاقلة من بصر له كان الخيار للبائع او المشتري  
 وفي الفلك على من فيه من بصره على اهلها وبين الترتيبين على اقر بهما ونسب قتل  
 على المالك هذا عند ارجح ومع عند ابي يوسف على المالك وانما عاقلة  
 والبصير والجامع لاقامة والدية على بيت المال اما عند ابي حنيفة فالتعويض على اهل البصير  
 لانهم سكان وفي قوم النخوة باسبوق واجلوا عن قتل اهل النخوة على اهل النخوة  
 الا ان ياتي الولي على اليوم او على مائة منهم فان وجدته بيرة لا عارة بغيرها او ما يبره فهدر  
 ومضى ان قال قتل زير حلف بالدية عاقلة لا عاقلة له قال عليه زير وبطل شهادته بعض اهل  
 النخوة بقتل زيرهم او واحد منهم ومن خرج في حق قتل في حق حرمات فالتعويض والدية  
 على المائة رجلين في بيت ثالث وجد احد هما قتلنا ضمن الاخر دية عند ابي يوسف فلا عاقلة  
 فان تابعت عنده لا قتل ان قتل نفسه ولا يبري بوسان الظاهر ان لا يظن انه قتل نفسه ولا يظن  
 قرية امرة كثر الخلف عليها وقد عاقلة هذا عند ارجح ومع عند ابي يوسف القاتل على  
 ايضا لان ان قتل النخوة والمرأة ليست من اهلها **كتاب العاقلة** العاقلة اهل البصير  
 لمن هو منهم ان الخلف الذي كتبت اسما من البصير وهذا عند ابي حنيفة في اهل النخوة  
 لان كان كذلك على اهل البصير ومنه نفي عنه ولما ان يرضى له دون الدية او بين رجل  
 القتل على اهل البصير ان يمتنع من محضر النسخة وهذا لا يكون شئ بل نفي النسخة ان العقل على  
 اهل النخوة وقد كانت بالانواع بالقرابة وفيها قصاصات في عذر البصير بالدية وكذا  
 لو كانت بائنة فالتعاقلة على اهل النخوة وتؤخذ من عطاياهم ثلث سنين وكذا اعيان  
 فاعمال العالم بان قتل الاب ابنه مؤخر من ثلث سنين من عاقلة فيجب حلالا وان  
 خرجت لكثر منها او اقل او اخذ منه اي لو اعطيت على ثلث سنين بغير النسخة بالدية  
 واحدة او في اربع سنين وجهه لمن ليس منهم اي من اهل البصير او يؤخذ من ثلث سنين  
 ثلثة دراهم او اربعة ففقدت ثلث سنة درهم او مع ثلث هو الاصل انما قال هو الاصل لان رواية

القول

القدر في الدية الواحدة على اربع دراهم في كل سنة لكن الاصل ان الدية اربعة دراهم في كل  
 سنين بغير النسخة وثلث سنين فيجب على المالك وان نصف سنين او ربع سنين فيجب على المالك  
 الا فيما اشيا الاقرب فالاقرب مكان العصبية والوقت كالمدة من هذا عند ابي حنيفة لا يبر  
 على القاتل شئ ولا لعق من سبده ولو لم ياله الا ماله ووجهه ويحل العاقلة على بيت النخوة وان  
 قتل جرحه فقط او قدر ارش من ماله ففساد الاصل يجب بطلان او اقرار له بغيره العاقلة او  
 قد سقطت دية بشبهة او قتل ابنه عاقلة او لا في اية بعد اربعة دراهم او من ارش مؤخر بل الخلف  
**كتاب العاقلة** في اعيان بعد الموت ثبت باقل من الثلث عند ابي حنيفة وثلثة او  
 استغنائه بجهته كرهتها بل اعيان ان لم يكن الورثة اعيان ولا يبرون الا اعيان بجهته المكة  
 فترك العصبية افضل وصحت للحل وانه ولد لا قبل من ماله من ثلث سنين الى اربع سنين العصبية ان ولد  
 لا قبل من ثلث سنين من وقت العصبية والوقت بين الفمدة والحل وبين اقل من مائة درهم في حق  
 والاول سنة اشهر والثاني اقل من سنة اشهر وصحت اربع سنين العصبية وفي رواية  
 بانه الاصل فان كان ما يبره افراده بالعموم استثناه من العود فاذم العصبية بطلت بطلت  
 الحل على العصبية ومن الحل الذي يبرك فبطلت لان العصبية المحل لا يبر وبالثلث لا يبر  
 لان الكثرة والوارث وقامت بما شره الابا جارة ورثة قوله مباشرة افراده من الثلث سنين  
 ابرو عند الشافعي في العصبية للحل على هذا الخلاف اذا هو له جارية او قتل الموصي ولا موصي  
 هذا عند ابي حنيفة في اربع سنين من عاقلة وان ترك وفاء وقدم الدين عليها وقيل بموته وبطل  
 قبولها وردت في ماله وبه ان بالقبول ملك الا اذا مات موصيه فهو له او الموصي له ان يرجع  
 عنها بغير مخرج او قبل بطلت على المالك على غصب كما مر وفيه ثلث سنين في الغصب في حق غصب  
 وفي رواية اسمي واعظم من ماله فمعه وماله فمعه التغيير رجوع عن العصبية او بغيره الموصي بطلت  
 بطلت الا بطلت السويق بسمه والبناء وتعرف بطلت ملك المبيع والدية لا بطلت ثوب  
 او صبر ولا يبر ولا خلاف الا بطلت بطلت في الرجوع عنه وبطلت بطلت المصير في حصة كس على



بعد ما قال وحبب المريفين لامرأة شيئا او اوصى بها شيئا لماتت بطل السبب والوصية  
 لان الوصية ايجاب بغير الموت ووارثه واما السبب فيموت وان كانت مخرجة فهي كالوصية لان  
 لان حكمها ان تخرج الموت الا بغير انما يثبت بالبرين المستوفى وعند عدم البرين يعتبر الثلث  
 بخلاف الاقر فانه اذا اقر له ما لم يشترط فيها حيث يقع لانه على الاقر ايجابية لا قارة ووصية و  
 بهية لانه لا قرة او بغير ان اسم او اعتق بعد ذلك اذ اقر له شيئا او اوصى او وحبب لانه لا قرة  
 اسم الابن قبل موت الاب بطلت كذا ما الاقر فانه البرية فانه وقت الاقر فاعلم ان ايراث  
 ماله الا بغير الموت لا بغير الوصية معد ومفوض واشتد مسلسل من كماله ان طال مدة ولم ينف  
 موته والآن ثلثه فان اجمع الوصية باقمة الوضو وان الله وان ساءت فقرة فقرة ما قدمه  
 ان اجمع الوصية ان وصاها على ثلث المال فان كان بعضها فرضا وبعضها على فقرة الوضو ان كان  
 كلها فرضا لم ينفذ فقرة ما قدمه الموصي فان وصيها في ثلثه ركنها بغيره ان يبلغ الثلقة ذلك  
 والآن حيث يبلغ فان مات حيا في طرية او وصيها بغير ثلثه بغيره عند ارجح ان يبلغ الثلقة ذلك  
 والآن حيث يبلغ وصيها في ثلث مات وان لم يبلغ الثلقة ذلك فمن حيث يبلغ  
 في وصية في ثلث ماله لزيد وثلثه لاله وثلثه لغيره وانما ينفذ منها وثلثه لزيد وثلثه لغيره  
 لغيره ولا ينفذ وقلنا بربع قال ابو الوصية باكثر من الثلث اذا لم يخرج الورثة فقرة في المال  
 فلما اوصى بالثلث للملأ وانما ينفذ الثلث منها وقلنا لا ينفذ الثلث لزيد على الثلث بغيره ان الوصية  
 لا ينفذ حق الورثة لكن يعتبر ان الوصية لا ينفذ من الثلث كحقته ذلك الزيادة اذا لم يوجد لابلطال  
 هذا المخرج فخرج الثلث ثلاثة فالثلث واحدة والمثل ثلاثة نصيب اربعة فبقية الثلث بغيره الزيادة  
 فبما ينفذ على اصل غنم وهو موقوف ولا ينفذ الوصية باكثر من الثلث عند ارجح من المراد  
 بالقرى القرى المصطلح بين الناس فانه اذا اوصى بالثلث والمثل فبغيره ارجح من الوصية  
 اثنتان للملأ وانما ينفذ بغير الثلث الثلث المثل فانما ينفذ الثلث يكون نصف الثلث  
 وهو السدس فكل السدس ماله وعند ارجح من الوصية اربعة والواحد من الاربع

**باب الوصية بالثلث**

في ضرب الربح ثلث المال فالربح في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الثلث ثلثه من الاربع  
 وثلثه اربع الثلث في ضرب ثلث الاربع ثلث الثلث بثلث اربع الثلث ولصاحب الثلث  
 واحدة من الاربع في ضرب واحدة الثلث وهو الربح بثلث الثلث بثلث اربع الثلث وفي ضرب  
 في كسبه من العاقل الا انما ينفذ بالبرين والبرية واما المرسلة صورة المرسلة ان يكون له جدي بدين  
 فانه احد ثلثي ثلثي والآخر سون فوض بان يبيع الاول من ثلثي بثلث والآخر ثلثي بثلث  
 ولا مال له سواهما فالوصية في ثلثي بثلثي وثلثي بثلثي وثلثي بثلثي وثلثي بثلثي  
 في ثلثي الاول ثلثي بثلثي وثلثي بثلثي وثلثي بثلثي وثلثي بثلثي وثلثي بثلثي  
 وصية له فافهم من الثلث بغير وصية له وان كانت زيادة على الثلث وصورة اسماية استوفى  
 بغيره من ثلثه ماله ولا مال له سواهما فالوصية لا ينفذ الا بالبرين والبرية واما الوصية  
 ثلثا واحد للاول والثاني للثاني في ثلثي ثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي  
 في ثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي  
 كان زائدة على الثلث وصورة المرسلة او بغيره بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي  
 ورجها وماله ثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي  
 في ثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي  
 بهذه الصور الثلث وحينئذ لان الوصية اذا كانت مقيمة بما زاد على الثلث صحت في الثلث  
 والثلثين بغيرها والشرع ابطال الوصية في الميراث يكون ذكره لغيره فلهذا ينفذ حق القرى في ثلث  
 ما اذا لم يكن مقيمة بانه انما ينفذ من المال كما في صور الثلث فانه لا ينفذ ما يكون مبطلا للوصية  
 كما اذا وصي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي بثلثي  
 ماله في الحاة واذا لم يكن باطلا بالطلبة يكون مقيمة في حق القرى وفي ثلثي بثلثي بثلثي  
 نصيب المصحة وبصحيح ابنه لان الوصية بما هو حق الابن لا يصح لغيره وفيه خلاف  
 وله ثلث ان اوصى مع ابنين ورجل ماله بين الورثة اي لغير الورثة اعطوه ما نصيبهم فانه ينفذ



والجمله لا يمنع صحة الوصية فالبيان الى الورثة توسع في السر في عرفهم وهو الجاهل بالسر فافضل  
من السر في السر لانه يبين بعض الناس وقاله مثل نصيب احمد الورثة ولا يرد احد من الثلث  
الا ان يجر الورثة فان قال سر ماله لم قال ثلثه له واجازوا له ثلث ان يكون السر وافضل  
والثلث فان قلت قوله ثلث ماله ان كان اجازوا فافضل وان كان اثنان يجب ان يكون له  
النصف عنه اجازة الورثة وان كان في السر اخبار او في السر اثنان فهذا ممتنع ايضا  
قلت وفي سر ماله مكره لانه سر لان الموقوفة اذا اصبحت موقوفة ثلثا الثانية عين الاول  
وبثلث وراثة او غير اثنان بمقتضى قوله او بعينه ان يملك ثلثاه فله عاقبة الاولين وثلث الباقي  
في الآتين بهذا سرنا وعندنا ثلث الباقي في الصور لان حق الموصي له شاع في الجميع فاذا  
ملك ثلثا ماله يملك حق الموصي له ان حق الموصي له مقدم على حق الورثة ولما جاز في الجميع  
السر في يملك جميع حق احمد المستحق في المال كله راجع والغنيمة مع حق الموصي له فبذلك مقدم في جميع المال  
بخلاف ما يذهب اليه كذا في الثياب المتفاوتة والعيود واليا والغير ودين هو عين المال  
في ثلث العين والاثالث العين وثلث وماله فله من الدين وثلث للزيد ولغيره والبيت فله للزيد  
لان البيت لا يراحم الى كماله فالزيد وجد له من ابنه يوسف انه ان لم يولد له فله نصف  
الثلث لان الوصية عنه صحيحة بغير قيد بلحق الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم بتمت لان  
الوصية للبيت لو لم يكن راجعا بتمام الثلث للزيد فانه قال بينهما فنصفه له ان قال ثلث  
مال بين زيد وعم وهو ميت فله يرد نصف الثلث لانه صرح بان للزيد نصف الثلث وثلث  
وهو فله ثلث ماله عند موته ان قال ثلث ماله للزيد ولا مال للعم فكتب ماله للزيد وثلث  
مال الموصي عند موته وثلث ماله ولا علم له او يملك قبل موته بطلت قوله ولا علم له معناه ان لا علم له  
عند الوصية ولم يستفد علمه في الاستفاد علمنا فالصحيح ان الوصية يصح بشا في مال او ثلث  
ولا في ثلث قيمته ماله وبطلت في كل حال فانه اذا قال له ثلثه في ماله ولا علم له ان الموصي  
ماله اثنان واذا قال له ثلثه في ماله ولا علم له يرد اثنان اثنان وليس مودة في بطل

[illegible]



فقلت ذلك الشيخ يكون في حقه وهو ثلث المال والباقي للورثة وحلف كل واحد  
 من الموصي والورثة على العالم بعد الزيادة وبعين لوارث واجبت له نصف نصفي  
 الوارث وانما يكون للاجبة النصف لان الوارث اهل الوصية بخلاف ما اذا وصي به  
 لغيره واليت فان الميت لم يسل وثلثه اثواب متفاوتة بطل لغيره ان صاحب ثوب  
 ولم يدر اي هو والورثة يقول لعل ثوبه حلت بطلت لكن ان سل احاطة اذ هو الجيد  
 الاخرة وذا الردي ثلث الاخر وذا المتوسط ثلث كل اى اوصى بثلثه اثواب  
 متفاوتة جيدة ومتوسطه ردي وقال الجيد لزيد والمتوسط لعمرو والردي لغيره فاح  
 ولا يدرى اى هو والورثة يقول لعل واحد حلت فلو وصية باطلا لكن الورثة ان سلموا  
 وسلموا الثوبين الباقيين الى زيد وعمرو ويكران زيد ثلث الاجودين النويين واخر بغير  
 ثلث الاردي وعمرو ثلث لعل واحد وبيت معين من دار مشركة قسمت فان صاحب الموصى  
 للموصي والافقرة اوصى زيد وعمرو وبيت معين من دار مشركة بين زيد وبكر  
 بقية الدار فان وقع البيت في يد زيد فهو للموصي وان وقع في يد بكر فلهما  
 مثل ذراع ذلك البيت من نصيب الموصي وهذا عند ابي حنيفة والى يونس وعندهم من مثل ذراع  
 نصف ذلك البيت كما في الاقرار اى اذا كان ملك الوصية اقرار فالحق كذلك قيل  
 بالاجماع وقيل فيه ايضا خلاف لمحمد وبالف عيين من مال غيره الاجازة بموت الموصي  
 والنسب بعد اى بعد الاجازة فانه ان اجازة فجازة تبرع فلا ان يمنع من التسليم فان  
 اقراره لابنين بعد التهمة بوصية ابيه بالثلث دفع ثلث نصيبه هذا عند ابي حنيفة  
 ان يوطيه نصف ما جده وهو قول زفر لان اقراره بالثلث يوجب مساواة اياه  
 وجه الاستحسان انه اقر بثلث شيىء فيكون معه اثلث ما في يده فان ولدت  
 الموصى بها بعد موته فماله اى الامة الموصى بها وولد له ان ذبح الثلث والافقر  
 الثلث منها لانه منه هذا عند ابي حنيفة لان البيع لا يزاخر الاصل وعند جماهير من المذاهب

بالقعة

بالحقه فان كان له حصة ورثه وامة شابة وثلاث امة ربه فموتت ولدت اوس  
 ثلث امة بموت الموصى فماله اى اوماتين ثلث المال اربع امة فموتت اربع للموصى  
 الامة وثلث الولد وامن من ثلث كل واحد **باب الوصية بالمرضى** الوصية بالمرضى ان يوصى  
 بالمرضى فان كان في الصحة ثلث كل ماله والافقر ثلثه والمصنف الموت من الثلث وان كان  
 في الصحة انصرف الموصى به هو الذي اوجب حصة المال والمصنف الى الموت ما اوجب حصة بعد  
 موته كانت له بعد موته او هذا الزيد بعد موته او ابنة ثوبه حاله انصرف فان كان صحيحا  
 ملك المال بغيره لعل ماله وان كان مرضيا بغيره الثلث فله انصرف به اى اوماتين ويكون  
 فيه من البيع حتى ان الاقرار بالدين في المرض ينقضي لعل المال والطلاق في المرض يفسد المثل بغيره لعل  
 المال اما المصنف الى الموت فيعبر عن الثلث سواء كان في زمن الصحة او زمن المرض وممن يوصى  
 منه بالصحة والعتق وحياته وبيته وولده وصية فان جازي فاعتق فله الحق وانما ملكه  
 صورة الحياة في الاعتراف بالوصية ما شاء من ثلث ماله ثم اعطى العبد القيمة مائة ولا مال له  
 سواء انصرف الثلث الى الحياة او الى الموت ولا قيمة وصورة العتق العبد العتق قيمة  
 مائة ثم باه العتق قيمته ما شاء من ثلث ماله وهو المائة بينا الضعيف فابعد العتق بثلث  
 عما باه بغيره وسواء نصيب قيمته وصاحب الحياة باه العبد الا باه العتق وثلثه وثلثه او لى  
 بغيره لانه لا يلحق العتق له الا الحياة اقول لانه ثبت في ضمنه عتق العتق لانه ان وجد العتق  
 اولاه هو لا يلحق العتق بغيره الا الحياة في عتقه بينا الماتين نصف الاول ونصف الاخير من  
 ثلث ما باه بين متولين له نصف ولها نصف والعتق اولى عندها فيهما وصية بان يعتق  
 بغيره المائة بعد لا ينفذ باه ان يملك درهم خلاصه بغيره هذا عند ابي حنيفة وعند جماهير العتق  
 باه لى لى لى ان العتق يتفاوت بغيره قيمة العبد بخلاف الموصى به بطل الوصية بغيره  
 بغيره ان يوصى بغيره فمعه وان قتل لا اوصى بان يلقى الورثة بغيره بعد موته في العبد فخرج  
 بطلت الوصية لان الدفع قد خرج عن ملكه فبطلت الوصية اما ان قتل الورثة كان لغيره







دون الصوف لان العدة على التمرة الموروثة من جهة شريكها ساقاة لاسيما الصوف والولد  
وخونها ويورث بيعة وكينته في الصوف لان هذا بمنزلة الوقف على الزمان والوقت  
يورث عنه وما عثرها فلان هذه موصبة فلا يورث الوصية بجلها احدها صحيح فاما ما لا  
يصح فان اوصى بغيره وانما في ان يجعل لغيره مستعين بيعة او كينته يورثه ولو لم يكن  
مستعين لغيره عند ارجح الاخذ بها فان الوصية بالعبودية لا تصح لانها موقوفة على معتقده وانه  
متر وكونه على ما يدعيه كوصية مستأمن لا وارث له بها بل مال له او ذوق فان كان له  
بطلان الحال انما لا يورث حق الورثة واما المستأمن فورثته في دار الحرب وهم في حكم الاموات  
فلا مانع من التركة **باب الوصية** يقال اوصى الى فلان اي فوض اليه المهر في ماله بغير  
والاسم منه الوصاية بالكر والفرج والموقوف على الوصية ومن اوصى الى زيد وقبله لغيره في  
رؤس ربه والافلا والحق في الرد بغيره لانه اعلم عليه حيث قبله فان صح الرد بغيره يورث  
الوفور فان كانت موصية فله ردوه وفتنه اي التبرك ولزم بيعه شيئا من التركة  
وان جعله اي بالايضا فان الوصية اذا باع شيئا من التركة من غير علم بالايضا يورثه  
مختلف الوكيل اذا باع شيئا من ماله بالوكالة فان رد بغير موته لم قبل صح الاستاذ فله ردوه  
اي بغير الرد لا بطل الوصاية لان بطلانها مضر بالبيت الا اذا كانت ذكركم في القام والاد  
عليه او كافر او فاسق بطل الوصية بغيره فيلزم الوصاية بصحة وانما بطل باخراج المانع  
فيلزم بالخافر باللة لعدم ولايته على المسلم وفي غيره صحيحة والى عبده ان كان ورثة صفاء  
والالا هذا عند ارجح وقالا لا يورث الورثة صفاء وهو القياس لانه قبلت في  
لأن تعبده من الشفعة مما لا يكون لغيره والصفاء وان كانوا مملوكا ليس لهم ولاية المنع  
فلما ساقاة بخلاف ما اذا كان البعض كبارا اذ لهم المنع ويبيع نصيبهم من هذا الميراث  
خارج عن القياس بما فيه اليد بغيره اي يبيع القاصي اليد بغيره ويبيع اعبان بغيره اذا كان الميراث  
ابن قاصدا على الشرف لاي زلفا في اخراجه بل يجب تنقيته والاشياين لا ينفرد احد بها

الابن الكوفة وخبره والخصومة في موقوفه وقضاء دينه وشرائه لاجل الطفل  
والاشياين له وانما في عبده ان كان اوصى باشتقاق بغير موته فاحد الوصيتين  
يملك اشتقاق لعدم الاحتياج المأثر في اختلاف اوصى في العبد الغير العتق وزدوه بدنه وتعينه  
وصية موصيين وجميع احوال الصابون وبيع ما ينفق ثلثه فان بعض هذه الامور مما لا يحتاج  
الى المأثر ولا ينفذ ما لا ينفذ في الوقف فلا يشترط الاجتناع والاحتياج في الخصومة شغوب  
ويحتاج الى ارجح ومن عند ارجح يوسف بن محمد لكل بالتفرقة بجميع الاشياين ووصى الوصية  
او وصى اليه ماله او ماله موصيه وصى فيها وصية الوصية عن الورثة الموصى له بغيره فلا يرجع  
عليه ان خاف قطعه من اى قسم الوصية التركة من الوصية له عن الورثة الصغار والكبار العائدين  
يصح حتى لو قبل الوصية نصيب الورثة ووضاع فبغيره لا يكون للورثة الرجوع على الوصية له بشي  
وقسمه عن الوصية له موصيه لا فيرجع بثلث ما بقى اى قسم الوصية عن الوصية له العائدين  
الكبار الى اقرنين لا يورث حتى لو قبل نصيب الوصية له العائدين في ذلك بغيره يرجع الوصية له بثلث  
ما بقى اما عن الوصية له الخافر فيقبل الوصية له نصيبه ان كان باذنه وكيلا عن الوصية له بالتفرقة فلا  
يكون له الرجوع وان لم يكن باذنه فله الرجوع وصحت للقاضي واخذه قطعه ان صححت  
للقاضي في التركة من الوصية له من الورثة واخذ القاضي نصيب الوصية له في قوله واخذه عطف على  
الغير في صحته ويجوز لوجود الوصية بينهما فان قسمه في الوصية بثلث ما بقى ان يملك  
في بغيره او بغيره من اى قسم الوصية من الورثة في الوصية بثلث الماله بغيره من اى قسم بثلث ما بقى  
عند ارجح وعند ارجح من ان كان ما اقر في الثلث المال ولا يورث من الباقي شيئا لانه لا  
كان اقل بثلث الثلث وعند ارجح لا يورث بثلث ولا يورث ان كان التركة بالتسليم الى الوصية  
السماة فاذا لم يورث التركة اليه صار ملكه قبل التسليم وصح بيع الوصية لغيره  
من التركة بغيره نعماء الوصية ان يبيع لنفسه الدين بغيره من التركة بغيره الوصية له وصح  
وصي باع ما اوصى بغيره ويصدق في ثلثه فاسي بعد ملكه منه مو ورجع في التركة او في البيت



بان باع هذا العبد وبتصدق ثلثه فباع الوصي العبد وقصر الثلث فملك غيره فاستحق  
 العبد في يد المشتري ضمن الوصي الثلث اى رجع الثلث الى الثلث على الوصي ثم مالوصير يرجع اليه  
 لانه عاملا للميت وكان ابو ج يولد لما يرجع ثلثه لانه ضمن بقصد ثم يرجع الى صاحبه ولو كان  
 مع يرجع في الثلث لانه حله الوصية الثلث كما يرجع في مال الطفل وصي باع ما عدا  
 من التركة ويملك معه ثلثه فاستحق والطفل على الورثة بحصة اى قسم الوصي لغيره فاصحاب الطفل  
 بعد فباع الوصي وقبض ثلثه فملك غيره فاستحق العبد واخذ المشتري الثلث من الوصي  
 في مال الطفل لانه عاملا له ويرجع الطفل على الورثة بنصيبه في ايدى يدهم لانه التمس في الثلث  
 فصار كان العبد لم يكن ولا يبيع وصي ولا يشتري الا بما يتغيبن اعلم ان يوز الوصي ان يبيع  
 مال البقي وهو المنقول الى الاجنبي بثلث القيمة وبما يتغيبن الناس فيه وهو ما به خلافت  
 بقوله المؤمنين ويجوز ان يشتريه من الاجنبي كذلك لا بالدين الفاشر وانما ذلك  
 فان كان الوصي وصي الاب يجوز لان كان وصي الفاضل لكن بشرط ان يكون للصغير  
 منفعة ظاهرة ونفسه بان يبيع ماله من الصغير وهو باء وثلث عشر بوشة او بشرط مال  
 الصغير لا جلف وبسبب عشرة بثلث عشر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعنه ثلث الاجرة  
 بثلث حال وانما يبيع الاب مال الصغير من ثلثه فيمنع من ثلث القيمة وبما يتغيبن فيه وانما مال الصغير  
 فان باع الوصي من اجنبي بثلث القيمة في هذا جواب المتقنين واقتدار المتأخرين اذا علموا  
 ان رغب المشتري بصفى القيمة او للصغير حاجة الى ثلثه او الى الميت وبين لا ينفى الا  
 بمنع قالوا وبيع ما عدا الاب ان باع عتق صغيره بثلث القيمة ان كان محي دأ عنه الناس او مستورا  
 الحال يجوز فالعقوبات ببيع العتق من الاجنبي انما يجوز عند خلق شرطه المذكورة كغيره  
 المشتري بصفى القيمة ونحو ذلك يوزن ان يبيع من ثلثه لا يجوز لان العتق من نفسه الاموال  
 فاذا باع من ثلثه فالتسوية ظاهرة وقد يرفع ماله من ثلثه وشركة وبقائه ويجوز ان يبيع  
 على الاعس ولا يضره ويبيع على الكبر القاطب الا العتق لانه يبيع ماله انما يوزن في

٢١٩  
 والعقار من غير نفسه ولا يتجر في مال لانه التمس اليه الحفظ لا البقرة وهو وصي اب الطفل  
 احق بملكه من غيره فان لم يكن وصي الاب لم يملك ثلثه شهادة الوصيتين الصغير  
 او كبر بالامانة لان انصرف في مال الصغير للموصي سواء كان من التركة او لم يكن وانما مال  
 الكبير وان لم يكن من التركة فلما تصرف للموصي في ثلثه وان كان من التركة لا يجوز في ذلك  
 عند ابي حنيفة ويجوز عند ابي حنيفة لانه لا تصرف للموصي في مال الكبير فلهذا ولاية الحفظ وولاية البيع  
 اذا كان الكبير عاليا وصي غيره فيصلي بشهادة الرجلين لاقرين به يدين الغمامين و  
 الاقرين الاولين بثلثه بخلاف شهادة بويمة الن او الاولين بعبد والاقرين بثلث  
 ماله فانما يجوز الشهادة عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف **لاكتساب** وهو قوله  
 وكونه ان يملك من ثلثه فذكر وان يملك من ثلثه فانما يملك من ثلثه وانما يملك من ثلثه  
 فشكل ولا يجر الكثرة عند ابي حنيفة واللاعبة الكثرة فان يبيع بثلث او بثلث امرأته  
 فزجل وان ظهر له ثلث او ثلثين او حاض او جمل او بثلث فانما يملك من ثلثه ان يملك من ثلثه  
 فخطا فذكر وان ظهرت هذه العلامات فخطا فانما يملك من ثلثه ان يملك من ثلثه  
 في العلامات المذكورة او اجتمعت علامات المذكورة مع علامات الاية كما اذا فوجت في ثلثه فظهر له ثلثه  
 فشكل فان قالوا في صفين اعادوا في صفين بعيد من يمينيه ومن خلفه فذلك وصي باع  
 ولا يبيع حريرة او حليها ولا يكتسب عند رجل وامرأة ولا يبيع بغير ثلث رجل وامرأة ولا يبيع  
 بغير ثلث وكذا للرجل المرأة فثمة وثلثه ان يملك ماله الا ثلث بيت المال  
 ثلثه فانما قبله بثلثه بثلثه ومن البعير ومن البعير ومن البعير ومن البعير ومن البعير  
 له جارية لنفسه لان الجارية لا تكون مملوكة له بولاموت اذا لو كانت جارية لكانت الجارية  
 سيدة اذا لم يكن خلع وكان هذا اولى من غنم الرجل الرجل ولا يخلطه من اهل غنم  
 ونسب شجرة فبهر وقد مر معنى التسمية باب الجارية وبوضع الرجل يوجب الامانة فهو  
 له المرأة اصل عليهم ليكون جنازة المدة ابو من عيون التمس على الخلع فان تركة ابو



وابتداءه سبعة لابن سحان وعند الشيخ له نصف النصيبين وذلك من سبعة عشر  
 يوسف وخمس من اثنين عشر عند محمد اعلم ان كل واحد من اقل النصيبين ان ينظر الى نصيبه ان كان  
 اكثر او الا نصيبه ان كان اقل فاني منى يكون اقل فله ذلك في هذه الصورة مائة على تقدير  
 الاثنية اقل فله ذلك فان ترك زوجا ودية واثني لابل واثني هو فله نصيبه الاثنية  
 له ثلثا من سبعة وعلى تقدير المذكورة له اثنتان من ستة فله هذا الا انه اقل من ذلك لان  
 الثلث اقل من ثلثه الاسباع لان ثلث السبعة اثنان وثلث واحد وثلثه اسباع  
 السبعة ثمانية وعند الشيخ له نصف النصيبين اي يجمع بين نصيبه ان كان اكثر او نصيبه  
 ان كان اثنان فله نصف ذلك اي يجمع فيفسره ابو يوسف بأنه ثلثه من سبعة لان له المال  
 على تقدير المذكورة والنصف على تقدير الاثنية فصار واحدا ونصفا فنصف ثلثه الار  
 فيكون لابن سحان كان من ذاك وللثمن ثلثه الارباع فالخرج اربعة فالملك اربعة  
 وثلثا الارباع ثلثه فصار سبعة بطريق القول لابن اربعة وللثمن ثلثه وان شئت  
 تقول له النصف ان كان اثنان او المال ان كان اكثر فالتصنيف متيقن ووقع الشك في النظر  
 الا في تصنيف فصار ربعا فالنصف والربع ثلثه اربع وقرحة بان فله من اثنين عشر لانه في  
 النصف مع الابن ان كان اكثر او الثلث ان كان اثنان والنصف والثلث خمسة وستة  
 فله نصف ذلك وهو اثنان ونصف من ستة ووقع الكسر بالنصف فخر به اثنتين فله  
 خمسة من اثنين عشر وهو نصيب اثنان والباقي هو السبعة نصيب لابن وان شئت تقول  
 له الثلث ان كان اثنان والنصف ان كان اكثر فله ستة فالثلث اثنان والنصف ثلثه  
 فاثنتان متيقن ووقع الشك في الواح الاخر فيصير اثنان ونصف ووقع الكسر بالنصف  
 فصار خمسة من اثنين عشر وان اردت ان تعرف ان ثلثا من سبعة اكثر ام خمسة من اثنين  
 عشر فلما به من السبعة وهو جعل الكبير من مقام واحد فاضرب السبعة في اثنين عشر  
 فصار اربعة وثمانين ثم اضرب الثلثة في اثنين عشر فصار ستة وثلثين فله السبعة الثلثة

من السبعة

من السبعة واضرب اثنان في سبعة فصار ستة وثلثين فله سبعة هو الخ في اثنين  
 عشر والاول وهو ستة وثلثون زائدا على هذا الى عاشر وثلثين بواحد من اربعة  
 وثمانين فله سبعة هو التناول بين عاشر بابل يوسف وما ذهب اليه من **سائل**  
 كتابه الا في سبعة واثنا عشر بلا عرق في الحاد وظلاله وبيده وشراؤه كالبينة اما الكتاب  
 فاني اعلم في سبعة كالكثابة على الهواء او على الماء فلا اعتبار لما واما مستبين فغير  
 مرسوم ان يكون على ورق شجر او على جدار كانه كمن لا على رسم الكتاب بان لا يكون  
 معقونا فله كالكثابة لايمن القيمة او القيمة كالا شرا ومثلا او مستبين مرسوم بان  
 على الحاد ويكون معقونا فله من فلان الى فلان فله مثل البينة سواء من الغائب او من  
 الحاضر ولا يحسن اي اذا اقر بما يوجب الحد بطريق الاشارة او قد فبطريق الاشارة  
 وقالوا معقود الكتاب ان ائمة ذلك وعلى اشارته فله ذلك والافلا المعقود  
 الكتاب هو الذي يثبت له لافله اجتنابا لسر الاساقفة لا يقر على التكليم وعند  
 الشافعي ترك حكم حكم الاخر سبعة وعشر اصحابنا رحمهم الله ان ائمة ذلك وعلى  
 اشارته كان حكم حكم الاخر من الاثنا عشر والامانة ان ستة قبل بان يبيع الى زمان الموت قبل الجلب  
 الفتوى وفي غلظ مذبوحه فيما يتبعه اقل خري والماء الاختيارا لما قاربه الاختيارا لانه بكل المذبح  
 في حالة الاضطراب وقال الشافعي لا يباح التناول لان النجاسة لا يعل ضرورة به سنا  
 قلنا النجاسة بغير اليد رفع الخرج والسواق المسلمين لا يخرج من السوق والمقصود بالمحرم  
 ومع ذلك يباح التناول على الغائب والعدا على بالصواب واليه المرجع والمآب

من الكتاب يكون الله الملك الوهاب

في اواخر شهر ربيع الاول من سنة ثمان وستمائة وثلثين

سنة ثمان وستمائة وثلثين  
 حرره الفقير الى الله تعالى  
 في قرية بكة خان  
 محمد بن محمد



الميراث حقه فلا تستط  
 بالتأخير لأن الارث جبري  
 لا يترك  
 فانما ربه  
 الحق لا تبطل  
 بتقدم الزمان  
 خواهر زمان

قال في المحيط رجل دخل في المسبى وقت صلاة الفجر والامام في صلاة  
 الفجر ونوى لم يصلي سنة الفجر ويؤاخذ اذ صلى سنة الفجر يفتي الفرض عن الجاهل  
 فالجواب في ذلك ان لنقول اولاً سنة الفجر تقطعها ويقتضى الامام فاذا  
 صلا مع الامام يقوم ويصلي سنة الفجر نقل من الخلاصة ونوع آخر  
 في صلاة ذلك وهو ان منهما وهو ان ينوي السنة او لا ثم ينوي النحر  
 بقلبه ولم يكره بل ساءه ويصلي الفرض مع الامام فاذا سلم الامام ولم سلم ذلك  
 المصلي مع الامام بل يقوم ويصلي السنة بالنية الاول ولا ينوي مرة اخرى فاذا  
 صلا يسلم هو القول الصحيح  
 نقل من الحاشية النوازل

سنة الفجر

ولا يستأف فيه بما يجمع ليلاً بعد او نهراً كما سئل  
 بالاتفاق نقل من بحر الفروع كذا في شرح الفروع

مسئلة اخرى في الميراث او باع او هب  
 لا يجوز الا ان يصدر قاله ارث بنو ابي

في ميراث علي بن ابي طالب عليه السلام في ميراثه  
 ميراث علي بن ابي طالب عليه السلام في ميراثه  
 ميراث علي بن ابي طالب عليه السلام في ميراثه  
 ميراث علي بن ابي طالب عليه السلام في ميراثه



باز به دریا

بگاه فلک در و بارگاه بود و در اندر از و اسیر عین سر جمعه در و در  
من لعل در و سنی عین من در من با چه سینه کوه خور من و غری در و  
در و غایت من در و در و غایت من در و در و غایت من در و در و  
در و غایت من در و در و غایت من در و در و غایت من در و در و  
در و غایت من در و در و غایت من در و در و غایت من در و در و  
در و غایت من در و در و غایت من در و در و غایت من در و در و

در و غایت من

در و غایت من

در و غایت من





۹  
مورد  
روزگار از این اوان

در میان این

از این دوستان و این دوستان  
و در میان این دوستان

و در میان این دوستان  
و در میان این دوستان

لا اله الا الله